

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص : إقتصاد دولي

بعنوان

إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سوسيتي جنرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

إشراف الأستاذ الدكتور
حكيم ملياني

إعداد الطالب
شريف دهيمي

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د: محفوظ جبار
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف	أستاذ التعليم العالي	أ.د: حكيم ملياني
مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د: فوزي عبد الرزاق
مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر	د: حسان خبابة

السنة الجامعية: 2013/2012

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بتوفيقه تتم الأعمال

شكرا خالصا يليق بذي العظمة و الجلال

شكر جزيل إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور ملياني حكيم لقبوله الإشراف

على هذه المفكرة و التوجيهات و النصائح الجم قيمة المقدمة.

تقدير و عرفان للسادة أعضاء لجنة المناقشة أساتذتي الكرام على قبولهم تقييم و مناقشة هذه المفكرة.

شكر وافر لكل إدارات البنك سوسيتي جنرال بفرنسا على حسن الاستقبال وكذا لتزويدي بوثنائق مرجعية أساسية لدى البنك.

الإهداء

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين حفظهما الله .

إلى أجدادي رحمة الله عليهم.

إلى كل أفراد العائلة .

و إلى كل الذين شجعوني على إتمام هذا العمل.

شريف



إدارة المحاضر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سويسيتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

تمهيد:

لقد بينت الوقائع الاقتصادية لاسيما منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، أن النظام الرأسمالي ليس بمقدوره حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية المتكررة و القوية، ففي سنة 1929 خسر حملة الأسهم ثلث ثروتهم خلال ثلاثة أيام فقط ، و في نفس الشهر من يوم الاثنين 21 أكتوبر 1987 حصل إنهيار آخر في سوق نيويورك ذاته، حين خسر حملة الأسهم 25 % من ثرواتهم، كما شهدت تسعينات القرن الماضي أزمة عملات في بريطانيا سنة 1992 ، في أمريكا و أمريكا اللاتينية سنة 1994 و 1998 ، في شرق آسيا 1999 و انتهى العقد بإفلاس أحد أكبر بيوت التحوط و الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم: " Long Term Capital Management " .

أما العقد الأول من القرن الحادي و العشرين فقد بدأ بإفلاس أكبر شركات الطاقة الأمريكية " ENRON " فآزمة الصناعات التقنية العالمية، تلتها الأزمة المالية 2007-2008 في قطاع المصارف و شركات التأمين الأمريكية نتيجة لأزمة الرهن العقاري ، ثم انتقلت إلى سوق نيويورك المالية فأسواق رأس المال العالمية محدثة بذلك أزمة مالية عالمية لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن.

و قد أثارت هذه الأزمة على غرار باقي الأزمات المالية السابقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية ، بالإضافة إلى مسؤولي السلطات النقدية في الدول العشر الكبرى، خصوصا وأن تلك المؤسسات و الدول تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية و المالية و تشجعها، و أن تلك الأزمات تؤثر سلبا على العولمة، لذا قامت بدراسة أسباب الأزمات المصرفية خصوصا الأزمات الكبرى منها و من ثم وضع الحلول المناسبة لها.

و اتضح أن من أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية و عدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، ويتجلى ذلك بضعف الرقابة الداخلية و الخارجية ، إنخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية و حجم المخاطر التي تتعرض لها و أساليب إدارتها، و هو ما أوجد دعوات للنظر في تطوير أساليب و نماذج و ممارسات العمل المصرفي خصوصا في مجال تطوير و تحسين أداء إدارة المخاطر تقليلا لأثر أي أزمات مالية في المستقبل لكي تتمكن المصارف من ممارسة دور ريادي في أداء اقتصاديات بلدانها.

إشكالية البحث:

في ظل توالي الأزمات المالية على المستوى الدولي و المحلي، يتوقف نجاح (سلامة و استقرار) الجهاز المالي و المصرفي على نجاح المصارف في تبني استراتيجيات و أنظمة مرنة سليمة و فعالة لإدارة المخاطر المصرفية على تنوعها، سياساتها و تحسين نوعية الموجودات لديها من أجل تخفيض أوزان مخاطرها.

و هنا يحاول هذا البحث الجواب على السؤال الرئيسي التالي :

مامدى نجاح سياسات إدارة المخاطر المصرفية في الحد من آثار الأزمة المالية 2007-2008-

2008 لكل من بنكي سوسيتي جينيرال فرنسا وفرعها بالجزائر ؟

و ينبثق عن ذلك مجموعة تساؤلات و هي:

- ما حقيقة الأزمات المالية، أسبابها و مؤشراتنا ؟
- كيف نشأت الأزمة المالية 2007-2008، ما أسبابها، آثارها وانعكاساتها على الصعيد العالمي ؟ وما هي الحلول المتبعة لكبح جماحها ؟
- ما المقصود بالمخاطر المصرفية، ما هو واقع، استراتيجيات و أنظمة إدارتها
- كيف أديرت المخاطر المصرفية في كل من بنكي سوسيتي جينيرال فرنسا وفرعها بالجزائر خلال الأزمة و إلى أي مدى تأثر هذين البنكين من تداعيات الأزمة المالية 2007-2008 ؟

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- *إن سبب الأزمة المالية 2007-2008 يرجع أساسا إلى قروض الرهن العقاري.
- *تختلف فاعلية الإجراء الرقابي باختلاف نوع المخاطر التي يعمل كل من سوسيتي جينيرال فرنسا و سوسيتي جينيرال الجزائر على تحديد أثرها السلبي.
- *إن تأثر مصرف سوسيتي جينيرال الجزائر يكاد يكون منعدما أما تأثر سوسيتي جينيرال فرنسا فهو ملموس ويعود هذا بالأساس إلى فعالية نظام إدارة المخاطر لدى البنكين.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في أنها تتناول موضوعا من الموضوعات تزايدت أهميته في الآونة الأخيرة كسبب من أسباب حدوث الأزمات المالية ، ألا و هو ضعف إدارة المخاطر المصرفية كمسبب للازمات المالية، حيث شهد النظام المالي العالمي سلسلة من الأزمات آخرها هذه الأزمة 2007-2008 والتي أدت إلى إستنزاف موارد مالية هائلة ، و لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك غياب سياسات رشيدة و فعالة لإدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية، و من هذا المنطلق يتم التطرق إلى هذه الأزمة مع محاولة إبراز قسم إدارة المخاطر كعنصر فاعل في تعميق أو التقليل من تداعيات الأزمة.

كما تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول الجوانب العلمية التي انتهجها كل من بنك سوسيتي جنرال فرنسا و سوسيتي جنرال الجزائر في إدارة المخاطر المصرفية خلال هذه الأزمة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

-تحديد الأسباب المؤدية إلى حدوث الأزمات المالية.

-تحديد المخاطر المصرفية التي تتعرض لها مختلف البنوك التجارية و إبراز تلك الأكثر تهديدا للبنوك.

-تحديد سياسات إدارة المخاطر المصرفية المنتهجة بصفة عامة وفي كلا البنكين محل الدراسة بصفة خاصة، بتحديد مدى فعاليتها في ظل تداعيات الأزمة المالية 2007-2008، عن طريق مقارنة النتائج لكلا البنكين المنتميين إلى نظامين ماليين مختلفين.

منهج البحث:

يعتمد بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي في التأصيل النظري بتشخيص وتحليل الجذور والأسباب المتعلقة بالأزمة المالية 2007-2008 من جهة و كذا مختلف قواعد إدارة المخاطر المصرفية من جهة أخرى، يليه المنهج المقارن في القسم التطبيقي، من خلال إجراء مقارنة من حيث النتائج لآثار الأزمة المالية 2007-2008 على كل من بنكي سوسيتي جينيرال فرنسا وفرعها بالجزائر .

حدود الدراسة :

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، وبغية تحقيق أهداف البحث قام الباحث بوضع حدود وأبعاد للدراسة، و المتمثلة أساسا في اختياره لبنك سوسيتي جينيرال فرنسا وفرعه بالجزائر، للفترة من 2006 إلى 2010.

أسباب إختيار البحث :

تكمن الأسباب الموضوعية التي دفعتنا للقيام بهذه الدراسة، في التطورات التي يشهدها النظام المالي و النقدي الدولي وجدلية الانفتاح في هذا المجال بالنسبة للجزائر، والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية باعتبارها عنصر فعال ليس فقط في تقليل الأثر السلبي للزمات المالية ولكن للرفع من كفاءة وأداء البنوك.

ومن الأسباب الأخرى لاختيار الموضوع :

- باقتراح من اللجنة العلمية للكلية.
- بحكم التخصص الذي ندرسه.
- لكون الموضوع جديدا و له أهمية كبيرة.
- لفتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الميدان مستقبلا.

صعوبات واجهت الطالب:

صعوبة الحصول على المعلومة من قبل بنك سوسيتي جينيرال الجزائر بالرغم من تقديم الطالب لأكثر من طلب قوبل كل منها بتحفظ، وأن المعلومات التي تخص البنك في الجزائر تم الحصول عليها من بنك فرنسا .

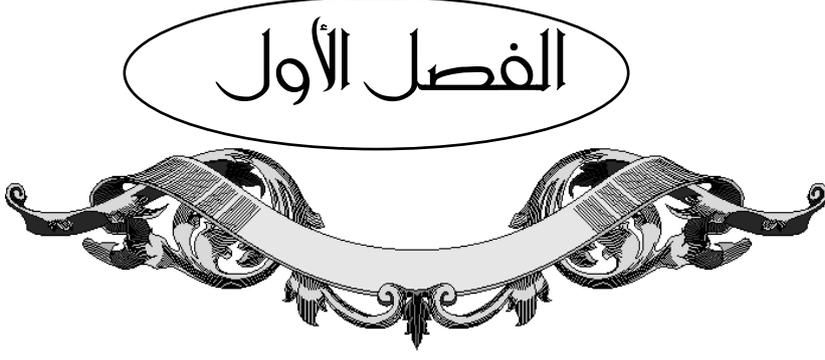
هيكل البحث :

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

يتناول الفصل الأول الأزمات المالية العالمية وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص الأول منه لدراسة الأزمات المالية العالمية، أسبابها وأنواعها، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الأزمة المالية العالمية 2007 – 2008.

في الفصل الثاني والمعنون بـ: المخاطر المصرفية و إدارتها فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، خصص الأول منه لإبراز ماهية المخاطر المصرفية، في حين خصص المبحث الثاني لدراسة بعض تصنيفاتها، ليتم في المبحث الثالث تناول قواعد ضبط وإدارة هذه المخاطر.

في الفصل الثالث والأخير و الذي يحتوي على دراسة المقارنة فقد تم خلاله إسقاط القواعد المستعملة في عملية إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية 2007-2008 على بنك سوسيتي جينيرال فرنسا و فرعه بالجزائر، حيث تم التطرق أولاً إلى تقديم البنك وفرعه بشكل موجز، ثم بعد ذلك استعراض آليات إدارة المخاطر المصرفية لدى البنكين وختاماً التطرق إلى القوانين المنظمة في الدولتين في الشق المتعلق بإدارة المخاطر المصرفية ومقارنة لمختلف النتائج المحصل عليها.



الأزمات المالية العالمية

إدارة المحاضر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سويسيتي جيبنرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

الفصل الأول: الأزمات المالية العالمية

مقدمة

تحدث الأزمات المالية منذ مئات السنين ، و من غيرالمجدي تمثي أن لا تحدث مثل هذه الأزمات، فقد شهد العالم العديد منها خاصة في أواخر القرن الماضي و بدايات القرن الحالي، اختلفت تفسيراتها ، مفاهيمها الشكلية وتصنيفها ، بالرغم من الإتفاق الضمني حول كونها إختلالات عميقة و تذبذبات حادة في بعض التوازنات الإقتصادية، يتبعها إنهيار في المؤسسات و مؤشرات أدائها، تكون لهذه الإختلالات ردود فعل أولية منحصرة في بلد معين لتنتقل بعدها و تصبح أزمة سوقية، دولية فعالمية.

كما تنوعت هذه الأزمات من أزمات ديون، أزمات سعر صرف، أزمات أسواق مالية، أزمات مصرفية ، و كيف لهذه الأنواع أن تتفاعل مع بعضها البعض لإحداث أزمة مركبة ، على غرار الأزمة المالية الراهنة 2007-2008 التي تعد أشد و أعنف الأزمات التي واجهها العالم قاطبة و التي أدت إلى إحداث خلل في ديناميكية النظام الإقتصادي العالمي ، و عليه سوف نحاول في هذا الفصل النظر إلى الأزمات المالية في مبحثين:

المبحث الأول: مدخل للأزمات المالية العالمية

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية 2007 – 2008

المبحث الأول: مدخل للأزمات المالية العالمية وتطورها

كخطوة أولى سوف نستعرض مفاهيم حول الدورة الاقتصادية، الأزمة و كذا الأزمة المالية و قنوات إنتشارها.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول الدورة الاقتصادية، الأزمة و الأزمة المالية

الفرع الأول : مفاهيم حول الدورة الاقتصادية و علاقتها بالأزمات المالية

أولا : مفاهيم حول الدورة الاقتصادية

يعرف "Pagon" الدورة الاقتصادية بأنها " ذلك التابع ما بين مرحلة القمة و القاع أو أنها تلك التقلبات التي تؤثر على مجمل النشاط الإقتصادي للدولة"¹ .

كما عرفها كل من " Arthur burns " و "Wescley research" بأنها عبارة عن مرحلة رواج تحدث تقريبا في جميع القطاعات تتبع بركود، إنكماش فإنتعاش مع تكرار هذه المراحل في الدورة الموالية"².

و تعرف الدورة الاقتصادية بأنها مجموعة من التقلبات المنتظمة في الإقتصاد تتراوح بين الرواج فركود و انكماش فإنتعاش و هي تمس جزء أوكل النشاط الإقتصادي ، و لفهم حيثيات الدورة الاقتصادية و علاقتها بالأزمة لابد من التطرق إلى مايلي :

1- الدورة الصغرى لكيتشن "Kitchen"

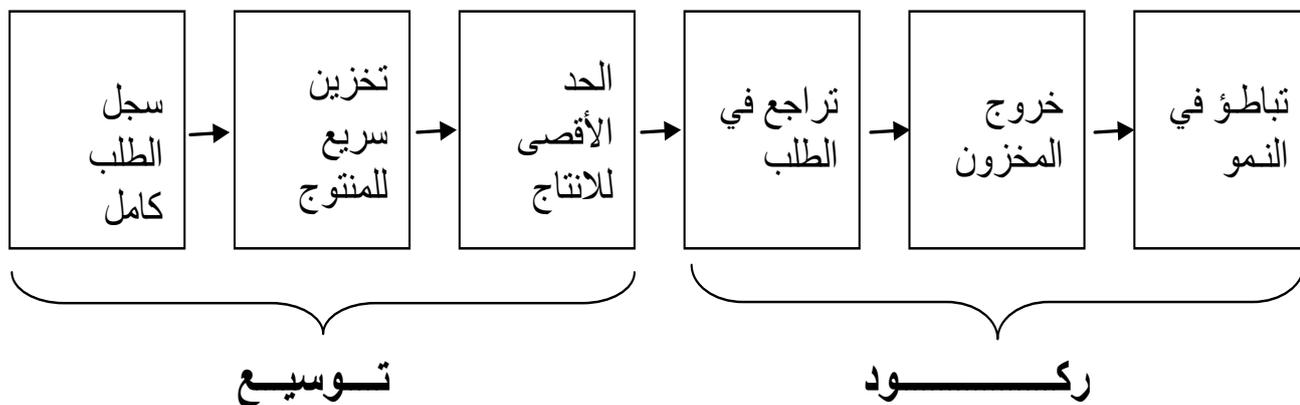
تعود فكرة الدورة الصغرى إلى الأمريكي كيتشن(1932-1961) الذي حدد مدتها الزمنية بأربعين شهرا ، ترتبط هذه الدورة بالتغيرات في المخزون و التي تحدث بدون أزمة في الغالب، أي أنها مجرد ركود يحصل في قمة الدورة، حيث يتوقع إرتفاع أو إنخفاض قوي

¹- Kalasopatan Cynthia et letondu francais, les cycles économiques ,revue problèmes économiques n°2949 juin 2008 , p 41

²-Beitone Alain et autre , analyse économique et historique des société contomporaines , colin ar mond, paris 1998, p 122

في الطلب ، الذي يؤدي بالمنتجين إلى الزيادة في مخزوناتهم أو التخلص منها، و يمكن توضيح حركية هذه الدورة في المخطط التالي¹ :

الشكل رقم 01: الدورة الصغرى لكيتشن



Source : Delas Jean – Pierre, P167

2-دورة الأعمال لجوغلر: " Clément Juglar "

يرى جوغلر (1819-1905) دورات الأعمال والتي تحمل إسمه أن مدتها عشر سنوات و تتكون من²:

أ-التوسع : و هي المرحلة الأولى من دورة الأعمال الناتجة عن إرتفاع حجم الإنتاج، التضخم و نمو حجم القروض.

ب-الأزمة : و التي تمثل أقصى الدورة تدوم لأسابيع و تتجلى في أزمات بورصية و عدة إفلاسات.

ج-الكساد: يسوده الركود و تراجع الإنتاج.

¹- Delas Jean-Pierre, économie contemporaine, Faits, Concepts, théories, elipses, paris, 2008 p 166-167

²- Combe Emmanuel, Précis d'économie, 9 édition, Presses UNIV de France, Paris 2007-P 263

3-التفسير الداخلي للدورة الاقتصادية " le cycle de goodwin "

يعتبر غودوين أن الدورة الاقتصادية ما هي إلا نتاج للتغير في توزيع القيمة المضافة، معتمدا في تفسيره على فرضيتين الأولى : أن الإستثمار حالة متزايدة بالنسبة للربح و الثانية أن الأجور حالة متزايدة بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي، فإذا تعمدت مؤسسة زيادة حجم إستثماراتها في فترة زمنية معينة فستحدث زيادة في النشاط الاقتصادي يؤدي بدوره إلى إرتفاع كبير في الأجور ينتج عنه انخفاض في الأرباح و من ثم الإستثمار الأمر الذي ينتج عنه دخول الاقتصاد في ركود¹.

4- التفسير الخارجي للدورة الاقتصادية : " Milton and others "

يرى ملتون فريدمان و على النقيض من غودوين أن تدخل السلطات النقدية هو المحدث للآزمات المالية، كما يرى نقديون آخرون في هذا الصدد بوجود صدمات خارجية محدثة لتقلبات الدورة الاقتصادية، فحسب فريدمان فإن البنك المركزي و من خلال محاولته إعادة تنشيط الإقتصاد في مرحلة التباطؤ التي هو فيها عن طريق الرفع من كمية النقود، فإنه غالبا ما يحدث العكس، إذا أخذنا بعين الإعتبار أنه ولكي تقوم السلطات النقدية بتشخيص الوضع لاتخاذ القرارات تكون قد مرت مرحلة مهمة من الدورة الاقتصادية ، كما أن تأثير النقود على النشاط الإقتصادي حسبه غير محدد و غير مستقر.

كما يعتقد " Robert Lucas " بحيادية النقود و يربط إرتفاع معدلات التضخم بإرتفاع الكتلة النقدية مقارنة بحجم الإنتاج²، كما يميز إقتصادي المدرسة الكلاسيكية بين التحركات المتوقعة و غير المتوقعة للكتلة النقدية ، ففي الأولى و بزيادة الكتلة النقدية يتوقع إرتفاع مماثل في الأسعار مع الثبات النسبي لسلوك العرض و الطلب و بالتالي عدم جدوى تدخل الدولة، أما في الحالة الثانية فإنه يحصل تحفيز مؤقت للنشاط الإقتصادي حيث يتراجع هذا الأخير بمجرد إدراك الأعوان الإقتصاديين لحقيقة الأمر.

¹- Lecaillon Jean dider et autres, économie contemporaine, analyse et diagnostic, 3^{eme} édition boek UNIV, Paris 2008, P 239

²-Montoussé Marc et autres, analyse économique et histoire des sociétés Contemporaines, Bréal, Paris, 1996, P 146

5- نظرية الدورة الحقيقية : "Charles plosser"

يرى بلوسر أن الدورة الإقتصادية هي نتاج صدمات حقيقية عوض نقدية ، و تتمثل الأولى في الصدمات التكنولوجية التي تمس العرض فقط، فإذا افترضنا حدوث صدمة إيجابية في الإنتاجية في فترة زمنية معينة فستؤدي إلى إرتفاع في الأجر الحقيقي، هذا الأخير يحفز العمال على الزيادة في العمل و بالتالي في حجم الإنتاج ، الإستثمار والإنتاجية التي تؤثر على رأس المال و عائده و بعد هذا يمكن تفسير عودة الدورة الاقتصادية كما يلي:¹

- إرتفاع رأس المال المستعمل يخفض تدريجيا من إنتاجيته مما يؤدي إلى زيادته مقارنة باحتياجات السوق.

- أن العمال الذين عملوا كثيرا خلال المرحلة السابقة (فترة التوسع) يميلون إلى الراحة و بالتالي يحدث الإنكماش الإقتصادي نظرا لتباطؤ و توقف الإستثمار من جهة و إرتفاع الطلب على الراحة من جهة أخرى.

ثانيا : علاقة الدورة الإقتصادية بالآزمات المالية

- تفسر المدرسة النقدية إرتفاع معدلات التضخم بالزيادة في حجم القروض البنكية جراء الإفراط في الإصدار النقدي، غير أنها لا تعطي أهمية إلى الحساب البنكي المتاح للأفراد عن طريق الشيك الذي يؤدي نفس دور النقود البنكية ، أي أن الإرتفاع في حجم القروض قد ينتج عن الإفراط في الإصدار النقدي كما ينتج عن الإفراط في فتح حسابات جارية².

- كما تفسر نظرية الدورة الحقيقية الدورة الاقتصادية عن طريق وجود صدمات واقعية تمس العرض فقط، إلا أن التيار الجديد و المتمثل في كينز يعارض تحليل الدورة الحقيقية باعتبارها تمس العرض و كذا الطلب³، كما يعطي هذا التيار دورا أساسيا للمتغيرات المالية في تفسير الدورة الاقتصادية، فاحتمال تأثير المتغيرات المالية على الاقتصاد مرتبط بمدى قبول عدم حيادية النقود.

¹- Lecaillon Jean dider et autres, op, cit, P 241

²-Leconte Pierre, Le Faux monnayeurs, sortir du chaos monétaire, impression libraire, Paris 2008 p232

³- Lecaillon Jean dider et autres, op.Cit. p 244

حيث ترفض مدرسة التوقعات العقلانية هذه الحالة ، كما تنص نظرية ميلر 1958 على عدم تأثير الديون و رأس المال الخاص على قرارات الإنتاج و الإستثمار بإفتراض الأسواق الكاملة، و في هذه الحالة تعتبر الأزمات المالية مستحيلة¹، كما تعتبر هذه المدرسة أن الأزمات المالية ناتجة عن صدمات خارجية و عشوائية كالكوارث الطبيعية و الحروب، و يحاول مينسكي "Minsky" إيجاد العلاقة ما بين المتغيرات المالية و الدورة الإقتصادية ، حيث يدعو العلاقة ما بين دورة الأعمال و هشاشة القطاع المالي بفرضية عدم الإستقرار المالي وذلك وفق مايلي²:

1-السيولة و مشكلة عدم الاستقرار المالي:

يلاحظ مينسكي من خلال دراسته للنظام المالي الأمريكي أن تغير سلوك المؤسسات يكون مستقل عن إدارة البنك المركزي، حيث ينجم عن هذه التغيرات إرتفاع حجم النشاط الإقتصادي الذي يمول من طرف الجهاز المصرفي بواسطة الابتكارات المالية و المتمثلة أساسا في السيولة العاطلة، تتمثل آلية تحريكها في ابتكارات أنشئت بالأساس لرفع حجم التمويل على حساب كمية النقود الموجودة في الإقتصاد، حيث يعرف مينسكي النقود العاطلة بالنقود الموجودة في الإقتصاد و لا تساهم في المبادلات و التي تأخذ مفهومها على مستوى الإقتصاد الكلي فقط.

يعتبر مينسكي أن الجهاز النقدي و المالي قادر على ملء الفارق الموجود ما بين الإستثمار و الادخار ، إذ يكفي أن يقوم مالكي النقود العاطلة بشراء الابتكارات المالية على هذا الفارق مما يؤدي إلى انخفاض السيولة في الإقتصاد ، و في هذه الحالة نلاحظ أن الابتكارات المالية تمتص هذه السيولة العاطلة التي من شأنها أن تضعف الجهاز المالي باعتبار أن حجم الإلتزامات ترتفع مع ثبات كمية النقود، و بالتالي فإن السيولة تعد مشكلة أساسية بالنسبة

¹- Aglietta Michel crises et cycles financiers, une approche comparative, revue de CEPPI n° 05, octobre 1993, p 3

²-Schalck Christophe, cycle de minsky et crise financières au 19^{eme} siècle 29/12/2010, http://www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/schalck_nice.pdf

لمينسكي في عدم الإستقرار المالي كما أن ظهور الابتكارات المالية ينتج عنه إرتفاع في نسبة الديون إلى القيمة الصافية و التي تؤدي بدورها إلى مشكلة ملاءة المدين.

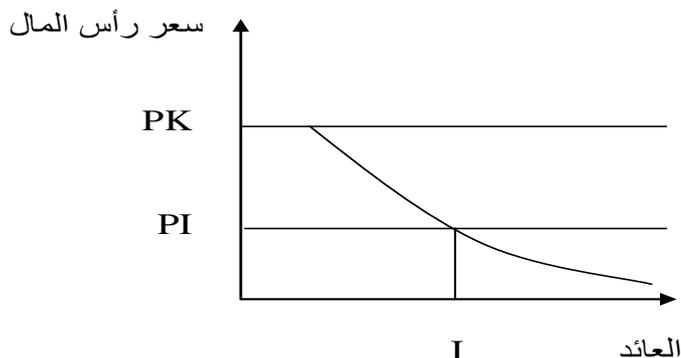
2-دورة الإستدانة :

يعتبر مينسكي أن الإقتصاد مغلق حيث يرتبط قرار الإستثمار بالفارق ما بين سعر الأصليين :

← PK : سعر طلب رأس المال يحدد في السوق المالي و يمثل السعر الأقصى الذي يقبل المقترضين دفعه.

← PI : سعر عرض رأس المال و يمثل سعر السلع المستثمرة.

الشكل رقم 02 : تحديد مستوى الاستثمار في نموذج ذو سعرين



Source:Schalck Christophe, op, cit, P5

بالإضافة إلى التمويل الذاتي Q، تجبر المؤسسة على الاستدانة التي تزيد من مخاطر إقراضها إرتفاع (PI) مما يؤدي إلى انخفاض العائد (PK) حيث تمثل نقطة التقاطع ما بين المنحنى PK و PI حجم الاستثمار.

و خلال مرحلة النمو تبدأ التوقعات المتفائلة بالبروز و تتوقع الشركات إرتفاع الأرباح أكثر فأكثر و من ثم تبدأ في الاستدانة بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض ، و تنتقل عدوى التفاؤل إلى القطاع المالي عن طريق توسع الإقراض دون تحوط كاف، مما يؤدي بالنشاط إلى مرحلة تتميز بعدم الاتصال بالواقع فتحدث المضاربة الممولة أساسا بالقروض البنكية.

كخلاصة لما سبق يمكن تلخيص أهم النقاط عند هيمن مينسكي فيما يلي :

- ← $PK < PI$ التوسع في الاستثمار .
- ← إرتفاع المداخيل .
- ← التوسع في الاقتراض .
- ← صدمة خارجية كإرتفاع معدلات الفائدة .
- ← انخفاض في السيولة و تصفية الأموال .
- ← إرتفاع PI و انخفاض PK الذي يؤدي إلى تراجع الاستثمار و الطلب الفعلي .
- ← دخول الاقتصاد في انكماش إذا لم يكن هناك تدخل من طرف الملجأ الأخير للإقراض .

الفرع الثاني: مفاهيم أساسية حول الأزمة و الأزمة المالية

شكل إنتشار الأزمات المالية و تكرارها قلقا بالغا و اهتماما متناميا من لدن الاقتصاديين و كذا السياسيين ، محاولين إيجاد تفسير و توصيف ما يمكنه أن يقلل من أثارها السلبية إقليميا و عالميا .

أولا : مفهوم الأزمة و خصائصها

اختلفت تعاريف الأزمة باختلاف آراء الباحثين و مجالاتهم ، و كذا أنواع الأزمات و تصنيفاتها ، فمهما كان القواد و المسيرون بارعون في التخطيط و التنبؤ بالمشكلات إلا أن حدوث الأزمات لا مفر منه ، و يتميز مفهوم الأزمة على المستوى الاقتصادي بأهمية بالغة من خلال احتياجات المنظمة و البيئة التي توجد بها ، فكل منظمة يجب أن يتوافر لديها تعريف واضح لما يمكن اعتباره أزمة ، و ذلك بعد دراسة المخاطر التي يمكن أن تتولد من البيئة الداخلية و الخارجية التي تعمل في ظلها ، و هذا يتيح للمنظمة تشخيص الأحداث كأزمة أو مشكلة بسيطة لا ترقى لمستوى الأزمات .

1- مفهوم الأزمة :

أ- **المفهوم اللغوي** : تعني الأزمة في اللغة الشدة و القحط يقال تأزم الشيء أي اشتد وضاق و يقال أزمة سياسية أزمة مالية...¹ ، و أنها نقطة تحول نحو الأفضل أو إلى الأسوأ ، و أنها لحظة حاسمة أو وقت حرج ، و يعرفها قاموس و بستر " webster " على أنها نقطة تحول للأحسن أو للأسوء، كما يعرفها قاموس أوكسفورد "Oxford" بأنها نقطة تحول في تطورها، و يفسر التحول بأنه وقت يتسم بالصعوبة و الخطورة و القلق على المستقبل و ضرورة إتخاذ قرار محدد.²

كما عرفها القاموس الأمريكي "Longnew universal dectionary" تعريف على المستوى الكلي للبلد كونها "هجوم مؤلم مفاجئ و غير متوقع يمتاز بالخطر خاصة في الشؤون السياسية و الاقتصادية"³

كما تعرف الأزمة على أنها موقف مفاجئ و غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء.⁴

و تعرف الأزمة كذلك على أنها ظاهرة إدارية تتميز بعدم إستقرارها و تهدد المنظمة بقاء و إستقرارا.

ب- **المفهوم الإجتماعي** : توقف القوانين المنظمة و الأحداث المتوقعة و اضطراب العادات و العرف بما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة⁵ .

¹- قدي عبد المجيد، إتصالات الأزمة و إدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، مصر 2008، ص 64

²- اشرف محمد دوابة، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، دار السلام للطباعة و النشر، القاهرة، 2009، ص 11

³- راضية بوزيان، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية و أثارها على إقتصاديات العالم العربي، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرعات عباس - سطيف - 20-21/10/2009.

⁴- محمود جاد الله إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ط1، 2008، ص 8

⁵- فريد كورتل، ملتقى الأزمة المالية و أثارها على الإقتصاديات العربية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة سكيكدة 2009 ص 21

ج- المفهوم الإقتصادي : تعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية كونها الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية ، مما يهدد سلامة الأداء المعتاد، و تعبر الأزمة عن التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية و بين قيم التبادل.

كما يمكن تعريف الأزمة استنادا لأثارها طويلة الأجل على المؤسسة كونها عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات ، و حدوث خلل مفاجئ يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله ، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام ، بمعنى أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر و صريح لبقاء كيان المؤسسة و استمرارها بتهديدها لقيمها و ثقافتها التنظيمية و اتجاهاتها و أهدافها و....

د - مفهوم الأزمة في الفكر الرأسمالي : إن النظام الرأسمالي لا ينظر إلى الأزمة كونها مصيبة تنزل عليه من عل، أو أنها لعنة تصيبه من الخارج أيا كان، و إنما على أنها من صميم عمله و مقوم من مقوماته الفكرية و دعامة من دعاماته الإيديولوجية ، و قد أثبت هذا النظام بالفعل في مستويات متعددة أنه لا يعمل و لا ينمو إلى عبر أزمات، و هناك أزمات رغم قوتها إلا أنها تسفر عن إنتعاشة و تجدد ، و رغم المشاكل التي قد تسببها هذه الأخيرة إلا أن الرأسماليين يؤمنون بأنها شر لا بد منه¹.

هـ- مفهوم الأزمة في الفكر الاشتراكي : يرى الاشتراكيون أنه لا وجود للأزمة في ظل نظام يتسم بالمساواة و عدم الاحتكار و تدخل الدولة التي تنظم السوق، و تفرض عليه قوانين و تتفادى الأزمات قبل وقوعها ، و يرون أن جذور الأزمات المالية لا تقع في القطاع المالي بل في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، فالإنتاج في الرأسمالية لا يتم من أجل تلبية حاجات البشر و لكن من أجل الربح و بشكل تنافسي ، بينما النظام الاشتراكي هدفه تلبية حاجات البشر و ليس الربح ، و يفسر الاشتراكيون الدليل على مصداقية مبادئهم الاشتراكية بأنه و بعد حصول أي أزمة مالية يجد الرأسماليون أنفسهم أمام حل واحد وهو تدخل الدول لإنقاذ الموقف التي هي من صميم النظام الاشتراكي مثلما حدث في كل الأزمات العالمية².

¹ - عبد السلام عبد العالي " أزمة و أزمة " المجلة الاقتصادية الأردن العدد 15، 2008/11/13

² - سامح نجيب، الأزمة المالية روية اشتراكية، 2006/08/26، في الموقع الإلكتروني
www.Echtirakiyou.com.PDF أطلع عليه في 2010/12/25

2- خصائص الأزمات :

من خلال ما سبق من تعاريف يمكن إستخلاص خصائص الأزمات فيما يلي :

أ - **المفاجأة و عدم التوقع** : إن أهم خصائص الأزمة هو عدم إمكانية التنبؤ بها، لأن الأزمة في بدايتها تسبب صدمة و درجة عالية من التوتر و تستقطب إهتمام كافة العاملين بما يضعف قدرات الفعل المؤثر و السريع لمجابهتها، فصاحب القرار لا يعتبر نفسه في أزمة إلا إذا حدثت ظروف تتسم بعدم التوقع مهددة للمصالح المنوط به حمايتها ، و في هذه الحالة يمكن أن تتسم قراراته بعدم الرشادة و ينقصها التخطيط الكافي المبني على أسس موضوعية و قواعد علمية ، و بقدر المفاجأة في حدوث الأزمة و كذا عدم توقعها تكون قوة قسوتها و عدم مقدرة صاحب القرار على اتخاذ الإجراءات الملائمة الكفيلة بمواجهتها¹.

ب- **نقص المعلومات و سرعة تصاعد الأحداث** : إن مصدر الأزمة ينتج أحداث متتابعة و متسارعة بشكل كبير بما يضيق الخناق على صاحب القرار و يقلل من القدرة على التحكم و السيطرة عليها لا سيما في ظل عدم توافر المعلومات و ندرتها.

ج - **فقدان السيطرة و تهديد المصالح الأساسية للدولة** : إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار و توقعاته عن الأمور العادية للأعمال ، و لذلك فهي تستوجب المجابهة خروجاً من الأنماط التنظيمية المألوفة، و من ثم ضرورة أحداث استثناءات و مبتكرات جديدة لمواجهة التغيرات الفجائية .

كما أن عامل المفاجأة لا يكفي لكي تدخل الدولة هذه المشكلة في مصاف الأزمات و إنما يجب ان تتصل بإحدى أو بعض المصالح الأساسية للدولة، وهذا معناه أن تكون إزاء أزمة كلما حدث تهديد مفاجئ و غير متوقع لهذه المصالح ، و بقدر هذا التهديد تكون خطورة الأزمة ، مما يؤدي بصاحب القرار إلى عدم التأي في قراراته و يصعب عليه الترجيح بين البدائل المختلفة للخروج من الأزمة أو التفكير في أسبابها.

¹- بوزيان راضية، مرجع سابق، ص 19

د- غياب الحل الجذري السريع و عامل ضيق الوقت : لا تنتظر الآزمات الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، بل تهدد أحيانا بتدمير سمعة المؤسسة، فكلما كانت الحاجة ملحة لإصدار قرار ما لمواجهة الأزمة كان ذلك دليلا على حدوثها، وهذا يعني أن المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة يشكل أحد عناصر حدوثها، بحيث تشتد خطورتها كلما كان العمر الزمني لها قصيرا و بالعكس، لأن إحساس مصدر القرار بضيق الوقت الذي يسمح له بالتدخل لنجدة المصالح التي تهددها الأزمة يكون حائلا بينه و بين دراسة البدائل التي تتيح له إختيار البديل الأكثر ملاءمة لمواجهةها، و قد يدفع هذا بصاحب القرار إلى محاولة إطالة وقت الأزمة حتى يستطيع إتخاذ قرارات رشيدة لمواجهةها.

و يرتبط العمر الزمني للأزمة بمدى تشابك موضوعاتها أو تعدد أطرافها، إذ تزداد حدتها و ترتفع درجة الصعوبة في التعامل معها بحسب كثرة تداخل المصالح التي تهددها ، فعندئذ يتسم الوقت المتاح لاتخاذ القرارات الملائمة بشأنها بضيقه و عدم كفايته.

ثانيا : مفهوم الأزمة المالية و قنوات إنتشارها

1- مفهوم الأزمة المالية:

لا يوجد تعريف موحد للآزمات المالية لذا سوف نحاول عرض بعض التعاريف التي قد تسمح لنا بالوصول إلى صورة شاملة و مفهومة لها.

يعتبر "GHERNAOUT" أن الأزمة المالية مهما كان سببها تحدث نفس الآثار المتمثلة في إنخفاض السيولة في البنوك – أو – إفسارها¹، كما يعرفها "F.Mishkan" بأنها عبارة عن ذلك الاضطراب الذي يحدث في الأسواق المالية و الذي يكون فيه سوء الاختيار و المخاطر المعنوية سيئة، لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية².

¹- Ghernaout M, crises financieres et faillites des banques algeriennes, edition Gal 2004,P7

²- Michkan frederic,financial policies and the prevention of financial crisis in emerging market countries,a paper of the NEBER conference,economics of financioal crisis,woosstock vermont,oct 19-21,2000, P2

في حين أن "Jickling" يعرفها بأنها " إرتباك و إختلال في إنتقال الأسواق المالية إلى مستوى الأزمة ، عندما يقاوم و يرفض دفع الائتمان إلى الأشخاص و مؤسسات الأعمال ، و أن الاقتصاد الحقيقي للسلع يتأثر سلبيا"¹.

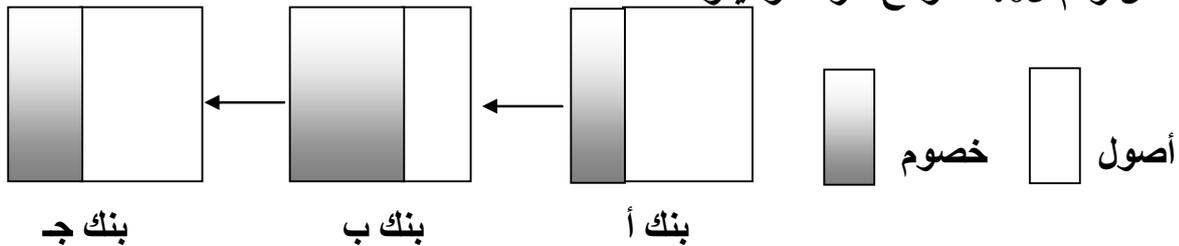
و ينطلق المفهوم الأخير من آثار الأزمات المالية في الجوانب الأساسية المتعلقة بمنح الائتمان، أي بعبارة أخرى هو يوضح جوانب التأثيرات السياسية و النقدية في واقع الأزمات المالية الحاصلة.

و تميز " D. Koleva " مابين أربعة أنواع من الأزمات المالية و المتمثلة في: أزمة سعر الصرف، أزمة المديونية ، أزمة البورصية و الأزمة البنكية، يمكن أن تحدث كل من هذه الأزمات بمفردها أو بالتفاعل مع بعضها البعض².

و يعرفها " Michel Aglietta " بتلك الاضطرابات التي يمكن أن تنتشر إلى كل متغيرات النظام المالي نتيجة لمخاطر النظام³ ، و معنى هذا الأخير إمكانية وقوع حدث نظامي عنيف يكفي لإحداث أزمة مالية ، و يقصد بالحدث النظامي حدوث أزمة مالية نتيجة العدوى، حيث يميز ما بين نوعين من الأحداث النظامية⁴.

أ- أثر الدومينو : و يعني تلك الصدمة السلبية أو المعلومة السيئة التي تخص مؤسسة مالية أو أكثر، و التي يكون إنتشارها متسلسل إلى باقي المؤسسات أو الأسواق المالية الأخرى و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 03: نموذج أثر الدومينو



Source : Aglietta M, Op, cit, p9

¹- حازم الببلاوي، عن الازمة المالية- محاولة للفهم، مجلة اتحاد المصارف العربية، اصدار خاص عن الازمة المالية، بيروت، العدد 2008/330، ص45

²- Coleva Darina, les crises de change dans les pays en transition peuvent-elle se reproduire, laboratoire d'économie d'Orlean, presentation disponible sur internet ;14-12-2012, www.univ-orleans.fr/leo/pdf/s13-01-04koleva.pdf

³- Aglietta M, le risque, systeme, actualité et prevention du risque systematiques, seminaire CEPII, univ paris x-nonterne, 7 mai 2002, P8

⁴- Aglietta M, macro-économie financiere, crise financiere et regulation monétaire, 3eme edition, la decouverte, paris, 2001, P8

فبإقراض البنك ب للبنك أ و إقراض ب من البنك ج فإن تأزم الوضع بالسلب للبنك أ سوف يتعدى أثره إلى البنك "ب" و من هذا الأخير إلى البنك " ج "

ب-الكارثة : و تسمى كذلك الصدمة على مستوى الاقتصاد الكلي و التي تؤثر في نفس الوقت على مجمل الأوضاع الاقتصادية.

كما تعرف الأزمة المالية بأنها"عبارة عن موقف تتعرض له الدولة، و يستشعر صانع القرار فيها بدرجة عالية من التهديد للمصالح و القيم الجوهرية لديها ، و يتسم هذا التحديد بالمفاجأة و عدم التوقع من قبل صانع القرار، فيشعر بضيق الوقت المتاح للتفكير و أنه يجب عليه اتخاذ القرار المناسب قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه¹.

- و من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية :

و هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات و كذلك إجمالي القروض ، الودائع المصرفية ، معدل الصرف و تعبر عن إنهيار شامل في النظام المالي و النقدي.

و تبرز الخصائص الأساسية للأزمة المالية فيما يلي :

- حدوثها بشكل عنيف و مفاجئ و استقطابها لاهتمام الجميع.

- التعقيد، التشابك و التداخل في عواملها و أسبابها و نقص المعلومات الكافية عنها.

- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجة عالية من الشك في البدائل المطروحة

- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة و تداعياتها على القطاع المالي ككل.

- أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من الاتصالات الفعالة والموحدة.

¹ - إبراهيم عبد العزيز النجار، تعريف الأزمة المالية و أسبابها، في الموقع الإلكتروني،

2-قنوات إنتشارها : تتركز الآزمة المالية على أحد متغيرات النظام المالي ثم سرعان ما تنتشر إلى باقي المتغيرات كنتيجة لمخاطر النظام و في مايلي توضيح لمختلف القنوات¹ :

أ - القناة الأولى : و تتمثل في انتقال أزمة المديونية من سوق القروض و السندات نحو الجهاز المصرفي، فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول قد يؤثر سلبا على البنوك و يزيد من احتمال إفلاسها ، و هو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.

ب - القناة الثانية : تبين الحالة العكسية للحالة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى تخفيض القروض المقدمة إلى المدينين و بالتالي احتمال إفلاسهم على غرار ما حدث في أزمة 1929.

ج - القناة الثالثة : أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات لعملة أخرى.

د- القناة الرابعة : إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعا لدى المستثمرين (الأجانب خاصة) فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

هـ - القناة الخامسة : قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف و هو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

ن - القناة السادسة : إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات من الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

ل- القناة السابعة و الثامنة: و تمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم، إلى أزمة في أسواق السندات و هي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

¹- بن ثابت علال، الأسواق المالية في ظل العولمة بين الآزمات و مظاهر التجديد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع المالية ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2002-2003 ص 74

و – القناة التاسعة و العاشرة : و تعبر عن إنتقال الأزمة من أسواق الودائع إلى أسواق المال و العكس بالعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك خاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة في رسملة السوق المالية.

ي – القناتين الحادية عشرة و الثانية عشرة: تصف كيف يمكن لأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال و العكس بالعكس، فمثلا عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب و يقبلون التخلي عن أصولهم المالية و المقيمة بتلك العملة.

المطلب الثاني : أسباب، تطورات، و مؤشرات الأزمات المالية

نتناول في هذا المطلب أهم مسببات الأزمات المالية و تطورات هذه الأخيرة ومؤشراتها.

الفرع الأول : الأسباب العامة المؤدية للأزمات المالية

إن اغلب الدراسات التي شملت عدة أزمات مالية لأكثر من عشرين سنة منصرمة توصلت هذه إلى نظريات مفسرة لظهور الأزمات المالية و التي تختلف من حيث نوعها، حدتها، تأثيرها و مداها الزمني.

فمنها ما قد ينتج عن زعر مصرفي و الذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي، بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب أزمة عملة أو انهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدد من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي، و لهذا ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تتناول الأزمات المالية المختلفة على أن أسباب حدوثها يعود إلى مجموعتين من العوامل :

أولاً: العوامل الاقتصادية الكلية

يمكن رصد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية من خلال منظور العوامل الاقتصادية الكلية، و من هذه المسببات¹ :

1- **عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية** : إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير و الإستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصاً خدمة الديون، "و تشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75 % من الدول النامية التي حدثت بها أزمة مالية، شهدت انخفاض في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، و شكل انخفاض شروط التجارة سبباً رئيساً للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا

¹ - عبد الله إبراهيم القويز، الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا و انعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد 4 ديسمبر 1998، ص 01

و الإكوادور، حيث كان الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في ظل صغر حجم الاقتصاد و قلة تنوعه¹، كما تعد التقلبات في أسعار الفائدة العالمية من مسببات الأزمات في الدول النامية، فضلا عن كونها مؤثرة على تكلفة الاقتراض فهي تؤثر كذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و درجة جاذبيتها، و تشير بعض الدراسات أنه ما بين: 50 الى 65% من تدفقات رؤوس الأموال من و إلى الدول النامية خلال حقبة التسعينات، كان سببها المباشر التقلبات الحاصلة في معدلات الفائدة على المستوى العالمي.

2-التدفقات الرأسمالية و السياسات النقدية المتبعة : تعتبر التدفقات الرأسمالية متغيرا إقتصاديائيا كبيرا يلعب دورا كبيرا في المراحل المبكرة لحدوث الأزمة، حيث أن التقلبات في الأسعار العالمية تزيد من تكلفة الإقراض و تقلل من حوافز الإستثمار من جهة، كما أن هذه التقلبات تزيد من حجم الودائع المصرفية و تغري المصارف على زيادة الإئتمان بغض النظر عن ملاءمة هذا الإئتمان من جهة أخرى، و لهذا لا بد من تدخل السلطة النقدية لتقليص حجم المعروض النقدي داخل الاقتصاد.

3-سياسات الإقراض: قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة نذكر منها :

-الرغبة في الحصول على حصة أكبر في السوق بسبب دوافع المنافسة و الأرباح.

-التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة بمعنى " إقراض بعض الأعضاء و المسؤولين، التنفيذيين في البلد لعبت دورا كبيرا في توسع حجم الإقراض المصرفي"².

4-تقلبات أسعار و سياسات الصرف : تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية مصدرا من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي ، و التي كانت سبب مباشر و غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، حيث أشارت دراسة أجريت على 22 دولة نامية في

¹ - التوني ناجي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 29، 2004 ص 4

² - عبد الله إبراهيم القويص، مرجع سابق، ص 12

أمريكا الجنوبية، أنها قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا ، و ذكرت الدراسة أن وقوع الأزمات المالية كان سببه ارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية ، كأثر من ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية، و ارتفاع أسعار الفائدة المحلية¹.

أما فيما يخص سياسات سعر الصرف فإن الدول التي تنتهج سعر الصرف الثابت تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية، إذ يصعب على السلطات النقدية في ظل هذا النظام أن تقوم بدور المصرف الأخير للاقراض بالعملات الأجنبية لاحتياجاتها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة العملة التي ينتج عنها العجز في ميزان المدفوعات ، و من ثم نقص في عرض النقود و ارتفاع أسعار الفائدة المحلية²، ما يزيد من تفاقم الأزمة على القطاع المصرفي ، وفي المقابل و بإنتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة السيولة سوف يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة و الزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول و خصوم المصارف إلى مستوى أكثر إتساقا مع متطلبات الأزمات المصرفية.

5-الإصلاحات الاقتصادية : إن الإصلاحات الاقتصادية غير المناسبة و المبالغ فيها أحيانا تشكل ضغوطا غير احتكارية على النظام المصرفي، و تكون سببا لأزمة على غرار دولة المكسيك ، حيث تم إقرار برنامج الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات، و كان من نتائج هذه الإصلاحات تدهور نقدي و ارتفاع معدل الائتمان ليصل إلى 40 % من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 مقارنة بـ 10 % خلال الثمانينات.

6-التحرير المالي : و تتمثل في التحرير المتسارع غير الحذر و غير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق و التقيد ، دون الإعداد و التهيئة الرقابية اللازمة ، و الذي يؤدي إلى حدوث أزمات مالية ، خصوصا إذا كانت المصارف لا تتوفر على الموارد و الخبرات للتعامل مع النشاطات و المخاطر الجديدة.

¹- التوني ناجي، مرجع سابق، ص 08

²- عيسى محمد الغزالي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، العدد 29، في الموقع الإلكتروني

أطلع عليه في 2010/12/25 http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge29.pdf

فقد توصلت العديد من الدراسات إلى إثبات أن الأزمات المصرفية هي نتاج عمليات لتحريير المالي، لا سيما دراسة "Kminski" و "Reihart" سنة 1996 و التي أجريت على عينة من 20 دولة من مختلف القارات للفترة الزمنية الممتدة من السبعينات إلى تسعينات القرن الماضي و ثبت من خلالها ما يلي:¹

- عدم وجود ترابط ما بين أزمات ميزان المدفوعات البنكية خلال سبعينات القرن الماضي و التي تميزت بوجود مراقبة مالية للأسواق.

- إن الأزمات البنكية هي نتاج لسياسة التحريير المالي .

- كما أثبتت الدراسة التي قام بها " Demirgec – kunt " و " Dengiache " و التي أجريت على عينة من 53 دولة خلال القرن (80-1995) أن التحريير المالي يرفع من إمكانية التعرض للأزمات المالية.

7-تشوه نظام الحوافز : إن أي نظام للحد من الكوارث و الأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بالعمل لديهم الحافز المناسب لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة و اتخاذ إجراءات تصحيحية في مرحلة مبكرة، مع ضرورة توفر إحساس مشترك لدى كل البنوك بأن هناك شيئا ما سنفقده جميعا إذا فشلنا في العمل بالطريقة التي تتفق و التزامات كل شخص².

8-ضعف النظم المحاسبية و الإفصاح : يتمثل ذلك في ضعف النظم المحاسبية و الشفافية في المعلومات، لا سيما تلك التي تتعلق بالديون المعدومة في محفظة المصرف الإئتمانية، و كذلك عدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأدنى للقروض المقدمة لمقرض واحد و نسبتها في رأس مال المصرف.

¹ -Miotti louis et pichon dominique, liberalisation financiere, speculation et crises bancaires, economie internationale, la Revue de CEPII n°: 85 1trmsti.2001, P 5

² - عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية، ص 6 في الموقع الإلكتروني <http://islamfin.go-forum.net/t640-topic> كذلك في الموقع: www.4shared.com

ثانياً: العوامل الاقتصادية الوجودية

تلعب العوامل الاقتصادية الجزئية الخاصة بكل مصرف أو مجموعة من المصارف دوراً هاماً في نشوء الأزمات المالية و يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي :

-ارتفاع نسبة القروض بما يؤدي إلى وضع أعباء مرهقة على النظام المصرفي ، خصوصاً في وقت الأزمات.

-سيادة العلاقات الشخصية الوثيقة ، حيث من الطبيعي أن يتعرف المصرف على نشاط عملائه كي يستطيع تقويم الجدارة الائتمانية لهم ، دون الوصول بهذه العلاقة إلى درجة تؤثر على سلامة القرارات الائتمانية ، و ذلك عن طريق منح الائتمان لقطاعات اقتصادية لا تتمتع بالجدارة الائتمانية بفعل الممارسات الإدارية الرديئة و الفساد و نقص المعلومات

-أن الكثير من مسببات الأزمة لم تنجم عن جانب الخصوم أو الإلتزامات الواردة في ميزانيات المصارف و إنما جاءت من جانب الأصول بسبب تدهور قيمتها، حيث أن ارتفاع نصيب القروض الرديئة في محفظة المصارف أو تراجع أسعار الأسهم و العقارات قد تكون لها صلة قوية بإخفاق النظام المصرفي.

-تزايد التزامات البنك مع عدم تناسق آجال الإستحقاق.

-المضاربة و الفقاعات المضاربة و التي يعرفها "N.KALDOR" بأنها "عملية شراء أو بيع أصل بهدف إعادة بيعه أو شرائه في فترة زمنية مواتية"¹.

فالمضاربة قد تساهم في الاستقرار المالي بالمحافظة على قيمة الأصل لإعادة بيعه مستقبلاً مما يؤدي إلى ارتفاع سعره نتيجة الطلب المتزايد عليه، أما في فترة الأزمات فتتناسب التوقعات طرداً و قيمة العملة أو الأصول الدائمة ، بما يؤدي إلى تعميق الأزمة و زيادة عدم الاستقرار المالي.

¹- Kaldor Nicolas, spéculation et stabilité économique 1939, revue française d'économie, volume 2 numero 2-3 1987, P 115

أما الفقاعة المضاربة ، فتتمثل في إرتفاع سعر أصل معين باستمرار بما يؤدي الى تعميق الفرق بين القيمة السوقية و السعر الحقيقي¹، و هي كذلك " إبتعاد أسعار الأصول المالية عن قيمتها التوازنية"².

الفرع الثاني: نماذج الأزمات المالية و تطورها

أولا : نماذج الأزمات المالية

في تسعينيات القرن الماضي لوحظ تعدد و إنتشار للأزمات المالية و كذا أزمات الصرف ، لا سيما أزمة آلية الصرف الأوروبي (1992-1993)، الأزمة المكسيكية 1994، الأزمة الآسيوية التي بدأت في تايلاندا سنة 1997، فروسيا، تركيا و الأرجنتين، و أن تعدد هذه الأزمات آل إلى تعدد النماذج المفسرة لها، فحسب " Rose et chengren" (1995) فالنموذج الأول و الثاني يعود إلى أسباب إقتصادية كلية.

1-نماذج الجيل الأول : إن نماذج الجيل الأول تحاول توضيح أزمة ميزان المدفوعات لسنوات (1970-1980) و حسبه فإن أزمات الصرف سببها قلة الاحتياطي الناجم عن العجز الدائم في ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى ضعف مؤشرات الاقتصاد الكلي³ ، و منه لا بد من تخفيض قيمة العملة لتحقيق التوازن الخارجي و الحفاظ على الاحتياطات الرسمية و بالتالي وضع حد للأزمة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الأزمات يفسر على أنها النتيجة المتوقعة لإتباع سياسات ينقصها التوافق و الانسجام ، كتبني سعر صرف ثابت مع ممارسة سياسة مالية و نقدية توسعية، ولقد فسر هذا النوع من خلال نموذج عن طريق كل من "krugman" و "Ganber" و سوف نحاول شرح نموذج كروغمان فيما يلي :

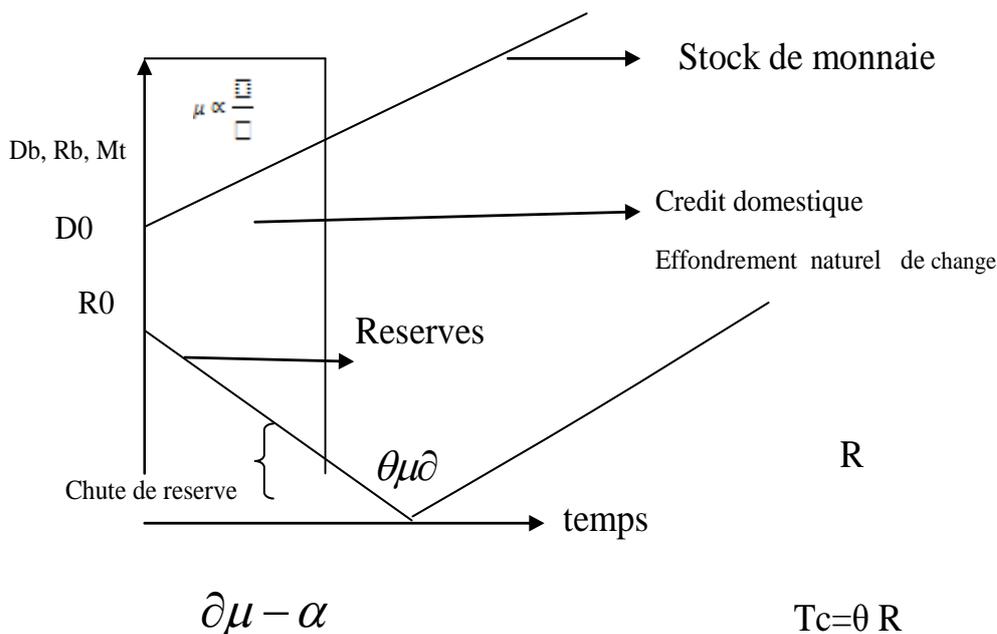
شكل رقم 5: ديناميكية نموذج كروغمان

¹- Deboissier Chrishan, les systemes Financiers , Cris et régulation, 2^{eme} édition economica, paris 2006 P 72

²- Beitone Alaine et autres , Dictionnaires des sciences economiques, 2^{eme} édition ;Armon colin,pars 2007,P 38

³-Zouari zineb et Hammami samir,crise financieres et contagions,cas de subprime,IHEc de tunisie,2007,dispo-sur-internet,-21/12/2010,P2

http://www.memoireonline.com/07/08/1344/m_crisis-financieres-et-contagion-cas-des-subprime1.html



Source: J.P Allegret, les regimes de change dans les marches emergents, P55

و تتلخص فرضيات هذا النموذج فيما يلي :

- البنك يتبع سياسة توسعية.

- الحفاظ على مستوى سعر صرف ثابت و تقويمه إلى مستوى حرج.

- الأعران الخاصة لها توقعات عقلانية ، حيث أن ملاحظاتها لسلوك السلطات يدفعها لحماية نفسها عن طريق شراء عملة أجنبية ، مما يؤدي إلى نفاذ الإحتياطيات.

- من الشكل السابق نلاحظ أنه قبل إنهيار الصرف عند T_c ، مخزون النقود ثابت و يتكون من قروض داخلية + احتياطيات رسمية، حيث أن انخفاض مستوى الاحتياطيات يعني سرعة انهيار نظام الصرف، كما يمكن أن نميز حالتين :

الحالة الأولى : انهيار نظام الصرف دون هجمات مضاربية، حيث يتم التخلي عن نظام الصرف الثابت عند استنفاد الاحتياطيات الرسمية بسبب السياسة التوسعية (إرتفاع منح القروض) و يسمى الانهيار العادي.

الحالة الثانية : انهيار نظام الصرف عن طريق هجمات مضاربية حيث يتم التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت قبل النفاذ الكامل للاحتياطيات الرسمية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن عاملا : العجز في موازين المدفوعات و سياسات الاقتصاد الكلي عموما يمكن لهما أن يؤديا إلى اضطرابات في سوق النقد أو فروع الميزانية بصفة مستمرة ، بالإضافة كما أشرنا إلى انخفاض مخزون احتياطي الصرف الناتج عن إتباع سياسة صرف ثابت بما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة في حالة التضخم ، و الذي ينتج عنه فقدان ثقة الأعوان الإقتصاديين ، بما يؤدي إلى نشوء أزمة أكيدة¹.

2- نماذج الجيل الثاني : و يتضمن أزمات نظام النقد الأوروبي (1992-1999) و التي تبين أن الوضعية الاقتصادية للبلد ليست العامل الوحيد الذي يشرح ظهور الأزمة ، و فسر ذلك من خلال نموذج "ObsetFeld" (1994) و كذلك "Wyplos" و "Eichengreen" (1995) و عرفت بإسم الأزمات ذاتية التحقيق، و يرجع سبب حدوث هذه الأزمات المالية حسب هذا النموذج إلى التوقعات الذاتية للأعوان الإقتصاديين².

فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب على الأصول بهدف المضاربة ، مما يؤدي إلى الإرتفاع الفعلي لقيمة هذه الأخيرة، أو أن التوقع بأن إقتصاد معين سوف يخرج من أزمة الكساد بما يؤدي إلى إرتفاع استعمال مدخرات الأفراد و إرتفاع المداخيل و زيادة الاستهلاك و الاستثمار و منه الخروج فعلا من دائرة الكساد، و الغرض هنا ليس معرفة ما إذا كانت الأزمة مفسرة بتدهور أساسيات الإقتصاد الكلي في الوقت الذي يتفق عليه العديد من الإقتصاديين أنها تؤدي دورا في نشوبها، بل معرفة ما إذا كان تدهور أساسيات الإقتصاد الكلي تؤدي حتما إلى أزمة و هنا نتكلم عن الأزمة ذاتية التحقيق على غرار أزمة المكسيك في إفتراضات كل من " Tormell " " Sachs " و "Valasco" (1996) أن الأزمات تحدث ذاتيا في إطار نقص مصداقية سياسة الصرف، فأثبتوا أن النماذج من الجيل الثاني بينت أن هناك توازنات ذاتية التحقيق و أن المضاربة ترفع تكلفة الدفاع عن سعر الصرف و مما

¹- Cartapanis André et gilles philipe , prevention et gestion des crises Financieres , Colloque International " le preteur en dernier ressort, experience , analyse , controverse " paris 23-24 septembre 2002, P 4

²- Bayart Ingrid , L'occurrence d'une Crise Bancaire dane un model de troisième generation, une Comparaison banques commerciales /banque d'affaires , colloque international " gouvernement d'entreprise et nouvelle économie " Belgique, 20 Mai 2003 , p 2

نخلص له¹ : " أن الأزمات في الجيل الأول يمكن التنبؤ بها عكس الأزمات الجيل الثاني الناتجة عن ظواهر عشوائية ، و بالتالي فإن تدهور سياسات الإقتصاد الكلي لا تعتبر أهم عنصر في نشوب الأزمات ، فبإمكان المضاربين إختيار أي عملة لمهاجمتها .

3- نماذج الجيل الثالث : و يضم أزمات التسعينات خاصة الأزمة المكسيكية و الأزمة الآسيوية و التي عرفت إندلاع أزمة صرف و أزمة بنكية في آن واحد ، وهو ما يعرف بالأزمات التوأمية " Crise jumelle " و قد حاول تحليل هذه الأزمات خصوصا " Peseuti " (2000) و " krugman " (2001) ، و سميت هذه النماذج كذلك بما بين الأجيال ، لجمعها عنصري كل من الجيل الأول و الثاني ، و يميزها نقص المعلومات في الأسواق المالية وهشاشة النظام المصرفي، و تفسر هذه النماذج الأزمة الآسيوية كالآتي:

-إن تدفق رؤوس الأموال أدى إلى إرتفاع حجم القروض المحلية مع إرتفاع مخاطرها بإرتفاع الديون المشكوك في تحصيلها ، مما أدى إلى فرض قيود على الإقراض كرد فعل لانخفاض السيولة بالبنوك ، رافقه تدهور ثروة عدد كبير من المقترضين، فتحوّلت الأزمة البنكية إلى أزمة صرف ناتج عن توقف تدفق رؤوس الأموال بالعملة الصعبة ، أدى ذلك إلى تدهور الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي أدى إلى انخفاض سعر الصرف².

إن النماذج من الجيل الأول و الثاني لا تأخذ بعين الإعتبار وضع البنوك والتي تعتبر عنصر مهم في تفسير الأزمة ، فحسب كل من " Kaminsky " و " Reihart " فإن أزمات ميزان المدفوعات يليها مباشرة أزمات بنكية و أزمة جنوب شرق آسيا خير مثال على ذلك.

ثانيا : تطور الأزمات المالية

يسمح التحليل التجريبي للأزمات المالية بالتمييز بين نوعين من الأزمات تقليدية و حديثة

1- الأزمات التقليدية : إن أهم مسببات هذه الأزمات هي العملة، أي إنتهاج السياسات المالية و النقدية التوسعية المؤدية إلى زيادة كبيرة في الطلب و سعر صرف أعلى من القيمة الواقعية

¹- Zouari zineb et Hammami samir ,op cit.p 03

¹- Zouari zineb et Hammami samir op.cit p 04

للعلمة و عجز غير قابل للاستمرار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، يليه الانخفاض في الاحتياطي النقدي إلى درجة من الخطر تؤدي إلى نشوء الأزمة.

وضع الأزمات في هذه الحالات كان يعني إعادة التوازن المالي و النقدي قبل أن يفلت زمام هذه التجاوزات ، و كانت إدارة الأزمات تعني بالنسبة للصندوق تقديم العون المالي المؤقت حتى لا يؤدي التضيق الاقتصادي على المستوى الكلي إلى الركود الاقتصادي في البلاد أو يزيد من حدته، وكانت المساعدة مرتبطة بإعادة الانضباط المالي و النقدي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي و استقرار سعر الصرف¹.

و من بين الأزمات التقليدية التي مر بها العالم : الأزمات ما بين الحربين، أزمة الفرنك، الجنيه في الستينات إنهيار نظام بريتون وودز في السبعينات، أزمة الدولار وأزمة "Barings".

2- الأزمات الحديثة : لقد كان لكل من الأزمات الكبرى في تسعينات القرن الماضي صفاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها عدا كونها ذات مصدر مشترك، وعليه فهي تختلف عن سابقتها في الثمانينات التي إرتبطت عموما بالحساب الجاري بميزان المدفوعات في كون الأخيرة نتجت عن تحرير القيود على حركة رؤوس الأموال ، بهدف تحقيق تكامل مع أسواق رؤوس أموال عالمية و تحسين إمكانية الحصول على تدفقات رأسمالية دولية.

و من بين الأزمات الحديثة التي حصلت في التسعينات من القرن الماضي نذكر : أزمات جنوب شرق آسيا ، أزمات أوروبا و أزمات أمريكا اللاتينية.

الفرع الثالث : مؤشرات الأزمات المالية

إن السؤال الذي يمكن أن يتبادر الى الأذهان هو هل أن الأزمات المصرفية فجائية معدومة الإرهاصات و العوارض ؟ أم أنها تابعة لأعراض و مقاييس محتملة التنبؤ، و هنا يمكن القول أن ما وصل إليه العلم الإقتصادي الحديث من أدوات تحليلية مكنت بصفة كبيرة من رصد العديد من الأزمات قبل وقوعها وفق مؤشرات نذكر منها² :

² Montek Ahluwalia, IMF and the World Bank, UNCTAD, international monetary and financial issues for 1999 ,NY, Geneva.

² - عبد الله إبراهيم القوي، مرجع سابق، ص 04

أولا :ارتفاع رصيد الديون المتعثرة

لاشك أن العمل المصرفي ينطوي على قدر من المخاطرة المقبولة ، و من مظاهر هذه المخاطرة هو تعثر العميل في سداد الديون المستحقة عليه، و مهما دقق المصرف في دراسة الجدارة الائتمانية لعملائه فإن ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم، و لكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود ، بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة من إجمالي القروض المصرفية من 5 % إلى 10 % ، و تتجاوز هذه النسبة فإن ذلك يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة الأداء المصرفي ، و بالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هاما في رصد الأزمات المصرفية.

ثانيا :غياب الشفافية و الإفصاح و نقص المعلومات

مما يوقع النظام المصرفي في خيارات سيئة ، حيث يلجأ بعض المقترضين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول (خاصة العقارية) بقصد الحصول على قروض بقيمة عالية، مما يوقع النظام المصرفي في أخطاء في اختيار المشروعات التي يتم تمويلها ، خصوصا عندما يعجز المدينون عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم بسبب المبالغة في تضخيم قيمة الأصول التي يمتلكونها من جهة ، و استخدام هذه القروض في قطاعات ليس لها جدوى اقتصادية من جهة أخرى.

ثالثا :نسبة رأس المال

من خلال التدهور السريع في نسب رأس المال نتيجة لانخفاض موجودات المصرف عن مطلوباته.

رابعا: الإعسار المصرفي

و الذي يعتبر مؤشرا أوليا على أزمة النظام المصرفي ، و يحدث الإعسار عادة قبل فترة قصيرة من إشهار الإفلاس، و تعتبر القروض المتعثرة التدهور السريع في نسب رأس المال و انخفاض معدل التغطية دلائل على دخول المصرف مرحلة الإعسار ، فعدم توافق هيكل استحقاق أصول و خصوم البنوك يعد من المؤشرات المهمة للأزمة المصرفية ، فضلا عن ما

سبق فإنه و في بعض الأزمات المصرفية يعود سببها لزيادة غير قابلة للاستمرار في الاستثمار الممول بتدفق رأس المال الأجنبي الخاص عبر النظام المصرفي، و نمو واسع و سريع للائتمان المصرفي الممنوح لبعض القطاعات، كالعقارات ففي التجربة الآسيوية مثلا تعرض لإرتفاع كبير في الأسعار و زيادة في القروض المصرفية الممنوحة له، و مع إنهيار أسعار العقارات بدأت المحافظ المصرفية المستحقة الدفع في الإرتفاع ، و تعرض النظام المصرفي للضعف¹ ، و قد أدت هذه الظاهرة إلى تدهور الموجودات و القروض في أمريكا في الثمانينيات و في إنجلترا خلال الفترة 1973-1975 و في أوائل التسعينات².

خامسا : مؤشرات الإنذار المبكر الحديثة و المركبة للأزمات المالية

إن المتغيرات التي تصلح لأن تكون مؤشرات إنذار مبكر لحدوث أزمة نقدية تتمثل في الغالب بمتغيرات الإقتصاد الكلي ، و بصورة أكثر تحديدا إذا كانت هذه المتغيرات أعلى من معدلاتها في الأحوال العادية ، فإرتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية نسبة إلى معدلها في السنتين السابقتين ، و زيادة عرض النقد بالمعنى الواسع نسبة إلى الإحتياطات الأخرى و ذلك قبل 13 شهر من حدوث الأزمة ، هما إشارتا تحذير لحدوث أزمة نقدية في البلدان الصناعية و أسواق البلدان النامية الناشئة، كما أن انخفاض أسعار الأوراق المالية في البلدان الصناعية و انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية التي تعكس سياسات نقدية متساهلة و التدهور في شرط التبادل التجاري قبل 08 أشهر من حدوث الأزمة النقدية ، تعطي إشارة تحذير قوية لاحتمال حدوث الأزمة النقدية في أسواق البلدان الناشئة³.

ان أزمة العملة غالبا ما تكون مسبقة بزيادة أسعار الموجودات، فمعظم الأقطار الآسيوية التي تأثرت بالأزمة المالية عام 1997 ، إرتفعت فيها أسعار العقارات و الأسهم بحدة في بداية التسعينيات ، و من ثم إتجهت هذه الأسعار للهبوط بصورة حادة إبتداء من أواسط التسعينيات، و دلت التجربة العملية أن أسعار الأسهم كانت سالبة خلال 06 أشهر قبل

¹- غليرفوا و ثيرفار كينز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للإنتعاش الإقتصادي في آسيا، التمويل و التنمية، جوان 1998، ص 7

²- دانيال هاردي، هل يمكن التنبؤ بأزمة النظام المصرفي، التمويل و التنمية، ديسمبر 1998، ص 34

³- هيل عجمي جميل، الأزمات المالية، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية مجلة جامعة دمشق المجلد 19، العدد الأول 2003

حدوث الأزمة و إنخفضت إلى 25 نقطة بعد حدوث الأزمة مباشرة مقارنة بالفترة العادية قبل حدوث الأزمة المذكورة¹.

أما الأزمة المصرفية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي فمؤشراتها كثيرة ، وهي مؤشرات ترتبط بصورة مباشرة بسلامة النظام المصرفي، ويتمثل المؤشر الرئيسي بمخاطر رأس المال ، و الذي يزيد من تعرض المصارف إلى التعثر المصرفي و ذلك عندما تهبط قيمة أصول الجهاز المصرفي ، و يتوقف مقدار رأس المال الواجب الاحتفاظ به على مدى المخاطر التي تواجه أصول البنك.

فهناك أصول مثل القروض غير المضمونة معرضة للمخاطر بدرجة أكبر من الأصول النقدية و الإحتياطات الموجودة شبه السائلة، و من الطبيعي أن يحتفظ البنك برأس مال أكبر عندما يقدم قروض إلى صناعات معرضة لتقلبات كبيرة في الربحية و الناتج، و يمكن أن يكون التآكل السريع في رأس مال البنوك لمواجهة خسائر القروض و الخسائر الرأسالية المتزايدة علامة على أزمة النظام المصرفي، و خسائر القروض ذاتها تعد مظهرا من مظاهر الأزمة المصرفية و حتى عندما تواصل البنوك تحقيق الأرباح فإن الزيادة السريعة في الديون المشكوك في ادائها يمثل كما أسلفنا ذكره أحد المؤشرات الدالة على الأزمة التي تواجه البنوك².

و طبقا للتصنيف المعياري يمكن أن تحدث الأزمات المصرفية في حالة وصول الديون الرديئة إلى 10 % من الموجودات الكلية، و بلوغ كلفة عمليات إصلاح الأزمة 2 % من الناتج المحلي³ ، كما يسبق الأزمة المصرفية تدفق ضخم لرؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل ، و يبدأ بفترة سنة قبل حدوث الأزمة ، و غالبا ما ينظر للدول ذات المستويات العالمية من الديون قصيرة الأجل و الديون التي تخضع لأسعار فائدة متغيرة على أنها معرضة أكثر من غيرها للصدمات الخارجية و الداخلية، فكل الأزمات المالية في تشيلي عام 1981 و تركيا

¹ - IMF, World économic 1998, P 92

² - هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص 285

³ -ASLI Demirguc, Kunt ENRICA Detragiache, Determinants of banking Crisis, Staff Papers, vol 45 n°1 (March 98) P 86

عام 1994 و في تايلاندا و المكسيك عام 1994-1995 تعود إلى الإعتماد المفرط على الديون قصيرة الأجل لتمويل العجز في موازين الحسابات الجارية¹، و الخطورة في هذا التمويل هو توقفه المفاجئ نحو الداخل ، مما يعرض البلدان المستقبلية له إلى نقص التمويل و تدهور في أسعار الأسهم و تقلبات كبيرة في الأسعار، و إلى ظواهر إفلاس باهضة التكاليف للعديد من المشاريع و المؤسسات ، و يكون التوقف في تدفق رؤوس الأموال للداخل أو التراجع فيه مرتبط بأزمة نقدية ، و في الغالب بأزمة مصرفية وهذا واضح للعيان في بلدان أمريكا اللاتينية 1994 – 1995 و البلدان الآسيوية 1997 التي كانت أكثر المناطق عرضة لتراجع التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية².

كما يسبق الأزمة المصرفية قصور في الإطار المؤسسي و التنظيمي للقطاع المالي، وبالتجربة وجد أن البلدان التي تعرضت للأزمة المصرفية يكون النظام المالي و النقدي فيها إما تابعا لتأثير حكومي بصورة مفرطة أو نظاما حرا ، فمثلا قبل حدوث الأزمة في سيريلانكا في بداية التسعينيات كانت المصارف المملوكة للحكومة تمثل 70 % من النظام المصرفي ، و أن حجم الديون غير المسددة وصلت إلى 35 % من إجمالي محفظة القروض، وفي كوستاريكا و قبل حدوث الأزمة المصرفية فيها في منتصف الثمانينات كان 30 % من القروض المقدمة من قبل المصارف العامة غير مسددة، و بالمقابل فإن الأزمة المصرفية في كولومبيا في أواسط الثمانينات، و الأزمة الإسبانية في بداية الثمانينات بالإضافة إلى الأزمة التايلاندية (1983-1987) و الأزمة الماليزية (1985-1988) يمكن أن تعود إلى الحرية في النظام المالي قبل اتخاذ الإصلاحات على هذا الصعيد³.

و قد وجد أن فرص التعرض للمخاطر أصبحت متزايدة بصورة جوهرية في الدول التي أخذت بالتحريم المالي خلال السنوات الماضية⁴، و تدل المقارنة بين التجارب في العقدين الاخيرين من القرن الفارط، أن المؤشرات التي تدل على الأزمات في البلدان ليست متساوية الأهمية،

¹- Asli Demirogoc, Kunt EMRICA Detragiache.op.cit , P 68

²- جلوبلير مو آز كالفو و كارمن م، رانهارت، ما الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للإنتعاش الإقتصادي في آسيا، التمويل و التنمية، جوان 1998، ص 13

³- IMF.World économic , 1998 , P 94

⁴- Asli Demirogoc, Kunt EMRICA Detragiache , op, cit ,P86

و يختلف نمط هذه المؤشرات التي تعتمد بشدة على تصدير المنتجات الأولية من تلك البلدان المعتمدة على تصدير المنتجات الصناعية، فبداية الأزمة المصرفية في المجموعة الأولى يسبقها تدهور في معدل التبادل التجاري وهبوط في عائد الصادرات الوطنية و انخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية، وفي مثل هذه البلدان يكون معدل التبادل التجاري أكثر أهمية في تقدير احتمال حدوث أزمة في النظام المصرفي من مؤشرات التقلبات و التضخم و الطلب المحلي، و رغم أهمية تحديد المؤشرات الإقتصادية للتنبؤ بالأزمات لكن هناك استحالة للتنبؤ بها بصورة دقيقة، فقد تكون المؤشرات الجزئية غير متاحة أو البيانات غير واقعية و غير جديرة بالثقة ، أو لأن رجال البنوك و المقترضين يرغبون في تقديم صورة إيجابية عن أوضاع البنوك و المشاريع.

و من هنا يتطلب تحليل البيانات الكلية للاقتصاد الوطني بصورة كافية للحكم على مدى تعرض البلد لأزمة نقدية أو مصرفية، إضافة إلى ذلك فإن مؤشرات التنبؤ بالأزمة ربما تكون غير متوافرة بالنسبة للأزمات الناجمة عن أثر العدوى لأن مثل هذه الأزمات تنشأ عن ردود فعل يصعب التكهن بها¹، و يضم كل مؤشر مؤشرات تفصيلية وفقا لظروف كل دولة و النظام المصرفي المتبع فيها.

¹ - دانيال هاردي، مصدر سبق ذكره، ص 34

المطلب الثالث : أنواع الآزمات المالية

هناك العديد من الآزمات المالية غير ان اهمها يكمن في ما يلي :

الفرع الأول : الآزمات المصرفية

يعرف البعض الآزمة المصرفية بكون الآلتزامات الموجودة في المؤسسات المالية تفوق قيمة الأصول المقابلة لها ، لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كافي لتغطية نفقاته¹.

تظهر الآزمات المصرفية عندما يواجه المصرف زيادة كبيرة و مفاجئة في الطلب على سحب الودائع، حيث أن البنك يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض و التشغيل ، و يحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، و يواجه البنك أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الإرتفاع المفاجئ و التزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع ، و التي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب ، ما يحول دون قدرته على الوفاء بطلبات المودعين، فتحدث أزمة سيولة من شأنها أن تمتد بتفاقمها إلى مصارف أخرى، كما قد تكون هذه الآزمة أزمة ائتمان تنتج عن امتناع المصارف عن إعطاء القروض للزبائن خوفا من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب².

و قد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك "Overend and Gurney" و ما حدث في الولايات المتحدة عندما إنهار بنك " Bank of United States " في عام 1931 و بنك " Bear Stearns " ، و ينتج عموما عن حالات الإعسار المالي تدخلا من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك و إعادة هيكلة النظام المصرفي.

كما أنه قد لوحظ في السنوات الأخيرة أن تسرب الودائع من المصارف كان له الأثر الأكبر في حدوث الآزمة المصرفية في الثمانينيات و التسعينات لاسيما في الأرجنتين و الفلبين

¹- Patrick.T.Downes, David Marston , " Mapping Financial Sector Vulnerability in non crisis country " IMF Discussion paper 1999.

²- Peter Rosenblum " the world's banker" A story of failed states Financial crises , the Wealth and Poverty of nations " ethics and intemational affaires , 2005 vol : 19 N° 2 , pp 126-133

و تركيا والأورغواي و تايلندا و فنزويلا، و لعل هروب الودائع من المصارف في كوريا و أندونيسيا نتيجة للمشاكل المتمثلة في تدهور نوعية الموجودات المصرفية و تدهور الثقة في الجهاز المصرفي سبب مهم في حدوث الأزمة المصرفية فيها¹.

و فيما يلي نوع من التفصيل بخصوص الأزمة المصرفية و مخاطرها.

أولا : أنواع المخاطر المصرفية المؤدية إلى حدوث الأزمات

يعتبر المصرف أحد أهم مرتكزات التمويل للاقتصاد بإسهامه بصفة كبيرة في التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل مختلف المشاريع التنموية، فهو تلك المؤسسة أو المكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب ، عليها بحيث تتجمع الأموال في شكل ودائع أو في شكل آخر، يتم تشغيل و استخدام هذه الأموال في مختلف العمليات المالية² ، و التي قد ينتج عنها العديد من المخاطر نتيجة لتقلب العائد الفعلي للعملية الإقراضية عن العائد التعاقدية ، نتيجة للأسباب الداخلية و المتمثلة في ضعف إدارة البنك أو لأسباب خارجية و الناتجة إما لعدم قدرة العميل على السداد أو تأخره فيه أو لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية³ ، و فيما يأتي سوف نتطرق إلى أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك بإيجاز على أن تشرح بإسهاب في الفصل الثاني.

1- مخاطر الإئتمان : يقصد بها عجز كلي أو جزئي عن الوفاء بقيمة القرض و فوائده بعد إستنفاد كل الطرق القانونية و الودية للتحويل، ينتج عن ذلك تحمل البنك لخسارة حقيقية من شأنها أن تؤثر بتفاقمها على التوازن المالي له ، من هنا وجب مراقبة القروض و حسن إدارتها و متطلبات سحب الودائع ، و قد تحدث كذلك نتيجة توافر الودائع لدى البنك و رفض هذا الأخير إقراضها خوفا من عدم قدرته على الوفاء بطلبات السحب بما يؤدي إلى حدوث أزمة في الإقراض.

¹- Taimur Baig and Ilan Goldfajn , Financial Market Contagion in the Asian Crisis , IMF Staffpaper , vol 46, N°02 (june 99) P 171

²- Chebrit kamel, dictionnaire des termes de la Finance, de la banque, de la bourse, alger 1999, p 50

³- شاكور القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديون المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992 ص 133

2- مخاطر السيولة : تحدث أزمة سيولة عندما يفاجأ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع بنسبة تتخطى نسبة الاحتفاظ بالسيولة نتيجة سحب جماعي للودائع ، أو في وقت لا تتوفر فيه لدى المصارف السيولة الكافية لتغطية هذه السحوبات ، و تعتمد شدة و درجة هذا الخطر على قرارات إدارة المصرف المتعلقة بإدارة الأصول و المحافظ الاستثمارية لديها.

3- مخاطر تجميد الأموال : ويتمثل هذا الخطر في عدم إمكانية البنك مواجهة التزاماته أو تسديد دائنيه في مدة معينة لودائع تحت الطلب أو في وقت استحقاقها (ودائع لأجل) نتيجة تجميد هذه الأموال¹.

4- مخاطر سعر الفائدة : يقصد بسعر الفائدة سعر الإقراض و الخطر منه هو كونه ثابت، و بتغير نظيره في السوق النقدية إرتفاعا يتحمل البنك خسارة جراء انخفاض العائد من قروض مقدمة سلفا أو درجة إقبال المقترضين على قروض جديدة ، و عموما فإن معدلات الفائدة الثابتة أو المتغيرة تؤثر على عائد البنك سلبا أو إيجابا.

5- مخاطر التضخم : و الأصل فيها انخفاض القوة الشرائية نتيجة إرتفاع معدلات التضخم لأسباب عدة ، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة القرض الحقيقية و كذا العائد منه ، مما يلحق الضرر بالبنك.

6- مخاطر التشغيل : و تعزى هذه المخاطر إلى الأخطاء البشرية أو الإدارية أو القانونية أو التكنولوجية ، كما يعرفها البعض أنها كل المخاطر التي لا تندرج ضمن مخاطر السوق و مخاطر الائتمان، ويرى البعض الآخر أن المخاطر التكنولوجية هي عنصر مستقل عن مخاطر التشغيل².

7- مخاطر سعر الصرف و العملات : تظهر هذه المخاطر نتيجة تذبذبات أسعار الصرف بما يؤدي إلى تغير أسعار الديون مقومة بالعملة الصعبة³، وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف

¹- Dubarne Michel, gestion actif passif et tarification des services, economica, paris, 1997, p 71

²- Comité de bale sur le controle bancaire, gestion du risque opérationnel, rapport trimestriel BCI Octobre 1998, p 4

³- Jean-Luc Siruguet, le Controle bancaire, un dispositif de maitrise des risques, 2^{eme} édition revue banque édition, paris, 2007, p 89

بسرعة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط لتبادل أو مخزن للقيمة، و تحدث هذه المخاطر كذلك باتخاذ السلطات النقدية قرارا بتخفيض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة ، و هو شبيه بما حدث في تايلاندا ، و كان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا سنة 1997 وتتخذ الحكومات مثل هذا الإجراء في الحالات التالية¹ :

- النقص في تدفقات رأس المال الأجنبي.

- التزايد في تدفقات رأس المال إلى الخارج.

و ربما تكون النتيجة عكسية في بعض الحالات و تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي و الانكماش و قد يصل ذلك لدرجة الكساد.

8- مخاطر تتعلق بسمعة البنك : و تنتج بتداول إشاعة مغرصة أو حقيقية تنال من سمعة البنك بين زبائنه بما يؤدي إلى حدوث حركة غير عادية (سحب الودائع بقوة) من شأنها تعرض البنك للإفلاس.

9- مخاطر إستراتيجية : تنتج عن اتخاذ قرارات إستراتيجية خاطئة أو التطبيق الخاطئ لقرارات إستراتيجية سليمة.

10- مخاطر المضاربة : حيث أصبحت عمليات المضاربة أكثر إنتشارا مستفيدة من التطور التكنولوجي الكبير و كذا تطور و تزايد الابتكارات المالية.

ثانيا : أسباب الأزمات المصرفية :

يمكن التمييز ما بين نوعين من الأسباب² :

¹- Dittmer, Lowell, " the asian financial crisis and the asian development state: ten years after Asian Survey, 2007, Vol 47 N° 06 pp 829- 836

²- طلفاح أحمد، الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت أبريل، 2005، ص 12

1-أسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي:

- صدمات خارجية و داخلية ناتجة على سبيل المثال لا الحصر عن تغير في معدلات التبادل أو ارتفاع سعر الفائدة العالمي أو تدهور سعر الصادرات.
- توسع كبير في الإقراض.
- اختيار نظم سعر الصرف.

فالنتائج التطبيقية حول الأزمات المصرفية تبين أن العوامل الخارجية كتغير أسعار الفائدة وتذبذب التدفقات الدولية تؤدي دورا كبيرا في نشوب الأزمات المصرفية خاصة إذا تزامنت مع السياسات التنظيمية و السياسات الرقابية غير الملائمة ، لا سيما ضعف الإطار القانوني أو تركيز الملكية أو وجود آلية غير واضحة لتقييم المخاطر.

2-أسباب متعلقة بالاقتصاد الجزئي :

- عدم تناسق أصول البنك و خصومه لا سيما بوجود التزامات بالعملة الأجنبية مقابل أصول العملة المحلية ، أو وجود أصول طويلة المدى و التزامات قصيرة المدى.
- تدخل مفرط للدولة في توجيه القروض.
- ضمانات حكومية مفرطة و إجراءات تحفز على المخاطرة.
- تحرير مالي مبكر.

فالنتائج التطبيقية حول الأزمات المصرفية كذلك أثبتت أن جزء كبير من المسببات المؤسسية أو الجزئية هي نتيجة للمعاملات المالية التي تجري في إطار معلومات غير متكافئة ، و التي يمكن أن تسبب تزايد درجة المخاطرة من قبل البنوك و المتعاملين.

الفرع الثاني : أزمة سعر الصرف

تسمى هذه الأزمة كذلك بأزمة الصرف الأجنبي، أو أزمة العملة أو أزمة ميزان المدفوعات، و قد عرفها "Burkart olivier" على أنها¹ "انخفاض كبير في قيمة الصرف الوطني أو إعلان السلطات النقدية سوء تقدير العملة المحلية ، و من ثم تعديل نظام الصرف الوطني أو إدخال رقابة على حركة رؤوس الأموال وأخير إغلاق سوق الصرف لبعض الساعات".

و يعرفها "guillochon Bernard" بأنها "حالة تتبنى فيها دولة معينة سعر صرف ثابت و تكون مجبرة على إعادة تقييم عملتها أو تركها حرة"².

و تعرف أزمة سعر الصرف عموماً بأنها تدهور حاد للعملة المحلية للدولة بما يحتم تدخل السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها إعادة الاستقرار لهذه العملة.

أولاً: أسباب نشوء أزمة سعر الصرف

يمكن إيجاز أسباب نشوء أزمة سعر صرف إلى ما يلي³:

- ارتفاع قيمة سعر الصرف.
- ارتفاع و توسع في توزيع القروض.
- ارتفاع حجم الإقراض للقطاع العام.
- ارتفاع M_2 إلى الاحتياطي الأجنبي.
- ارتفاع معدل التضخم.
- ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

¹ - Burkart olivier, les crises de change dans les pays émergents, bulletin de la banque de france n° 74, février 2000, P 54

² - Guillochon Bernard, Economie internationale, 4^{ème} édition, Dunod, paris, 2003 P 302

³ - طلفاح أحمد الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره ص 19

- عجز الموازنة، عجز الميزان التجاري، تراجع الصادرات.
- إرتفاع في التدفقات المالية القصيرة المدى من الخارج.
- تحرير مالي مبكر في ظروف تنظيمية و رقابية غير ملائمة.
- تراجع النشاط الاقتصادي.
- انخفاض أسعار الأسهم و أسعار الأصول الأخرى كالعقارات.

ثانيا : مؤشرات أزمة سعر الصرف

1- مؤشرات أزمة فعالة :

اقترح "frankel" انخفاض العملة بنسبة تزيد عن 25 % على مدار سنة كاملة كي يمكن القول أن هناك أزمة سعر صرف ، و أن يكون قد مضى ثلاث سنوات على آخر أزمة سعر صرف، أما "Cooper" في دراسة له سنة 1971 فقد حدد التدهور في قيمة العملة الذي يعد كأزمة بحوالي 10 % فقط¹.

2- مؤشرات الضغوط المضاربة.

إستحدث هذا المؤشر من طرف "Eichengreen-Rose-Wyplosz" (96-95) و الذي يجمع مابين التغيرات في سعر الصرف، التغيرات في الاحتياطات الدولية و التغيرات في أسعار الفائدة.²

¹- Jeffrey A frankel, contractionary currency crashes in developing countries IMF Staff papers vol 52, N° 2, 2005, pp 150-151

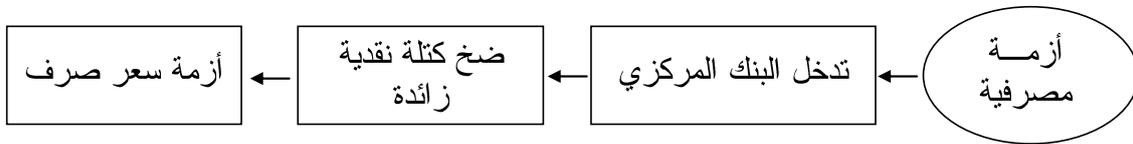
²- Dehove Mario, crise Financiere , deux ou trois roses que nous savons d'elles , document de havail , conseil d'analyse economique , France, avril 2003, P 04

3- التفاعل بين أزمة الصرف و الأزمة المصرفية :

أ – نموذج "Velasco" (1987) :

حسب النموذج يمكن أن تتحول الأزمة المصرفية إلى أزمة سعر صرف بما يؤدي إلى تدخل السلطات النقدية بضح كتلة نقدية نقاديا لإفلاس محتمل للبنوك ، من شأنها كذلك أن تؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية.

الشكل رقم 06: نموذج فالسكو

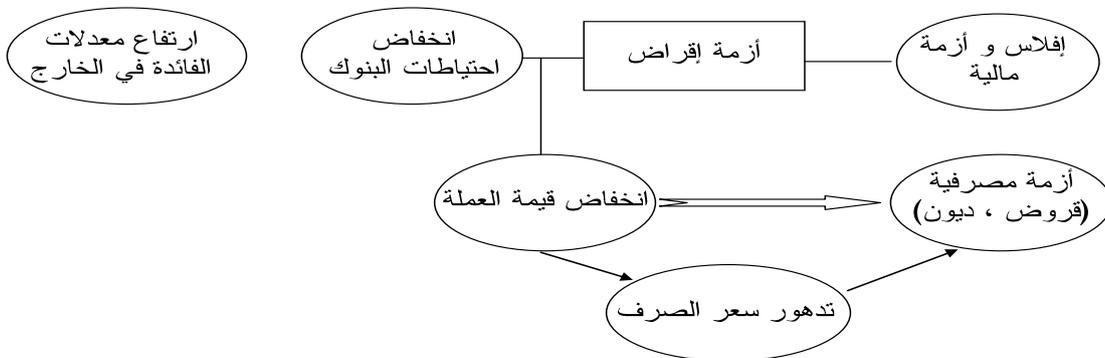


Source :Boyer Robert et autres , les crises Financieres , la documentation française , paris , 2004 , P 28

ب – نموذج "STOCKER" (1994)

حسب النموذج يمكن أن تتحول أزمة سعر الصرف إلى أزمة مصرفية لا سيما بانخفاض معدلات الفائدة المحلية و إرتفاع نظيرتها الخارجية ، مما يؤدي إلى انخفاض احتياطات البنوك و الذي يؤدي بدوره إلى حدوث أزمة اقتراض فأزمة مالية وطنية و/أو انخفاض قيمة العملة المحلية الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للقروض الممنوحة من طرف البنك.

الشكل رقم 07 نموذج (STOCKER)



Source :Boyer Robert et autres, op.cit, p 28

الفرع الثالث : أزمات الأسواق المالية

يمكن تعريف الأزمة البورصية بذلك الانخفاض الحاد في قيمة الأصول المالية، وهذا بعد أن سجل في فترات سابقة إرتفاع في قيمتها نتيجة للشعور بالتفاؤل لدى جمع الأطراف من أن شراء الأصول اليوم و إنتظار فترة إرتفاع أسعارها بنسبة أكبر و بيعها لتحقيق مكاسب هو أفضل إستثمار، مما دفع الكثير من الشركات إلى الإستثمار في هذا الأصل لأن عائدته مرتفع، غير أن هذا الحال الذي تعيشه أسواق المال لا يمكن أن يدوم، لا بد أن تحصل صدمة أخرى تنقض مساره ، أي تدفع الأسعار و كمية السيولة إلى التراجع و معها يتراجع الإقتصاد بالضبط فتحدث أزمة البورصة¹، كما يشير مصطلح الأزمة المالية كذلك إلى معنى الفقاعة المضاربية في البورصة و يشير كذلك إلى ديناميكية الأسعار المتبعة بالمؤشر للبورصة².

أولاً: أزمة الفقاعات

تحدث العديد من الأزمات المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعة" "Bubble" ، حيث تكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو إرتفاع غير مبرر، و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل، كالأسهم على سبيل المثال هو الربح الناتج عن إرتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، و بالتالي عند حدوث أي طارئ نجد أن هذه الفقاعات تنفجر مسببة حدوث إنهيارات في أسعار هذه الأصول المالية ، و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى³.

¹ - اوكيل نسيمه، مرجع سبق ذكره ن ص 65

² - Boucher Christophe et Vasques Vincent, les crises boursières au USA, détection et prévision, journée de recherche sur les crises financières internationale ;UNV- Orléans, France 6-7 mai 2004 , p 3

³ - فريد كورتل، كمال رزيق، مداخلة بعنوان " الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها، و إنعكساتها على البلدان العربية " المؤتمر العالمي الثالث لكلية العلوم الإدارية، جامعة الإسراء، الأردن، أبريل 2009 ص 04

ثانيا :الأزمة البورصية و الإنهيار البورصي و ديناميكية الأسعار

تعرف الأزمة بالفترة التي يمكن أن تكون طويلة لانخفاض أسعار الأصول المالية، أما الإنهيار فيعرف بالتدهور السريع و المفاجئ لأسعار الأصول في يوم أو في بضعة ساعات و التي تترك ذكريات في أذهان الجميع ، فإذا حدث إنهيار و أدى إلى أزمة بورصية فهذا يعني تدخل العديد من العوامل المتراكمة فيما بينها ، فتعبر الأزمة البورصية عن ذلك التباعد بين القيمة السوقية و القيمة الأساسية للأصل ما أو لمؤشر البورصة و التي تنهار في فترة زمنية معينة أو إلى ذلك التطور الكبير لقيمة الأصول المسعرة في البورصة¹.

ثالثا : مؤشرات الأزمة البورصية

بهدف التعرف على الأزمة البورصية نتبع مؤشرين² :

1-مؤشر "Munchkin" و "White" 2002 : يعتمد هذا المؤشر على نسبة 20 % كمؤشر القياس المقارن للدلالة على أزمة بورصية لإعتمادهم على دراسة أزمة 1929 و أزمة 1987، ففي الأولى فقد فيها مؤشر DJIA ما نسبته 12.82 % في 28 أكتوبر و 11.29% في 29 أكتوبر، اما الثانية فقد فيها نفس المؤشر ما نسبته 22.61% من قيمته و هذا مؤشر نشوب أزمة بورصية.

2-مؤشر "parker" و "Patel" 1998 : و يرمز له بـ : CMAX حيث يقارن القيمة الجارية لهذا المؤشر مع قيمته القصوى في الفترات الزمنية T.

¹- Arnaud Daniel, la bourse et les produits boursiers, ellipses, paris , 2004 , p 299

²- Boucher Christophe et vasques Vincent, op. Cit, pp : 3-4

المبحث الثاني : الأزمة المالية العالمية 2007-2008

تحدثت الأزمات المالية في مختلف الإقتصاديات حول العالم منذ مئات السنين، و من غير المنطقي أن نتمنى أن لا تحدث مثل هذه الأزمات في ظل تحلي النظام المالي العالمي بعناصر الديناميكية و الإبداع ، لاسيما مروره بمجموعة من الأحداث المتسارعة و المفاجئة و الإستثنائية.

المطلب الأول : نشأة الأزمة المالية العالمية 2007-2008

أدى التوسع في الإقراض عالي المخاطرة إلى تكبد الكثير من المؤسسات المالية الأمريكية بدرجة أولى خسائر ضخمة جدا نتاج عدم قدرة المقترضين على سداد ديونهم، و دخول الإقتصاد الأمريكي في ركود بعد إرتفاع معدلات الفائدة و انخفاض حجم الإئتمان و تراجع الاستهلاك ، تطلب في الأخير تدخل الدول لكبح الآثار السلبية لهذه الأزمة على القطاع المالي و الحقيقي.

الفرع الأول : أزمة الرهن العقاري و تطورها

أولا : أزمة الرهن العقاري

الرهن العقاري هو قرض يمكن المقترض سواء كان فردا أو مؤسسة من أن يقترض نقودا يشتري منزلا أو عقار آخر، و تكون ملكيته لهذا العقار ضمانا للقرض، أي أنه في حالة عجز عن سداد القرض فإن من حق المقرض اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتملكه لهذا العقار، فيبقى العقار مرهونا حتى يتم سداد القرض، ولذلك يسمى المقرض " المرتهن " ويسمى المقترض " الراهن "

1-تفسير هيمان مانسكي لأزمة الرهن العقاري

بالرجوع الى هيمان مانسكي فقد فسّر أزمة الرهن العقاري كما يلي¹:

¹- Brauberger Gerald, la crise Financiere expliquée par hyman miski : revue problèmes économiques N 2935, 21 Novembre 2007 pp 47-48

في فترة الرواج الاقتصادي يفقد الأعوان الاقتصاديون الشعور بالخطر مما يؤدي إلى انخفاض التهرب من المخاطر و بالتالي يتعمدون في زيادة نسبتها بهدف رفع العائد، و كنتيجة للمنافسة بين البنوك تبحث هذه الأخيرة دائما على استحداث منتجات مالية جديدة، وفي هذه الحالة يميّز منسكي ما بين ثلاث فئات من المقترضين:

الفئة الأولى : الأعوان الاقتصاديون ذوي الملاءة المالية، و تعتبر هذه الفئة بدون مخاطرة حيث يستطيع المقترض تسديد رأس المال بالإضافة إلى الدين.

الفئة الثانية : المضاربون ، و تعتبر هذه الفئة أكثر مخاطرة مقارنة بالفئة الأولى و أقل مقارنة بالفئة الثالثة، حيث يسدّد المقترض في هذه الحالة فوائد الدين ولكن لا يستطيع التخلص كليا من ديونه، حيث تعمل دائما هذه الفئة بتأجيل التسديد.

الفئة الثالثة : و تسمى بمديني بانزي، ويقصد بها المؤسسة أو الفرد الفقير جدت ليس فقط بتسديد أصل الدين و لكن حتى بتسديد الفوائد ، فأملهم الوحيد هو ارتفاع قيمة الأصول التي بحوزتهم و هذه هي حالة كل الأمريكين ذوي الوضعية المالية الرديئة و مالكي العقارات بواسطة قرض رهن عقاري، ويرى منسكي أن الأزمات المالية الخطيرة تتطلب تدخل الدولة لا سيما بتدخل البنك المركزي، سلطات الرقابة أو وزارة المالية، فحسب هذا الاقتصادي لا يمكن للبنوك الخروج من الأزمة لوحدها.

ثانيا : تطور أزمة الرهن العقاري

على مدى كثير من السنوات، كانت البنوك و المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم الرهون حريصة على أن تتأكد من أن الممتلكات العقارية التي يتم رهنها غير مغال فيها، وأن يكون للمقترض سجلا سابقا في الحساب الإستداني الجيد، و دخلا كافيا للقيام بمدفوعات الرهن دون وجود عراقيل، لأن أصحاب البنوك لا يريدون أن تضيع أموالهم و أن لا تضيع أموال مودعي بنوكهم¹.

¹- حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 50

و في ظل هذا النظام خضعت أسواق الرهن العقاري لدرجة عالية من التنظيم، وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الإقراض المتخصصة التي واجهت قدرا محدودا من التنافس في الأسواق المجزأة ، و قد وضعت القواعد التنظيمية حدودا قصوى لأسعار الفائدة، وحدود للقروض العقارية و فترات السداد ، و أسفرت هذه القواعد التنظيمية عن ترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري ، و قد أستمر هذا النموذج حتى الثمانينات من القرن الماضي.

لكن مع دخول عصر العولمة الإقتصادية و ما أنتجته من عولمة مالية تزايدت عمليات تحرير أسواق التمويل العقاري مع الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة و دخول ما يسمى بمرحلة الليبرالية الجديدة بداية من عهد دونالد ريغن ووصولاً لعهد بوش الابن في الإدارة الأمريكية، و بدأت تنشأ و تزايد قوة ما يسمى بالسوب الثانوية للرهن العقاري التي خلقت سهولة و مرونة كبيرة للغاية في تمويل القروض العقارية عن طريق أسواق رأس المال ، و تعمقت العلاقة بين سوق النقد الممثلة في البنوك و سوق رأس المال، مع نمو نشاط التوريق و المشتقات المالية ، كل ذلك أدى إلى تشجيع مجموعة كبيرة من البنوك و المؤسسات المالية الأخرى إلى دخول أسواق الرهن العقاري.

و تحركت كثير من البنوك إتجاه إستخدام مصدر إضافي لزيادة السيولة من خلال آلية إصدار السندات لغرض تمويل إضافي للرهن العقاري، وهو ما يسمى نموذج "Subprime"¹ ، و الذي يتلخص في سندات إقراض عقاري تمول البنوك و التي بدورها تقدم القروض من المصدر الجيد إلى عملائها الملاك الجدد للعقارات ، الذين بدورهم يقومون بدفع أقساط السداد إلى البنوك ، التي تقوم بدورها بسداد سندات الائتمان العقاري و هكذا... يسعى مستثمرون آخرون لشراء تلك السندات ، و هذا النموذج أتاح زيادة هائلة في السيولة ووفرة غير مسبوقة فيما أطلق عليه الاقتصاد الإقتراضي، مما أدى إلى شدة المنافسة بين البنوك لجذب العملاء الراغبين في شراء منازل لهم باستخدام أساليب متعددة للدعاية و التسويق ليتم إستعاب السيولة

¹- Claire Montialoux et Gabriel Zucman, comprendre la crise des subprime, rapport Regards croisés sur l'économie, disponible a l internet, www.rce-revue.com/files/Subprime3.pdf , 16-06-2011. Pp212-214.

الجديدة، وتم تخفيف وطأة شروط الإقراض مثل بحث مراكز العملاء المالية، و أوجه الضمان المقدمة كما كان يحدث في النموذج التقليدي، بل و أخذت تنتشر البنوك و القروض العقارية في المناطق الجديدة للو، م. أ التي تضم المهاجرين الجدد و الراغبين في ملكية المساكن و العقارات و خاصة من محدودي الدخل حتى لو لم يكن لديهم الملاءة المالية المطلوبة أو اللازمة، و من ناحية أخرى تم تشجيع الشركات العقارية على التوسع في مشروعات الإسكان لتلبية رغبات المستأجرين أو الملاك على السواء، و نتيجة لذلك فقد إتسعت سوق السندات العقارية حتى بلغت في نهاية 2007 من 5 إلى 6 تريليون دولار أي أكثر من الناتج القومي الأمريكي ، و من ناحية أخرى فقد شكل وضع شركة "Fannie Mae" - التي كانت بداية مملوكة للدولة وكانت تقوم بشراء قروض الرهن العقاري من المؤسسات المانحة لتلك القروض بإعتبارها قادرة أكثر على تحمل مخاطر السيولة و السوق من البنوك لأنها تتحصل على القروض طويلة الأجل بالإضافة إلى تسييرها الجيد لمخاطر الإئتمان بسبب تنوع محفظتها العقارية على المستوى المحلي¹ - بالمربك جدا لإعتبارها ترمز إلى ضخامة الفقاعة العقارية و المالية التي إنفجرت فيما بعد حيث كانت الى جانب "Freddie Mac" تغطيان بمفردهما مخاطر 45 % من القروض العقارية الأمريكية.

فقد قامتا بتأمين سيولة القروض العقارية، من خلال تأمين هذه القروض أو عبر شرائها من المصارف، كذلك تم تشجيع الإقتراض نظرا لإمكانية خصم الفائدة على الدين العقاري من ضريبة الدخل و كانت هاتين المؤسستين تمولان نشاطهما من خلال إصدار سندات معروفة بإسم "سندات المنازل المضمونة عقاريا " Residential Mortgage- based Securities " " RMBS² ، والتي لم يكن نجاحها لدى المستثمرين غريبا، للقناعة بأن الحكومة الأمريكية كانت تضمنها ولو دون إعلان صريح و قد إزدادت وتيرة نموها المتسارعة بإستمرار، بإلتزامن مع إلغاء القيود على المنظمة المالية ، ففي عام 1990 كانت المؤسستان تمتلكان 740 مليار من القروض و قد إرتفع هذا الرقم ليبلغ 1250 مليار سنة 1995 و ليتخطى 2000

¹- Dodd Randall, Subprime, Topographie D'une Crise, Revue Finances et developpement Vol 44 , N° 3 , Decembre 2007 , P 15

²- Aveline Dubach Natacha, immobilier, l'asie , la bulle et la mondialisation CNRS edition paris 2008 , p 104

مليار سنة 1999 ثم 4000 مليار سنة 2005 ، و عشية تأمينهما كان في حوزتهما 5400 مليار دولار أي ما يعادل 45 % من الرقم الكلي أو الإجمالي للقروض العقارية في الولايات المتحدة ، و من جهة أخرى كانت الشركتان تدعمان بمفردهما 97 % من السندات المرفقة بقروض الرهن العقاري ، و يمكن تفسير تسارع و تيرة النمو بالتأثير المتزاوج للفقاعة العقارية بين العامين 2001 و 2006 بالتطورات التي تحققت في مجال الهندسة المالية.

وفي أوت 2007 و بإندلاع أزمة الرهون العقارية كان من المريح التفكير بأن " Fannie Mae " و " Freddie Mac " ستنجوان من الإعصار فقد كانتا تحافظان على نموهما، و لم تكن الأسواق تعير أي إنتباه إلى الشوائب في آلية عملهما ، و في حين إرتفع عدد العائلات و الأسر التي لم تعد قادرة على تسديد قروضها بشكل خطير، كانت الهيئات التنظيمية تمنح ماردي القرض الرهني تنازلات جديدة.

و كانت المفاجأة الكبرى أنه رغم أن هاتان الشركتان كانتا تغطيان 45 % من القروض العقارية كضامن لها، فقد توقف ما لا يقل عن 10 ملايين من الأمريكيين عن السداد بسبب إرتفاع أسعار الفائدة ، و لعدم الملاءة المالية و عدم وجود الضمانات الكافية و إنخفاض قيم العقارات ، و بتغير لعبة الدومينو فقد أدى تهاوي قطعة واحدة من رصة الدومينو إلى إنهيار كل القطع على الجميع.

حيث قامت البنوك بإتخاذ الإجراءات لإستعادة المساكن من مشتريها بسبب تعثرهم، و قد تفاقمت ظاهرة عدم السداد و إجراءات إستعادة المساكن حتى وصلت إلى 10 % في منظمة تليفلان على سبيل المثال ، و قد توقع بعض الخبراء أن يصل عدد العائلات التي قد تسحب منها مساكنها إلى 2 مليون عائلة أو أسرة ، و نتيجة لذلك فقد إنخفضت أسعار المساكن بشكل كبير بعد أن كانت في تزايد مستمر، حيث إنخفضت متوسط أسعار المساكن بين عامين 2005 و 2007 بما يعادل 22 % تقريبا بل إنهارت تلك الأسعار بشكل حاد عام 2008 و هو عام تفجر الفقاعة العقارية.

الفرع الثاني :بعض المؤشرات السابقة للأزمة المالية 2007-2008

أولاً: بعض مؤشرات الإقتصاد العالمي

تبيّن مختلف المؤشرات أن الإقتصاد العالمي قبل الأزمة المالية العالمية الراهنة كان يمر بمرحلة عالية من النمو و التوسع ، فلقد كان الناتج الحقيقي العالمي ينمو بـ : 3.1 % خلال الفترة من 1989 – 1996 و بـ : 3.8 % من 1997-2004 و بلغ في 2005 أكثر من 5.3 % و لا يختلف الوضع في مختلف الإقتصاديات سواء كانت دولا متقدمة أو نامية¹.

وصلت معدلات نمو الإنتاج الحقيقي سنة 2006-2007 إلى 3.1% و 3.9% على الترتيب للدول النامية بعدما كان يبلغ معدل النمو في الفترة 1989-1996، 2.7 % و 3.7 % على الترتيب، نجد أن متوسط نمو الإنتاج الحقيقي العالمي إلى 5.4 % و هي أقصى نسبة مسجلة فقد شهد العالم تراجعاً في متوسط النمو حيث تشير التوقعات في الفترة 2009-2012 أن يسجل معدل 4.8% أي نسبة إنخفاض قدرت بـ 11.11 % و ذلك راجع إلى تداعيات الأزمة المالية على إقتصاديات الدول.

و فيما يخص التشغيل و معدلات البطالة و الطلب الداخلي الحقيقي فإن معظم التوقعات تشير إلى إستقرار الوضع الإقتصادي في الدول المتقدمة، فقد بقي متوسط نمو التشغيل على حالة و الذي بلغ 1 % في الفترتين 1989-1996/1999-2008 ، أما بالنسبة للبطالة فنجد إنخفاضا في معدلاته حيث بلغ 5.9 % في الفترة الممتدة بين 1999-2008 و 6.7% في الفترة الممتدة بين 1989-1996 ، حيث قدر هذا الإنخفاض بسنبة 11.94% على عكس الطلب الداخلي الحقيقي الذي عرف إستقراراً وضحا على العموم.

أما في ما يخص السيولة ، أدى هذا إلى توسع الإقراض بشكل مفرط و الذي يتجسّد في النمو الكبير للسيولة بهذه الدول، فقد نمت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بأكثر من 5.7 % سنوياً

¹- د فوزي عبد الرزاق و أ كاتية بوروية، الأزمة المالية و البدائل المطروحة في ظل النظام الرأسمالي " رؤية مستقبلية، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، أفريل 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر ص 4

خلال الفترة 1999-2005 بمعدل الدول المتقدمة و بمعدل سنوي يفوق 5.9 % بالولايات المتحدة خلال 1999-2006 و بأكثر من 4.5 % في منطقة الأورو.

و لقد تزامن هذا النمو للسيولة في الدول المتقدمة مع تحكم كبير في معدلات التضخم و انخفاض لمعدلات الفائدة البعيدة المدى ، على عكس ما تقره النظرية الكلاسيكية، وبالفعل فقد إنتقل معدل تغير أسعار المستهلك في الدول المتقدمة من 3.5 % إلى 2.0 % للفترتين 89-98 و 99-2008 و في الدول النامية من 50.3 % إلى 6.2 % لنفس الفترتين، و إنخفض معدل التضخم العالمي من 12 % إلى 5 % خلال عشرة سنوات 1995-2005¹.

تزامن هذا مع نمو مستقر للنتاج المحلي الحقيقي، مما أعطى مصداقية أكبر للبنوك المركزية في إدارة سياستها النقدية ، الأمر الذي وُجد جوا من الثقة، أدى إلى تقلص التحوط من المخاطر، ساعدت هذه الثقة وضعف التحوط من المخاطر في نمو إقراض شديد المخاطر.

كما أن أسعار العقار في تصاعد مستمر، خاصة في كل من المملكة المتحدة و إسبانيا و فرنسا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فأسعار العقار كانت متصاعدة في الفترة ما بين 1996 حتى 2006 ثم إنخفضت نتيجة إنهيار سوق العقار فيها و إنفجار الأزمة المالية العالمية.

كما ساعد إرتفاع أسعار العقارات إلى نمو كبير للقروض الرهنية، و الإرتفاع أسعار العقار في الو. م. أ أثر آخر على الاستهلاك، فكل نمو فيها بـ 100 دولار يؤدي إلى نمو الاستهلاك في المدة القصيرة بـ 2 دولار و في المدى البعيد بـ 9 دولار، مضاعف الثروة هذا المرتبط بالعقار، يفسر بطريقة إعادة تمويل العقار في الو. م. أ².

ثانياً: الإستثمار العالمي

شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي إرتفاعا نسبيا شديدا للسنة الثالثة على التوالي بلغت نسبته 38 في المائة في سنة 2006، فوصل حجمها 1306

¹- د فوزي عبد الرزاق و أ. كاتية مرجع سبق ذكره ص ص 6-7

²- د.فوزي عبد الرزاق و أ. كاتية بوروية، مرجع سابق، ص 8.

مليارات دولار، و هذا المبلغ قارب الرقم القياسي البالغ 1411 مليار دولار الذي سجل في عام 2000، ويعكس وجود أداء إقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم، و حدث نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006 في فئات الإقتصاد الثلاث كلها و هي: إقتصادات البلدان المتقدمة النمو، إقتصادات البلدان النامية و الإقتصادات الإنتقالية في بلدان جنوب شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة.

ثالثا: الطلب على الطاقة العالمية

بلغ إجمالي الطلب على الطاقة خلال عام 2008 حوالي 225.3 مليون برميل مكافئ نפט (11295 مليون طن مكافئ نפט سنويا)، استأثرت الدول الصناعية بحصة 48.8 % مقابل نحو 9.1 % للدول المتحولة، و 42 % لبقية دول العالم، و قد شكل الطلب على النفط حوالي 34.8 % من الإجمالي العالمي لمصادر الطاقة المختلفة، و بلغت حصة الفحم نحو 29.2 %، و الطاقة الكهرومائية بنسبة 6.4 % و أخيرا الطاقة النووية بحصة 5.5 %¹.

و في ضوء التباطؤ الذي تحول إلى ركود في الإقتصاد العالمي بشكل عام، شهد إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2008 انخفاضا في مستواه بمقدار 300 ألف ب/ي، أي بمعدل سالب 0.3 % و هو أدنى معدل نمو بلغه خلال العشر سنوات الأخيرة، ليصل إلى 85.6 مليون ب/ي.

لقد تأثر الطلب بصورة رئيسية بتداعيات الأزمة المالية العالمية على النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، حيث انخفض معدل النمو في الدول الصناعية 2.7 % عام 2007 إلى 0.9 % في عام 2008، و إنخفض في الإقتصادات الناشئة و النامية من 8.3 % إلى 6.1 % خلال ذات الفترة ، و على مستوى الإقتصاد العالمي انخفض معدل النمو من 5.2 % في عام 2007 إلى 3.2 % في عام 2008.

¹ - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، الفصل الخامس 2008، ص 85

رابعاً: التجارة الدولية

غيرت الأزمة الاقتصادية من أحوال التجارة الدولية كثيراً، فحسب تقرير منظمة التجارة العالمية، انخفضت المبادلات التجارية سنة 2009 بـ 12.2% بعد أن توقعت نفس هذه المنظمة تراجعاً بـ 10% فقط، وقد سجلت بذلك أكبر إنخفاض منذ الحرب العالمية الثانية، كما عرف حجم الصادرات العالمية السلعية بالأحجام إنكماشاً بنحو 12.2% و يعتبر الأقوى منذ 70 عاماً، و تراجعت الصادرات في كل مناطق العالم دون إستثناء، و تراوح هذا الإنخفاض بين 4.9% و 14.4% و سجلت الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا أعلى إنخفاض للصادرات مقارنة بالمناطق الأخرى.

أما الواردات العالمية فكان إنخفاضها أكبر من الصادرات بـ 0.7% و كما هو الحال بالنسبة للصادرات شهدت واردات كل مناطق العالم هبوطاً تراوح بين 5.6% و 20.2%، لكن عكس الصادرات سجلت رابطة الدول المستقلة، وعلى رأسها روسيا، ودول أمريكا الجنوبية و الوسطى أعلى إنخفاض لأحجام الواردات السلعية، وجاء هذا التحول السلبي في التجارة الدولية بعدما عرفت التجارة العالمية نمواً بحوالي 2% و 6% سنتي 2007 و 2008 على الترتيب، وبعد أن شهدت الصادرات نمواً مساوياً لـ 2.1% و 6.4% و الواردات نمواً مساوياً لـ 2.2% خلال نفس السنتين¹.

¹- فاشي فايزة، الأزمة الاقتصادية و تداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني بعنوان "متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، يومي 28 و 29 أبريل 2010، جامعة بشار، ص 2

المطلب الثاني : أسباب الأزمة المالية العالمية 2007-2008

فيما يلي أهم و أبرز تلك الأسباب و العوامل :

الفرع الاول : أسباب رئيسية

هناك عدة أسباب رئيسية أدت إلى حدوث الأزمة المالية نوجزها في:

أولا : إنخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة (2001-2006)

تعود بعض جذور الأزمة المالية العالمية الحالية إلى بدايات العقد الحالي 2000/2001، فقد كانت مختلف التوقعات في الأيام الأولى من عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى وجود احتمالات كبيرة لحدوث ركود إقتصادي عام 2001 (بعد عشر سنوات من التوسع و الإنتعاش)، و ذلك نتيجة للتراجع الذي حصل في قطاع تكنولوجيا المعلومات (الذي قاد النمو خلال السنوات القليلة الماضية)¹.

و بعد مضي الليلة الفاصلة ما بين عامي 1999/2000 دون حدوث أية مشاكل في أجهزة الكمبيوتر ، و جدت كافة القطاعات الإقتصادية الأمريكية أن لديها مخزون كبير من أجهزة و معدات الكمبيوتر الحديثة و التي تكفي حاجتها لسنوات قادمة، فبدأت بتقليص إنفاقها على قطاع تكنولوجيا المعلومات على مدى السنتين 2000/2001، كان مؤشر الازدك في شهر مارس 2000 عند أعلى مستوياته، و كذلك كان حال مؤشر داو جونز في شهر جانفي (بداية عام 2000) ، و نتيجة للإنخفاض الكبير في الطلب في قطاع تكنولوجيا المعلومات حدثت فقاعة الأسعار في ذلك القطاع، و أنهارت على إثرها أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات و الأنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية، و قد تفاقم الوضع سوءا بعد أحداث 11 جوان 2001، فواجهت على أثرها الولايات المتحدة الأمريكية تباطؤا كبيرا في النمو، حيث إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.7 % عام 2000 إلى 0.8 % عام 2001 ، بالمقابل إنخفضت معدلات التضخم مقاسة بمعدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI من 3.4 % عام 2000 إلى 2.8 % عام 2001، و إستجابة لتوقعات الإقتصاديين

¹- زكرياء بلهاسي، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الاسلامي، مؤتمر جامعة الجنان حول الأزمة المالية، لبنان 13-14 اذار 2009، ص5

و توقعات بنك الإحتياطي الفيدرالي بإحتمال حدوث ركود إقتصادي عام 2001، قام بنك الإحتياطي الفيدرالي بتخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك "Fed rate" أكثر من عشرة مرات خلال عام 2001 لوحده، و ذلك من 6% في شهر ديسمبر 2001 إلى 1.75 % في شهر جانفي من نفس السنة وكان ذلك أدنى مستوى له منذ عام 1961.

و تبعا لذلك إنخفضت أسعار الفائدة السوقية إستجابة لإنخفاض سعر الفائدة الرسمي، فعلى سبيل المثال، إنخفض سعر فائدة أفضل العملاء الفعلي " effective prime rate " من 9 % في الشهر الأول من عام 2001، إلى 4.75 % في الشهر الأخير من عام 2001، و إنخفض سعر فائدة الليبور لستة أشهر من 5.361 % في شهر ديسمبر 2001 إلى 1.983 % في شهر جانفي 2001، و سعر فائدة الليبور هو المؤشر المرجعي الذي كان يتم بناء على تحديد أسعار فائدة القروض العقارية المتغيرة و التي تكون فيها أسعار الفائدة ثابتة في الفترة الأولى من عمر القرض (2-3 سنوات)، و بذلك يكون هامش أسعار الفائدة للعملاء المفضلين

و العملاء ذوي المخاطر العالية قد إنخفض بأكثر من 3 نقاط مئوية خلال الفترة 2001-2004، وهذا الإنخفاض ساهم في زيادة حجم الإقراض لذوي المخاطر المرتفعة¹.

ثانيا : حصول تحول في الإستثمار و الإنفاق لصالح القطاع العقاري و الإسكاني

وهذا نتيجة لإنخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة، و نتيجة لإنفجار فقاعة أسعار قطاع تكنولوجيا المعلومات و نتيجة لتراجع معدلات العائد على الإستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات، حصل تحوّل واضح في الإستثمارات الشخصية لصالح قطاع الإسكان و العقار، فقد تشجّع المواطنون الأمريكيون على التقدم لمختلف الشركات العقارية لشراء المنازل و العقارات فحصل إرتفاع كبير في الطلب بها، أدّى ذلك إلى إرتفاع أسعار المنازل بنسب تجاوزت 100 % خلال الفترة 2001-2003 .

¹- زكرياء بلهباسي، مرجع سبق ذكره، ص7

ثالثاً: الإقراض و البيع لمقترضين ذوي مخاطر عالية

إن الإرتفاع الكبير الذي حصل على أسعار المنازل و العقار و حالة الإزدهار و الإنتعاش في سوق العقار أحدثت تفاوتات لدى المستثمرين و الشركات العقارية، و كانت من بين عوامل هامة أخرى شجعت الشركات العقارية و الجهات المقرضة الأخرى على تخفيض معايير الإقراض، و تقديم مزيداً من الإقراض لفئات السكان ذوي المخاطر المرتفعة و الدخول المحدودة و السجل الائتماني غير المعروف أو الضعيف، و تشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المقترضين كانت من الجيل الأول للمهاجرين الجدد، و العائدين من الحروب و ذوي الدخل المحدود، كما تشير الدراسات إلى أن 60 % من القروض التي قدمت عام 2006 كانت على أساس الدخل المعلن "stated income"، و أشارت بعض المسوحات التي اجريت إلى أن 90 % من القروض المقدمة على أساس الدخل المعلن تم المبالغة فيها بأكثر من 50 % فحصل ما يعرف في الأدب الإقتصادي بالإحتيال العقاري حيث تشير تقارير الإحتيال العقاري أن نسبته إرتفعت بحوالي 1411 % ما بين عامي 1997 و 2005، كما أشارت تلك الدراسات و المسوحات إلى أن العديد من المقترضين "lenders" و شركات الوساطة العقارية "mortgage brokers" كانوا يعلمون أن المقترضين لا يملكون الدخل الصافي لتسديد قروضهم، فتوسع على إثرها نسبة المقترضين من ذوي المخاطر العالية "Subprime" بشكل سريع، و كانت القروض المقدمة من تلك الشركات تعادل القيم الجديدة للعقار و كانت نسبة القروض المقدمة تعادل أكثر من 80 % من قيم العقار الجديد، و تشير الدراسات إلى أن مبلغ القروض العقارية يقدر بحوالي 3.9 تريليون دولار عام 2003¹.

العوامل الأخرى التي شجعت على تقديم القروض لمقترضين مرتفعي المخاطر نذكر منها:

أ - سياسة الإسكان:

التي أعطت الأولوية لإسكان التملك "Owner-Occupied housing" و ذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل اللازم أولاً و تقديم الحوافز الضريبية للمقترضين ثانياً، فمن المعروف أن مؤسسات تمويل الإسكان التي أنشئت في عقد الثلاثينات من القرن الماضي خلال

¹ - زكرياء بلهباسي، مرجع سبق ذكره، ص 9

حقبة ما يسمى بـ "New Deal" كانت موجهة لزيادة التمويل و توفير المنازل، إن عملية تملك المنازل محفزة بالمنافع الضريبية للمقرضين، إن هاتين السياسيتين تصاحبنا بفترة إنتعاش إقتصادي بعد الحروب العالمية الثانية و نجحتا في حفز ملكية المنازل و توفير الإسكان بمواصفات عالية¹ ، و تشير بعض الدراسات إلى أن نصف الزيادة في ملكية المنازل خلال فترة الخمسينات و الستينات يمكن تفسيرها بوجود قروض عقارية طويلة المدى (30 عاما) و بأسعار فائدة ثابتة، و أن الزيادة التي حصلت خلال الفترة 2001-2006 يمكن أن تعزى إلى قبول دفعات مالية مقدمة صغيرة ، و من المنافع التي يحصل عليها الشخص الذي يحصل على قرض إسكان من أجل شراء منزل ليطملكه نذكر:إقتطاع الفوائد المدفوعة على قرض الإسكان من الدخل الخاضع للضريبة وإقتطاع ضريبة العقار المحلية من ضريبة الدخل الفيدرالية، و منذ عام 2006 بدأت الحكومة تقطع مبلغ رسم التأمين المدفوع لشركات التأمين على القروض العقارية من الدخل الخاضع للضريبة أيضا، و مع ذلك فالذي حصل هو أن الحوافز الضريبية لم تعمل على زيادة نسبة ملكية المنازل، بل شجعت المقرضين على الإستثمار بمنازل أكبر و أكثر تكلفة ، هذا مع عامل إرتفاع قيمة العقارات خلال الفترة 2001-2005، فتشير الدراسات إلى أن أكثر من 50 % من القروض مرتفعة المخاطر قدمت لإعادة تمويل "Refinancing" قروض عقارية موجودة بدلا من شراء منزل جديد ، و قد بلغ حجم أموال الضرائب المستردة عام 2005 نتيجة للإعفاءات الضريبية حوالي 340.5 مليار دولار أمريكي وفقا لتقديرات مكتب الإيرادات " IRS " التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، إذ ساهمت السياسة الضريبية الأمريكية في نمو عمليات تقديم القروض الإسكانية مرتفعة المخاطر خلال فترة إنتعاش ذلك النوع من القروض.

ب- تحرير النظام المالي :

أي تحرير النظام المالي وتوفير أساليب حديثة لإدارة مخاطر الإئتمان بالإضافة إلى الجهود التي أتبعت في عقد الثمانينيات لتجفيف عمليات التمييز العنصري و الإقتصادي في الإقراض، ففي عام 1980 أقر الكونغرس الأمريكي قانون الرقابة النقدية و تحرير مؤسسات الودائع،

¹- زكرياء بلهاسي، مرجع سبق ذكره ، ص9

و من بين الأمور التي عالجهها ذلك القانون هي إنهاء قيود الربا الفاحش على أسعار فائدة القروض العقارية، و مع ذلك تشير الدراسات إلى أن المقرضين أدركوا في عقد التسعينيات أن عمليات الإقراض لذوي الدخل المنخفضة مربحة طالما أنهم يستطيعون فرض أسعار فائدة كافية لتعويضهم عن مخاطر انخفاض السجلات الائتمانية.

ج- إرتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة:

فمع مرور الوقت و نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم كما حصل عامي 2005 و 2006 نظرا لإرتفاع نسبة العمولة للعاملين في القطاع العقاري و الشركات العقارية، عمد الكثير من العاملين في أقسام المبيعات و التسويق في تلك الشركات إلى إخفاء حقيقة إرتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة " ARM ADJUSTABLE – RATE MORTGAGES" و غيرها من أنواع القروض ذات أسعار الفائدة غير الثابتة.

-فقد إرتفع عدد القروض المصدرة بشكل واضح خلال السنوات 2001-2003، و تراجع بعد ذلك نتيجة لإرتفاع عدد القروض المتعثرة التي تم تسنيدها أو توريقها و بيعها في الأسواق المالية.

-إستحواذ قروض الهبيرد "HM" إلى حوالي نصف القروض عالية المخاطر، و قروض الـ "HM" هي تلك القروض التي تحمل أسعار فائدة ثابتة في بداية عمر القرض (2-3 سنوات) و من ثم يعاد تحديد سعر الفائدة عليها وفقا لسعر مرجعي وعادة ما يكون سعر الليبور لستة شهور + هامش.

- أصبح نوع الإقراض بفائدة ثابتة "FRM" أقل شيوعا في سوق الإقراض عالي المخاطر بمرور الوقت ، و عاد ليستحوذ على أقل من 20 % من إجمالي عدد القروض عامي 2005 - 2006 ، بالمقابل كانت معظم القروض العقارية المقتممة في سوق الإقراض خالي المخاطر "prime mortgage market" من نوع الفائدة الثابتة، حيث شكلت حوالي 60-90 % خلال الفترة 2001-2006 وفقا لدراسة قام بها بعض الباحثين.

- قفزت حصة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المعروفة بـ "Balloon" عام 2003 و هذه القروض تتطلب عادة دفع دفعة كبيرة في نهاية القرض.

و نتيجة للضغوط التضخمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عامي 2005 – 2006، حيث وصل معدل التضخم في هذين العامين إلى حوالي 3.4 % و 3.2 % على التوالي، إرتفعت أسعار الفائدة فتضاعفت مشكلة القروض العقارية و أصبحت غير ممكنة الإحتمال لمعظم المقترضين من ذوي الدخل المتدنية و ذوي المخاطر العالية، و بدأت تظهر و بشكل جلي حالات التخلف عن السداد و حالات الحجز على الرهن¹.

د- إرتفاع حالات التخلف عن السداد :

إرتفعت حالات التخلف عن السداد في القروض العقارية و أرتفعت حالات الحجز على الرهونات العقارية من قبل الجهات المقرضة، ، فقد بدأت حالات التأخر عن السداد بالإرتفاع الملحوظ عام 2001 لمختلف أنواع القروض العقارية دون تمييز ، حيث وصلت إلى ما نسبته 16-20 % لكافة أنواع القروض بإستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة و التي سجلت نسبة أقل من 12 % خلال الفترة 2001-2006 و هذا الأمر أدى بالشركات العقارية إلى أن تخسر أموالها ، و قد صاحب ذلك إرتفاع حالات الحجز على الرهونات في السنوات 2007/2008 و خاصة في القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

هـ- حدوث إنفجار في فقاعة أسعار العقار :

و مع إزدياد حالات التخلف عن السداد وصلت حالة الإنتعاش في أسعار المنازل إلى نهايتها و بدأت أسعار المنازل بالإنخفاض السريع، فحدث إنفجار في فقاعة أسعار العقار، و مما فاقم الأمر سوءا أن إنخفاض أسعار المنازل تصاحب بحالة إنتعاش في عملية بناء المنازل الجديدة فحصل فائض في العرض و أستمر حتى عام 2007 ، فإنخفاض الطلب و إرتفاع العرض أدى إلى إنهييار الأسعار، و خاصة في مناطق الضواحي ، و إنخفاض أسعار المنازل رفع من نسبة

¹- زكرياء بلهباسي، مرجع سبق ذكره ، ص10

التخلف عن السداد، فلو كانت اسعار المنازل ترتفع و حصلت حالات تخلف عن السداد، لكان من الممكن للشركات العقارية أن تسترجع معظم قروضها عن طريق بيعها للمنازل المرهونة. و لابد من الإشارة إلى أن التمويل للمقترضين مرتفعي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية لم يقدم من قبل البنوك التقليدية – التجارية كما صرحت جمعية البنوك الأمريكية على موقعها الإلكتروني¹، بل قدم بكميات كبيرة من قبل البنوك المتخصصة – البنوك العقارية و جمعيات الإقراض و الإدخار، و التي لا تخضع لرقابة البنك الإحتياطي الفيدرالي² و نظرا لأن القروض العقارية بطبيعتها طويلة الأجل في حين أن مصادر أموال البنوك و جمعيات الإقراض و الإدخار هي قصيرة الأجل (ودائع توفير و لأجل و تحت الطلب) ، فإن المخاطر الناجمة عن عدم التطابق ما بين فترات إستحقاق مصادر الأموال و إستخداماتها تحد من عدد القروض العقارية التي يمكن لتلك المؤسسات المالية الإحتفاظ بها في ميزانياتها بأمان، إلا أنها تحد من عدد القروض العقارية التي يمكن لها أن تصدرها (تنشئها) إذا كان من الممكن بيعا لمستثمرين آخرين ، و من هنا برزت نماذج التمويل المعروفة و عمليات تسنيد أو توريق الديون.

و- تسنيد الديون العقارية Securitization وبيعها في الأسواق المالية:

عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة على الإقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية و ذلك عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، فقد قامت ببيع الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة الشبيهة على شكل "Collateralized Debt Obligations CDOs" و "Mortgage Backed Securities" "MBS" سندات مرهونة بالعقار، لبنوك إستثمار و مؤسسات مالية أخرى محلية و أجنبية. فخلال الفترة 2001-2006 بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات و بيعت لمستثمرين في الأسواق الرأسمالية حوالي 60 % - 80 %، و كانت عملية التسنيد

¹- Through letters , calls and meeting with policymakers – (<http://www.aba.com/Industry + Issues/Financial Crisis 2008. htm>

²- Gwinner W.B.and Sanders A.(Septembre 2008) the Sub-Prime Crisis : Implications for Emerging Markets ‘ Policy Research Working Paper (4726) the World Bank , Washington , USA

بمثابة تأمين للشركات العقارية، بمعنى أن بنوك أخرى تشارك في تحمل مخاطر القروض العقارية التي منحت لأشخاص ذوي سجل إنتماني ضعيف أو غير معروف¹.

ن- مؤسسات التصنيف الائتماني:

قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا نظرا لأنها صادرة عن بنوك قوية ، و نظرا لأن الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد أشتريت من قبل بنوك كبيرة و قوية، مثل مورغان ستانلي "Morgan Stanley" و ليمان براندرز "Lehman Brothers"، فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني "Credit rating agencies" بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة و المشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنا (AAA)، و بذلك تحملت تلك مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية ، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر الذي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك، لذلك عندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية متحملة بذلك مخاطر الائتمان "Credit risk" بالمقابل، فإن العديد من البنوك و المؤسسات المالية حول العالم سجلت خسائر كبيرة قدرت بمليارات الدولارات، نتيجة لإمتلاكها لتلك الأوراق المالية المدعومة بالعقار، كما أن شركات التأمين، و أبرزها "AIG American International Group" و التي كانت تؤمن أعداد ضخمة من الديون العقارية واجهت خسائر مرتفعة أيضا.

و نظرا لأن العديد من البنوك خسرت أموالا و تدهورت حسابات ميزانيتها فلم تعد تحتل تقديم قروض لبنوك أخرى، فآدى ذلك إلى ظهور نقص في السيولة في الأسواق المصرفية، فالبنوك تعتمد بالعادة على الإقراض لبعضها البعض لتسديد أعمالها اليومية، لكن بعد الموجة الأولى من خسائر الائتمان، لم يعد بإستطاعة البنوك تجميع التمويل الكافي، فنظرا لنقص السيولة في البنوك لجأت إلى بيع بعض من أصولها مثل حزم القروض العقارية، وهذا أحدث إنخفاضا إضافيا في أسعار الأصول، و أحدث المزيد من النقص في السيولة و المزيد من التدهور في

¹- على لطفى، الأزمة المالية العالمية، الأسباب - التداعيات - المواجهة، المؤتمر السنوي الرابع عشر، وحدة إدارة الأزمات بكلية التجارة - جامعة عين شمس، ديسمبر 2009، ص 3

ميزانيات البنوك فظهر ما يعرف بالحلقة المفرغة في الأزمة المالية، فنظرا لأن البنوك خسرت أموالا كثيرة، قام الناس (المتعاملون بالبورصة) ببيع أسهم البنوك التي يملكونها، فانخفضت أسعار الأسهم و تسارعت الإنخفاضات نتيجة عمليات بيع أسهم تلك البنوك على المكشوف "Aggressive shorting" و عمليات الإنخفاض في أسعار أسهم البنوك راكمت من مشكلة البنوك لأن المستثمرين و المستهلكين فقدوا الثقة بها و أصبح من الصعب تجميع التمويل في أسواق الأسهم، و إن نقص السيولة يعني أن على البنوك أن تخفض من أحجام إقتراضها و خاصة القروض العقارية، ونقص القروض العقارية يعني المزيد من الإنخفاض في أسعار المنازل، و إنخفاض أسعار المنازل يعظم من خسائر البنوك، كلما حصل عجزا أو تخلف عن تسديد تلك القروض ، إن إنخفاض أسعار المنازل و النقص في التمويل و إنهيار الثقة سببت إنخفاضا و تراجعاً في الإقتصاد الحقيقي، فراجع الإنفاق الإستثماري و الإستهلاكي يعني ان الإقتصاديات الرئيسية تواجه ركودا و كسادا و بالتالي إرتفاعا في معدلات البطالة، وهذا الأخير يعني زيادة فرص حصول عجوزات في السداد و مزيدا من الخسائر للبنوك هذا ما حصل خلال الأشهر و السنوات الماضية، ان تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن حجم الخسائر التي تعرض لها الإقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة هي بقرابة 2 تريليون دولار.

الفرع الثاني : أسباب أخرى.

أولا : تعاضم الإستهلاك الترفي عن طريق الإقتراض

شهد الإقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الإستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82 % عام 2002، و المشكلة هنا ليست في تزايد الإستهلاك في حد ذاته و لكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع و الخدمات بالتقسيط و بشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.

ثانيا : ضعف الرقابة على المؤسسات المالية

يقصد بالمؤسسات المالية البنوك و شركات التأمين و شركات التمويل العقاري و سوق رأس المال و شركات التوريق و شركات الخصم، التي لم تكن تخضع في الولايات المتحدة و بعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات الرقابية، و مما زاد الأمر سوءا تعدد الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي و من ثم عدم وجود تنسيق بينها وفي العدد القليل من الدول التي وحدت الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي (فيما عدا البنوك) في جهاز واحد، لم يتطور هذا المفهوم لتوحيد الرقابة بشكل كاف ، مما جعل الرقابة غير كافية و لذلك فحينما بدأت أزمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة، سرعان ما إنتقلت إلى باقي أنشطة القطاع المالي¹.

ثالثا : عدم الإلتزام بمعايير الرقابة الإحترازية

تشير المبادئ السليمة للمحاسبة المالية إلى ضرورة ربط التوسع في الإقتراض من قبل البنوك بنسبة معينة مما تملكه من رأس المال، و إلا وقعت في دائرة المخاطر و لذلك حددت إتفاقية " بازل" للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقتراض، بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، و رغم أن البنوك المركزية تمارس دور الرقابة على البنوك التجارية، فإن ما يعرف بإسم بنوك الإستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية لا تخضع لرقابة البنك المركزي و من هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقتراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها².

رابعا: تنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات و أهمها "المشتقات"

المشتقات كما هو معروف تتيح المضاربة على إرتفاع و إنخفاض أسعار السلع و الأسهم و السندات، بل و أخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية، أي بعبارة أخرى المضاربة في حد ذاتها ، و الخطر الأكبر هو عدم وجود

¹ - على لطفي، الأزمة المالية العالمية، الأسباب - التداعيات - المواجهة، المؤتمر السنوي الرابع عشر، وحدة إدارة الأزمات بكلية التجارة - جامعة عين شمس، ديسمبر 2009 ص 6

² - حسن محمد الرفاعي، بحث مقدم إلى مؤتمر "الأزمة المالية العالمية، وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي" جامعة الجنان، طرابلس، لبنان. 1430 هـ / 2009م، ص 8

تنظيم قانوني و عدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها " المستقبلات " Future " و الخيارات " Options " و المبادلة " Swaps " ، أما التعامل بالهامش – كما هو معروف – فإنه يتلخص في قيام المؤسسات المالية و صناديق الإستثمار بالتعامل في أسواق المال عن طريق الإقتراض أي التعامل على محافظ إستثمارات تفوق ما لدى هذه المؤسسات من سيولة نقدية و حينما تنخفض أسعار الأسهم لسبب أو لآخر تصبح هذه المؤسسات المالية غير قادرة على سداد القروض (بعض الأفراد أيضا يقترضون من أجل التعامل في البورصات)، و لذلك فإن وارن بوفي " Buffet " كان على حق حين اطلق على المشتقات المالية " أسلحة الدمار المالي الشامل"¹.

خامسا : التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة Over –The Counter Transactions (OTC)

و هي بطبيعة الحال عمليات لا تظهر في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية الأخرى، حيث تزايدت هذه المعاملات في السنوات الأخيرة حتى بلغت حوالي 600 تريليون دولار، أي ما يمثل عشرة أمثال الناتج المحلي للعالم الذي لا يزيد عن 60 تريليون دولار.

سادسا: تزايد غير مسبوق للمعاملات المالية التي تتم من خلال المراكز المالية Off-Shore

فمن المعروف أن هناك ما يسمى " يورو دولار"، " يورو باوند"، " يورو ماركت" ، و الفكرة الأساسية هنا هي إصدار أدوات مالية بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة ، و الخطورة في هذه الأدوات المالية أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي للدولة التي تصدر فيها كما أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي الأمريكي² Federal Reserve".

سابعاً: العولمة المالية و دورها

و على الجانب الآخر فقد تزايد التكامل المالي الدولي بصورة كبيرة خاصة بين الإقتصاديات المتقدمة ، ففي حين كان الإتجاه نحو زيادة التجارة في الأصول الدولية ظاهراً

¹- علي لظفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-9.

²- مرجع سابق ص 10

منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين، إلا أن سرعته قد تزايدت في التسعينات، نتيجة لزيادة الروابط التجارية و تقليل القيود على رأس المال و التقدم في وسائل الإتصالات السلوكية و اللاسلكية و زيادة توافر المعلومات.

و في هذا السياق ظهرت العولمة المالية و تكامل الأسواق المالية في مختلف دول العالم خاصة مع تحرير الدول لحساباتها الرأسمالية و تطور البيئة التي تعمل فيها السلطات النقدية ، لذا حدثت تغييرات كبيرة في هذه الأسواق و تحركت الأموال خلال السنوات القليلة الماضية مدفوعة ببيئة تسيطر عليها معدلات أسعار فائدة متدنية نسبيا و فائض كبير في السيولة، كما توسّع دور المصارف الخاصة في إيجاد السيولة الدولية التي إنفكت أواصرها بنمو التجارة الدولية بحيث أصبحت الصفقات تتم خارج إطار رقابة البنوك المركزية، و لذلك تغيرت العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال و أسعار الصرف و حركة التجارة الدولية¹.

ثامنا : صناديق التحوط

بروز عدد متزايد من "صناديق التحوط " التي تخصصت في شراء أدوات مالية "المشتقات" و التي بدورها تم توليدها من خليط من ديون مختلفة الأغراض و الجودة و تاريخ الوفاء لبيعها على مؤسسات "صناديق التحوط" أو لرهنها عند آخرين للحصول على قروض، يتم هذا تحت رقابة السلطات المسؤولة عن تنظيم وسائل و أدوات في الأسواق المالية المعروفة، فيتم لتداول بين المؤسسات المالية التي تخضع لدرجات متفاوتة من الضوابط و بين "صناديق التحوط" ، لذلك شكلت المشتقات جزءا مهما من أصول غالبية المنشآت المالية في أمريكا و في خارجها.

تاسعا : سياسات صندوق النقد الدولي

إن السياسات التي إنتهجها صندوق النقد الدولي على مدار عشرات السنوات كانت من الأسباب التي ساهمت في تدهور إقتصاديات دول كثيرة (خصوصا في آسيا و أفريقيا)، ويرى "Taylor , 2009" أن هذه السياسات قد ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التدهور

¹ - عبد الفتاح الجبالي الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية 2008.

المالي و الإقتصادي على مستوى العالم، و ساهمت في تفجر الأزمة المالية العالمية عام 2007-2008 ، و الغريب في الأمر أنه رغم الدور السلبي الذي لعبته سياسات صندوق النقد الدولي فقد صدرت القرارات بزيادة موارد هذا الصندوق بحوالي 500 مليار دولار من أجل مساعدته في مواجهة الأزمة (قرارات قمة لندن)، و يتوقع الكثير من الباحثين أن هذه المؤسسة لن تؤدي دورها الإستراتيجي و الفاعل في مواجهة هذه الأزمة رغم دعم و زيادة مواردها المالية.

عاشرا : التوريق و الأزمة المالية 2007-2008

يعتمد نشاط التوريق على خلق أداة من أدوات أسواق المال في صورة ورقة مالية يسهل تسويقها، حيث تعد هذه الورقة أداة إقتراض، لأنها توزع عائد بصفة دورية، وتعد نوعا من أنواع المشتقات المالية لأنها مشتقة من أداة مالية مباشرة وهي مجموعة الأصول التي تضمن الإصدار، قبل بداية بواذر الأزمة سنة 2007، تم توريق نسبة كبيرة من القروض ثم بيعها على شكل أصول مالية مختلفة " ABCP ,ABS " للمستثمرين ، ففي البداية كان التوريق يقتصر على القروض العقارية " MBS "، لكن سرعان ما أستعملت أنواع أخرى من القروض كضمان و المتمثلة في الأوراق المالية المضمونة¹ بأصول " ABS " Asset- Backed Securities "، حيث عرفت هذه الأخيرة نموا كبيرا، و من بين أهم الأنواع الأخرى من الأصول هناك قروض السيارات 1985، قروض البطاقات الإئتمانية 1986 ، كما أوصت البنوك المركزية بإتباع هذا النموذج باعتباره يسمح بتجنب الأزمات و لكن أثبتت أزمة 2007-2008 أن النموذج " Originate and Distribute " مبني على سلسلة من الأخطاء أهمها:

*أثبت تدهور أسعار الأصول الراجع إلى إنخفاض الطلب عليها أنها في الحقيقة غير سائلة.
*عجز وكالات التصنيف الإئتمانية على التقييم الجيد لهذه الأصول حيث أثبتت الأزمة أن هذه الأصول يستحال تقييمها.

¹- يوسف أبو فارة، ملامح و أسباب الأزمة المالية عام 2008 و إنعكاساتها على الدول النامية، كتاب الملتقى الدولي الرابع، ص 27

تتم عملية التوريق عبر مرحلتين¹:

المرحلة الأولى : تختار المؤسسة الأصول (الموجودات) التي تريد حذفها من ميزانيتها و تجميعها في محفظة مرجعية "portefeuille de référence" علما أن هذه الأصول متشابهة و لها طبيعة غير سائلة، تباع فيما بعد هذه الأصول إلى شركة ذات عرض خاص "entité à vocation spéciale RVS".

المرحلة الثانية : يتم تمويل حيازة هذه الأصول المجموعة عن طريق إصدار أوراق مالية قابلة للتداول بعينات هذه الأصول، والتي يتم بيعها فيما بعد لمستثمرين في الأسواق المالية، و يعود على المستثمر عائد ثابت أو متغير من حساب يتم تغذيته بالتدفقات النقدية المتولدة عن المحفظة المرجعية للأصول الأساسية، و في أغلب الأحيان يضمن الدائن الأصلي خدمة محفظة القروض تحصيل المدفوعات من المقترضين الأصليين و نقلها مقابل عمولة، وهكذا تساهم في تحويل مخاطر الإئتمان و بسعر الفائدة و تقلبات العملة من الدائن الأصلي إلى المستثمر.

لكي يتم ضمان أن الأوراق المالية مضمونة بأصول تكون ذات سيولة و يمكن تسويقها للمستثمرين، يجب أن تكون مقبولة لدى المستثمرين كأداة حافظة للقيمة، و من ثم فإن هذه الورقة المالية يجب أن تكون قد صُفّت و قيّمت من قبل ثلاثة وكالات تصنيف أمريكية و المتمثلة في " Moody's , Standart & poor's , Fitch "، و التي يكمن دورها في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض (مؤسسات خاصة أو عامة) عن طريق قياس ضبط مخاطر عدم سداد ديونهم، و تسمح العلامة المعطاة للمستثمرين بحصولهم على معلومات بسيطة و مقروءة لمخاطر تعثر تلك الأعوان، و عليه تقدم الوكالة رأيها و لا تقدم ضمان. كما تعكس العلامة المعطاة من قبل الوكالة المعلومات المتاحة لها فقط².

¹- Jobst Andreas , qu'est –ce que la titrisation ?Revue finance et développement septembre 2008, vol 45 , N° 3 pp 48-49

²- Augé Isabelle et Boutonnet Nathalie , crise financiere la remise en cause des notations , revue banque , n° 702, mai 2008

و جرى العمل على تقسيم المحفظة المرجعية إلى ثلاثة مجموعات من الشرائح حسب التصنيف الائتماني للأدوات المالية المصدرة، تصنيف أعلى، متوسط، أدنى، و بطبيعة الحال

تتركز خسائر المحفظة المتوقعة في الشريحة الأدنى من حيث التصنيف الائتماني، والتي تمثل الشريحة الأصغر من حيث الحجم و الأعلى تصنيفا من حيث الخسائر المتوقعة، ونظرا لأن المستثمر يشتري هذه الأوراق عن طريق الإقراض، فهناك حساسية للتغيرات المحتملة في جودة بعض الأصول و في الحساسية التي تسببت في إنهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي عندما ظهرت مشكلة عدم السداد في الشريحة الأكثر خطورة و من ثم إنتشرت مظاهر الهلع و عدم الثقة بين حاملي هذه الأوراق المالية حتى الأمانة¹.

بعد أن عقدت البنوك التمويلات العقارية الربوية السيئة السمعة، و نجم عنها الديون الرديئة، التي لا تكفي ضماناتها لتغطيتها، و التي لا يستطيع المدينون بأية من الأحوال أن يسدّوها، عمدت تلك البنوك إلى تجميل تلك الديون بتحويلها إلى أصول مالية تخفي طبيعتها الرديئة، وقاموا بإصدار سندات دين مبنية عليها، بمعنى أنها تمثل حقوق الملكية في تلك البنوك، و بيعت تلك السندات و الأوراق، و تهافت عليها البنوك في كل مكان فاشترتها الكثير من البنوك الأوروبية و الآسيوية².

¹ - Jobst Andreas ,op cit , p 49

² - علي الجارحي، الأزمة المالية العالمية و التمويل الإسلامي، موقع على الأنترنت، تاريخ الإطلاع 2011-01-22
http://www.emiratesislamicbank.ae/eib/assets/pdf/IntlCrisis_Ar.pdf

المطلب الثالث : الإنعكاسات العامة لازمة المالية الراهنة على الإقتصاد العالمي والحلول المنتهجة

ظهرت تداعيات هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي بوضوح خلال الفترة المنقضية من عام 2008 بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أكتت العديد من المؤسسات المالية الدولية و في مقدمتها صندوق النقد الدولي ، أن أزمة الإقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة في العالم، و إختلفت بعض المؤسسات الإقتصادية بين كون الأسوأ في هذه الأزمة قد مضى أو أن الأسوأ فيها لم يأتي بعد.

الفرع الأول : إنعكاسات الأزمة على الإقتصاد العالمي

أولا : إنعكاسات الأزمة على إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

لقد كان القطاع المصرفي الأمريكي من أول و أشد المتأثرين بالأزمة المالية ، لأنه أصلا يمثل جذور الأزمة، فهي نشأت و بدأت بسبب القروض العقارية ، و من أبرز الإنعكاسات التي طالت البنوك الأمريكية نجد أنه قد :

- أعلن 285 بنك أمريكي عدم ملاءته المالية (مشاكل في السيولة العامة).

- بنك " ميريل لينش " أحد البنوك الإستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية يخسر 23 مليار دولار بأزمة الإئتمان الأمريكية و يضطر لقبول عرض شراء من "بنك أوف أمريكا "خشية تعرضه للإفلاس.

- بيع بنك " واكوفيا " رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية لمؤسسة " سيتي جروب " المصرفية الأمريكية ضمن موجة الإندماجات في السوق الأمريكية لمواجهة تبعات الأزمة المالية.

- تحول آخر بنكين إستثماريين أمريكيين إلى شركتين قابضتين.

- إنتهاء نموذج البنوك الإستثمارية في أمريكا.

- بنك الإستثمار الأمريكي " ليمان براذارز" يعلن عن إفلاسه بعد فشل جهود المسؤولين الأميركيين في وزارة الخزانة و الإحتياطي الإتحادي الأمريكي لإنقاذ البنك.
- ألمانيا تنقذ بنك " هايبو" من الإفلاس بقرض ضخمة.
- بنك " بي أن بي " الفرنسي يستحوذ على مصرف " فورتييس " المتعثراً¹.
- إعلان أكبر بنك "WAMV" و الذي تبلغ أصوله 300 مليار دولار توقفه عن الدفع ، الأمر الذي يعني أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.
- إفلاس الملايين من المودعين.
- الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك " أتش بي أو أس " عن طريق قيام بنك " لويدز" بشرائه بمبلغ 2 مليار جنيه أسترليني.
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات و الأفراد خوفاً من صعوبة إسترادها.
- فقدان ثقة المواطنين الأمريكيين في البنوك .
- سحب الودائع من البنوك مما أدى إلى إفلاسها ، فأصبح القطاع المصرفي على اثر ذلك من أشد المتأثرين في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : آثار الأزمة على البلدان المتقدمة

بعد أن توالى فصول الأزمة المالية العالمية و إنهارا أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة ، أشارت الأرقام إلى أن الأزمة قد إمتدت إلى مناطق مختلفة في العالم، ففي دول الإتحاد الأوروبي وبرغم التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع إنخفاض و تراجع أسعار العقارات في أوروبا و خاصة في إسبانيا، و مع ان الأزمة بدأت و أنتشرت في القطاع المالي، إلا أنها سرعان ما

¹ - محمد الشرافي، مرجع سابق، ص 07

انتقلت كما هو متوقع إلى بقية القطاعات الإقتصادية و على رأسها الإنتاجي، فالإنكماش في قدرة البنوك على الإقراض، يعني إنكماشاً في مصادر تمويل الشركات الصناعية و الإنتاجية، و يؤدي ذلك الإنكماش بالضرورة إلى تقليص الأنشطة في حالة الشركات الكبرى (إغلاق مصانع أو وفق مشروعات التوسع) و إفلاس الشركات الأصغر غير القادرة على مواجهة العاصفة المالية، وهو ما يؤدي إلى زيادة في حجم البطالة حيث تتخلص الشركات من العمالة لتقليص الإنفاق¹.

كما تراجع معدل النمو حيث خففت مفوضة الإتحاد الأوروبي توقعات النمو الإقتصادي في منطقة اليورو إلى 8.1 % في عام 2008 نتيجة للشكوك حول مصير الإقتصاد العالمي، كما حذر وزراء مالية دول منطقة اليورو و البنك المركزي الأوروبي من ارتفاع معدلات التضخم و التي وصلت إلى 5.3 % نتيجة لإقتران ارتفاع أسعار النفط و المواد الغذائية مع التباطؤ الإقتصادي و انخفاض ثقة المستهلكين.

فمثلاً شهد الإقتصاد الإيرلندي أيضاً في الربع الأول من العام إنكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5 % و كذلك إنكماشاً قدره 5 % في الربع الثاني ، لتصبح بذلك إيرلندا أولى دول الإتحاد الأوروبي في الكساد الإقتصادي، كما ارتفعت حالات البطالة في الإقتصاد البريطاني حسب إحصائيات مكتب الإحصائيات القومية إلى 904900 شخص بزيادة حوالي 32500 في سبتمبر 2008² ، من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل " سيمتر " و " ميشلان " إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، كما أثرت الأزمة على الشركات الأوروبية التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحملت شركة "BMW" لصناعة السيارات خسائر بقيمة 236 مليون دولار نتيجة تزايد الديون المعدومة و تراجع نشاط تأجير السيارات، و إتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل الصناعات الدوائية و الإلكترونية ، الحديد و الإسمنت و التي حققت خسائر كبرى في الربع

¹- حازم البيلاوي، المرجع السابق، ص 12

²- مجلس الغرف السعودية، مرجع سابق، ص 06

الثالث من عام 2008، مع توقعات بمزيد من الخسائر في الفترة القادمة، وهذا بدوره يؤدي إلى المزيد من البطالة، وإنخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين¹.

و كما هي العادة في كل الأزمات الرأسمالية، فالعمال و الفقراء هم من يتحملون العبء الأكبر من تبعات الأزمة فالعامل الأمريكي أو الأوروبي يفقد بيته لأنه غير قادر على دفع أقساط الرهن العقاري، ويفقد القدرة على الإقراض من البنوك التجارية، و في النهاية يفقد وظيفته لينضم إلى جيش العاطلين و من أبرز الإنعكاسات على البلدان المتقدمة نجد :

- خسرت أسواق المال الروسية أكثر من 200 مليار دولار، و يجمع الخبراء على أن الهبوط الحاد يعود إلى إنعكاسات أزمة الإقتصاد الأمريكي و إفلاس مؤسسات مالية كبيرة.

- قرر المصرف المركزي الأوروبي خفض معدل فائدته الرئيسية.

- قرر مصرف " كوميرتس بنك " ثاني أكبر البنوك الألمانية في بداية شهر جويلية الإستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه " دريسدندر بنك"، حيث بلغت قيمة الصفقة 14.5 مليار دولار و ذلك فيما يوصف بأنه أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني منذ أكثر من 7 أعوام².

- هبطت أسواق الأسهم الأوروبية بعدما أكد رئيس الوزراء البريطاني " غوردن براون" قرار السلطات البريطانية تأمين مصرف " براد فورد أندبينغلي" كما سلكت بلجيكا الخطوة نفسها مع مصرف " فورتييس ".

- البنوك السويسرية خسرت بالمتوسط 40 % من أصولها المالية لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد بعض المؤسسات المالية الأمريكية، بينما أكتفت المؤسسات المالية الألمانية بتراجع نسبته 15 % في أصولها، و كانت بريطانيا أقلها خسارة بنسبة 5 % .

¹ - المرجع نفسه، ص 07

² - الموسوعة الحرة، مرجع سابق، في الموقع الإلكتروني www.Wikipedia.org أطلع عليه في 17-12-2010

- تأميم البنك البريطاني " نورذرن روك " أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا من طرف الحكومة البريطانية ، و شراء البنك البريطاني " اليانس أندلاي سنتر " من طرف البنك الإسباني " سانتاندر " بقيمة 1.66 مليار يورو فقط مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه.

بنك الأعمال الأمريكي " ليمان برانرز " وضع تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته، و إشتري البنك البريطاني " باركليز " نشاطاته الأمريكية في حين إشتري البنك الياباني " لرمورا هولنغ " النشاطات في أوروبا و آسيا و الشرق الأوسط ، كما أدى ارتباط المؤسسات المالية الآسيوية بسوق المال الأمريكي إلى إمتداد أثر الأزمة إليها و ظهر ذلك من خلال هبوط مؤشر البورصة في اليابان و سحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة مما نتج عنه إرتفاع الين مقابل الدولار الذي إنعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية .

- إنهيار المجموعة المصرفية للتأمين البلجيكية الهولندية " فورتيس " لكن السلطات في بلجيكا و هولندا قررتا ضخ ما مجموعه 11.2 مليار يورو لتمويل " فورتيس " مقابل حصص في رأسمال المؤسسة.

- تم تصفية البنك البريطاني " برادفورد أندبينغلي " و هو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التي تفقد إستقلاليتها منذ بداية أزمة التسليف الدولية¹.

- في إيسلندا أعلنت الحكومة شراء 75 % من رأسمال " غلنتير " ثالث بنك في البلاد الذي يعاني من نقص السيولة بقيمة 600 مليون يورو.

-أقلت البنك الألماني الخاص " هيبوريل أستيت " المتخصص في الشأن العقاري من الإفلاس بفضل فتح خط إنتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسية .

- الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك " أتش بي او أس " رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة، عن طريق قيام بنك " لودتي أس بي " و الذي يعتبر منافسا له بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني¹.

¹- الموسوعة الحرة، مرجع سابق ن في الموقع الإلكتروني www.Wikipedia.org أطلع عليه في 2010/12/15

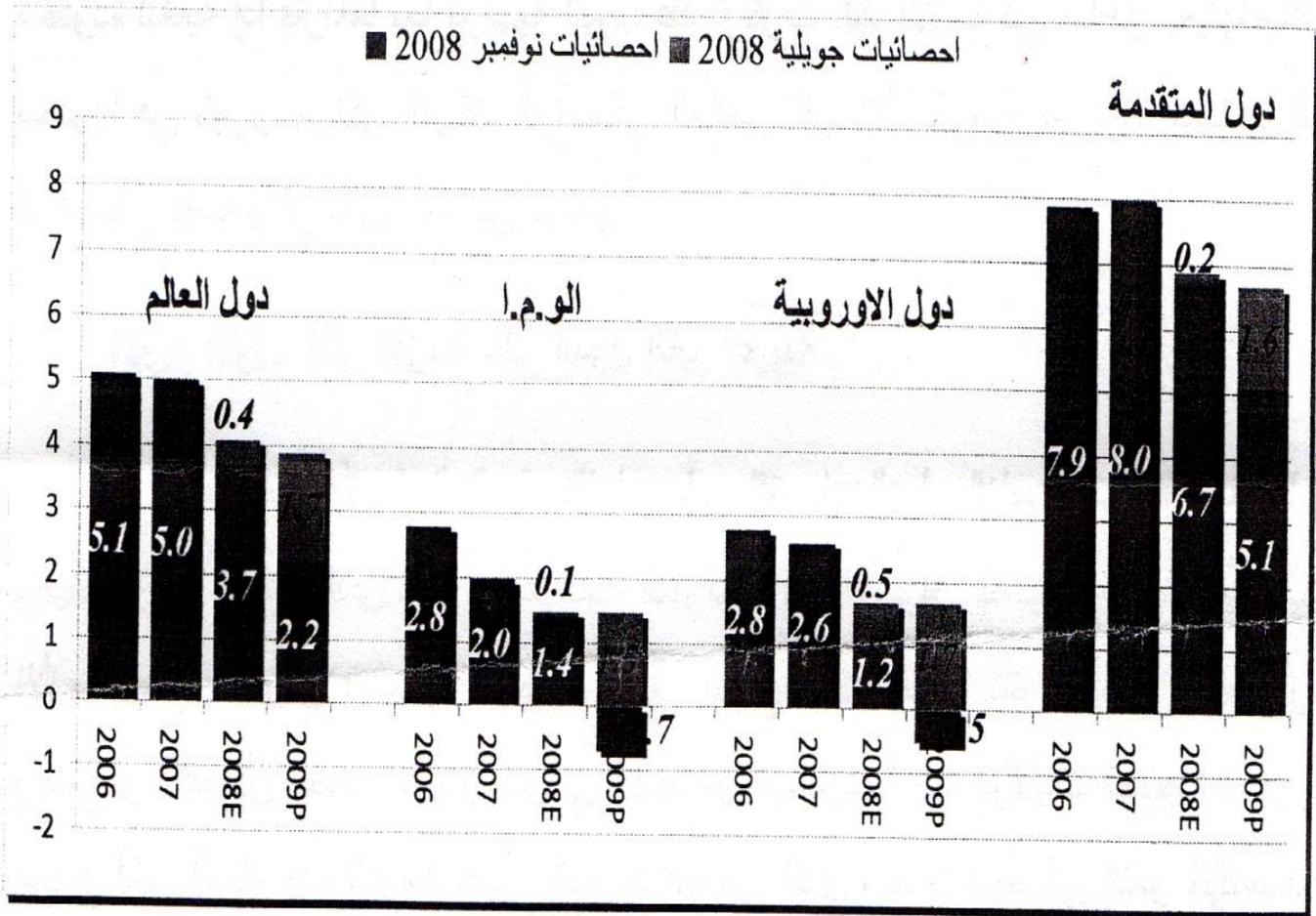
- أعلن بنك " أوف إسكتلندا أربي أس " ضمن خسائر البنوك البريطانية لشهر جوان 2008 خسائر بلغت 691 مليون جنيه إسترليني (1.35 مليار دولار).
- عشرات الآلاف من موظفي البنوك و المؤسسات المالية في بريطانيا فقدو وظائفهم².
- سجلت البورصات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تراجعاً بين 20 و 25 %
- أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الإستقرار و التذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الإقتصاد و الإستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن إستثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل و دفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الإندماج و الإستحوذ من شكوك و غموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين³.
- قام صندوق النقد الدولي بدراسات لمختلف دول العالم حول الإنكماش الإقتصادي الذي سببته الأزمة و أجريت الإحصائيات على شهري جويلية و نوفمبر و المقارنة بينهما، كما أجريت توقعات لعام 2009 و هذا من خلال منحنى الأعمدة الآتية :

¹- المرجع نفسه في الموقع الإلكتروني www.wikipedia.org أطلع عليه في 2010/12/15

²- المجلة الإقتصادية، الأزمة المالية، شبكة الأبحاث و الدراسات الإقتصادية، العدد الأول 2008/10/31 على الموقع الإلكتروني www.Cibafi.org أطلع عليه في 2010/12/16

³- مجلس الغرف السعودية، مرجع سابق، ص 07

الشكل رقم 11 : يوضح الإنكماش الإقتصادي بالنسبة لمختلف دول العالم



Source : FMI, NOVEMBRE 2008

ثالثا : آثار و انعكاسات الأزمة على إقتصاد البلدان النامية

تبنت حكومات غالبية الدول النامية خلال العقدين الماضيين السياسات الإقتصادية المعروفة بإسم " الليبرالية الجديدة " بهدف ربط إقتصادياتها بالمراكز الرأسمالية الكبرى، من خلال جذب الإستثمارات الأجنبية ، الإنتاج التصديري و تحرير السوق من خلال الخصخصة و تحرير أسواق السلع ، العقارات ، الخدمات و تقليص دور الدولة في الإقتصاد بشكل عام،

حيث نتجت عن هذه السياسات عملية نهب منظم لحقوق و مكتسبات الأغلبية من السكان ، العمال ، الفلاحين و الفقراء لصالح كبار المستثمرين المحليين و الشركات متعددة الجنسيات¹.

1 -آثار الأزمة على الدول غير العربية

لقد بدأت آثار الأزمة العالمية بالفعل على إقتصاد الدول النامية، لا سيما القوية منها مثل : الصين و الهند، فبالرغم من التفاؤل لدى بعض الشركات المتواجدة في الأسواق الصينية و الهندية، بأن يكون تأثير الأزمة على سوقيهما ضئيلا، إلا أن الواقع يؤكد حتمية تأثرهما بهذه الأزمة بشكل واضح ، و ذلك لأن الصين تصدر حوالي 21 % من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن بورصة " شنغهاي " الصينية فقدت أكثر من 50% من قيمتها في الشهور الثماني الأولى من عام 2008، و تم سحب ما يقارب 80 مليار دولار من الأسواق الناشئة بين جوان و سبتمبر 2008، و قد قدرت مؤسسة " مورجان ستانلي " المالية أن التدفقات المالية إلى الدول النامية ستتخفض خلال 2009 بما يتجاوز 200 مليار دولار، بما سيزيد من العجز في ميزان المدفوعات لأكثر من 80 دولة في العالم الثالث، إلى جانب الهروب الكبير للإستثمارات الأجنبية و هناك إنكماش أكبر لصادرات دول العالم الثالث، و التي تعتمد معظمها على أسواق الدول الرأسمالية الكبرى، و قد رأينا ما يحدث للمستهلك الأمريكي لكل ما سينتج عنه من إفلاس و إغلاق للمصانع، وزيادة سريعة في نسبة البطالة و الفقر.

إن القطاع المصرفي لبعض الدول غير العربية لم يتأثر كثيرا بهذه الأزمة مثل أندونيسيا و ماليزيا و هذا لإتباعها قواعد فقهية اسلامية، و لكن هذا لا يفي أن القطاع الإقتصادي بعيد عن الخطر.

2 - آثار الأزمة على الدول العربية

بقيت الآثار المباشرة للأزمة المالية و العقارية التي تمر بها الأسواق الأمريكية منذ عدة أشهر محدودة على مستوى الدول العربية ، و خاصة الخليجية منها لمدة طويلة، لكن الأمر اختلف- إلى حد ما- عندما تم الإعلان عن إفلاس بنك الإستثمار الأمريكي العملاق " ليمان

¹- سامح نجيب، مرجع سابق، في الموقع الإلكتروني www.echtirakyoun.com

برادرز"، هذا الإعلان تلاه خبر كون أرباح بنك أمريكي آخر هو " جولدان ساكس " خلال الثلاثة أشهر الأخيرة قد لا تصل إلى ثلث المستوى المتوقع، ووصلت إنعكاسات هذه التطورات إلى السوق العربية¹.

في هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة و هي :

المجموعة الأولى :

إن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويتعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني، و قد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط خلال فترة قصيرة إلى أكثر من النصف ، حيث إنخفض من 147 دولار للبرميل إلى نحو 39.5 دولار للبرميل و هي نسبة كبيرة جدا، و مما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سينعكس على الفوائض المالية و الأرباح العربية، حيث يستحوذ البترول على 75 % من الصادرات العربية و أيضا سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة و على معدلات النمو الإقتصادي، إذ أن معدلات النمو قد إنخفضت في عام 2008 مقارنة بمعدلات 2007 و انخفضت أكثر في عام 2009 لاسيما الامر بالنسبة للجزائر ليبيا و العراق، من ناحية أخرى يلاحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصا في الولايات المتحدة و أوروبا، و مما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن ان تكون لها إستثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة² ، و تشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار.

أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف و الفرع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من أمريكا، حيث إنهارت بورصة وول ستريت" إلى بورصة أندونيسيا التي

¹- نبيل حشاد، مرجع سابق، على الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net

²- نفس المرجع السابق على الموقع الإلكتروني

أغلقت أبوابها مرورا بالبورصات في معظم دول العالم و منها إلى البورصات العربية و خصوصا الخليجية و المصرية¹.

فقد انخفضت مؤشرات الأسهم في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها منذ سنة و نصف و ذلك مع هروب مستثمرين من الأسواق خشية تأثرها بتداعيات الإضطرابات في قطاع المال الأمريكي، و أغلقت سوق البورصة السعودية منخفضة بـ 6.5 % مسجلة 7255.15 نقطة، حث فقد مؤشر التداول 34.3 % من قيمته منذ بداية عام 2008 و أغلقت بورصة الكويت و هي ثاني أكبر بورصة في العالم العربي بتراجع 3.8 % ليصل المؤشر إلى 12360.2 أي بخسارة 488 نقطة، و هي أكبر خسارة في يوم واحد في سنة 2008، و قد تأثرت الدول الخليجية أكثر من غيرها من هذه الأزمة بحكم تلازم إستثماراتها مع الإقتصاد الأمريكي، فقد خسرت أكثر من 200 مليار في هذه الأزمة².

المجموعة الثانية :

إن تأثرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى بإستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى، و من بين الآثار التي شهدتها هذه الدول نجد :

- تأثر السياحة العربية بشكل كبير وملحوظ في تونس المغرب ومصر.

- إنخفاض اللافت لمعدل نمو الإقتصاد المصري الحقيقي وإنخفاض قيمة الجنيه المصري، بكل ما يعنيه من زيادة في الأسعار، وفقدان الثقة في الإقتصاد، و إرتفاع مطرد في نسبة البطالة.

المجموعة الثالثة :

و هي ذات درجة الإنفتاح الإقتصادي و المالي المحدود، فسيكون التأثير عليها محدودا أيضا و لقد قامت كل من حكومات المملكة العربية السعودية و الإمارات و الكويت بإعلان عن ضمانها لكافة الودائع في مصارفها، وضخت مبالغ ضخمة فيها في محاولة لترميم الثقة بين

¹- المرجع نفسه، على الموقع الإلكتروني

²- المرجع نفسه، على الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net

المواطنين وهذه المصارف، و دفعهم لعدم سحب أرصدهم في هذه المؤسسات المالية و لتعزيز الثقة بين المصارف ذاتها.

الفرع الثاني: اهم الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة

إتخذت العديد من الدول الصناعية في العالم إجراءات مختلفة لمعالجة الإنعكاسات السلبية للأزمة من خلال توفير السيولة و تخفيض معدلات الفائدة، حيث لم تقتصر الأزمة على الجهاز المصرفي فقط بل شملت أيضا الإقتصاد الحقيقي مما ترتب عليه العديد من سياسات الإنعاش الهادفة إلى دعم القطاع الحقيقي.

فكما هو معروف ، يعتبر البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض، من جهة إذا كانت أزمة سيولة، حيث يضطر البنك المركزي للتدخل في السوق ما بين البنوك بتوفير السيولة لتفادي العجز عن السداد، ومن جهة أخرى إذا كانت الأزمة أكثر خطورة لوجود تراجع كبير في حجم القروض، فيتجلى دوره في هذه الحالة في تخفيض معدل الفائدة لتسهيل التوسع في الائتمان¹.

أولا : توفير السيولة

تكمن أولى مظاهر الأزمة في إنعدام الثقة بين البنوك إلى درجة رفض الإقراض فيما بينها، فبهدف تفادي إفلاسها تسارع البنوك المركزية بتغذية السوق النقدية بالسيولة لتفادي الأزمة²، و لكي تتمكن البنوك من إعادة تمويلها إتخذت العديد من الدول إجراءات متعددة و مختلفة نذكر بعضها فيما يلي :

¹- Montialoux Claire et Zucman Gabriel , op cit , p 17

²- Baudet Marie Béatrice et Tricornot Adrien , Comprendre les plans de sauvetage , journal le monde , 18-10 2008 , p 1

1-خطة الإنقاذ الأمريكية

إن طبيعة الأزمة المالية العالمية 2007-2008 تطلبت إتخاذ و تنفيذ مجموعة من الإستراتيجيات ، السياسات ، الإجراءات و البرامج على المستويات المحلية و العالمية، بسبب طبيعة تكوين هذه الأزمة، فقد بذل المهتمون و أصحاب العلاقة و الشأن كل ما هو ممكن من المحاولات ووضعوا الخطط لمواجهة هذه الأزمة و من ذلك¹:

- ضخ مليارات الدولارات(700 مليار دولار في امريكا) في النظم المالية ، حيث تولت المصارف المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا وغيرها من دول العالم مهمة ضخ مليارات الدولارات في نظمها المالية من أجل توفير الحماية لهذه النظم و منعها من السقوط و الإنهيار، و قد إهتمت المصارف المركزية و مصارف أخرى بتوفير السيولة التي تلبي الإحتياجات الملحة للمصارف.

- تخفيض أسعار الفائدة الأساسية ، حيث عملت المصارف المركزية الى إجراء تخفيضات جوهرية ملموسة على أسعار الفائدة الأساسية من أجل التعاطي بفاعلية مع الأزمة و الوقوف بنجاح في وجه الأوضاع المضطربة في الأسواق المالية العالمية.

- إقرار مشاريع القوانين التي تركز على حماية أصحاب العقارات و إعادة تمويل قروض الرهون العقارية التي تدعم و تساعد أصحاب هذه العقارات على تجاوز أزماتهم.

و قد هدفت خطة الإنقاذ الأمريكية إلى تحقيق الأهداف التالية² :

- تحقيق الحماية الكافية و المناسبة للمدخرات و للعقارات التي تعود إلى دافعي الضرائب.

- تشجيع النمو الإقتصادي.

- الزيادة الكافية في عائدات الإستثمارات و تعظيمها إلى أفضل المستويات الممكنة.

¹- Markowitz Harry, proposals concerning the current Financial crisis , Financial analysts Journal , 2009, vol, 65, N°=1 pp 25-37

²- Seidenberg, steve, Salvage plan, ABA journal, Chicago: may 2009 vol 95 N° 5 , pp 57-63

- التخلص من كل الإنعكاسات و الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية خصوصا إنعكاساتها وأثارها على المؤسسات المالية و المصرفية.

2- الخطة المقترحة من طرف البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7

إنفق وزراء المالية و حكام البنوك المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7 (الو. م. أ، كندا ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، واليابان) في 10 أكتوبر 2008 على خطة تحرك تتألف في خمسة نقاط رئيسية¹:

-مساعدة غير مشروطة لجميع المؤسسات المهددة بالإفلاس.

- إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحريك القروض و توفير السيولة في الأسواق النقدية.

- إتخاذ جميع الإجراءات لإعادة رسملة البنوك، بهدف إستمرارها في إقراض الأسر والمؤسسات.

- برامج وطنية تهدف إلى إستعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم في البنوك.

- القيام بكل ما هو لازم من أجل تحريك و إعادة تنشيط سوق قروض الرهن العقاري الذي كان سببا في الأزمة المالية الحالية.

-

ثانيا : تخفيض معدلات الفائدة

هناك العديد من الآثار للتغير في سعر الفائدة على الجهات المعينة سواء كانوا مؤسسات أو أفراد أو قطاعات أو حتى الأنشطة الإقتصادية بشكل عام، لذلك فمعدل الفائدة يلعب دورا مهما في عملية الإنتاج و ذلك من خلال تأثيره على قرارات الإستثمار و كذلك على الرغبة الإدخارية للأفراد، لذا قامت جميع الدول و كإجراء من الإجراءات المتخذة لحل الأزمة بتخفيض أسعار الفائدة حيث سجلت إنخفاض كبير في معدلات الفائدة في اليابان، سويسرا،

¹- jacquillat bertrand, instituer de nouvelles règles de gouvernance des institutions financieres, revue probleme economique, n°2958, novembre 2008,p12

منطقة الأورو، المملكة المتحدة و خاصة الو، م أ، حيث عرفت معدلات فائدة في هذه الأخيرة عدة إنخفاضات¹.

في ديسمبر 2008 أصبح معدل الفائدة 0.25 % بعدما كان 5.25 % في بداية الأزمة، أما منطقة الأورو فقد تم رفع معدلات الفائدة بـ 0.25 % بهدف تخفيض معدلات التضخم في 3 جويلية 2008² والذي أصبح يساوي 2 % في بداية جانفي 2009، أما البلدان الأخرى كاليابان، سويسرا، المملكة المتحدة فعرفت هي الأخرى إنخفاض كذلك في معدلات الفائدة و التي أصبحت 0.1 %، 0.5 % و 1.5 % على التوالي في بداية جانفي 2009.

ثالثا: حلول تقليدية اخرى

ويمكن ايجازها في ما يلي²:

-منع تداول سندات الرهن العقاري من شأنه حصر نطاق أي أزمة رهن عقاري مستقبلية بين

المقرض والمقترض فقط، وبذلك سوف يتوجب على المصارف الاستثمارية أن تمول هذه

السندات من مواردها الخاصة، ولن تستطيع أن تمول سندات الرهن الجديدة من خلال توريق

سندات رهن قديمة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة ديون هذه المؤسسات إلى أصولها المملوكة وبالتالي انخفاض مخاطر الائتمان.

- تأميم المؤسسات المالية أو تركها تواجه مصيرها من خلال تأميم جميع المؤسسات المالية

والشركات المتعثرة، أو ببساطة تترك لخيار الإفلاس نتيجة لتعثر سنداتهما، وتعود المصارف

المؤممة لخلق الأموال عن طريق الإقراض كما كانت تفعل في السابق، وتقدر مخاطر الائتمان

عن طريق العامل البشري والبيانات المحاسبية التقليدية بدلا من النماذج الرياضية.

¹- jacquillat bertrand, instituer de nouvelles règles de gouvernance des institutions financieres, revue probleme economique, n°2958, novembre 2008,p12

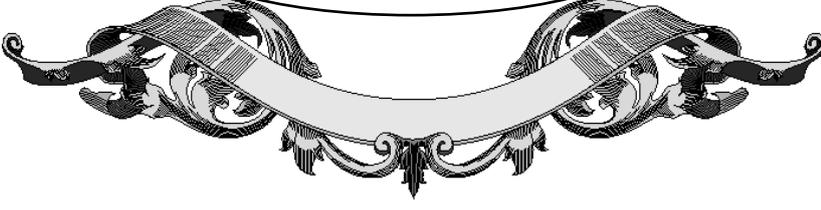
2- أنبال قصبة، أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة، جامعة دمشق / سوريا، ص18

- اعداد برنامج مشاركة تمويل الراهنين من قبل المؤسسات المالية المقرضة بعد إعادة تقويم سندات الرهن العقاري، مقابل حصولها على حقوق مستقبلية في المنازل المرهونة بعد تسديد كامل قيمة السندات المستحقة وانتقال ملكية هذه المنازل إلى هؤلاء الراهنين.
- إيقاف عمليات حجز الرهن العقاري لأن زيادة حالات نزع الملكية العقارية للعقارات المرهونة خلال عام 2007 كان أحد أهم أسباب الأزمة، لذلك يوصي هذا الحل بمنح المقترضين زمناً أطول لسداد أقساط سندات الرهن العقاري المترتبة عليهم من خلال إيقاف عمليات حجز الرهن العقاري لمدة لا تقل عن ستة أشهر، قابلة للتجديد.

خاتمة الفصل الاول :

تعد الأزمة المالية 2007-2008 مؤشرا واضحا على الاختلالات المزمنة التي يعاني منها النظام المالي والمصرفي الرأسمالي نتيجة اعتماده على آليات غير منطقية كسعر الفائدة والمضاربة " وإنتشار الممارسات غير الأخلاقية في المعاملات على الأوراق المالية منها الشراء بغرض الاحتكار، والخداع والتضليل والتلاعب في أسعار الأوراق المالية، واستغلال ثقة العملاء، والإفراط في المعاملات الوهمية التي أدت إلى إرتفاع أسعار الأسهم نتيجة الآمال وليس نتيجة إرتفاع أرباح الشركات. ورغم سعي الدول المتقدمة إلى معالجة تداعيات الأزمة عن طريق تقديم حلول مؤقتة ، إلا أنها لا يمكن القضاء عن مسبباتها الأصلية التي تبقى تتكرر باستمرار في النظام المالي الحر، ويتعدى تأثيراتها حتى إلى الدول النامية والعربية منها. وعليه تقتضي الضرورة التوجه نحو حلول تقضي على هذه الأسباب من جذورها، ويكون ذلك في إطار إحداث تغيير جذري في المنظومة المالية والمصرفية العالمية.

الفصل الثاني



المخاطر المصرفية و إدارتها

إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سويسيتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

الفصل الثاني : المخاطر المصرفية و إدارتها

مقدمة :

شهدت البيئة المصرفية في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات العالمية المعاصرة كتحرير تجارة الخدمات، التقدم التكنولوجي الكبير، ازدياد حدة المنافسة سواء فيما بين المصارف بعضها البعض أو فيما بينهما و غيرها من المؤسسات الأخرى، لذا كان لا بد من التركيز على بيان المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في ظل تجدد ظهور الأزمات المالية، التي اتضح أن أهم أسباب حدوثها هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، و عدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: تصنيف المخاطر المصرفية

المبحث الثالث: قياس، ضبط وإدارة المخاطر المصرفية

المبحث الأول: ماهية المخاطر المصرفية

تكتسي مواجهة المخاطر المصرفية أهمية بالغة لدى البنوك ، لا سيما وأن حسن إدارتها تعتبر من أهم العوامل المساعدة على نجاح البنك و ضمان استمراره في السوق المصرفية، وسوف نحاول في هذا المبحث إعطاء مفهوم للمخاطر المصرفية و كذا أشكالها الرئيسية.

المطلب الأول: نشأة المخاطر المصرفية

تعلب البنوك دورا هاما في النشاط الاقتصادي حيث لا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط، بل أيضا يمتد إلى غيره من المجتمعات الأخرى، و تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر ، حيث أن السمة الأساسية التي تتصف بها في الوقت الحاضر ، هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على نوع واحد، بل تعددت أنواع تلك المخاطر و تشعبت إلى الحد الذي أصبح فشل العديد من البنوك و المؤسسات المالية في الآونة الأخيرة لا يرجع إلى المخاطر الائتمانية الشائعة و لكن يرجع إلى أنواع أخرى من المخاطر.

إن الاهتمام الأساسي للبنوك هي المخاطرة، حيث تتمكن البنوك من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها من خلال المخاطر¹.

و لقد ازدادت هذه الأخيرة بسبب المنافسة الشديدة ، ابتكار المنتجات ، التحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال ، ازدياد تقلب الأسواق و اختفاء العوائق و الحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية.²

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر المصرفية

- يعرف فوغان المخاطر بأنها "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع"³.

¹ - ANDREW Stott; Raw Risk, the banker; ang, 1993, p.p 60-61.

² - طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 195

³ - Emmett J , Vaughan , risk management ; john , Wiley et sons. inc.usa , 1997

- يعرفها "جون داونز و جوردان اليوت" بأنها تمثل "احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة ، مشيراً إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس"¹.
 - يعرف "جويل بسيس" المخاطرة بأنها "تمثل الآثار غير المواتية على الربحية، الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد، و أن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية"².
 - يعرف هندي المخاطر بأنها تمثل "التقلب في العائد المستقبلي و يتفق معه في ذلك "سينكي" حيث يشير إلى أن ذلك يمثل التعريف الشائع في التمويل"³.
 - كما يعرفها أحد الكتاب على أنها "ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، و ما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين"⁴.
- و منه يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم المخاطرة المصرفية بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر مستقبلية غير مخطط لها غير متوقعة، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

¹ - Goohman, John Downes et jordan eliott , dictionary of finance and investment terms ; barran's INC. U.S.A , 1995 , p 491

² - Joel Bessis , risk management in banking ; john wileyand sons LTD , 1998 , p 5

³ - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق المستقات المالية، مكتبة الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 5

⁴ - سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار اللبنانية المصرفية، الطبعة الأولى، 1986، ص 24

المبحث الثاني: تصنيف المخاطر المصرفية

توجد عدة مخاطر تؤثر على نشاط البنوك بحيث لا يمكن لها تجنبها، بل يجب إدارتها للتخفيف من حدتها، فكلما زادت و تنوعت العمليات المصرفية زاد تعرض البنك للمخاطر، و في غالب الأحيان يكون للعمليات التي تتميز بخطر مرتفع ، هامش الربح مرتفع

و العكس بالعكس، لذا يتوجب على البنوك التجارية إيجاد التوليفة المثلى بين الخطر و العائد لاسيما عند دراسة المخاطر، و تنقسم المخاطر المصرفية إلى صنفين رئيسيين منها ما هو متعلق بالمؤسسة و أخرى بمصدر الخطر.

المطلب الأول: المخاطر من حيث ارتباطها بالمؤسسة المصرفية

يتضمن هذا الصنف نوعين من المخاطر و هما المخاطر النظامية "العامة" و المخاطر غير النظامية "الخاصة".

الفرع الأول : المخاطر النظامية: **Risque systématique**

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها¹، كما تعرف بأنها "تلك المخاطر التي تؤدي إلى قلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات"²، و تؤثر المخاطر العامة "النظامية" على حركة السوق ككل و يصعب على البنك السيطرة عليها، حيث لا يتم القضاء عليها بالتنوع.

الفرع الثاني: المخاطر غير النظامية **Risque Non Systématique**

يقصد بالمخاطر غير النظامية أنها تلك المخاطر التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة بما يؤثر على عوائد المؤسسة بشكل متباين ، يكون هذا الأخير غير مستقل عن العوامل المنتظمة،

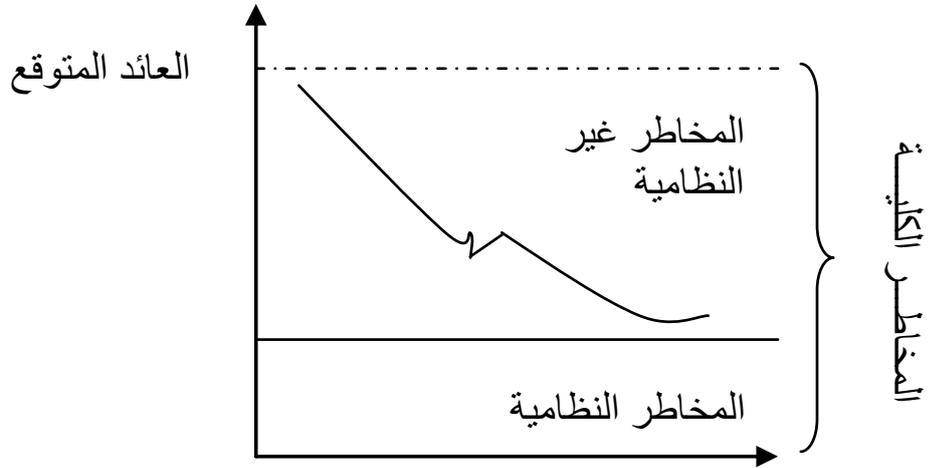
¹ - منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 227
² - طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة، 2000، ص 260

مستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات و الأسواق و الأوراق المالية الأخرى و تكون المخاطرة خاصة يمكن التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدا، و يمكن كتابتها في شكل معادلة :

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}^1.$$

- تشكل المخاطر النظامية النصيب الأكبر من المخاطر الكلية لكونها تتعلق بحركة السوق ككل و يصعب التنبؤ بها و مواجهتها على عكس المخاطر غير النظامية القابلة للمواجهة عن طريق التنويع.²

الشكل رقم 12 : أنواع المخاطر و حالات التنويع و عدم التنويع



المصدر : حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص :3.

على المستثمر في حالة التنويع بالنسبة للمخاطر العامة أن يركّز تنبؤه على حركة السوق لاسيما مخاطر السوق المالية ، كالتغير في أسعار الصرف، سعر الفائدة، مخاطر القوة الشرائية كوحدة النقد، كذلك إذا توقع صعود السوق فعليه زيادة المحفظة من الأوراق المالية ذات (B) المرتفعة و العكس بالعكس، أما في حالة عدم التنويع، إذا أراد المستثمر الحصول على عائد مقابل تعرضه للمخاطر الخاصة أو غير السوقية ، من خلال تحليله الدقيق لسهم يجب عليه التركيز على مصادر المخاطر غير النظامية التي هي في حد ذاتها غير مرتبطة ببعضها البعض، والتي تخضع أيضا إلى عوامل مؤثرة في المخاطر النظامية.

¹ حسين بلعجوز، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، WWW.4shared.com، ص 3 أطلع عليه في 2011-01-03

² حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، بدون دار النشر، بدون بلد، ط1، 1999، ص 255

المطلب الثاني : المخاطر من حيث مصدر الخطر

تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسيين من المخاطر من حيث مصدر الخطر هما : المخاطر المالية و مخاطر العمليات، وهما ما سيتم التركيز عليهما في هذه الدراسة.

الفرع الأول : المخاطر المالية : يعرف قاموس "Gatineau" الخطر المالي على أنه "الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة"¹، و يرى "Petty" أن "المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً"² و يرى "Williams and Young" أن "الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج، و أن الخطر مفهوم موضوعي، و يمكن قياسه كمياً، و أنه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر و لا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً"³، فالخطر المالي يمكن قياسه كمياً، و أنه يرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضع الاهتمام، و يتميز بخاصتين هما:

1- أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.

2- أن قيمته في المستقبل تتطوي على أحد ثلاثة نواتج محتملة هي :

*نتيجة موجبة : حينما تكون قيمته التي تحققت فعلاً أفضل من القيمة المتوقعة و المرغوبة.

*نتيجة محايدة : حينما تكون قيمته الفعلية مساوية تماماً للقيمة المتوقعة أو المرغوبة.

*نتيجة سالبة : حينما تكون قيمته الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

فالمخاطر المالية كذلك تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول و الخصوم المتعلقة بالبنك، مما يستدعي رقابة و متابعة من قبل إدارة البنك بما يتلاءم و حركة السوق و الأسعار و الأوضاع الاقتصادية و كذا العلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة ، و من أهم أنواع هذه المخاطر ما يلي :

¹ - Gastineau ; G.L kiritzman ; M.P ; the dectionary of financial risk management (N.Y, frank J. fabozzi associates , 1996) ; p.p 241-242

² - Petty; J , basic financial management ; N.J : prentice – hall , 1982 , p 306

³ - William , C.A ; smith , M.L and young , P.C ; risk management a,d insurance ; N.Y Mc Graw-Hill , INC ; 1995 , 1995 , PP 24-27

أولاً: المخاطر الائتمانية

تعرف المخاطر الائتمانية على أنها "احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض و أعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان"¹، كما تعرف على أنها "تلك المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل و في الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية"². فمفهوم القرض أثبت في كثير من المرات أنه لا يوجد هناك قرض بدون مخاطر مهما كانت الضمانات المقدمة، فالخطر ملتصق بالقرض و لا يفارقه ، و البنكي يجب عليه دائماً الحذر من أن لا يتمكن المدين من الوفاء بالتزاماته، هذا و تشمل المخاطر الائتمانية العديدة من البنود و الصور نذكرها فيما يلي :

1- المخاطر المتعلقة بالمقترض

و يمكن إيجازها فيما يلي³ :

أهلية المقترض و صلاحية الإقراض، السمعة الائتمانية للمقترض، السلوك الاجتماعي للمقترض، المركز المالي للمقترض و المقدرة الإنتاجية للمقترض.

2- المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض

تختلف طبيعتها و أسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية و التسويقية، فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة ، منها ما يتعلق بالظروف المناخية و توفر المياه و مدى التعرض للآفات الزراعية، و من ثم فإن المعروض من المحاصيل يتسم بالمرونة في الأجل القصير، في حين أنى الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن و خاصة بالنسبة للسلع الضرورية، و من الناحية الأخرى فإن عرض الإنتاج الصناعي يكون غير مرن في الأجل القصير، في حين أن الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعا ضرورية أو كمالية ، و من ثم يصعب حصر

¹ - ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، إدارة البنوك التجارية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 444

² - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 174

³ - شريف مصباح أبوكرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مؤتمر الاستثمار و التحويل في فلسطين المنعقد في الفترة 8-9 ماي 2005 بكلية التجارة بالجامعة الإسلامية، ص : 7

المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج، خاصة مع تعدد الأسواق، و اختلاف أذواق المستهلكين.¹

3- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية و ظروفها و ضماناتها، فمخاطر الإقتراض بضمان تختلف عن مخاطر الإقتراض بضمان أوراق مالية و عن مخاطر تمويل عمليات المقاولات و إصدار خطابات الضمان المرتبطة بها، و يمكن إبرازها من تحليل بعض صور هذه المخاطر.

فبالنسبة لتمويل المقاولين ترتبط المخاطر أساسا بمدى كفاءة المقاول و خبرته في العمليات التي يقوم بتنفيذها، سواء من حيث سلامة الدراسات التي يعدها للدخول في العطاءات، أو من حيث إدارة التنفيذ وفقا للبرامج الموضوعة لذلك دون تضحية بمستوى الأداء، و هو الأمر الذي يعرض المقاول لسحب العملية أو لدفع غرامات كبيرة.

و ترتبط مخاطر الإقتراض بضمان كمبيالات بملائمة الموقعين على الكمبيالة و وفائهم بالتزاماتهم، و هو ما يتطلب الاستعلام عنهم و متابعة أنشطتهم و مراكزهم المالية، أما مخاطر الإقتراض بضمان بضائع فترتبط بنوعية البضائع الضامنة و مدى استقرار أسعارها في السوق و درجة تعرضها للتلف و التقادم.

و تتعدد مخاطر الإقتراض بضمان أوراق مالية و التي ترتبط بمركز الشركات المصدرة للأوراق، و حجم التعامل على الأوراق المرتهنة في سوق الأوراق المالية، و مدى تذبذب أسعارها، و تزداد مخاطر الائتمان بالنسبة لتسهيلات السحب على المكشوف و التي تنشأ عن ضعف المركز المالي للمؤسسة و عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، و من ثم تبدو أهمية توافر السيولة لأصولها و الاطمئنان إلى نجاحها في تسويق ما تنتجه أو تتاجر فيه من السلع و الخدمات.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

وهي تلك المخاطر التي تخرج عن إدارة المقرض و عن تأثيره، و من أمثلتها:

¹ - شريف مصباح أبوكرش، مرجع سابق، ص 8

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ما يطرأ عليها من تعديلات، و ما يتطلبه تنفيذها من استصدار قرارات اقتصادية و مالية و نقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.
- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل و تأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف و الدخل.

ثانيا: مخاطر سعر الفائدة

و هي المخاطر المرتبطة بالتحركات غير المرغوبة في معدلات الفائدة ، كما يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، و تميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الإرتفاع أو الإنخفاض على المدى الطويل،

و يرتبط خطر سعر الفائدة مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض ، فعندما يحول البنك ديونا أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، فإنه يتعرض لإنخفاض أو تدهور هامش فائدته في حالة إرتفاع سعر الفائدة، النتيجة المباشرة هي أن الناتج البنكي الصافي ينخفض بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية و إرتفاع تكلفتها المتوسطة¹.

و مع تنوع و تطور الوسائل المالية المتعلقة بجمع المصادر و الموارد البنكية و توزيعها في شكل قروض ، فإن اختلاف شروط سعر الفائدة أصبح ضرورة لا مفر منها، دافعا بتلك البنوك إلى ضبط الخطر بدقة و تسييره بفعالية و نجاح، فالعامل المهم من وجهة نظر البنك يبقى هو مستوى معدلات الفائدة و حركتها لتأثيرها على الناتج سواء بصفة ايجابية أو سلبية، فبحدوث التغيرات إرتفاعا أو انخفاضا في سعر الفائدة يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الذمة المالية و النتيجة السنوية للبنك ، نتيجة لحيازة ديون و ندم ذات معدلات فائدة متغيرة و يمكن أن يتجسد ذلك في حالتين²:

¹ - حسين بلعجوز، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 5

² - de coussergues , s gestion de la banque : du diagnostic à la strategie. paris.ED dunod , 3 eme ED , 2002 , P180

الحالة الأولى : نتيجة تغير السعر السوقي للسندات "effet prix" الذي له علاقة عكسية مع سعر الفائدة السوقي، فإن ارتفاع هذه الأخيرة يسبب انخفاض في سعر السندات التي يحوزها البنك في محفظته.

الحالة الثانية : فتنشأ نتيجة ارتفاع تكلفة موارد البنك "الودائع" عند ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة "effet revenu" في حين أن معدلات الفائدة المدينة المطبقة على استخدامات البنك "القروض" تكون سواء ثابتة أو ترتفع بنسبة أقل من معدلات الفائدة الدائنة، إذا فآثر تغيرات معدلات الفائدة على ميزانية البنك مرتبط بهيكل أصوله و خصومه من جهة و طبيعة عقود الودائع و الإقراض من جهة أخرى.

فهناك بعض عناصر الأصول أو الخصوم لها حساسية أكثر للتغيرات في معدلات الفائدة التي يمكن أن تكون ملائمة أو غير ملائمة للبنك¹، فتكون ملائمة إذا انخفضت هذه المعدلات و كان للبنك نسبة من الخصوم الحساسة للتغيرات أكبر من نسبة الأصول الحساسة للتغيرات، أو إذا ارتفعت المعدلات و كان للبنك نسبة من الأصول الحساسة للتغيرات، كما يمكن أن تكون التغيرات غير ملائمة إذا ارتفعت معدلات الفائدة و البنك يحوز على نسبة من الخصوم الحساسة أكبر من نسبة الأصول الحساسة، أو انخفاض في معدلات الفائدة للبنك بنسبة من الأصول الحساسة أكبر من نسبة الخصوم الحساسة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنك أن يواجه خطر معدل الفائدة إذا كانت أغلبية موارد ذات معدل فائدة ثابت، أما استخداماته فذات معدل فائدة متغير يمكن أن ينخفض مما يعرض البنك إلى المخاطر، كما يمكن أن يكون له استخدامات بمعدل فائدة ثابت و موارد بمعدل فائدة متغير الذي بارتفاعه يعرض البنك إلى المخاطر كذلك².

يمكن كذلك أن يتعرض البنك إلى خطر معدل الفائدة الخياري نتيجة وجود الخيارات الخفية أو ما يسمى بالخيارات الضمنية ، التي تكون في المنتجات البنكية ، كالتسديد المسبق للقروض ذات معدل الفائدة الثابت مع ما يصاحبها من حق المقترض في فسخ العقد تحت بعض الشروط المعطاة له للتفاوض حول قروضه في حالة انخفاض معدلات

¹ - Ibid , p 182

² - Descamps, C. et soichot , J. Economie et gestion de la banque. France : Ed.EMS , 2002 , p 103

الفائدة و الإقتراض مرة أخرى بسعر فائدة جديد منخفض، صف إلى هذا فإن الودائع الجارية يمكن أن تسحب في أي لحظة أو يحولها أصحابها إلى توظيفات أخرى تحقق أكبر عائد ممكن تبعا لظروف السوق¹.

فالمخاطر غير المباشرة لا تنشأ نتيجة تغيرات سعر الفائدة في حد ذاته بل نتيجة سلوك المتعاملين "الزبائن" الذين يلجؤون إلى هذه الخيارات المدمجة في المنتجات البنكية وفقا لتطور معدلات الفائدة.

ثالثا: مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير، أو تمويل زيادة الأصول، و هو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك و خاصة عند عدم القدرة على التسيل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، و هناك عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها²:

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث أجال الاستحقاق.

- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تعرف مخاطر السيولة بأنها "الخطر الذي لا يمكن للبنك في لحظة معينة مقابلة عناصر الخصوم المستحقة بعناصر الأصول المحققة و الجاهزة"³.

من خلال هذا التعريف يتبين أن خطر السيولة يتحقق لما يكون البنك غير قادر على الإيفاء بالتزاماته غير المتوقعة، سواء بواسطة التنازل عن أصوله المحققة في السوق النقدية و دون خسارة مفرطة، أي بتكلفة معقولة أو بتدبير أموال من مصادر أخرى كاللجوء إلى السوق النقدية و/ أو المالية، فعادة ما يعرف البنك الفترات التي تكون فيها المسحوبات

¹- Bessis , J. gestion des risques et gestion actif –passif des banques. Paris Ed. Dalloz, 1995 , p96-98

³- Desmocht ; F. pratique de l'activité bancaire ; gestion comptable , commerciale ; informatique financière et gestion des risques. paris ; Ed :dunod , 2004 , p 248

مرتفعة، بما يمكنه من مواجهتها ، و من ثم لا يكون أمام هذا الخطر، إلا أنه في الحالات الاستثنائية يكون أمام سحبات غير متوقعة و مرتفعة مما يجعله أمام أزمة نقص السيولة. غير أن حدة خطر السيولة تختلف بين البنوك التجارية و بنوك الإستثمار، ففي الأولى يتم تجميع حصة كبيرة من الموارد انطلاقات من عدد كبير من الأعوان الاقتصاديين، مما يساعد على خلق استقرار لتدفقات السيولة ، أما في بنوك الإستثمار التي تعتمد أكثر على السوق المالية للحصول على موارد كتمويل احتياجات المؤسسات فهي معرضة أكثر للتقلبات في تدفقات السيولة¹.

رابعاً: مخاطر سعر الصرف

تتمثل هذه المخاطر في تحقيق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات بنسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك، وتحدث هذه التغيرات بسبب ربط الإيرادات و النفقات بأسعار صرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول و الخصوم بذات العملات الأجنبية. و عموماً ينشأ خطر سعر الصرف نتيجة حيازة البنك لحقوق و/ أو ديون محددة بالعملة الصعبة التي تتميز بتقلبات مستمرة في أسعارها، مما ينتج عنه تحقيق البنك لخسارة أو ربح ، و هذا ما يسمى بخطر الصرف عن إبرام الصفقة². إلى جانب ذلك يمكن أن ينشأ خطر سعر الصرف نتيجة الترحيل إلى حسابات البنك لنتائج حقها بالعملة الصعبة إلى العملة المحلية، كتحويل الأرباح المحققة عن العمليات المالية المقامة في الخارج التي تكون بالعملة الصعبة إلى العملة المحلية، و هذا ما يسمى بخطر سعر الصرف عن النقل³.

كما يمكن أن يتحقق خطر الصرف عند تجميع حسابات الشركة الأم التي لديها فروعاً أجنبية ، فالنتيجة المالية لذات الشركة يمكن أن ترتفع أو تنخفض نتيجة تغيرات في قيمة العملات التي تتعامل بها فروعها خلال عملية تجميع القوائم المالية وهذا ما يسمى بخطر التجميع⁴.

¹- de goussergues , S op cit. p 180

²- de goussergues , S op cit. p 184

³- Duberne , M OP cit P 184

⁴- De goussergues , S op cit. p 184

خامسا: مخاطر السوق

تخص مخاطر السوق نشاطات البنك التي تتعلق بالتفاوض في سوق رؤوس الأموال، فهو ينشأ نتيجة حدوث تغيرات غير ملائمة في القيمة السوقية لوضعية معينة خلال المدة الدنيا اللازمة للتنازل عن هذا الأصل¹.

و يضم هذا العنصر ثلاثة أصناف من المخاطر:

- خطر سعر الفائدة إذا تعلق الأمر بالأوراق المالية المرتبطة بأسعار الفائدة كالسندات و المشتقات المالية.

- كما يضم خطر سعر الصرف إذا كانت الأوراق المالية صادرة بالعملة الصعبة.

- خطر التقلبات في السعر السوقي للأوراق المالية المرتبطة بالعرض و الطلب عليها في السوق المالية².

من خلال ما سبق، يتبين أن خطر السوق هو مركب يتحقق نتيجة التقلبات العكسية لكل من أسعار الفائدة و سعر الصرف و مؤشرات البورصة خلال مدة الاحتفاظ بالأصل.

سادسا: مخاطر محفظة الأوراق المالية

إن الواقع العملي يشير إلى أن البنوك الكبرى ينقسم نشاطها إلى قسمين رئيسيين، أحدهما يتولى كافة العمليات البنكية الخاصة بالبنك بما في ذلك محفظة الأوراق المالية المملوكة للبنك، أما الثاني فيختص بأمانات الإستثمار و يتولى خدمة الأوراق المالية المملوكة للزبائن بالإضافة إلى إدارة الأموال الخاصة بهم و غيرها من الخدمات، و عند التعامل في محفظة الأوراق المالية المملوكة للبنك، لابد من الإشارة إلى أن تلك العمليات يجب أن تتم في إطار سياسات الإستثمار التي تضعها الإدارة العليا للبنك، و تضع الإستراتيجية المناسبة لها.

¹- Dohni L et Hainaut , C les taux de change ; déterminants , opportunités et risques , bruxelles : ED de boeck , 2004 , p204

²- منصور علي، دراسة نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، ص 36

1- مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية

تجدر الإشارة إلى أن الإستثمار في الأوراق المالية بالبنوك التجارية تتم في ظل ظروف المخاطرة و عدم التأكد ، و بالتالي هناك العديد من درجات المخاطرة عند اتخاذ القرارات فيما يخص التعامل بالأوراق المالية، حيث يجب على الإدارة المكلفة بإدارة محفظة الأوراق المالية التقليل من حالات عدم التأكد بكل الوسائل الممكنة و إخضاع العوامل المسببة لها قدر المستطاع لحسابات دقيقة من خلال نظم معلومات متقدمة و أساليب إحصائية تعتمد على نظرية الاحتمالات و نماذج المحاكاة، و نماذج النظرية المالية مثل نماذج تسعير الأصول المالية، و نظرية المنفعة المتوقعة، و منهج تحليل المتوسط/التباين، و نموذج الارتجاج

و غيرها من النماذج لمواجهة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية ، التي ترجع إلى العديد من الأسباب الاقتصادية و السياسية و السيكولوجية التي يصعب دائما إخضاعها للحسابات الدقيقة ، نظرا لأن معظمها عوامل غير قابلة للقياس بسهولة ، مع الإشارة إلا أنه ليس بالضرورة أن توجد حالات المخاطر أو حالات عدم التأكد هذه في كل الإستثمارات المالية ، إلا أنه قلّ ما نجد في الواقع استثمرا واحدا خاليا من المخاطرة، لأن الواقع يتميز بالديناميكية، أي أن هناك درجات معينة من المخاطر التي تحيط بالإستثمار في الأوراق المالية.

و يتم قياس العائد المتوقع من الإستثمار في محفظة الأوراق المالية و المخاطرة المرتبطة بها كما يلي :

أ- تحديد العائد من مخاطر الأوراق المالية:

العائد المتوقع لمحفظة الأوراق¹:

$$R_{pj} = \sum_{i=1}^n X_i R_{ij}$$

العائد المتوقع لمحفظة الأوراق المالية يتحدد كما يلي،

حيث :

R_{pj} : هو عائد المحفظة P في ظل الظروف j

R_{ij} : هو عائد الورقة المالي في ظل الظروف j

¹ - حسين بالعجوز، مرجع سابق ص 15

x_i : نسبة الأموال المستثمرة في المحفظة i علما أن $\sum_{i=1}^n X_i = 1$ و $1 > X_i > 0$

وبذلك تكون القيمة المتوقعة لإيرادات المحفظة كمل يلي: $R_{pj} = \sum_{i=1}^n X_i \bar{R}_i$ $\bar{R}_p = E(R_{pj}) = \sum P_j$

* مخاطرة محفظة الأوراق المالية :

يتم قياس مخاطر محفظة الأوراق المالية عن طريق التباين، ويتم حسابه كما يلي :

$$\sigma_{pj}^2 = E(R_{pj} - \bar{R})^2$$

ويمكن أن يكتب في الحالة العامة بالصيغة التالية: $\sigma_p^2 = \sum X_i^2 \sigma_i^2 + 2 \sum_{i=1}^{n-1} \sum_{k=i+1}^n X_i X_k \sigma_{ik}$

حيث:

$$\sigma_{ik}^2 : \text{التباين المشترك}$$

إن المستثمر (البنك) يبحث عن التقليل من المخاطرة ويمكن أن يحقق ذلك من خلال البحث عن منحى الإستثمار الكفاء، أما المحفظة ذات أدنى تباين فتتحقق بأخذ المشتقة

$$\frac{\partial \sigma_p}{\partial X_i} = 0 \text{ الأولى للمخاطرة.}$$

يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنويع، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية.

ثامنا : كفاية رأس المال و المخاطرة المرتبطة بها

1- كفاية رأس المال

تعني كفاية رأس المال الطرق التي تستخدم لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك و حجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته، تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ، و يؤدي إلى جذب الودائع و بالتالي إلى ربحية البنك ومن ثم نموه، اختلفت وجهات النظر حول كفاية رأس المال فمنهم من ربط كفاية رأس المال بالمخاطر ومنهم من ربط كفاية رأس المال بعناصر الميزانية المختلفة.

كان للأعراف و التوجهات الدولية أثرا كبيرا على الكثير من أنظمة العمل البنكي بالنسبة لكفاية أو مثالية رأس المال، ولعبت لجنة بازل "BALE ACCORD"¹ دور هام في توضيح هذا المفهوم.

لقد احتوى التقرير النهائي على الفقرات الأساسية أنواع رأس المال ، الحد الأدنى لكفاية رأس المال، أوزان المخاطرة لقروض، مخاطر التمويل القطري و أخيرا النسبة المتوخاة و الترتيبات الانتقالية التنفيذية، حيث أعدت لجنة بازل طريقة لقياس متانة رأس المال بناء على نظام أوزان المخاطر ، يتم تطبيقه على جميع الفقرات داخل و خارج الميزانية، تحددت أوزان الأساسية للمخاطر حسب أنواع الأصول المختلفة كما يلي: 0 صفر، 10%، 20%، 50%، 100 % حيث أن²:

أ-أوزان المخاطر (0%) تعطى لكل العناصر النقدية، المطالبات على البنك المركزي و الحكومة، المطالبات على حكومات البنوك القديمة في الدول المتقدمة لأعضاء في "OECD"

ب-أوزان المخاطرة (10%) تعطى إلى المطالبات على مؤسسات حكومية و غير حكومية مركزية، و أحيانا تعطى لهذه الجهات 50 % لكن يعتمد ذلك على قرارات مهنية بذلك.

ج-أوزان مخاطر (20%) تعطى إلى المطالبات على بنوك التنمية و أي ضمانات يصدرها هذا النوع من البنوك، و ضمانات تصدرها البنوك ، إضافة إلى مراسلات البنوك الخارجية و شبكات داخلية تحت التحصيل.

د-أوزان المخاطر (50%) تعطى للمؤسسات الحكومية.

هـ-أوزان المخاطر (100%) تشمل المرابحات بالدولار أو التداول في العملات، الأصول الثابتة، الإستثمار في شركات أخرى، أي ضمانات و أصول أخرى لم تذكر أعلاه – تمويل قطاع الصناعة، القطاع الخاص، تمويل الإسكان، تمويل التعليم.

¹ عملت لجنة (bale) لعدة سنوات قبل وضع تقريرها النهائي، وضمت أعضاء ممثلين عن كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، لكسمبورغ، كندا، وكانت اللجنة تجتمع في مدينة بازل برئاسة كوك Cooke.

² -جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 1999، ص 146

و من الجدير بالذكر بأنه ترك للسلطات الرقابية الوطنية حرية إضافة مخاطر أخرى غير مخاطر القروض، كمخاطر تقلبات أسعار الفائدة ضمن طريقة القياس.

2- قواعد الحيطة المصرفية

ترجع نشأة قواعد الحيطة المصرفية إلى سلسلة أزمات الملاة التي عرفتها البنوك الدولية في الثمانينات، منها هرستل "Herstall" ببريطانيا و جمعيات الادخار و الإقراض بالولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بسبب الخطأ التقليدي المتمثل في الإقراض لآجال قصيرة و الإقراض لآجال طويلة، و كذلك قبول الودائع لآجال قصيرة و استثمارها في قروض عقارية طويلة الأجل ، و مع تحرير سوق الفائدة على الودائع، أتاحت الفرصة للمودعين لتوظيف أموالهم في صناديق الإستثمار التي تعمل في السوق النقدي، و هكذا شهدت جمعيات الادخار و الإقراض انكماشاً حاداً في ودايعها و في هوامش أرباحها (حيث بلغت خسارتها آنذاك 6 مليون دولاراً)¹، و بالتالي كانت ردة فعل السلطات الرقابية آنذاك تهدف إلى التخفيف من حدة الأزمة، و أصبح من الضروري وجود قواعد للحيطة المصرفية تقوم على أساس الرقابة العقلانية.

تاسعا: مخاطر السمعة

و تنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية عبر الانترنت وفق معايير الأمان و السرية و الدقة مع الاستمرارية

و الاستجابة الفورية لاحتياجات و متطلبات الزبائن، و هو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير و رقابة و متابعة معايير الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الالكترونية.²

الفرع الثاني : مخاطر العمليات

تعرف هذه المخاطر بأنها تلك الناتجة عن أخطاء البنك سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة من خلال عملياته اليومية، و لا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما أن لا تحققها، وهناك من يعتبر أن المخاطر التشغيلية (العمليات) هي جزء من

¹ -رجم نصيب، تقييم قواعد الملاة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري -واقع و آفاق- جامعة قالمة 2001

² - النشرة الاقتصادية "إدارة المخاطر المصرفية"، بنك الإسكندرية، المجلد رقم : 35 2003، ص 69

المخاطر التقنية التي تظم مخاطر حول نظام المعلومات، إلا أن لجنة بازل أزالت هذا الغموض في اتفاقيتها حول الرقابة المصرفية سنة 2004 بتعريفها للخطر التشغيلي على أنه : "خطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو نقص في الإجراءات و الأفراد و الأنظمة الداخلية أو من أحداث خارجية"¹.

من خلال التعريف الأخير يستنتج أن المخاطر التشغيلية تنشأ عن وقوع اختلال في الأنظمة الداخلية الموضوعه من طرف البنك كنظام المعلومات و النظام المحاسبي و الأنظمة المعلوماتية، كما يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد داخل البنك أو عدم احترامهم للآداب المهنية و الأخلاقية المرتبطة بالمهنة. فضلا عن ذلك يمكن أن ينشأ الخطر التشغيلي بتحقيق أي حادث خارجي يمس بهياكل البنك ، كالأضرار المرتبطة بالبيئة و الخارجة عن سيطرة البنك، و يشمل هذا النوع من المخاطر بالأساس ما يلي :

أولا : الخطر المحاسبي

يتميز النظام المحاسبي للبنوك بخصوصيات عديدة ، كوجود عدد معتبر من حسابات الزبائن و التدفقات المحاسبية المختلفة (عمليات الإيداع، عمليات الإقراض، تحويل الأموال، السحب...الخ) و هناك جانبان للخطر المحاسبي² :

الجانب الأول : غياب أرضية التحقيق التي تتجلى في انعدام أو ضعف إثبات المبالغ المسجلة في الحسابات و العمليات المسجلة و الأرصدة المحاسبية للمستندات، و من ثم غياب مبدأ الصورة الوافية للقوائم المالية للبنك .

الجانب الثاني : و يرتبط بنوعية المعلومات المالية و المحاسبية المنتجة، حيث يجب احترام تطبيق طرق و معاملات التقييم الخاصة بالاستثمارات المالية، كالسندات و الأسهم وفقا للمخطط المحاسبي البنكي و المعايير الدولية للمحاسبة.

¹– Comité de bâle sur le contrôle bancaire , convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres , dispositif révisé , juin 2004 , p 121.

²– Caudamine , O et Montier , banque et marchés financiers. paris : Ed Economica , 1998 , p 569

ثانيا: الخطر المتعلق بنظم المعلومات

تعد أجهزة الحاسوب أداة فعلية في البنك، سواء لمعالجة و تخزين و تقديم المعلومات أو إنتاج الخدمات المصرفية بدقة و سرعة و أكثر ضمان، ففاعلية هذه الأجهزة تعتبر عاملا مهما في الرفع من مردودية البنك و التأقلم مع البيئة التنافسية، فحدوث أخطاء في التصور أو في تنفيذ العمليات أو التأخر في وضع تكنولوجيا حديثة أو الضعف في التحكم في البرامج و الأنظمة المعلوماتية، تشكل كلها مخاطر معتبرة، يمكنها أن تؤثر بصفة سلبية على مردودية البنك¹.

يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة الطرق و الوسائل الموضوعة من طرف البنك و التي تهدف إلى معالجة مختلف المعلومات الضرورية اللازمة للسير الحسن لنشاط البنك كالمعلومات حول المخاطر، المردودية ، القوائم المالية ، إحصائيات تطور النشاطات و العمليات التي تحتاجها كل الأطراف المعنية كالعمال ، المساهمين ، مصلحة الضرائب و المودعين، فهي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة²، لذلك يتحرى دقة المعلومات و سهولة الحصول عليها تكون بدون أي غموض محتمل أو صعوبة أو نقص المعلومات من شأنه أن يشكل خطر على البنك.

ثالثا: الخطر القانوني

يعرف الخطر القانوني بأنه "الخطر الذي يحدث عند وقوع نزاع أو خلاف بين البنك و زبائنه، نتيجة وجود غموض أو فراغ قانوني أو تقصير أيّا كان ، عند القيام بعملية ما أو إبرام عقد، لاسيما بتحرير سيء للعقد المبرم بتعمد أو حسن نية، أو قبول ضمانات مشتبهة قانونا لاسيما المتنازع فيها ، مما يؤدي بالسلطات الرقابية المصرفية إلى فرض عقوبات مالية مكلفة أو تقديم إنذارات تمس بسمعة البنك"³.

¹– Lamarque , E gestion bancaire , paris ; Ed pearson Education , 2003 , P67

²– de coussergues , S. Op. cit , p123

³– Caudamine , G et Montier J OP cit , P 570

رابعاً : الخطر المتعلق بأخلاقيات المهنة

يهدف وضع قواعد أخلاقيات المهنة إلى ضمان الشفافية و الحماية في الأسواق المالية و كذا إعطاء أولوية لمصالح الزبائن عند تنفيذ البنك لعمليات مالية على حسابهم و تحديد الشروط التي يجب أن يتم من خلالها قيام موظفي البنك بعمليات على حسابهم الخاص¹ ويضم:

1- الاختلاس : في دراسة شملت 06 دول، شكل حوالي 60 % من متوسط حالات الاختلاس في البنوك قام بها موظفون و 20 % قام بها مديرون، و تشير الدراسة إلى أن حوالي 85% تقريبا من خسائر العمليات في البنوك خلال السنوات الخمس كانت لخلل في أمانه الموظفين، و في دراسة أخرى سجلت الخسائر الناتجة عن عمليات التزوير ما بين 10% إلى 18% في البنوك، نظرا لتزايد استخدام التقنية في العمليات البنكية، و هو ما أدى إلى تطور الفرص للأعمال الإجرامية، التي تطورت أساليبها و صعب اكتشافها من خلال الوسائل العالية التقنية².

2- المخاطر المهنية : يدرج بعض المصرفيين المخاطر المهنية ضمن المخاطر التشغيلية و يندرج تحتها الأخطاء المهنية و الإهمال و المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية ، التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات البنك، علما بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها : ممارسات موظفي البنك، الخدمات المقدمة للزبائن، الالتزامات البيئية ، دعوى المساهمين، متطلبات التزامات المقترضين و غيرها.

3- مخاطر الاحتيال : يعرف الاحتيال بأنه "فعل بسوء النية يهدف إلى الحصول على منفعة شخصية و يترتب عنه إلحاق أضرار جسمية بالمؤسسة"³، و يعرف الاحتيال كذلك بأنه غش أو محاولة غش ترتكب بمناسبة إبرام عقود بهدف الحصول على استثمارات عادية أو مالية

¹ – Caudamine , G et Montier J OP cit , P 570

² –حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 7

³ – Siruguet , J.L , fernandez , E et Koessler , L. le contrôle interne bancaire , paris ; ED dunod.2006 , p 03

أو خدمات"¹، ولا توجد قاعدة دقيقة تسعى إلى إعطاء تعريف محدد للاحتيال لأن الشخص قادر على ابتكار وسائل و تقنيات عديدة مهندسة له، و يختلف الاحتيال عن الخطر كون الأول لا يوجد أي ربح متوقع منه على عكس الثاني حيث يوجد هناك ارتباط بين تحمل الخطر و الربح المتوقع، و يأخذ الاحتيال عدة أشكال منها عمليات النصب ، الاختلاس ، التزوير ، استخدام المزور كالأوراق النقدية المزورة أو بطاقات السحب المزورة ، الرشوة ، استعمال النفوذ ، التعسف في استعمال السلطة ، التواطؤ مع مستخدمي البنوك ، تبييض الأموال ، توزيع الأرباح الوهمية و سوء النية...، حيث يمكن أن تمس مختلف أنشطة البنك.

¹– Bernard , F. Gayrand , R et Rousseau ; L contrôle interne : concepts , reglementation cartographie des risques , guide. d(audit de la frande. paris. Ed. Maxima , 2006 , p 88

المبحث الثالث: قياس ضبط و إدارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: مدخل عام لإدارة المخاطر المصرفية

الفرع الأول: أسس إدارة المخاطر في البنوك

أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية، و تماشياً مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدأت العديد من البنوك في العديد من الدول منها في انتهاج سياسة لإدارة المخاطر، هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنوك من أجل القيام بالمهام التالية¹ :

-تقدير المخاطر و وضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

-المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

-تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية و العمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر و الربحية.

-مساعدة البنك على حساب معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقترحات لجنة بازل.

و الجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية و التي نذكر أهمها على النحو التالي² :

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" يناط بها وضع السياسات العامة، بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة و قياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات و الحدود المعتمدة.

- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية و الخبرة الكافية في مجال خدمات البنك.

- وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود و السقوف الاحترازية للائتمان و السيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس و المراقبة.

¹-حسين بلعجوز مرجع سابق، ص 7

²-حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص 8

- لابد من تقييم أصول كل بنك و خاصة الإستثمارية منها على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر و الربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر و وضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات.
- قواعد الإدارة لا ينبغي أن تقيد عملية تحمل المخاطرة بدرجة كبيرة، لذا يجب عدم الإبطاء في عملية اتخاذ القرار.
- ينبغي أن يكون هناك حوافز للإفصاح عن المخاطر عندما تكون موجودة بدلا من تشجيع المديرين على إخفائها.
- وحدات الأعمال التجارية التي تولد المخاطر يجب أن تكون مميزة عن تلك التي تكون رسالتها الإشراف على المخاطر و الحد منها، و هناك مطلب أساسي و هو فصل متحملي المخاطر عن المراقبين ، و رغم أن هذه المبادئ متعارف عليها بوجه عام إلا أن وحدات الرقابة لا تمتلك بالضرورة كل المعلومات الكفيلة بضمان مستوى ثاني من الرقابة بكفاءة، و في بعض الحالات لا تكون لها الخبرة الكافية لفهم المعاملات المعقدة في مجالات أسواق رأس المال و تمويل المشاريع.
- إن دور إدارة المخاطر هو إيجاد توازن بين الالتزام بقواعد تقييد المخاطرة و القدرة على تنمية الأعمال.

الفرع الثاني : أهداف إدارة المخاطر بالبنوك

- الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها و التحكم فيها و ليس إلغائها نهائيا و تتمثل هذه الأدوار التي تخدم عدة وظائف في :
- تنفيذ الإستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال و القدرة على الوفاء بالالتزامات، المساعدة في اتخاذ القرار، رفع تقارير عن المخاطر و التحكم فيها وإدارة المحافظ المالية.

- فلا بد للبنك أن تكون إستراتيجيته مبنية على الإدارة الجامعة للمخاطر و بحث سبل الحد منها متقيدا بكافة القوانين و التعليمات في كل الأحوال ، و أن يسعى جاهدا إلى تنويع محفظته المالية بشكل جيد بما يفضي إلى تناسب عوائد المحفظة و المخاطر الناتجة عنها على المدى الطويل.

المطلب الثاني : إدارة الأصول و الخصوم لدى البنك

تستلزم إدارة الأصول و الخصوم في المؤسسة المالية التعرف على مكونات كل منها و يتطلب الأمر تحديد ما يلي¹:

الفرع الأول : العلاقة بين الموارد و الاستخدامات في البنوك

- تحديد الموارد (ودائع، رأس مال، بنوك، و مراسلين....).
- تحديد الاستخدامات (استثمارات بغرض التملك، استثمارات بغرض الإيجار، قروض، بنوك، و مراسلين، رصيد مودع لدى البنك المركزي، أرصدة خزينة لدى البنك...).
- تحديد أهداف الإدارة فيما يتعلق بالأرباح المتوقعة و العوائد المحصلة و العوائد المدفوعة و الإيرادات الأخرى.

الفرع الثاني : تحديد منتج البنك

- الوساطة و الاتجار في الأموال بما يحقق صافي العوائد الكافية على رأس المال نتيجة التشغيل.
- أنواع العقود و العمليات المصرفية كالإستثمار (تملك، اتجار) و الإقراض بأنواعه.
- عمليات الصرف الأجنبي (الاتجار في العملة الأجنبية لحساب البنك و لحساب العملاء).
- عمليات متعلقة بأنشطة خدمة العملاء (تحصيل شبكات - الكمبيالات - البضائع و تقييمها).
- الأوراق المالية (شراء، بيع، تقييم و إدارة) أمناء الإستثمار و الأنشطة العقارية، الاكتتابات و إنشاء الشركات و العمليات المالية المتعلقة بها.

¹-سمير الخطيب، مرجع سابق، ص : 92

المطلب الثالث : إدارة و قياس المخاطر المالية و التشغيلية لدى البنك

سيحاول في هذا المطلب مراجعة المفاهيم و الأدوات الرئيسية في مجال إدارة المخاطر المصرفية.

الفرع الأول : إدارة و قياس المخاطر المالية

تناول الباحث في هذا الشق إدارة مختلف المخاطر المالية الشائعة في البنوك.

أولاً: إدارة و قياس المخاطر الائتمانية

إن القروض المصرفية تعتبر سلاح ذو حدين، فهي سلعة من نوع خاص بمنحها يتحصل البنك على فوائد من الزبائن من جراء استعمالهم لها ، و في نفس الوقت يواجه خطورة تتمثل في احتمال عدم قدرة تسديدها عند حلول آجالها أو العمد الكلي لعدم التسديد، أما في حالة عدم منحها (أي الاحتفاظ بالأموال مودعة في البنك)، يتجنب هذا الأخير عدم استرجاعها، لكن في نفس الوقت يتحمل خسارة عن جراء دفع فوائد مدينة لمودعي هذه الأموال، و بالتالي الوقوع في الخطر من جانب آخر.

إن تقدير قدرات المقترض على تسديد القرض تتم عبر دراسة المستندات المالية المقدمة من طرف المقترض، خاصة من جانب معيار السيولة و من جانب المساحة المالية و كذا إمكانية التطور لدى صاحب القرض، هذه الطريقة رغم كثرة استعمالها، إلا أنها تبقى محدودة الفعالية ، لذا اضطرت البنوك إلى البحث عن سبل أخرى تعتمد على تحليل إحصائية حقيقية، و من طرق قياس المخاطر ما يلي :

-الطريقة الكلاسيكية، -طريقة الإحصائيين، -طريقة الترتيب، -طريقة نقاط المخاطرة، -طريقة الشبكات العصبونية، و -طريقة التنقيط.

1-الطريقة الكلاسيكية "Approche classique"

هذه الطريقة هي الأكثر استعمالاً في وقتنا الحاضر و تتمثل في تحليل المصرفي للعناصر الأساسية الخاصة بالزبون و التي تتمثل في :

أ- **العنصر البشري** : يقصد بها الثقة التي يجب أن تكون بين المصرفي و المقترض و هي تسمح للمصرفي بأن تكون له فكرة للحكم على سمعة العميل¹، و التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين أو بنوك .

ب- **دراسة السوق** : من الواضح أن تحليل منتج أي مؤسسة أو إمكانية بيعه محليا أو خارجيا تشكل عامل أساسي لتقديم أعمال المؤسسة أي حصتها في السوق و ذلك بقياس عوامل القوة و الضعف فيها.

ج- **التحليل المالي مع الأخذ بالحسبان عنصر الخطر**: هناك عدد هام من النسب المالية، لذا فإن المشكل هو تحديد البعض منها التي يمكنها إعطاء صورة صحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة المعنية بالقرض.

د- **مزايا الطريقة الكلاسيكية** :

- تسمح للمصرفي بمعرفة المؤسسات ماضيا، حاضرا أو مستقبلا، بفضل الوثائق المدروسة.

- يعتمد على التفكير البشري في التحليل و أخذ القرار.

هـ - **عيوب الطريقة الكلاسيكية**:

- إن إتباع هذه الطريقة لقياس المخاطرة يتطلب وقتا طويلا.

- لدى استعمال الطريقة الكلاسيكية قد يكون المصرفي ذاتيا عند اتخاذ القرار.

- هي طريقة مكلفة جدا.

2- طريقة رجال القرض "La méthode de credit men"

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "Credit Men" و الذي يقصد به رجال أخصائون في دراسة القروض البنكية ، يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة، بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحا خاصا به، تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت التقييم.

¹ - د. صلاح الدين حسن السيبي، دراسات نظرية و تطبيقية - قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، طبعة أولى، 2004، ص ص: 41-44

أ- عرض طريقة رجال القرض : إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناء على ثلاث عوامل أساسية و المكونة في مجملها لوضعية المؤسسة و هي :

* العامل الشخصي : يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المديرين و المستخدمين و علاقة العمل بينهم داخل المؤسسة، و معامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

* العامل الاقتصادي : يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي، أي وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، و الوضع التنافسي لها و مدى تأثيره على نشاطها، و معامل ترجيح هذا العامل هو 20%.

* العامل المالي : يبين الحالة المالية للمؤسسة و ذلك استنادا إلى ميزانيتها و بالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها و معامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

إن الوضعية المالية يتم تقديرها بالاعتماد على نقطة تركيبية (N) ناتجة عن المعدل المرجح لخمس نسب مبينة في الجدول التالي :

جدول رقم : 01 تقدير الوضعية المالية بالاعتماد على (N)

رقم النسبة Ri	النسب	معاملات الترجيح
R1	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / د.ق.أ (السيولة المختصرة)	25 %
R2	أموال خاصة / ديون متوسطة و طويلة الأجل (الاستقلالية المالية)	25 %
R3	أموال خاصة / قيم ثابتة صافية (تمويل القيم الثابتة)	10 %
R4	رقم الأعمال السنوي / المخزونات (دوران المخزون)	20 %
R5	رقم الأعمال (TTC) / مجموع الحقوق على الزبائن (دوران العملاء)	20 %
المجموع		100 %

Source : Elie Cohen. Analyse Financière. Ed. économique. 1997. p. 501

بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط و ليكن على سبيل المثال :

وسيط النسب المستخرجة من مجتمع المؤسسات المقارنة مع المؤسسة z بواسطة العلاقة

$$\frac{R_{ii}}{R_{di}} = i = R_m \quad m=1,2,\dots,5 \quad \text{التالية :}$$

للمؤسسة النسبة

النسبة المثالية

و منه يتم تحديد النتيجة النهائية وفق العلاقة التالية¹ :

$$N = \sum_{i=2}^n \frac{a_i}{R_{io}} \cdot R_{ji}$$

حيث :

N : النتيجة النهائية للمؤسسة j.

ai : معامل الترجيح المرتبط بالنسبة i.

Rij : النسبة i المؤسسة j المدروسة حيث : i=2.1...5.

Roi : النسبة i المثالية.

و هنا كلما اقتربت نسبة المؤسسة من النسبة المثلى كلما اقتربن (N) من الواحد و بتطبيق معاملات الترجيح السابقة يمكن كتابة الصيغة الماضية على الشكل التالي :

$$N = 0.25 R_1 + 0.25R_2 + 0.1 R_3 + 0.2R_4 + 0.2R_5$$

إذن نستطيع أن نقول أن المؤسسة المثلى هي التي يكون تنقيطها مساويا لـ : 100%

و منه يمكن الحصول على الحالتين التاليتين :

* الحالة الأولى : $N < 100\%$: الوضعية المالية للمؤسسة أحسن من الوضعية المالية المثالية و بالتالي هناك إمكانية الحصول على قروض.

* الحالة الثانية : $N > 100\%$: وضعية المؤسسة المالية أسوأ من الوضعية المالية المثالية و بالتالي فإن حظوظها في الحصول على قروض ضئيلة و تحتاج إلى دراسة أعمق.

و على الرغم من أن للمعامل المالي أهمية كبيرة في النتيجة النهائية إلا أنه يتوجب تطبيق الطريقة على عدة سنوات تسمح بتتبع الحالة الفعلية للمؤسسة.

ب- مزايا طريقة رجال القرض : ما يميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للقرض ، حيث أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط بل تعدت إلى عاملين آخرين مكملين له ، فالعامل الاقتصادي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها مستقبلا و لا يمكنها التحكم فيها، أما العامل الشخصي فإنه يعكس أداء المسيرين و مهاراتهم،

¹ - Jean Rene Edighoffer morin ,crédit management, Ed Nathan ,1993, p 145

و بالتالي أضافت هذه الطريقة عوامل نوعية إلى جانب العوامل المالية السابقة و التي بإمكانها أن تزيد في درجات ثقة النتائج المتحصل عليها.

كما أن هذه الطريقة لا تفصل في نتائج المتغيرات المستعملة و تأخذها جملة واحدة بالإضافة إلى كون هذه الطريقة تقدم نموذجا جاهزا للاستعمال مباشرة، فهي توفر للبنك بذلك جهد البحث عن نموذج مثلما يتم في طرق أخرى.

ج- عيوب طريقة رجال القرض : تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة في التطبيق خاصة في الدول النامية و يمكن حصر هذه العيوب كالتالي :

* عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات اللازمة الخاصة بالعامل الشخصي و الاقتصادي و التي لا يمكن إيجادها في ملفات طلب الإقراض.

* هناك مشكل آخر يتمثل في صعوبة إيجاد نسب حقيقية و التي يمكن على أساسها استخراج النسب المثالية.

* رغم اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات إلا أن هذه الطريقة تحلل جميع المعلومات على أساس نموذج واحد.

3- طريقة نقاط المخاطرة "La méthode des points de risque"

تعتمد في عملها على مجموعة المعايير النوعية، على أساسها يتم اتخاذ القرار بشأن المؤسسة بعد تنقيطها وفق سلم مقترح عليها.

أ- تعريف الطريقة: يمكن تعريف طريقة نقاط المخاطرة على أنها التقنية التي تهتم بتقييم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير و ذلك بتخصيص لكل معيار من المعايير المستعملة سلم تنقيط يحدد من خلاله مستوى نقطة المؤسسة ، لتصل في الأخير إلى نقطة تقديرية للمؤسسة مساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، و يتم اتخاذ القرار بناء على تلك النقطة التقديرية، بالإضافة إلى ذلك فإن الشيء الايجابي في هذا التحليل هو أنه يقوم بالإعداد اليومي لتقييم المخاطرة¹ ، لكي يمكن للبنك أن يحسن اختيار المعايير المستعملة و ذلك من أجل رفع فعاليتها.

¹- Ascelle l'abadi et Olivier rousseau,credit management , gérer le rique crédit,économica 1999,p202

ب- عرض طريقة نقاط المخاطرة : يمكن عرض هذه الطريقة من خلال تتبع المراحل التالية:

* اختيار المعايير:

يستند هذا الاختيار على معيارين هامين هما :

- أهمية المعيار في تقييم المخاطرة : ليس لكل المعايير نفس الوزن في تقدير المخاطرة لذلك يجب ترتيبها و اختيار الأكثر دلالة.

- توفير المعلومة و تكلفتها : توفر المعلومة صعب و الحصول عليها مكلف لذلك يجب دائما مقارنة قيمة المعلومة بتكلفتها التي يكون البنك مستعدا لدفعها حتى تكون لها فائدة.

* إنشاء سلم للتقيط :

بعد اختيار المعايير النوعية التي يتم على أساسها تقييم المؤسسة مع إضافة بعض العناصر المالية لإثراء التحليل ، فإن هذه الطريقة تتطلب إنشاء سلم تقيط لكل معيار مختار للدراسة و ذلك من أجل حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم : 02 سلم تقيط تقيمي

النقاط	0	2	2	3	4	5
المعيار						
الانتماء إلى المجموعة						
عدد الزبائن	500<	2500<	1000<	500<	20<	20>
عمر المؤسسة	20< سنة	10< سنة	5< سنة	5> سنة	3> سنة	1> سنة
الهيكل القانوني	SPA	EURL	SARL			
المجموع						

المصدر : مرجع نفسه، ص 201.

- حساب النقطة النهائية :

يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة كما يلي :

النقطة (N) = مجموع النقاط/ عدد المعايير المدروسة.

و تكون قاعدة القرار بعد حساب النقطة النهائية كما يلي :

إذا كان : $x \leq (N)$: المؤسسة سليمة.

إذا كان : $x > (N)$: المؤسسة عاجزة.

X : تمثل حدود منح القرض و التي يتم إنشاؤها أو الحصول عليها بالاعتماد على نقطة

المؤسسة و مصفوفة لبعض القيم، و بالتالي يمكن أخذ أضعف قيمة أو اختيار تقدير لتلك القيم.

ج- مزايا و عيوب طريقة نقاط المخاطرة: تعد طريقة نقاط المخاطر من أهم الطرق الإحصائية

المستعملة لقياس مخاطرة القرض و تتجلى أهميتها فيما يلي :

* هذه الطريقة تسمح بتنقيط المؤسسة حتى و إن لم تتوفر كل المعلومات حول المؤسسة، كما

أنها تفرض نمودجا محددًا لتطبيقه فهي تترك الحرية للبنك في اختيار معايير النموذج.

* على غرار الطرق الإحصائية الأخرى التي تعتمد في تحليلها على المعايير المالية أكثر من

المعايير النوعية فإن طريقة نقاط المخاطرة أعطت أهمية كبيرة للمعايير النوعية التي بإمكانها

أن تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة و تفتح مجالًا أوسع للدراسة.

كما لا تخلو هذه الطريقة من العيوب و التي يمكن حصرها في :

*تواجه هذه الطريقة صعوبة في تحصيل المعلومات المطلوبة و إن توفرت فهي مكلفة خاصة

إذا كلفت البنك مصاريف أكبر من قيمة منفعتها.

*صعوبة إنشاء سلم التنقيط للمعايير المختارة للدراسة كل على حده.

*إعطاء نفس النقطة لكل المعايير، فإذا كانت هذه المعايير ذات دلالة في تقدير وضعية ما ،

فليس لها نفس الوزن في تقدير المخاطر.

3- طريقة الأنظمة الخبيرة "les systèmes experts"

إن استخدام تقنيات متطورة من شأنها أن تساعد مسيري المنظمات في اتخاذ قراراتهم

اليومية لذا توصلوا إلى تحديد المشكلة و البحث عن حلول باستخدام برامج متخصصة ،

ليتوصلوا بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أن نجاح البرنامج مرهون بالمعرفة التي يحتويها و ليس في

أساليب التمثيل و البحث، و بالتالي عمل الباحثون على تصنيع برامج متخصصة و خبيرة أطلق

عليها اسم "الأنظمة الخبيرة " .

أ- تعريف الأنظمة الخبيرة: لقد وردت تعاريف مختلفة في هذا الصدد و التي تشابهت أغلبها في المضمون، فهناك من عرف الأنظمة الخبيرة على أنها: "برامج ذكية تماثل الخبرة البشرية و تفوق العملية الذهنية لدى الخبير، و هذا يعني أن خصائص النظم الخبيرة تتمثل في الخبرة و الاستنتاج و العمق و الاستنباط، و التزود المستمر بالمعلومات من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل معينة"¹.

و من الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبيرة المطبقة في المجال المالي نجد : "advisor Tax" في مجال المراجعة المحاسبية و "Finex" في مجال التحليل المالي و "Event" في تشخيص النمو الاقتصادي للمؤسسة، و بالتالي نجد أن النظام الخبير بإمكانه أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية.

ب- عرض طريقة الأنظمة الخبيرة: إن النظام الخبير هو برنامج معلوماتي يتم إعداده على أساس تفكير منطقي قابل للفهم من طرف مجموعة من الأخصائيين في مجال الذكاء الاصطناعي، يطلق عليه اسم "مهندس المعرفة" بالتعاون مع الإنسان الخبير في المجال الذي سوف يعمل فيه النظام، فهو يضع تحت تصرف مستعمليه طريقة تحليل خبيرة و يضم :

* قاعدة الحقائق: تتمثل قاعدة الحقائق في مجموعة من المعطيات الكمية و النوعية التي يقدمها مستخدم الجهاز للتعرف على المشكلة المطروحة، بالإضافة إلى حقائق أخرى على شكل نتائج مختلفة لم تكن مخزنة من قبل يتم استنتاجها من طرف النظام بالاعتماد على قواعد بحثية.

* قاعدة المعارف: تعتبر عقلا حقيقيا للنظام إذ يتم إنشاؤها من طرف أخصائي في تحليل المعارف و خبير في تحليل مخاطرة القرض في حالتنا هذه.

و تتكون قاعدة المعارف من جميع قواعد الاستنتاج و هي قواعد بحثية تبين كيفية التعامل مع قاعدة الحقائق، و جزء مهم من تلك القواعد ناتج عن استخدام الكشف الذي يساعد الخبير على اختيار الحلول بطريقة سريعة و مجدية من كم هائل من الاحتمالات.

* محرك الاستدلال: يعتبر محرك الاستدلال الجزء المركزي لنظام الخبير، فهو يظهر تفكير الخبير مستعملا فكرا موصوفا في قاعدة المعارف، و يقوم محرك الاستدلال بمعالجة المشكلة تبعا للحقائق المحتواة في قاعدة الحقائق.

¹ - خالد منصور الشعبي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، عدد 2 سنة 2000، ص 206

ج- مزايا الأنظمة الخبيرة: يعتبر النظام الخبير أداة ذكية تساعد متخذي القرار، و ما يميزه عن الطرق الأخرى ما يلي :

*يعمل النظام على تمثيل المعرفة و استخدامها، كما يعتمد على عمليات الاستنباط و الاستنتاج في حين تعمل الطرق الأخرى على تمثيل البيانات و على التكرار.

*مرونة الطريقة و تكيفها مع متطلبات الحلول للمشاكل المطروحة على مستوى كل قطاع ، إذ يتيح الفرصة للمهندس بأن يعدل أو يضيف معلومات و ذلك بالاعتماد على قاعدة المعارف.

*التزود المستمر بالمعلومات يسمح بملاءمة المميزات الجديدة للقطاع.

د- عيوب الأنظمة الخبيرة: هناك عيوب كثيرة تشوب هذه الطريقة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

*إن القواعد المعدة من طرف خبير المجال تعبر عن رأيه الخاص و الذي يخالف آراء أخرى و بالتالي فهي مصممة حتى تناسب احتياجات منظمة معينة و هذا ما يصعب تعميم تطبيقاته.

*تستخدم الأنظمة الخبيرة نفس القواعد لجميع المؤسسات دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة أو القطاع الذي تنتمي إليه احتياجاتها التمويلية و غيرها.

4- طريقة نظام الترتيب "Ranking system"

مصطلح انجليزي يدل في مضمونه على فكرة التقييم و الترتيب، حسب معايير و مقاييس و درجات معطاة، أي أنه نظام لتقدير الخطر المرتبط بالالتزامات، ملخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة و خصائص الالتزام ، كما يسمح نظام الترتيب بترتيب الزبائن حسب درجة الخطورة.¹

أ-مزايا نظام الترتيب : نفس الترتيب لمقارنة درجة المخاطر لكل الزبائن.

ب-عيوب نظام الترتيب :

*لا يأخذ بالاعتبار خصوصيات نشاط المؤسسة و قدرات مسيرها.

*لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية (كالمكان و زمن طلب القرض).

¹- LABADIE A & Rousseau O , Crédit Management, Economica , 1996 , p 192

5- تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية "ANN"

في نطاق استخدام الطرق الإحصائية لتقدير المخاطرة، ظهرت طريقة حديثة نسبيا تسمى بالتحليل العصبوني، و التي تصنف ضمن الأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي و هي تقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري و كيفية أدائه، حيث أنها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة و استعمالها لحل مشاكل جديدة.

أ- استخدام الشبكات العصبية في المالية: لقد بدأ الاستغلال الفعلي لهذه الطريقة في المالية مع مطلع التسعينات، حيث تمت عدة تطبيقات لها، و ذلك لحل مشكلات عديدة في مجالات مختلفة، و من الأسباب التي جذبت الباحثين إلى استخدامها في تحليلاتهم نذكر ما يلي :

*سهولة إنشاء النموذج حيث لا يتطلب ذلك وقتا كبيرا، و ذلك من خلال أجهزة الكمبيوتر المجهزة ببرمجيات حديثة، مما يكسبه قدرة على التكيف مع المعطيات المتجددة للزبائن التي تفقده فعاليتها في التمييز.

*أن التحليل العصبوني عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية، لا يتطلب وضع الفرضيات على المتغيرات.

*يناسب هذا النوع من التحليل بطريقة جيدة مع المشاكل المعقدة غير المهيكلة (non structuré) ، أي معالجة المشاكل التي من غير الممكن معرفة العلاقة بين المتغيرات التي تستعمل فيها مسبقا¹.

ب- مزايا طريقة التحليل العصبوني:

* التعلم الذاتي : تتمثل هذه الخاصية في إجراء يتم عن طريقه تقدير معاملات الشبكة من أجل أن تقوم الشبكة بالمهام الموكلة إليها بطريقة مثلى ، حيث تكون بذلك نظاما يتعلم بنفسه و يستنبط القوانين المناسبة التي تسمح بحل المشاكل و هناك نوعان من التعلم :

¹- Philippe paquet , l'utilisation des réseaux de neurones artificiels en finance , instituts d'administration des entreprises des entreprises , document de recherche n° 1997- 1 laboratoire orléanais de gestion.

- تعلم غير مراقب : حيث تقوم الشبكة بتقييم المدخلات التي تعرض عليها إلى عدة أصناف ثم اختيار معايير التقسيم لوحدها، و ما على المستعمل إلا فرض عدد الأصناف التي يريد الحصول عليها.

- اللاخطية : تمكن من إيجاد العلاقات غير الخطية بين المتغيرات و أخذها بعين الاعتبار في إعطاء النتائج، إضافة إلى ماسبق تعتبر هذه الطريقة سهلة الاستخدام و توفر الجهد و الوقت اللازمين للتحليل ، عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية حيث أنه لا يتطلب كفاءة في الرياضيات، الإعلام الآلي و الإحصاء.

ج- عيوب الطريقة :

* تحديد هندسة النموذج المثالية (عدد الطبقات الخفية، عدد العصبونات في الطبقة الخفية، الاتصال بين مختلف الطبقات) ويمثل في الوقت الحالي مشكلا لم يعرف إلا حولا جزئية.
*مشكل العلبة السوداء، حيث أن الشبكة تكتشف بنفسها العلاقة بين المتغيرات و لا تبين كيفية استخراجها أو العناصر التي استخدمت لتفسير تلك المتغيرات.

*كثرة التحويلات على المتغيرات (تحويل توزيعها إلى الطبيعي، تحويل إلى اللوغارتمي) الأمر الذي يتسبب في ابتعاد نتائج تلك المعالجة عن الأرقام الحقيقية لها.

ثانيا : أساليب كمية أخرى لقياس و تقييم مخاطر القروض و الفشل في الوفاء

1-أساليب و معايير أخرى لتقييم مخاطر القروض

من طرق و معايير تقييم مخاطر الائتمان نجد: طريقة تقييم 5Cs، و طريقة تقييم LAAP، و طريقة الانطباع و التجربة السابقة للمقترضين، و طريقة تقييم 5Ps، و طريقة التحليل المالي

أ- التقييم على أساس الـ 5Cs of Credit :

* الشخصية "character" : حدة وقوة الزبون للدفع.

*السعة و المقدرة "Capacity or Capability" : قدرة الزبون على القيام بعملية الدفع بنجاح.

* رأس المال "Capital" حجم و شكل ثروة الزبون و التي يمكن اعتبارها كتأمين للدفع.

* الظروف المحيطة "Conditions" : درجة مساعدة أو عرقلة المؤثرات الائتمانية الخارجية للزبون في الدفع.

* التغطية : الضمان الذي يمكن الحصول عليه لتأمين الائتمان عند الطلب.

و بالمعادلة :

الشخصية + المقدرة + رأس المال + التغطية + الظروف الاقتصادية = خطر الائتمان.

ب- التقييم على أساس الـ **LAAP Method**:

تقييم الصحة المالية عن طريق ¹:

* السيولة : سيولة الشركة تعود إلى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل

عند استحقاقها.

نسبة السيولة = الأصول المتداولة / الذمم المدينة.

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

* النشاط: مبيعات أكثر تتطلب تمويل أكبر إما من خلال التمويل بالدين أو بحقوق

الملكية.

دوران الذمم المدينة = المبيعات / الذمم المدينة

معدل فترة التحصيل = الذمم المدينة / المبيعات x 360 يوم.

دوران المخزون = المبيعات / المخزون.

دوران مجموع الأصول = المبيعات / مجموع الأصول.

* الربحية : الأرباح المناسبة و التي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للشركة.

العائد على الأصول (الإستثمار) = صافي الدخل / مجموع الأصول.

هامش الربح = صافي الدخل / المبيعات.

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / حقوق الملكية.

* الإمكانيات: و ذلك بفحص قدرة الإدارة و الموارد البشرية و الموارد المالية.

¹ - Benz , OP. cit. p 104

ج- التقييم على أساس التحليل المالي : "Financial Analysis"

* الخبرة السابقة للباحثين عن الائتمان.

* عناصر منح الائتمان هي مثل اسم و سمعة المقترض و فترة و قيمة القرض

و هدف القرض و الجدول الزمني للدفع.

د- التقييم على أساس التجربة و الانطباع السابق للمقترض: عند استخدام هذه الطريقة يجب إتباع الخطوات التالية :

* لا بد من معرفة الزبون (المقترض).

* معرفة ما يقوله الآخريين عن المقترض.

* الاستماع لما يقول المقترض عن نفسه.

* الطلب من المقترض أن يقدم توصية تعريفية عن نفسه.

ه- التقييم على أساس الـ 5Ps of Credit¹ :

* الأشخاص بتقييم :

- كفاءة العمل : الخلفية و الخبرة، عمر المدراء، القدرة الإدارية، التغطية التأمينية.

- قدرة الإدارة و فاعليتها : إدارة الشركة، العائد على رأس المال، العائد على مجموع الأصول.

- الوظائف الإدارية و التقارير المالية : الرقابة على تقييم الأصول، الإفصاح المحاسبي الجيد.

- النية و القدرة على الدفع : السمعة في قطاع العمل، أداء الدفع، تمويل الشركة.

* المنتج "Product" و الهدف :

- الربحية - الموازنة بين العائد و المخاطرة.

- الكمية.

- السعر.

- وجود السياسة الائتمانية.

¹ - Benz , OP.cit.p109

- أهداف التسويق - الحصة السوقية.

- استبدال مقترضين آخرين.

*الدفع "Payement" : المصدر و التوقيت و الاحتمالية.

- تمويل الأصول - حسب قائمة المركز المالي، الذمم المدينة، المخزون.

- التدفق - عدم التأكد لفترة زمنية أصول.

2- النماذج المستخدمة في دراسة الوضع المالي للمؤسسات الفاشلة للحد من مخاطر

القروض

بدأ اهتمام الباحثين بتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات الفاشلة في بداية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "AICPA" و هيئة البورصة "SEC"، و ذلك لتحديد مدى مسؤولية مندوب الحسابات في اختيار صحة فروض استمرارية المشروع، و بالتالي عن دوره في الإنذار المبكر عن حوادث إفلاس المؤسسات،

و يعتبر "BEAVER" أول من قام بدراسة في هذا المجال عام 1966، فبنى نموذجاً يقوم على ما يعرف بالنسب المالية المركبة، و تبعه في ذلك عدد من الباحثين في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة.

تختلف النماذج المقترحة المشار إليها من حيث الشكل و المضمون، فمن حيث الشكل فإنها تعتمد على النسب المالية المركبة، ما عدا "LEM, 1971" الذي اعتمد عليه الانتروبي "ENTRPHY"، و من حيث المضمون تعتمد أغلبها على تحليل البيانات المالية المنشورة و غير المنشورة.

و ما تجدر الإشارة إليه هي أن هذه النماذج لا يمكن تطبيقها بالصيغة الأصلية لدراسة احتمال فشل المؤسسة في كل الظروف، و ذلك لأن ظروف المؤسسة التي أجريت فيها الدراسات السابقة قد تختلف عن الظروف التي تمر بها اليوم، وفيما يلي ذكر مختصر لكل نموذج:¹

¹ -محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999، ص 385

أ- نموذج التمان: "1974 ALTMAN AND MCGOUGH" يقوم هذا النموذج على ما يعرف بتحليل الانحدار المتصل "DISCRIMINAL PROGRESSION ANALYSIS" الذي بموجبه توصل إلى المعادلة التالية :

$$Z= 0.012 X_1 + 0.014 X_2 + 0.033 X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

دول رقم 03: نموذج التمان

المتغير	النسبة
X1	رأس المال العامل / مجموع الأصول سنة النشاط
X2	الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول
X3	EBIE / مجموع الأصول سنة ربحية
X4	القيمة السوقية للأسهم / مجموع الخصوم
X5	المبيعات / مجموع الأصول
Z	دليل أو مؤشر الإستراتيجية

المصدر: محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص185

و بموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات و ذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرتها 2.6875

وضعية المؤسسة	قيمة (Z)
1-المؤسسات الناجحة و القادرة على الاستمرار	$Z \leq 2.6875$
2-المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها	$2.6875 > Z > 1.81$
3-المؤسسات الفاشلة التي يحتمل إفلاسها	$Z < 1.81$

هذا النموذج قد اثبت أثناء تطبيقه قدرته على التنبؤ بحوادث الإفلاس في حدود 82% قبل سنة من حدوث واقعه الإفلاس و بنسبة 58% قبل سنتين من وقوعها.

ب- نموذج "KIDA 1981": تم بناء هذا النموذج على 5 متغيرات (نسب مالية) رئيسية تشكل معادلة انحدار متعدد كما يلي :

$$Z= 1.042 X_1 + 0.042 X_2 - 0.416 X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

جدول رقم 04: نموذج كيدا

المتغير	النسبة
X1	الربح الصافي / مجموع الأصول
X2	حقوق المساهمين / مجموع الخصوم
X3	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
X4	المبيعات / مجموع الأصول
X5	النقدية / مجموع الأصول

المصدر: محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص188

يعتبر هذا النموذج المؤسسة فاشلة عندما $Z < 0$ ، و قد أثبت نجاح هذا النموذج في التنبؤ بحالات الإفلاس قبل سنة ينسبة 20%.

ج- نموذج "1983 BOOTH": أجريت الدراسة التي اشتق منها "BOOTH" نموذجها الخاص في بريطانيا و قد مزج فيها الباحث بين التحليل المالي بالنسب و تحليل المكونات، القائم على مقاييس المعلومات، ذلك ما جعله يتميز بقدرة تنبؤ تصل إلى 95% قبل سنة من واقعه الإفلاس.

د- نموذج "1976 ARGENTI": و هو ما يعرف بـ "A.SCORE"، حيث يجمع فيه ما بين أسلوب التحليل المالي، و أسلوب تحليل المخاطر، و يعتمد معايير مختلفة لتقويم حالة المؤسسة المقترضة، تجمع بين المؤشرات المالية، و المؤشرات النوعية أو الوصفية و أن كان يعطي للثانية وزنا كبيرا، و يعتبر هذا النموذج أداة الاستشراف المخاطر أكثر منه نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي، و ما يؤخذ على هذا النموذج هو اهماله للعوامل الأخرى و ذلك لتركيزه فقط على ظروف المؤسسة المقترضة، و حسب هذا النموذج تمر المؤسسة الفاشلة عادة بالمراحل التالية:

* حدوث عيوب تؤدي إلى ← حدوث أخطاء تؤدي إلى ← ظهور أعراض الفشل باستخدامها تؤدي إلى ← الفشل الفعلي.

هـ/ نموذج "1987 SHERRORD": يعتبر هذا النموذج امتداد لجهود مجموعة الباحثين الذين سبقوه في هذا الميدان، لكن ميزة هذا النموذج تتمثل في انه أوجد نوعا من العلاقة بين

درجة المخاطرة للقروض من جهة، و تحديد نوعيتها من جهة ثانية، و ذلك كأساس لتسعير القروض و من ثم تقويم نوعية أو جودة محفظة أوراق القروض في البنك، بني هذا النموذج على النسب المالية التالية :

جدول رقم 05: نموذج شيورود

النسبة	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
1	رأس المال العامل / مجموع الأصول	18.0
2	الأصول المتداولة / مجموعة الأصول	9.0
3	صافي حقوق المساهمين / مجموع الخصوم	3.5
4	صافي ربح قبل الضريبة EBIT/مجموع الخصوم	20.0
5	مجموع الأصول / مجموع الديون	1.2
6	صافي حقوق المساهمين /مجموع الأصول الثابتة	0.1

المصدر: محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 191

و تحدد الفئة التي سيصنف فيها القرض عن طريق ضرب كل نسبة من النسب. الستة في معاملها، لتمثيل الحصيلة الإجمالية للنقاط الممثلة لأوزان هذه النسبة مؤشرا للجودة سيتخذ كأساس تصنيف القروض فإذا رمزنا لهذا المؤشر بالرمز (I) فإنه يمكن تصنيف القروض التي تتكون منها المحفظة تنازليا حسب جودتها في الفئات الرئيسية التالية :

الترتيب	فئة القرض	مؤشر الجودة (I)
1	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	$I \geq 25$
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$25 > I \geq 20$
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$20 > I \geq 5$
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	$25 > I \geq 5-$
5	فئة خامسة (قروض خطيرة جدا)	$I < 5 -$

المصدر: محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص 191

من بيانات هذا النموذج الواردة في الجدولين يتبين لنا ما يلي :

* يعطي ترجيح أكبر للنسب التي تبين مدى قدرة الزبون على السداد و هي نسب السيولة و نسب الملاءة، و في حين لم يشمل النموذج الأعلى نسبة واحدة هي نسبة الربحية و هو أمر طبيعي باعتبار أن النموذج يركز على قدرة الزبون على السداد.

* أن المؤشر (I) يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطر، بمعنى ارتفاع قيمة المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة المتصلة بالقروض.

* إن النماذج الكمية السابقة تصلح لاتخاذ قرارات الإقراض قصيرة الأجل، بينما هناك نموذج الذي يبني على مؤشرات ذات طبيعة نوعية و الذي يصلح لاتخاذ قرارات لإقراض طويلة الأجل.

ثالثا: إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمتطلبات لجنة بازل II

بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازل 1، فإن أوزان المخاطر المحددة من قبل لجنة بازل تستخدم مقياسا واحدا يناسب الجميع "One size fits all"، بينما طرح اتفاق بازل II ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي : الأسلوب النمطي أو المعياري، أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي و أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم، و سيتم مناقشة هذه الأساليب الثلاثة كما يلي¹:

1-آلية التصنيف النمطي

تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، و تستخدمه المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة، و يتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق للمخاطر، كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، و تحديد وسائل جديدة لتخفيف مخاطرها و بالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية.

و بموجب هذا المعيار ، يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية "Standard & Poor's , Moody's , Fitch"، و قد تم الإبقاء على رأس المال "الأساسي و المساند"، و تم الإبقاء أيضا على معدل كفاية رأس المال (8%)، إلا أنه تم تعديل نظام

¹-حشاد نبيل، دليلك إلى بازل II، المضحون الأهمية و الأبعاد، مركز بحوث دراسات مالية و مصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، 2004، ص 33

الأوزان، فلم تعد تعطي الأوزان وفقاً لفئة المقرض "القروض السيادية، المؤسسات، المصارف الأخرى"، بل أصبحت ترتبط وفقاً لدرجات المخاطر لهذه القروض، التي تحددها مؤسسات التصنيف وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل.

و في إطار هذا الأسلوب، فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها، القروض السيادية، الالتزامات على المصارف الأخرى، الشركات، قروض الأفراد، القروض العقارية لأغراض سكنية، القروض العقارية لأغراض تجاري. و كل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطر، ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقرض.

2- أسلوب التصنيف الداخلي "The internal Ratings-Based Approach"

يمكن للمصارف التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط و متطلبات الإفصاح، أن تتال موافقة السلطات الرقابية لاستخدام أسلوب التصنيف الداخلي، من أجل قياس مخاطر الائتمان، و الاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال، و هذا يجعل متطلبات رأس المال أكثر توافقاً مع درجة المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف¹، فالمصارف التي تمتلك محفظة ائتمانية ذات جودة عالية، تتعرض لمخاطر أقل و تحتاج لرأس مال أقل، و العكس حال احتفاظها بمحفظة ائتمانية منخفضة الجودة، مما يعطي المصارف حافزاً لتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر.

و قد يطلب من المصارف في بعض الحالات استخدام القيمة الإشرافية مقابل التقدير الداخلي لوحد أو أكثر من مكونات المخاطر²، و يقوم المدخل المستند للتصنيف الداخلي على مقاييس "الخسارة غير المتوقعة و "الخسارة المتوقعة، و تمكنا "دوال " التريجيج بالمخاطرة من تحديد متطلبات رأس المال لذلك الجزء غير المتوقع من الخسائر، أما الخسائر المتوقعة فتعالج بشكل مستقل.

تقاس الخسارة المتوقعة لتعرضات الشركات و الكيانات السيادية و المصارف و التجزئة وفقاً

$$EL = PD * LGD * EAD: \text{ للمعادلة الآتية}$$

¹ - اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص 43

² - حداد أمين، أثر بازل 2 على تحويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة البنوك في فلسطين العدد 23، 2004

الخسارة المتوقعة لتعرضات الائتمان = احتمال التعثر عن الدفع * الخسارة عند حدوث التعثر
*التعرض عند التعثر.

رابعا : إدارة خطر سعر السوق

يمثل خطر سعر السوق درجة أكثر تعقيدا مقارنة بالمخاطر الأخرى التي تواجهها البنوك، لأنه من جهة خطر يضم في حد ذاته عدة مخاطر جزئية أخرى، و من جهة ثانية فهو مرتبط بالأسواق المالية التي تتميز بتقلباتها، لذلك يجب على البنك أن يوليها عناية كبيرة عند وضع السياسات و الإجراءات لإدارته والتي تشمل في نفس الوقت إدارة خطر سعر الفائدة و سعر الصرف و أسعار الأوراق المالية.

و تفرض التشريعات المصرفية في دول العالم خاصة في تلك التي تتميز بتطور كبير في الأسواق المالية، ضرورة ملاءمة رأس مال البنك لمخاطر سعر السوق، لذلك فكل بنك ملزم بوضع مقياس يسمح له بضبط المبلغ الأقصى للخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن يتحملها نتيجة حدوث تقلبات في سعر السوق (سعر الفائدة أو سعر الصرف أو سعر الورقة المالية) و يتمكن من تحديد رأس المال الأمثل لتغطية هذا الخطر¹.

و يعتمد على الأنظمة الداخلية للبنك لقياس خطر سعر السوق، و التي من أشهرها طريقة القيمة المعرضة للمخاطرة أو القيمة المخاطر بها* "VAR" Value at Risk، فهي تحدد قيمة الخسارة القصوى في المحفظة التفاوضية التي يمكن للبنك تحملها على إثر حدوث تقلبات في أسعار السوق خلال فترة معينة من الزمن، و مجال ثقة معلوم مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض الفرضيات².

و كمثال على ذلك، إذا تم اختيار فترة زمنية ليومين و مجال ثقة 99%، و وجدت قيمة VAR مساوية لـ: 1 مليون دينار، فإن الخسارة القصوى المتوقعة للمحفظة خلال 48 ساعة القادمة لا تتجاوز 2 مليون دينار في 99% من الحالات، بعبارة أخرى فإن احتمال وقوع خسارة أكبر من 2 مليون دينار لا يتجاوز 1%.

¹– Descamps , C.et Soichot, J.OP.cit.p208

*ظهرت في التسعينات بفضل البنك الأمريكي J.P μMorgan، و يسمى النموذج بـ Risk Metrics Model.

²– Demazy, M.Value-at-Risk et contrôle prudentiel des banques.louvain : Ed.Bruylant-Academia, 2001, p34

و هناك عدة طرق يمكن بها حساب قيمة VAR "Mont-carlo simulation" أو "Modèle de l'écart type"، هناك أيضا الطريقة البسيطة أين يفترض بأن تغيرات قيمة المحفظة تخضع للتوزيع الطبيعي الإحصائي و أن للبنك سلاسل زمنية كافية حول تغيرات سعر الأصول المكونة للمحفظة و معدلات السوق ، التي تعتبر ضرورية لتقدير هشاشة و حساسية هذه الأصول، ثم وضع علامة استدلالية لكل وضعية مكونة للمحفظة بهدف إبراز عوامل السوق التي تؤثر على مخاطرة كل أصل، فمثلا إذا كانت هناك سندات محررة بالدولار لمدة 5 سنوات، يجب على البنك في هذه الحالة تقسيم الوضعية الرئيسية إلى وضعيتين ثانويتين؛ الأولى تتعلق بالعملة الصعبة ، و من ثم خطر سعر الصرف أما الثانية فتتعلق بالعملة الوطنية الحساسة للتغيرات في سعر الفائدة في الأجل¹ ، و القاعدة التي تحسب بها قيمة VAR هي :

$$VAR = \text{قيمة المحفظة} \times K \times \gamma$$

K معامل يتعلق بمجال الثقة المختار.

γ الانحراف المعياري لتغيرات قيمة المحفظة.

و لزيادة فعالية هذا النموذج و إثبات مصداقية، يجب على البنك اختبار أداءه الجيد ؛ أي مدى قدرته على القياس الفعلي للمخاطر التي يمكن تحملها، و هذا ما يسمى بـ "Back Testing"، و كذا العمل على إخضاع النموذج لتغيرات افتراضية مفرطة من طرف البنك ، و التي تتعلق بالانهيئات المالية و التدهور العنيف لأسعار الصرف و أسعار الفائدة ، لاختبار أثر هذه التقلبات على قيمة VAR و هذا ما يسمى بـ "Stress Testing"² ، و ذلك لتقدير الخسارة في حالة حدوث اضطرابات في الأسواق المالية، و من ثم فهي تسمح للبنك بالتسيير الفعال للوضعية المضطربة للأسواق المالية³.

و تعتبر طريقة VAR أداة فعالة لإدارة سعر السوق، فهي تعتمد على منهجية دقيقة و متطورة، و قد وسعت استخدام هذه الطريقة لإدارة كل المخاطر المالية القابلة للقياس.

¹– De Coussergues , S.OP.cit, P189

²– Descamps, c.et Soichot , J.OP.cit,P210

³– Demazy,M..OP.cit,P72

خامسا: إدارة مخاطر سعر الفائدة

تقوم البنوك بإدارة خطر معدل الفائدة الناتج عن قيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في تحويل الودائع إلى قروض، لكن في الواقع لا توجد أي قواعد احترازية لإدارة هذا الخطر مفروضة عليها من طرف السلطات التنظيمية، فكل بنك يحدد مستوى مخاطر الفائدة المقبول و كذا السياسات و الإجراءات لإدارته، لا سيما عن طريق كل من الإستراتيجية التجارية الموضوعية من طرف البنك أو استخدام الأدوات المالية¹.

1- الإستراتيجية التجارية

تفضل البنوك اللجوء إلى وضع إستراتيجية تجارية فعالة بالعمل على تغيير هيكل الميزانية لإدارة خطر معدل الفائدة، فالبنوك التي تحصل على موارد ذات تكلفة ثابتة "معدلات فائدة ثابتة" و تمنح قروض بمعدلات فائدة متغيرة تحاول تنمية قيمة القروض الممنوحة بمعدلات فائدة ثابتة، فضلا عن ذلك فإن البنوك التي لها نسبة كبيرة من القروض ذات مدة تحصيل أطول من مدة استحقاق الودائع، عليها ابتكار منتجات إدارية طويلة الأجل بهدف تخفيض تحويل الودائع قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل.

لكن في الواقع لا يمكن للبنك القيام بهذه العمليات بمرونة، لعمله داخل بيئة تنافسية تحتم عليه تعديل إستراتيجيته من جهة، و الأخذ في الحساب رغبات و مطالب الزبائن التي لا تكون دائما متوافقة مع اختبارات البنك من جهة أخرى.

2- استخدام الأدوات المالية

بالإضافة إلى الإستراتيجية التجارية يمكن للبنك استخدام الأدوات المالية المتمثلة خصوصا في المبادلات و الخيارات و العقود الآجلة، لتغطية مخاطر سعر الفائدة، كونها تتميز بمرونة من ناحية المدة و المعدلات، كما أن لها أثر مباشر على الناتج الصافي البنكي.

لهذا يتبين أنه يجب على البنك تحديد مستويات مخاطر معدلات الفائدة المقبولة و التي تتناسب مع أهدافه العامة، مع توفير آليات و وضع سياسات و إجراءات واضحة للتحكم في هذه المخاطر و إدارتها.

¹ - Descamps , et Soichot ; J E conomé et gestion de la banque ; France : Ed EMS ,2002 , P179

سادسا: إدارة مخاطر الصرف

أصبحت إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة خصوصا في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال، على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية في الوقت نفسه ، و هو ما يستدعي إدارة آلية تقلبات أسعار الصرف بعناية فائقة و بكل حذر و فعالية في الوقت ذاته، و كل ذلك بانتقاء الأدوات أو التقلبات المستخدمة في هذا الميدان.

إن الإدارة الفعالة لمخاطر الصرف ينبغي أن تمر بمراحل معينة يمكن ذكرها فيما يلي¹:

المرحلة الأولى: تحديد خطر الصرف ، و ذلك من خلال تحديد موضوع الخطر بكل دقة سواء تعلق الأمر بعملية تجارية أو مالية، و في هذا المجال يتم تحديد وضعية الصرف التي قد تكون محاسبية عندما يكون الخطر مقاس من واقع البيانات المالية و المحاسبية المحققة فعلا، كما و يمكن أن تكون وضعية الصرف اقتصادية و الذي يمكن اعتباره خطر صرف مقدر لأنه مبني على عناصر عدم اليقين أي يأخذ بالاعتبار التوقعات المستقبلية بشأن نشاط المؤسسة المتوقع (تدفقات مستقبلية غير مسجلة تدرج في الحساب عند تحديد وضعية الصرف).

المرحلة الثانية: هي اختيار مبادئ إدارة خطر الصرف و التي تشمل الاستراتيجيات الممكنة لإدارة خطر الصرف و التي ينبغي اختيار أنسبها بالنسبة للمؤسسة المالية و يمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات في ثلاث مجموعات أساسية هي :

أ- إستراتيجية التغطية الأجلة: و هي تنصب على محاولة إلغاء وضعية الصرف من خلال تحديد السعر الذي يباع به الرصيد إذا كان موجبا أو يشتري به الرصيد إذا كان سالبا.

ب- إستراتيجية المضاربة : و هي مرتبطة بالتوقعات المستقبلية بشأن أسعار الصرف و تبنى على أمل تحقيق أوضاع جديدة نتيجة توقع تحسن في أسعار العملة.

ج- الإستراتيجية الاختيارية: وهي الأكثر شيوعا حاليا لدى الدول المتطورة حيث تمكن المكلف بالخرينة من مواجهة التحركات المعاكسة لأسعار الصرف وهي تشمل الإستراتيجيتين السابقتين معا.

¹-لإطلاع أكثر أنظر :

-Josette payrard , gestion financiere International ; vuibert ; 3 eme edition ,1955 , P102-134

-Banard Molivier , L.Srsque de change et gestion de la tresorerie internationale , dunod Bordas ; paris ; 1981 –pp53-151

المرحلة الثالثة: بعد تحديد الإستراتيجية المثلى ينبغي تحديد التقنيات و الطرق المستخدمة ضمن الإستراتيجية المختارة، وفي هذا المجال نجد التقنيات المستخدمة للتحكم في مخاطر الصرف، قد تكون داخلية أي مرتبطة بالتنظيم الداخلي للمؤسسة ذاتها و يمكن ذكر منها:

- عملية الفوترة بالعملة الوطنية.

- اختيار عملة الفوترة.

- تسيير آجال العملية سواء عن طريق تعجيل أو تأجيل المقبوضات أو المدفوعات

بالعملة الأجنبية.

كما يمكن أن تكون هذه التقنيات خارجية أي مرتبطة بالسوق، كما هو الحال بالنسبة لـ:

- بيع و شراء العملة لأجل.

- عمليات الاختيار.

- تغطية الصرف نقدا(تسيقات بالعملة الأجنبية).

المرحلة الرابعة : و تتمثل في متابعة العملية الإجمالية من خلال مراجعة الأعمال السابقة و إجراء التعديلات اللازمة في أوانها، لأن ترشيد إدارة المخاطر المرتبطة بالصرف تتطلب التحليل و المتابعة المستمرين بغية تكييف أدوات التغطية بما يتماشى و مستجدات السوق، وكذا التحولات المتوقعة في مجال نشاط المؤسسة و محيطها الاقتصادي.

سابعا : إدارة مخاطر السيولة

تعلم إدارة مخاطر السيولة دورا هاما في تسيير المؤسسات المصرفية ، فهي تركز على إيجاد توازن بين مدى احترام البنك للالتزامات القانونية و كذا الالتزامات اتجاه الزبائن من جهة، و هدف تعظيم الربح من جهة أخرى، أي الوصول إلى تحقيق توافق جيد بين المردودية و الخطر المتوقع علما أن للأصول السائدة عائد ضئيل.

فالتشريع المصرفي يعرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بحد أدنى من الأصول السائلة بتخصيص نسبة معينة من قيمة الودائع كالاحتياطات الإجبارية و ضرورة احترام معامل السيولة ، الذي يبين وجود توازن معين بين قيمة الخصوم المستحقة و الأصول السائلة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون شهرا.

إذا فهي نسبة تحسب بوضع عناصر الأصول السائلة للميزانية أو خارج الميزانية التي مدتها أقل من شهر في البسط و عناصر خصوم الميزانية أو خارج الميزانية المستحقة خلال الشهر في المقام ، و يجب أن تتعدى هذه النسبة قيمة 100%¹.

كما يجب على البنوك احترام نسبة الأموال الخاصة و الموارد الدائمة التي تحسب بوضع قيمة الموارد التي تتشكل من الأموال الخاصة و الموارد الأخرى التي مدتها أكبر من 5 سنوات في البسط، أما المقام فيتمثل في الاستخدامات طويلة الأجل التي تشمل كل من الاستثمارات المادية و سندات المساهمة و القروض التي مدتها أكبر من 5 سنوات ، فهذا المعامل يضع حدا لتحويل البنك لموارده قصيرة الأجل إلى استخدامات طويلة الأجل بحيث يجب أن يكون مساويا على الأقل ب : 60%².

أما بالنسبة للزبائن، فلتلبية حاجاتهم المتعلقة بسحب أموالهم على البنك تحديد مآزق السيولة التي تقيس الاختلال المتوقع في تواريخ مستقبلية بين مجموع الاستخدامات و الموارد، مما يسمح للبنك بتحديد المبالغ التقديرية من السيولة التي يحتاجها لمواجهة السحوبات المتوقعة و تقسيمها حسب تواريخ الاستحقاق.

و تحسب هذه المآزق بطريقتين³، سواء على أساس الفرق بين الأصول و الخصوم في تاريخ معين، فإذا كان موجبا فيوجد فائض في الموارد أما إذا كان سالبا فإن ذلك يبين وجود عجز في الموارد، كما يمكن حساب المآزق عن طريق الفرق ما بين التغيرات في الأصول و الخصوم في تاريخ محدد، أي الفارق بين المدخلات من السيولة في تاريخ محدد و التي تتمثل في تسديد المقترض لدينه -انخفاض الأصول- و المخرجات من السيولة المتمثلة في سحب الزبون لوديعته -انخفاض الخصوم- فإذا كان المآزق في التدفقات موجبا معناه المدخلات من السيولة أكبر من المخرجات أما إذا كان سالبا فإن المخرجات من السيولة أكبر من المدخلات.

بالإضافة إلى ذلك فإن المآزق المخزن يكون حتما مساويا بالقيمة المطلقة لقيمة المآزق في التدفقات المجمعة منذ تاريخ بداية التدفقات، فإذا توقع البنك الحصول على فائض في السيولة

¹- De conssergues; S gestion de la banque ; du diagnostic à la shategie. paris Ed.Dunod; 3eme Ed.2002.P 180

²- Delaplace , M Momnaie et financement de léconomie.pars Ed dunod , 2003 , p 111

³- Bessis , J gestion des risques et gestion à dif-passif des banques , paris Ed.Dallaz , 1995. p 96-98

فإنه يتم استثماره، أما إذا كان يحتمل عجزا في السيولة فيجب عليه توفير أموال لتغطيته، و لتغطية العجز في السيولة هناك جانبين يمكن أن يلجأ إليها البنك¹ :

- الجانب الأول يسمى بالسيولة المخزنة : و يتمثل في تنازل البنك عن الأصول التي يحوزها في محفظته من أوراق تجارية و سندات قصيرة الأجل قابلة للتداول (سندات الخزينة) للحصول على السيولة، حيث أنه يمكن تحويلها إلى سيولة فورية بصفة سريعة دون تحمل نقص القيمة، كما تمكن عملية التوريد للأصول طويلة الأجل من إعادة تشكيل سيولة البنك.

- الجانب الثاني و يسمى بالسيولة المقترضة : حيث يمكن للبنك الحصول على الأموال سواء البنك المركزي أو اللجوء إلى مختلف أسواق رؤوس المال.

و عادة ما يقوم البنك بالتوفيق بين الجانبين للحصول على السيولة، غير أنه توجد عدة عوامل يجب عليه أخذها في الحسبان قبل اتخاذ أي قرار، فليس لكل البنوك نفس التسهيلات للوصول إلى أسواق رؤوس المال، فذلك مرتبط بحجم البنك و مكانة وضعيته المالية، و نوعيه مساهميه، كما تؤثر بصفة كبيرة وكالات التصنيف على ذلك.

إضافة إلى ما سبق، على البنك إعطاء أهمية لتكلفة الحصول على الأموال، حيث يجب أن تكون معقولة و مدروسة لكي لا تؤثر على ربحيته .

من خلال ما سبق يتضح أنه يجب على البنك وضع خطط و برامج فعالة لإدارة مخاطر السيولة ، حيث يتم تحديد مستوى السيولة المتوفرة و المطلوبة خلال فترة معينة، و من ثم معالجة النقص و استغلال الفوائض بصفة مريحة.

ثامنا: إدارة محافظ الأوراق المالية

1- استراتيجيات إدارة محافظ الأوراق المالية

هناك عدة استراتيجيات لإدارة محافظ الأوراق المالية نذكر منها²:

أ- إستراتيجية جودة الإستثمارات: تؤكد القواعد المصرفية على ضرورة التزام البنك بالتعامل في أوراق مالية ذات جودة عالية ضمانا لحقوق المودعين.

¹ - De Coussergues S OP. Cit , P 191.

² - عادل محمد رزق، الإستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية من منظور إداري و محاسبي، دار طيبة القاهرة، 2004، ص71

أطلع عليه في 2011/12/25 http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge29.pdf

ب- إستراتيجية التنوع في الإستثمارات: بتكوين تشكيلة جديدة من الأوراق المالية تسهم في خفض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حجم العائد.

ج- إستراتيجية المحافظة على الأموال المستثمرة: ويقصد بها الوصول إلى الضمان الحقيقي الذي يعني استرداد نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية للأموال المستثمرة في الأصول.

د- إستراتيجية آجال استحقاقات الإستثمار: هي الإستراتيجية التي تقوم على هيكله استحقاقات محفظتها ضد التغيرات في معدلات الفائدة وهناك طريقتان لهيكله استحقاقات المحفظة:

"Ladder Maturing": وهم الاستحقاقات المتتابعة، و الاستحقاقات المتتالية.

"Barbell Maturing": وهي تقضي بتخصيص البنك في آجال الإستثمارات ، إحداهما قصيرة و الأخر طويلة وهي بالتالي تستبعد الإستثمارات متوسطة الأجل.

هـ- إستراتيجية الاستبدال و المبادلة: حيث يعطي التغيير في أسعار الفائدة فرصا استثمارية للبنك يمكن استغلالها إذا ما اتبع مبدأ المبادلة ، يتوقف ذلك على التنبؤ الصحيح لمعدلات الفائدة المتوقعة.

2- السياسات التي تحكم إدارة المحفظة

تنقسم سياسات الإستثمار إلى الآتي¹ :

أ- سياسة استثمارية متحفظة أو دفاعية: و هي عبارة عن استثمار الأموال المتاحة في شكل سندات طويلة الأجل بما يضمن توفير دخل منتظم على المدى الطويل.

ب- سياسة استثمارية هجومية: و تركز تلك السياسة على تحقيق أرباح رأسمالية نتيجة لحدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية، و التي تكون غالبا في صورة أسهم عادية، حيث يتم شراؤها بأسعار منخفضة و الاحتفاظ بها ثم بيعها عندما ترتفع أسعارها، و تتميز هذه السياسة بارتفاع عنصر المخاطرة.

¹- عادل محمد رزق، مرجع سابق، ص 76

ج- السياسة المتوازنة: وهي تجمع بين تحقيق الأمان و جني أرباح رأسمالية، و تتكون المحفظة عند إتباع تلك السياسة من أسهم عادية و أوراق مالية قصيرة الأجل و أدوات استثمارية طويلة الأجل كالسندات.

3- اعتبارات إستراتيجية إدارة محفظة الأوراق المالية :

يجب على الإدارة العليا في البنوك التجارية، عند بناء سياستها و إستراتيجيتها الخاصة بإدارة الإستثمار، مراعاة مجموعة من القواعد التي تعتبر بمثابة معايير تبنى عليها سياسات و استراتيجيات الإستثمار و أهمها¹:

أ- توفر الأموال اللازمة للإستثمار :يتم ذلك من خلال تدبير موارد مالية جديدة تتصف بالثبات و طول الأجل، و ذلك عن طريق إصدار أوعية ادخارية جديدة تتضمن مزايا جديدة للمدخرين أو الإقتراض بسعر فائدة منخفض و الذي يكون بمثابة رافعة تشغيلية.

ب- جودة الأوراق المالية :ضرورة التزام البنك بالتعامل في أوراق مالية ذات جودة عالية ضمانا لحقوق المودعين، بمعنى قابلية تلك الأوراق للبيع (دون أي عوائق)، حيث يلجأ البنك لتصفيتها عند الحاجة فهي بمثابة احتياطات سيولة.

ج- تنوع الأوراق :ويعبر عنها بقرار البنك الخاص بتشكيلة أو توليفة للإستثمارات التي تتكون منها المحفظة، فالهدف من التنوع تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، فالخطر الكلي للمحفظة يتمثل في خطرين هما:

*الخطر غير المنتظم و الخاص بمحفظة بعينها ويتم تحفيظه عن طريق التنوع القطاعي.

*الخطر المنتظم و الخاص بالسوق ويتم عن طريق التنوع الدولي.

إذن تنوع الأوراق المالية قطاعيا يؤدي إلى خفض المخاطر غير المنتظمة، أما التنوع الدولي و الذي يعني شراء أوراق مالية من إحدى البورصات الخارجية فيعمل على خفض المخاطر المنتظمة دون التأثير على حجم العائد للمحفظة.

¹-د.منير إبراهيم هندي "إدارة المنشآت المالية"، إدارة المعارف الإسكندرية، 1994، ص 462

4- تنوع جهة الإصدار

ويقصد به عدم توجيه الأموال المستثمرة في المحفظة إلى أوراق مالية تصدرها مؤسسة واحدة حيث من الخطأ تركيز الإستثمارات في أسهم مؤسسة واحدة ، وهذا التنوع يندرج من العشوائية إلى التخطيط، وهناك أسلوبين شائعين في هذا الصدد هما أسلوب التنوع الساذج وأسلوب ماركوتيز، وسيتم شرح كل منهما كما يلي:¹

أ- أسلوب التنوع الساذج: ويعبر عن زيادة حجم تنوع الإستثمارات التي تتضمنها المحفظة بما يؤدي إلى خفض المخاطر غير المنتظمة، بينما لا يسهم على الإطلاق في تخفيض المخاطر العامة حيث يمكن التخلص كلية من المخاطر ذات الصبغة الخاصة (غير المنتظمة) إذا ما تضمنت المحفظة حوالي 25 إصدار ، ويستلزم في هذه الحالة عدم المغالاة في تنوع مكونات المحفظة لما يترتب عليه من آثار عكسية لاسيما :
-صعوبة إدارة المحفظة.

-إرتفاع تكلفة البحث عن استثمارات جديدة.

اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة.

ب- التنوع وفق أسلوب ماركوتيز: ويقضي هذا الأسلوب بضرورة الاختيار الضيق للاستثمارات المكونة للمحفظة وذلك بمراعاة درجة الارتباط بين عائد تلك الإستثمار، فكلما كانت هذه العلاقة عكسية أو مستقلة أي ليس هناك علاقة، فإن المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة تكون اقل مما لو كانت هناك علاقة طردية ، يضاف إلى ذلك أن هذا الأسلوب في التنوع قد ينجح ليس فقط في التخلص من المخاطر الخاصة، بل و التخلص من جزء من المخاطر العامة (المنتظمة)، إذ يعتبر أفضل استثمار مقترح هو ذلك الإستثمار الذي يكون معامل الارتباط بين العائد المتوقع من ورائه و بين معدل المتوقع من الإستثمارات القائمة بالفعل ارتباط سالب.

5- تنوع تواريخ الاستحقاق

ويتم إتباع سياسة تنوع رشيدة بشأن توزيع الأموال المستثمرة في المحفظة بين السندات طويلة الأجل و السندات قصيرة الأجل، وتوجد ثلاث أنواع من ذلك النوع من التنوع وهي

¹ -عالم محمد زرق، مرجع سابق ص78

الأسلوب الهجومي، أسلوب تدرج تواريخ الاستحقاق و أسلوب التركيز على الإستثمارات قصيرة الأجل و الطويلة واستبعاد متوسطة الأجل¹.

أ - الأسلوب الهجومي: يقوم ذلك الأسلوب على التحول المستمر من السندات قصيرة الأجل إلى السندات طويلة الأجل وفقا للاتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة، فإذا أشارت التنبؤات إلى أن أسعار الفائدة في طريقها إلى الإرتفاع، فإن على مدير المحفظة أن يسارع ببيع السندات طويلة الأجل واستخدام حصيلتها في شراء سندات قصيرة الأجل، وإذا تحققت تلك التنبؤات وارتفعت أسعار الفائدة يتمكن البنك من استخدام الحصيلة من شراء استثمارات جديدة تحمل أسعار فائدة مرتفعة، ولا يلجأ البنك إلى استخدام ذلك الأسلوب إلا إذا كانت إدارة الإستثمار على درجة عالية من الكفاءة.

ب- تدرج تواريخ الاستحقاق: ويقصد بها توزيع مخصصات المحفظة على استثمارات ذات تواريخ استحقاق متدرجة و يقضي هذا الأسلوب قيام إدارة البنك بوضع حد أقصى لتاريخ الاستحقاق الذي يمكن قبوله، وبعد ذلك تقوم إدارة المحفظة بوضع هيكل لتواريخ الاستحقاق توزع على أساسه الموارد المتاحة للاستثمار.

ج- التركيز على الإستثمارات قصيرة الأجل و طويلة الأجل: ويقوم هذا الأسلوب على التركيز على الإستثمارات قصيرة الأجل و طويلة الأجل مع استبعاد الأوراق المالية متوسطة الأجل (من ثلاث سنوات إلى اقل من سبعة سنوات)، ويرجع ذلك أن الإستثمارات قصيرة الأجل تسهم في مواجهة متطلبات السيولة، بينما تسهم الإستثمارات طويلة الأجل في الوفاء بمتطلبات الربحية حيث تساعد على تحقيق أرباح رأس مال اكبر في حالة انخفاض الفائدة، أما الإستثمارات متوسطة الأجل فلا تسهم في تنظيم هذا و ذلك، إذ تقع بينهما، ويقضي هذا الأسلوب من التنويع على توزيع اعتمادات المحفظة مناصفة بين الإستثمارات قصيرة الأجل و الإستثمارات طويلة الأجل، فتوقعات و تنبؤات إدارة المحفظة هو المحدد الحاسم لتوزيع الأموال المستثمرة في المحفظة على استثمارات تتفاوت آجال استحقاقها بين قصير وطويل الأجل.

¹ -د. منير هندي، مرجع سابق، ص ص 229-236

6- اعتبارات اختيار الأوراق المالية قصيرة الأجل:

ينبغي مراعاة الارتباطات التالية عند اختيار استثمارات قصيرة الأجل في المحفظة:¹

أ- قابلية البيع Y : وهي القدرة على بيع الورقة بسرعة وبأقل خسارة ممكنة، و تعتبر القابلية للبيع من أهم الخصائص الواجب توافرها في الإستثمار المؤقت.

ب- مخاطر التوقف عن السداد: وهي المخاطر المرتبطة بعدم السداد لفوائد الدين أو أصله التي يتحملها المستثمر.

ج- تاريخ الاستحقاق : وهي الفترة الزمنية المتبقية مصدر هذه الأوراق برد قيمتها إلى المستثمر.

د معدل العائد على الإستثمار :و هي العائد الناتج من الورقة المالية و يرتبط بدرجة المخاطرة، و يتوقف مستوى الإستثمار المناسب في الأوراق المالي قصيرة الأجل على ما يلي :

* إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية ، فإذا كانت الإمكانية منخفضة، فإنه يتعين الاحتفاظ بمستوى مرتفع من الإستثمارات في الوراق المالية.

* تكاليف التعامل في الأوراق المالية فكلما زادت تلك التكاليف (تكاليف شراء و بيع الأوراق المالية) كلما تناقص قدرة الأوراق على مواجهة النقص في النقدية.

* معدلات الفائدة يلزم زيادة الإستثمار في الأوراق قصيرة الأجل كلما ارتفعت معدلات الفائدة، حيث أن إرتفاع معدلات الفوائد على الأوراق المالية يجعل من احتفاظ الشركة بالنقدية أكثر تكلفة.

7-التنوع ودرجة الارتباط

يمكن تبويب التنوع من ناحية الارتباط بنشاط المنظمة إلى نوعان رئيسيان²:

أ -التنوع المرتبط: وهو التنوع داخل نشاط جديد يرتبط بالنشاط أو الأنشطة الحالية للشركة من خلال وجود سمة مشتركة بين واحد أو أكثر من مكونات كل نشاط، ويركز ذلك الارتباط على عناصر التصنيع و التسويق و التكنولوجيا.

¹ - د. محمود صبح، "رأس المال و تمويل المشروعات الصغيرة"، البيان و النشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999، ص71

² - عادل محمد رزق، مرجع سابق ص83

ب -التنوع غير المرتبط: وهو يستهدف مجالات عمل جديدة لا ترتبط بأي علاقة واضحة مع أنشطة الشركة القائمة.

8-اختيار قرارات الإستثمار

إن اختيار قرارات الإستثمار في نوع معين من الإستثمارات يتم عن طريق اتخاذ قرارات تخصيص أصول محفظة الأوراق المالية ، بمعنى كيف يتم توزيع استثمارات محفظة الأوراق المالية على فئات الأصول المالية المختلفة من أسهم، سندات، أوراق أجنبية، وتوجد اعتبارات يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار قرار الإستثمار وهي كما يلي:

* ما يتضمنه قرار الإستثمار(قرار شراء أوراق مالية) من النوع المستقر من الأوراق أو النوع الذي يتسم بالأمان ، والتي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة ودون خسائر تذكر ، أي أنها منخفضة المخاطر عند التحويل إلى نقدية.

*نسب الإستثمار في الأوراق المالية داخل كل قطاع أو بمعنى كيفية توزيع الأموال المستثمرة في المحفظة.

*مستوى المخاطرة المقبول ، ويتوقف على الفلسفة و السياسة التي تتبناها إدارة المحفظة، والتي لا تخرج عن سياسة متحفظة أو هجومية أو معتدلة.

*الاعتبارات الضريبية و تأثيرها على اختيار قرار الإستثمار وبالتالي تحديد التشكيلة المكونة لمحفظة الأوراق المالية، حيث يتم الأخذ في الاعتبار معدلات الضرائب على التوزيعات و الأرباح الرأسمالية ومدى تحقيق و فورات ضريبية.

*مستوى التنوع، ونوعه ودرجته وهل هو قائم على دراسة علمية أو تنوع عشوائي وذلك كما سبق الإشارة إليه.

*متطلبات الربحية و السيولة، حيث أن الآلية التي تحكم قرار الإستثمار هو مدى الموازنة بين مستويات الربحية ودرجة السيولة المطلوبة.

*الالتزام بقاعدة الشراء بسعر منخفض و البيع بسعر عالي.

9- وسائل إدارة المخاطر

يقصد بإدارة المخاطر هي تنظيم متكامل بهدف مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل و أقل التكاليف و ذلك عن طريق اكتشافه و تحليله و قياسه و تحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب.¹

10- مداخل تقييم أداء المحفظة:

أن تقييم المحفظة يجب أن يتم من آن إلى آخر أثناء عملية إدارة المحفظة، حيث تتعدد مداخل تقييم أداء محفظة الأوراق المالية، و أهم تلك المداخل أربعة نماذج أساسية هي: نموذج شارب، نموذج ترينور، نموذج جنسن، نموذج فام².

الفرع الثاني : إدارة و قياس المخاطر التشغيلية

أولاً: مبادئ إدارة مخاطر التشغيل

المبدأ الأول :

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على دراية بالسمات الرئيسية للمخاطر التشغيلية باعتبارها تختلف عن غيرها من المخاطر المالية وأيضاً لضرورة إدارتها، كما يجب عليه أن يجيز ويتابع بشكل دوري الإطار المستخدم في البنك لإدارة مخاطر التشغيل، ومن الضروري أن يوفر هذا الإطار تحديد مفهوم مخاطر التشغيل على مستوى البنك، ووضع المبادئ الخاصة بإدارتها وتقييمها والتحكم فيها والعمل على التقليل منها.³

¹-د.حسني الخولي، "إدارة مخاطر المصارف من منظور تأميني" مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد التاسع، العدد الرابع، السنة التاسعة، ديسمبر 2001 ص 44

²-د.محمد صالح الحناوي، "تحليل و تقييم الأسهم و السندات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 281-296 بتصرف

3- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ادارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الراسمالية لها، صندوق النقد العربي، 2004، ص 10

وبناءً عليه، من الضروري جداً أن يقوم مجلس الإدارة في البنك باتخاذ الخطوات والتدابير والإجراءات الأساسية التالية¹:

- 1- إيجاد ثقافة مؤسساته تركز على أولوية الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل والالتزام بمتطلبات الضبط التشغيلي السليم.
- 2- إيجاد بنية إدارية قادرة على تنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل في البنك، وتحديد الحدود أو الخطوط الواضحة لمسئوليات الإدارة وأيضاً محاسبتها.
- 3- مراجعة الإطار الخاص بإدارة مخاطر التشغيل على أساس دوري، من أجل ضمان أن البنك يدير مخاطر التشغيل الناتجة عن تغييرات الأسواق الخارجية وغيرها من العوامل البيئية المحيطة.

المبدأ الثاني:

- على مجلس الإدارة أن يضمن خضوع إطار إدارة المخاطر التشغيلية الخاص بالبنك إلى عملية تقييم ومراجعة شاملة مستمرة وفعالة يقوم بها موظفون أوفياء وفق مايلي² :
- 1- التأكد من أن البنك لديه تغطية ملائمة للتدقيق الداخلي من أجل التأكد من أن السياسات والإجراءات التشغيلية يتم تطبيقها بشكل فعال ، كذلك التأكد (مباشر أو غير مباشر من خلال لجنة التدقيق) من أن نطاق ووتيرة برنامج التدقيق ملائم للمخاطر المعنية، وعلى لجنة التدقيق أن توضح للمجلس بأن إطار مخاطر التشغيل يتم تطبيقه بشكل فعال على مستوى البنك ككل.
 - 2- الحفاظ على استقلالية لجنة التدقيق والتأكد من أن هذه اللجنة توفر معلومات قيمة للمسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل دون أن يكون لديها مسؤوليات على صعيد إدارة هذه المخاطر.

1- صالح رجب حماد، أثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة
2- صالح رجب حماد، مرجع سابق، ص 11

المبدأ الثالث :

يتعين أن تتولى الإدارة العليا التنفيذية المسؤولية عن تطبيق إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي يقره مجلس الإدارة ، ويجب أن يطبق الإطار على جميع وحدات المؤسسة ، وان يكون الموظفون في كافة المستويات على دراية تامة بمسؤولياتهم في ما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية، كما يتعين على الإدارة العليا أن تتولى المسؤولية عن تطوير السياسات والطرق و الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية¹.

وفي هذا المجال، من الضروري قيام الإدارة التنفيذية العليا بتأمين المتطلبات التالية²:

1- ترجمة الإطار الخاص بإدارة مخاطر التشغيل الموضوع من قبل مجلس الإدارة إلى سياسات وعمليات واتخاذ إجراءات محددة يمكن تطبيقها والتحقق منها ضمن وحدات العمل المختلفة، ومن الهام جدا قيام الإدارة العليا التنفيذية بتحديث وتوزيع السلطات والمسؤوليات والجهات المسؤولة عن إعداد التقارير بشكل واضح من اجل تشجيع المحاسبة عنها.

2- التأكد من أن نشاطات البنك يقوم بها موظفون مؤهلون ويمتلكون الخبرة والقدرات التقنية المناسبة، وأن الموظفين المسؤولين عن الرقابة وتقوية سياسة المخاطر في البنك لديهم استقلالية عن وحدات العمل التي يراقبونها، وأيضا التأكد من إن سياسة البنك الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل قد تم توصيلها إلى كل الموظفين على مختلف وحدات العمل المعنية بإدارة هذه المخاطر.

3- ضمان التنسيق بين الموظفين المسؤولين عن مخاطر التشغيل والموظفين المسؤولين عن مخاطر الائتمان والسوق وغيرها من المخاطر، وأيضا مع الموظفين المسؤولين عن تأمين الخدمات الخارجية مثل شراء بوالص التأمين واتفاقيات إسناد المهمات إلى جهات خارجية.

1- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مرجع سابق، ص 11

2- صالح رجب حماد، مرجع سابق، ص 11

المبدأ الرابع :

يجب على البنوك وضع تعريف و تقييم للمخاطر التشغيلية الملازمة لمنتجاتها و أنشطتها و يجب عليها أيضا ضمان خضوع كافة أوجه المخاطر التشغيلية في المنتجات الجديدة والأنشطة و الأنظمة.

وفي هذا الإطار، على البنوك القيام بالأعمال التالية¹:

- 1- التأكيد على أن تحديد المخاطر بشكل فعال أمر يتطلب الأخذ بعين الاعتبار عوامل داخلية (مثل درجة تعقيد بنية البنك طبيعة نشاطاته، نوعية العمالة فيه، التغييرات المؤسسية ومعدل دوران العمالة) وعوامل خارجية (مثل التغييرات في الصناعة البنكية والتقدم التكنولوجي) التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تحقيق البنك لأهدافه.
- 2- تقييم إمكانية تعرضها لمخاطر التشغيل، وعملية التقييم الفعالة هنا تتيح للبنك أن يفهم بشكل أوضح بنية مخاطره وبالتالي تحديد الموارد المناسبة لتأمين الإدارة الفعالة لهذه المخاطر.

المبدأ الخامس :²

يجب على البنوك إيجاد طريقة لضمان استمرار تقييم المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية والاحتمالات المادية للتعرض للخسائر ، و يجب أن تكون هناك تقارير منتظمة بشأن المعلومات ذات الصلة ترفع للإدارة العليا و مجلس الإدارة بحيث تدعم الإدارة التفاعلية للمخاطر التشغيلية.

المبدأ السادس :

يجب على البنوك أن تتبنى السياسات والعمليات والإجراءات الملائمة من أجل التخفيف من مخاطر التشغيل المادي، و يجب على البنوك إن تقييم جدوى القيود على المخاطر البديلة واستراتيجيات الرقابة، وان تعدل بنية مخاطر التشغيل لديها عبر استخدام

1- صالح رجب حماد، مرجع سابق، ص11

2- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مرجع سابق، ص 11

استراتيجيات ملائمة، وذلك في ظل متكامل يشمل كافة المخاطر وعليه يجب على البنوك مراعاة النواحي الرئيسية التالية :

1- إن أنشطة التحكم بالمخاطر يجب أن تصمم من اجل ضمان التعامل المناسب مع المخاطر التي تم تحديدها، وبالنسبة للمخاطر التي يمكن التحكم بها، فان البنك عليه تحديد النطاق الذي يرغبه لاستخدام إجراءات التحكم وغيرها من التقنيات المناسبة، أو تحمل المخاطر، أما بالنسبة للمخاطر التي لا يمكن التحكم بها، فان البنك عليه تحديد خياراته بالنسبة لقبول هذه المخاطر أو الانسحاب منها أو تقليل مستوى النشاط الذي يمارسه وتتعلق به تلك المخاطر، ومن ثم فيجب توافر نظام لتأمين الالتزام بالسياسات الداخلية المرسومة والخاصة بنظام إدارة المخاطر.

2- من الضروري توفير ثقافة تحكم بالمخاطر تكون قوية ومحفزة لممارسات إدارة المخاطر بشكل سليم، من هنا أهمية أن تكون نشاطات التحكم بالمخاطر متكاملة مع النشاطات الدورية للبنك.

3- إن توافر نظام فعال للضبط الداخلي يتطلب أيضا تواجد تحديد تفصيلي ملائم للمهام، وان لا يتم تحديد مسؤوليات للموظفين بحيث توجد نوعاً من تضارب المصالح.

4- الإدراك التام بأن أدوات تقليل المخاطر هي مكتملة، وليست بديلة، للتحكم الداخلي في مخاطر التشغيل وبأن هذه الأدوات لا تنقل المخاطر من مجال عمل معين إلى مجال عمل آخر وأيضا لا توجد مخاطر جديدة.

5- أهمية الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات الملائمة القادرة على التقليل من مخاطر التشغيل، مع مراعاة توافر خطط احتياط ودعم ملائمة في حال حصول حالات فشل معينة بالنسبة لأنظمة المعلوماتية والتشغيل وأيضا التأكد من جدوى وفعالية ونجاح عمليات إسناد مهام داخلية إلى جهات خارجية لاسيما في الجانب المعلوماتي.

المبدأ السابع :

يجب أن تضع البنوك خططا لتواصل الأعمال وللدعم الاحتياطي من أجل ضمان عمليات التشغيل بشكل مناسب وفعال وأيضا تقليل الخسائر في حالات تعطل العمل بشكل مفاجئ¹ ، وفي هذا المجال، لا بد للبنوك من مراعاة الأمور الرئيسية التالية:

1 - توفر آليات بديلة مناسبة من اجل مواصلة العمل وخدمة العملاء عند حدوث تعطل في العمل اليومي أو في عمليات التشغيل المختلفة، وأيضا استرجاع الملفات والسجلات على تنوعها.

2 - المراجعة الدائمة لتلك الآليات وخطط الدعم الاحتياطي والتأكد من ملاءمتها لعمليات البنك الحالية واستراتيجيات عمله، كما لا بد من اختيار هذه الآليات والخطط بشكل دوري للتأكد من أن البنك سوف يكون قادراً على تنفيذ الخطط بشكل مناسب في حال حصول خلل قوي في العمل.

المبدأ الثامن :

من الضروري أن تطلب السلطة الرقابية من جميع البنوك بغض النظر عن حجمها، أن يكون لديها إطار فعال من اجل تحديد وتقييم وتقليل وإدارة مخاطر التشغيل كجزء من نهجها الإجمالي لإدارة المخاطر.

المبدأ التاسع:

يتعين على الجهات الإشرافية أن تجري تقييما منتظما سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لسياسات البنوك وإجراءاتها و ممارساتها فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية ، و على الجهات الإشرافية أيضا تتأكد من وجود آليات مناسبة لإعداد التقارير بما يسمح بأن تكون على دراية بالتطورات الجارية في البنوك².

1- صالح رجب حماد، مرجع سابق، ص14

2- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، مرجع سابق، ص 12

المبدأ العاشر :

على البنوك أن توفر إفصاحاً عاماً كافياً من أجل إتاحة الفرصة أمام المشاركين في السوق لتقييم أساليبها في مجال التشغيل، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى انضباط أفضل في السوق وبالتالي إدارة أكثر فاعلية للمخاطر ، ويجب أن تكون درجة الإفصاح متناسبة مع حجم ودرجة تعقيد عمليات البنوك وأيضاً طلب السوق على هذه المعلومات.

في الواقع، إن ميدان الإفصاح عن مخاطر التشغيل لم يتم إيجاده بعد، وذلك عائد بصفة رئيسية إلى كون البنوك لا تزال في مرحلة عملية تطوير تقنيات تقييمها لمخاطر التشغيل. من الضروري قيام البنك بالإفصاح عن إطاره الخاص بإدارة مخاطر التشغيل على النحو الذي يسمح للمستثمرين والجهات الأخرى من تحديد ما إذا كان هذا البنك يحدد ويقوم ويراقب ويتحكم بمخاطرة التشغيلية بشكل فعال ومناسب.

ثانياً : إجراءات التعرف على المخاطر التشغيلية :

تتولى دائرة المخاطر التشغيلية عقد ورش عمل لكل وحدة من وحدات البنك بحضور مندوب عن دائرة التدقيق الداخلي ومندوب عن دائرة العمليات البنكية للتعرف على كافة المخاطر التشغيلية الممكن أن تتعرض لها الوحدة في ظل عدم وجود إجراءات رقابية وحسب الأسس التالية:¹

1. تعريف المخاطر وإعطاء رقم متسلسل لها.
2. تحديد الأصل الذي يتأثر بالمخاطرة (حسب الأصول التي تم تعريفها سابقاً)
3. تحديد قيمة التأثير **Impact** على الأصل.
- وتقاس كما يلي: - (منخفض، متوسط، مرتفع).
4. تحديد الاحتمالية (**Probability**)
- وتقاس كما يلي: (منخفض، متوسط، مرتفع).

¹ -صالح رجب حماد، أثر إدارة المخاطر على البيئة الرقابية و التدفق الداخلي، المؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة الأردنية، ص 16

ثالثاً : إجراءات التعرف على الإجراءات الرقابية

بعد الانتهاء من التعرف على المخاطر التشغيلية ضمن ورشة العمل التي تعقد على مستوى كل وحدة يتم التعرف على كافة الإجراءات الرقابية المطبقة بالوحدة بمعزل عن المخاطر التي تم التعرف عليها سابقاً وحسب الأسس التالية¹ :

- تعريف الإجراء الرقابي وإعطاء رقم متسلسل له.
- تحديد نوع الإجراء الرقابي :

- وقائي Preventative

- تصحيحي Corrective

- كشفي Detective

- رادع Deterrent

- وحدة (إجراء رقابي لدى وحدة أخرى) Entity

رابعاً : ربط المخاطر بالإجراءات الرقابية (بناء مصفوفة المخاطر)

يتم خلال هذه المرحلة ربط المخاطر بالإجراءات الرقابية للتعرف على المخاطر حسب درجة السيطرة عليها (تخفيض حدة الـ Risk) وكما يلي²:

1. على مستوى كل مخاطرة (Risk) يتم استعراض كافة الإجراءات الرقابية المطبقة بالوحدة وربطها بالمخاطر.

2. يتم إعطاء كل إجراء رقابي يخفف من المخاطرة درجة معينة من (1-5) بناءً على نوع الإجراء الرقابي وقدرته على تخفيف المخاطرة.

3. عند الانتهاء من ربط كافة المخاطر بالإجراءات الرقابية يمكننا احتساب الفجوة الرقابية والتي تمثل الفرق بين البيئة الحقيقية والبيئة المستهدفة كنسبة مئوية.

خامساً : الفحوصات الرقابية (Compliance Test)

ولكي نحافظ على الفجوة الرقابية التي تم التعرف عليها سابقاً والتي أظهرت ما مدى سيطرة الوحدة على مخاطرها التشغيلية على افتراض أن الإجراءات الرقابية تعمل بشكل دائم، لا بد

² -صالح رجب حماد، مرجع سابق، ص 17

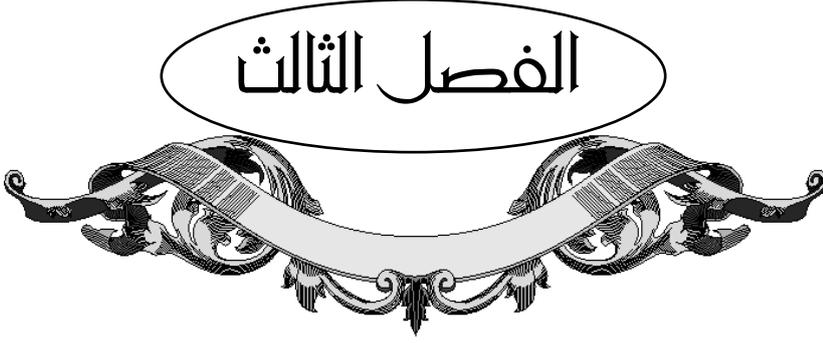
من فحص دوري لهذه الإجراءات، وكما أشرنا سابقاً فقد اعتمد البنك التقييم الذاتي كأداة للفحص الدوري لهذه الإجراءات¹.
وبناءً عليه تتولى دائرة التدقيق الداخلي وضع آلية فحص مبسطة وسهلة لهذه الإجراءات الرقابية.

¹ -مرجع سابق، ص 18

خلاصة الفصل الثاني :

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، إلا أن مخاطر القروض تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني، وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد العاملين في إدارة المخاطر على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة كلية غير ممكن بل مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنبها أو مواجهة النتائج المحتملة عند حدوثها.

الفصل الثالث



مقارنة إدارة المخاطر المصرفية
في ظل الأزمة المالية لكل من
بنكي سوسيتي جنيرال
(فرنسا و الجزائر).

إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سوسيتي جنيرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

الفصل الثالث :

مقارنة إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية لكل من بنكي سوسيتي

جينرال (فرنسا و الجزائر).

لمحة تاريخية عن بنك سوسيتي جنرال فرنسا و فرعه الجزائر.

1- بنك سوسيتي جنرال فرنسا

تأسس بنك سوسيتي جنرال فرنسا في سنة 1864 ، عن طريق اللجوء إلى الادخار العلني للجمهور ، و قد أمضى الحاكم نابليون الثالث قرار التأسيس بهدف تدعيم نمو التجارة و الصناعة في فرنسا، تمّ تأميم البنك سنة 1946 و أعيدت خصصته سنة 1987 عن طريق تنويع المساهمين في رأس ماله.

يعدّ هذا البنك من البنوك الشاملة كونه يقوم بكل العمليات المصرفية و المالية مع كل أنواع الزبائن ، حيث ينقسم إلى خمسة أقطاب كبرى: شبكة فرنسا، بنك التمويل و الاستثمار، الشبكات الدولية، الخدمات المالية و التأمين، البنك الخاص- تسيير الأصول و الخدمات للمستثمرين.

يتموقع البنك حتى نهاية 2010 في 85 دولة و يوظف 155617 عامل من 120 جنسية مختلفة و يحتل كل من روسيا، جمهورية التشيك، رومانيا، مصر، المغرب، و بولونيا، أعداد كبيرة من الموظفين مقارنة ببقية الدول، و ينقسم نشاط البنك حسب الأقطاب الخمس الكبرى على النحو التالي :

القطب الأول : شبكة فرنسا ، و تنقسم هذه الشبكة إلى شبكة سوسيتي جنرال، كريدي دي نور مع بنوكه السبعة الجهوية و بورسوراما، و تنقسم شبكة سوسيتي جنرال فرنسا إلى 2290 وكالة نهاية 2010، و تتولى هذه الشبكة متابعة خدمات التجزئة، متابعة رأس المال التجاري و كذا أقلمة الابتكارات المصرفية، كما بلغ عدد حسابات الزبائن لديها 86300 حساب جديد لسنة 2010 بمجموع كلي بلغ 5.4 مليون حساب حتى 2010/12/31.

أما شبكة كريدي دي نور فتحتوي سبعة بنوك جهوية، و تتعامل هذه الشبكة مع الزبائن المهنيين و الخواص، يحوي هذا البنك 993 وكالة، 7760 عامل و 1.8 مليون زبون مهني و خاص. القطب الثاني : بورسوراما ، تقوم على أربعة عناصر أساسية هي : السهولة (فتح حساب ببضع نقرات) الابتكار، الشفافية و الجودة و تظهر بورسوراما كبنك على الخط في فرنسا¹ يحوي حوالي : 168000 حساب بنكي على الخط حتى نهاية سنة 2010 تجري من خلاله عمليات الادخار، الوساطة، توفير المعلومة المالية على الخط.

القطب الثالث : الشبكات الدولية ، تتواجد سوسيتي جنرال في مختلف دول العالم (85 دولة) و تعتمد هذه الشبكات في نشاطها على تكيف و تقوية العلاقة مع الزبائن و البحث عن دول جديدة و مناطق كامنة للتوسع، والاستحواذ وفق القوانين والتشريعات المالية الخاصة بكل دولة. القطب الرابع : بنك التمويل الاستثمار (SGCIB)، فيحوي حوالي 12000 عامل يتوزعون على 33 دولة، و يتواجد هذا البنك في الأماكن الرئيسية المالية ، يغطي أوروبا، الشرق الأوسط، آسيا، افريقيا و امريكا ، و يقوم بتمويل الاستثمارات و أنشطة السوق و كذا التغطية و رفع رأس المال للمؤسسات و تسيير الأصول و صناديق التحوط أو الصناديق السيادية، التدخل في سوق الأسهم، معدلات الفائدة الصرف، المشتقات المالية (CDO, RMBS, CMBS, ABS...)، الأصول المتقاطعة، تقديم المشورة...

القطب الخامس : فيما يخص الخدمات المالية الخاصة و التأمين ، فهي تقوم بتسيير محفظة أنشطة التمويل و الخدمات للخواص و المؤسسات، تتواجد في 2046 مع 3000 عامل، كما إن الخدمات المالية المختصة هي تكملة للبنك الشامل بتقديم قروض استهلاكية (SGCF)، تمويل القروض الايجارية (SGEF)، كراء طويل الأجل و تسيير دائرة السيارات المهنية (ALD Automotive) و كذا القيام بعمليات التأمين ضد المخاطر و الكوارث الطبيعية، فيما يخص (التوفير التقاعد، الاحتياط، تأمين المقترضين، تأمين السيارات...) إلخ فتدخل ضمن مهمة شبكات سوسيتي جنرال فرنسا و الدولية و كذا البنك الخاص، يعمل ما يقارب 1700 عامل في مجال التأمين لدى البنك و يسيرون 14 مليون عقد تأمين ، و يتواجدون في 16 دولة حتى سنة 2010.

¹ -www.boursorama-banque.com

أما البنك الخاص، تسيير الأصول و الخدمات للمستثمرين (GIMS) بالتنسيق و "Amundi" (بالشراكة مع القرض الفلاحي لتسيير الأصول) و كذا مع TCW، و قد بلغت قيمة الأصول محل التسيير نهاية 2010، 171.5 مليار أورو دون احتساب الأصول المسيرة من "Lyxor Asset" كفرع تجميعي لتسيير الأصول لدى بنك التمويل و التنمية، يحوي البنك الخاص 2800 عامل يتوزعون على 21 دولة.

2- بنك سوسيتي جنرال الجزائر

وهو بنك يخضع للنظام والتشريع المالي والنقدي الجزائري، فحتى سنة 2010 يشغل البنك حوالي 1300 موظف و يحوز على 40 وكالة موزعة على أغلب ولايات الوطن تحت غطاء مديريات جهوية ، إضافة إلى وكالة في الجزائر متخصصة في المؤسسات الكبرى ملحقة مباشرة بالمديرية التجارية.

خلال السداسي الأول من سنة 2010 كان لدى للبنك حوالي 213170 زبون موزعين إلى 194336 زبون كأفراد ، 8971 مهنيين ، 9863 تجار ، مقابل 115250 زبون سنة 2007 موزعين إلى 10200 زبون كأفراد، 6150 مهنيين و 7100 تجار و مؤسسات، بدأ البنك من سنة 2006 في تحديث منتجاته المصرفية و تقديمها لزبائنه بأحسن نوعية ممكنة و ذلك بإطلاق منتجات حديثة تساهم في تطوير برنامج البنك الإلكتروني بما يتيح للزبون عبر الانترنت معرفة رصيده، و إصدار الأمر بتحويلات مصرفية و طلب الحصول على الشيك و كذا المنتج "MESSALIA" الذي يسمح للزبون بالحصول على رصيد حسابه عن طريق SMS و كذا منتج "VOCALIA" و هي مصلحة بنكية عبر الهاتف تسمح للزبون بالحصول على مختلف المعلومات و إصدار أوامر تخص حسابه المصرفي.

يقسم نشاط البنك إلى ثلاثة أقسام، الأول مع سوق الأفراد و الثاني مع سوق المهنيين و الثالث مع سوق التجار و المؤسسات.

أولا أسواق الأفراد "CLIPRI" ، الذي يشمل كل الأشخاص الطبيعيين كالأجراء و المتقاعدين و الطلبة، يوفر لهم البنك العديد من القروض الاستهلاكية و العقارية لاسيما:

*قروض شراء السيارات : بالرهن الحيازي للسيارة، تمويل إلى غاية 80%، لا وجود لحد أدنى للأجر، مدة القرض 60 شهرا.

*قروض الرفاهية "BIEN ETRE": قرض دون ضمان إلى غاية 600.000 دج بشرط توطين الأجر في الوكالة و بما يفوق قيمة هذا الأخير 20000 دج شهريا ، و هو قرض حر مدته 36 شهر.

*قروض الحرية "LIBERTE" : قرض دون ضمان إلى غاية 150000 دج توطين الأجر في الوكالة، أجر أعلى من 20000 دج ، وهو قرض حر مدته 12 شهر.

*قروض عقارية : تمويل إلى غاية 80% من قيمة العقار سواء بناء أو شراء أو ترميم، أجر أعلى من 35000 دج مدته 20 سنة، رهن عقاري للعقار.

كما يوفر لهؤلاء الزبائن عدة أنواع من الودائع قصيرة الأجل و طويلة الأجل بالعملة الوطنية و الصعبة و الحسابات الادخارية و سندات الصندوق بالعملة الوطنية.

سوق المهنيين "CLIPRO" : يتعلق بكل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يقومون بإحدى الأنشطة التالية التي لها رقم أعمال أقل من 20.000.000 دج : المهن الحرة، التجارة بالتجزئة و الحرفيون و المؤسسات الصغيرة التي تحقق رقم أعمال لا يتجاوز العشرين مليون دينار جزائري.

و من بين هذه القروض التي توجه لهذه الشريحة نجد تسهيلات الصندوق ، الكشوفات المصرفية و الائتمان الايجاري.

*قرض "PHARMLOOK" : قرض موجه للصيادلة لتمويل كل أشغال توسيع أو تهيئة أو إعادة ترتيب و تنظيم صيدلياتهم بمبلغ أقصاه 4.000.000 دج إلى غاية 100% لفترة تتجاوز 05 سنوات مع رهن شهرة المحل كضمان.

*قرض "Expert" موجه لأصحاب المهن الحرة (محامي، خبير محاسبي...) لتمويل كل احتياجاتهم، حده الأقصى 1.500.000 دج إلى غاية 80% من قيمة المشروع لفترة أقصاها 03 سنوات مع رهن شهرة المحل.

*قرض "MZDEQUIP": موجه للأطباء المختصين لشراء المعدات الطبية إلى غاية 100% قيمة المشروع كما يوفر لهم حسابات بالعملة الوطنية و سندات الصندوق و كذا أجهزة التسديد الالكتروني TPE.

سوق التجار "CLICOM": يضم الأشخاص الطبيعيين إذا كان رقم أعمالهم يتجاوز 20.000.000 دج و المؤسسات الصغيرة التي يتجاوز رقم أعمالها 200.000.000 دج و المؤسسات المتوسطة التي تحقق رقم أعمال بين 200.000.000 دج و مليار دينار و أخيرا المؤسسات الكبيرة التي يتجاوز رقم أعمالها 200 مليار دينار.

يوفر البنك لهذا الشريحة كل أنواع القروض سواء لتمويل احتياجاتها المتعلقة بدورة الاستغلال أما الإمضاء أو الدفع و تلك المتعلقة باحتياجاتها الاستثمارية ، إلى جانب الودائع قصيرة الأجل سواء بالعملة الوطنية أو العملة الصعبة و كذا سندات الصندوق الاسمية و غير الاسمية.

المبحث الأول : إدارة المخاطر المصرفية لدى البنكين

للفترة 2006-2010

نتناول في هذا المبحث سيرورة إدارة المخاطر المصرفية في البنكين محل الدراسة.

المطلب الأول: إدارة المخاطر المصرفية في بنك سوسيتي جنرال فرنسا. 2006-2010

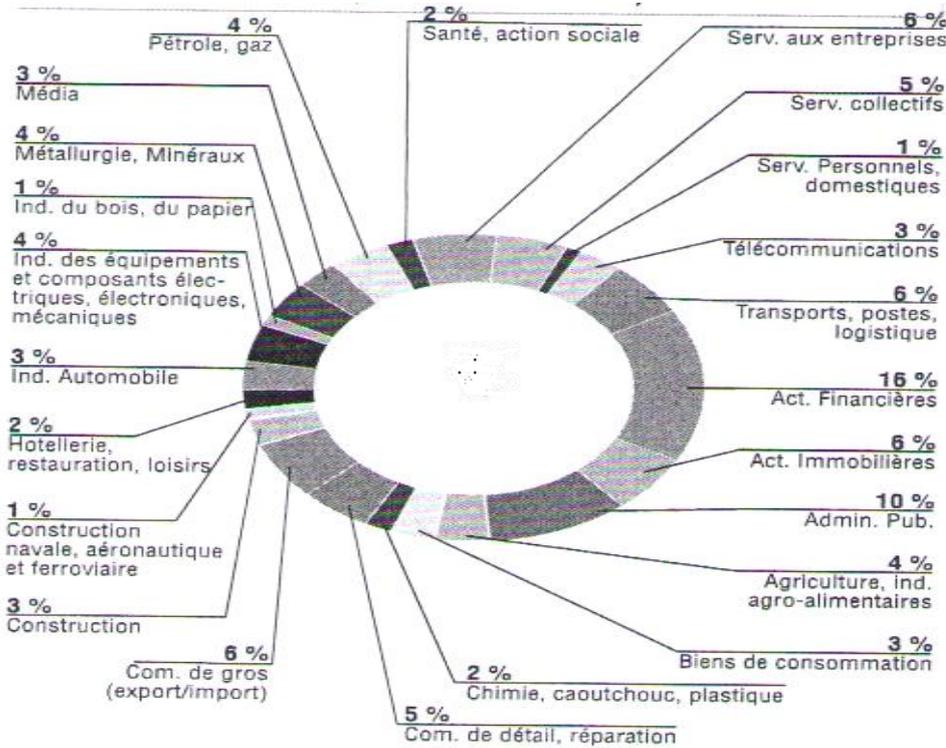
الفرع الأول : إدارة المخاطر المصرفية لبنك SG لسنة 2006.

القسم الأول : المخاطر المالية

أولاً: تحليل محفظة القرض

بلغت قيمة القروض (داخل و خارج بنود الميزانية، المؤونات المكونة) الممنوحة من قبل المجموعة لزبائنها غير البنكيين في 2006/12/31 ما قيمته: 411 مليار أورو ، من بينها 279 مليار أورو داخل و خارج بنود الميزانية، كما بلغت مستحقات المجموعة على أكبر عشرة متعاملين صناعيين 5 % من قيمة هذه المحفظة.

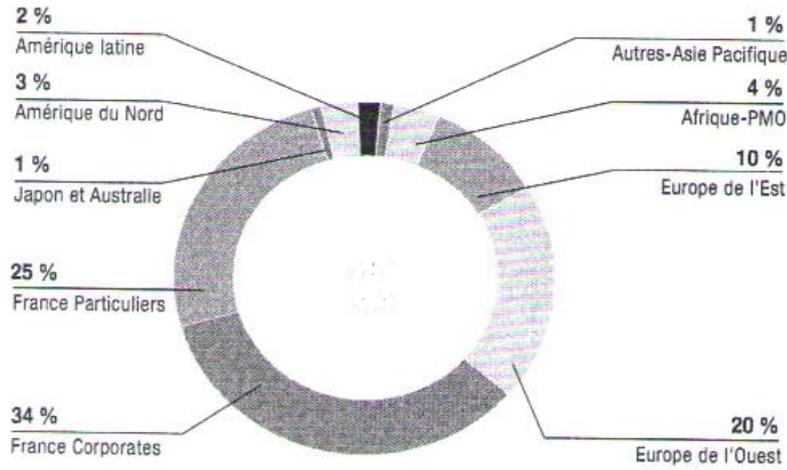
الشكل رقم 10 : يوضح التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة حتى 2006/12/31 (دون الخواص)



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

تبيّن المحفظة التوزيع القطاعي المتناسق مع هيكل PIB العالمي، هناك قطاع واحد فقط مثل أكثر من 10 % من مبلغ المستحقات للمجموعة (أنشطة مالية-خارج البنوك) و الذي يتميز بخطر ذو تكلفة معتدلة.

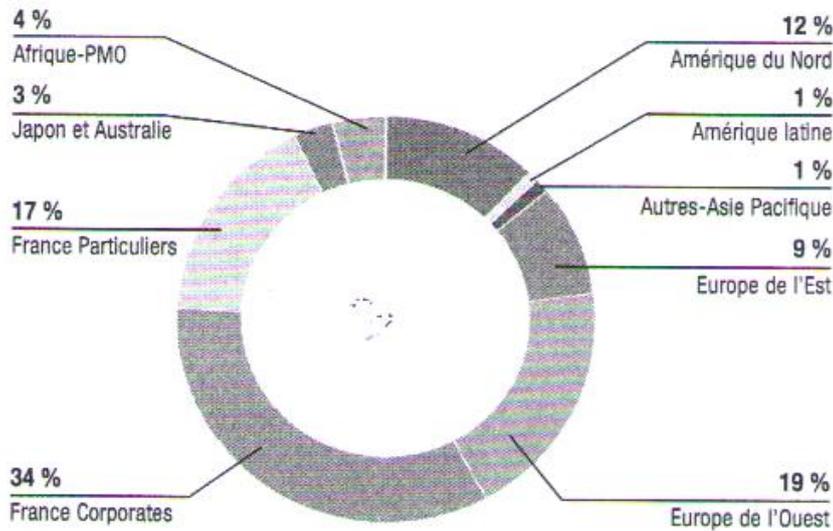
الشكل رقم 11 : يوضح التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة للزبائن غير البنكيين للمجموعة حتى 2006/12/31 (يتضمن الخواص).



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

الشكل 12 : القروض الممنوحة داخل و خارج بنود الميزانية: 279 مليار أورو دون

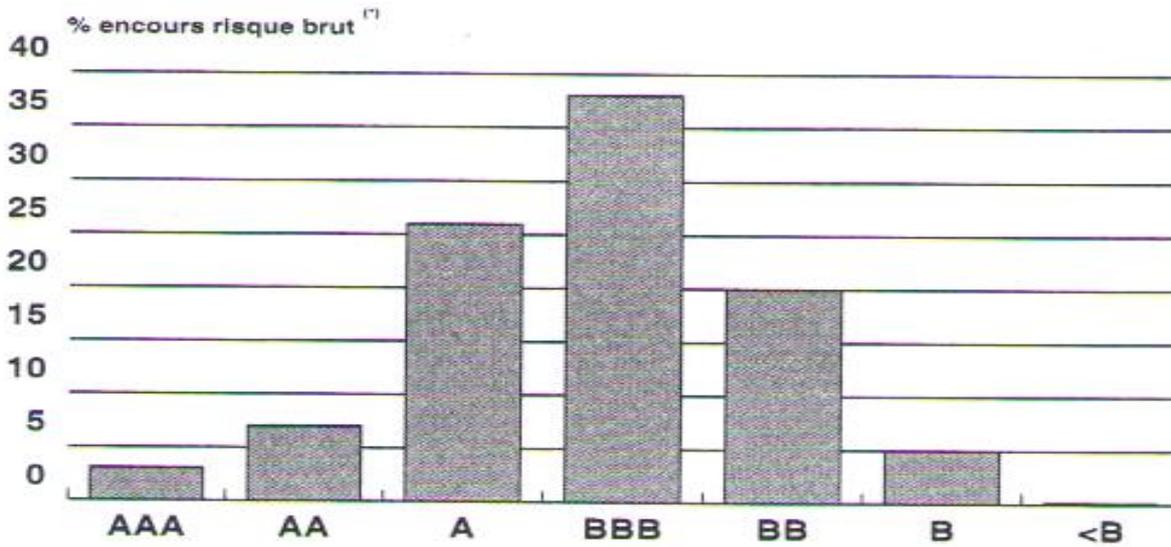
الخواص



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

تركزت ما نسبته 85% من القروض والتسهيلات المالية (داخل و خارج بنود الميزانية) بنهاية ديسمبر 2006 في الدول المصنعة، نصف هذه المستحقات منح لزبائن فرنسيين (34% للمؤسسات و 17% للخواص).

الشكل رقم 13: التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر على الزبائن "مؤسسات" لدى "SGcib".



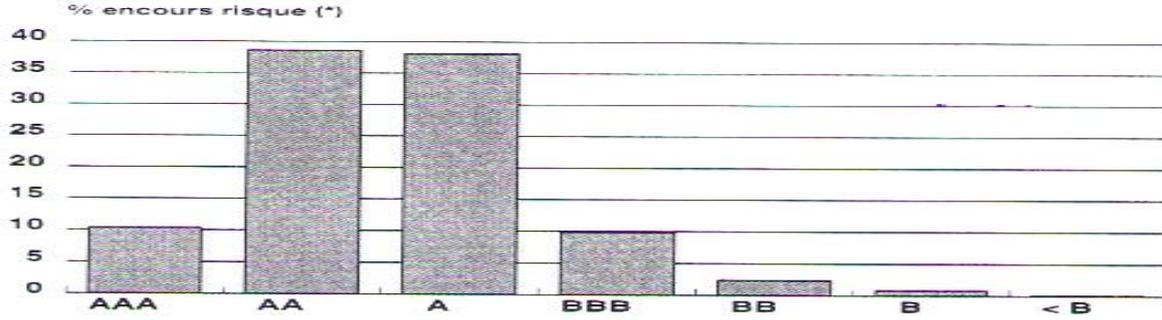
المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

يبين التوزيع المستتب حسب طريقة التصنيف الداخلي بمعيار S&P مدى جودة محفظة بنك "SGcib"، و يتعلق الأمر بمجموع محفظة الزبائن التابعين لذات البنك ما عدا البنوك المركزية، المؤسسات المالية و الصناديق السيادية، كما بلغت قيمة التوظيفات المالية الإجمالية: 145 مليار أورو دون احتساب سندات المساهمة (0.9 مليار أورو).

في 2006/12/31 حصلت أغلبية المحفظة (74%) على درجة: " INVESTMENT

"GRADE

الشكل رقم 14: التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر على الزبائن " المؤسسات المصنفة ضمن درجة "INVESTMENT GRADE"



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

2- قروض على الدول الناشئة.

إن قروض المجموعة على الدول الناشئة " الزبائن الخواص و المؤسسات " أطرت بحدود يصادق عليها مرة كل سنة من قبل المديرية العامة للبنك، و تمثل هذه القروض ما نسبته 9 % من محفظة القروض من بينها 2 % تخص الدول الذين انضموا للاتحاد الأوروبي في 1 جانفي 2007 : رومانيا و بلغاريا.

أكثر من 65 % من القروض غير المغطاة بمؤونات في 2006/12/31، تخص بنك التجزئة، تتميز بتقسيم مهم للمخاطر، أما الباقي فيتعلق بـ "أنشطة بنك التمويل و الاستثمار".
أ- بنك التجزئة: على مستوى هذا البنك بلغت قيمة المستحقات الصافية 18.7 مليار أورو في 2006/12/31 (6.6 مليار أورو منحت لرومانيا و بلغاريا)، مسجلة إرتفاعا عن سنة 2005" حيث بلغت 10.9 مليار أورو"، يحوي هذا المبلغ قروض بالإمضاء إضافة إلى توظيفات الاستحواذ على بنك كرواتيا SPLITSKA BANKA و يحوي إضافة إلى ما سبق اندماج جزئي لسوسيتي جنرال مع بنك لبناني (الأثر الصافي لهذين الأثرين : + 1.7 مليار أورو) كما سجل هذا البنك التزام بـ : 1.6 مليار أورو غطي بمؤونات نوعية.

تنقسم المحفظة إلى 16 دولة تقع في ثلاث مناطق جغرافية (أوروبا الشرقية، حوض المتوسط، أفريقيا الفرنكوفونية) حيث ان المستحقات المعنية هي في أغلبها معبر عنها بالنقود الوطنية و تمول محليا.

الجدول رقم 6 : يوضح تطور قيمة المستحقات على الدول الناشئة (بالمليار أورو) و تتضمن الاستحواذ (بنك التجزئة).

	31.12.06	31.12.05
Particuliers	7,4	3,2
Entreprises	11,3	7,7
Total	18,7	10,9

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

ب-بنك التمويل و الاستثمار: بلغت حصة المستحقات غير المغطاة بمؤونات نوعية (OPACEGAGE ESPECE) ما قيمته 10.4 مليار أورو في 2006/12/31 (70 % منها على

بلدان ذات تصنيف INVEST-GRADE) مقابل 9.2 مليار أورو في نهاية سنة 2005.

الجدول رقم 7 : يوضح تطور قيمة المستحقات على الدول الناشئة (بالمليار أورو بنك التمويل و الاستثمار)

	31.12.06	31.12.05
Risque pays modéré ⁽³⁾	2,5	2,5
Risque pays intermédiaire ⁽⁴⁾	2,2	1,9
Risque pays fort	5,7	4,8
Total	10,4	9,2

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

من جهة أخرى، بلغت قيمة المستحقات المغطاة بمؤونات نوعية : 0.1 مليار أورو.

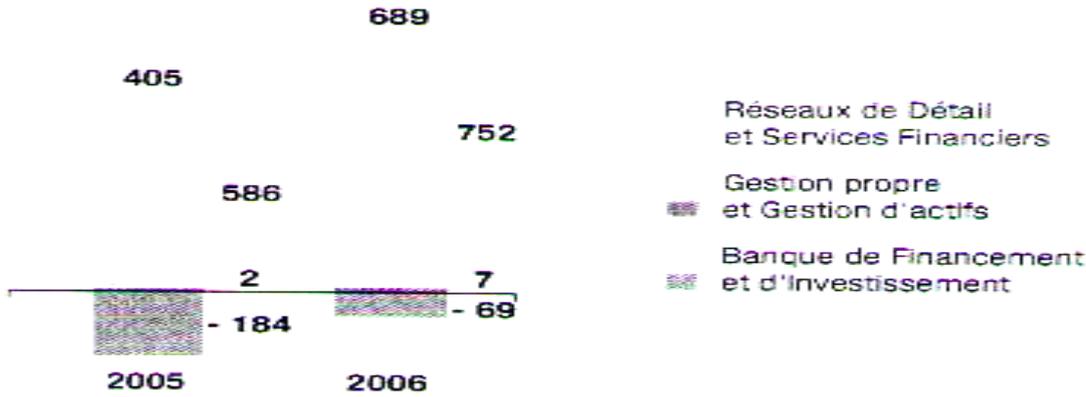
3-تغطية مخاطر القروض عن طريق المشتقات المالية

ارتفعت قيمة المشتقات المالية في سنة 2006 من 17.9 مليار أورو إلى 26.4 مليار أورو بنهاية ديسمبر، منها 15.6 مليار أورو في شكل CDS و 10.8 مليار أورو في شكل CDO، و قد نتج عن ذلك نمو محفظة المشتقات المالية دون تغطية حقيقية كلية لهذه الزيادة.

أ- مؤونات أخطار القروض في 2006/12/31.

بلغت التكلفة الصافية للخطر التجاري (خارج المنازعات) للمجموعة خلال سنة 2006 ما قيمته 689 مليون أورو مقابل 405 مليون أورو في 2005/12/31، و تبقى هذه التكلفة ضعيفة بسبب التطور الهيكلي لقسم المخاطر و الظروف المناسبة لعمل البنك.

شكل رقم 15 : المخصصات المكونة للمجموعة خلال سنة 2006 (خارج المنازعات)



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

ب- مؤونات نوعية على خطر القرض.

إن تكوين المخصصات يقع أساسا على الحقوق المشكوك في تحصيلها و المتنازع فيها، حيث ارتفعت قيمة هذه الحقوق إلى 10.6 مليار أورو في 2006/12/31. هذه الحقوق مغطاة بمخصصات نوعية بلغت قيمتها 6.7 مليار أورو في 2006/12/31 بمعدل تغطية يقدر بـ 63 %.

ج- مؤونات مكونة استنادا الى قاعدة المحفظة.

بلغت قيمة هذه المؤونات : 1033 مليون أورو في 2006/12/31 بعدما سجلت 948 مليون أورو في 2005/12/31.

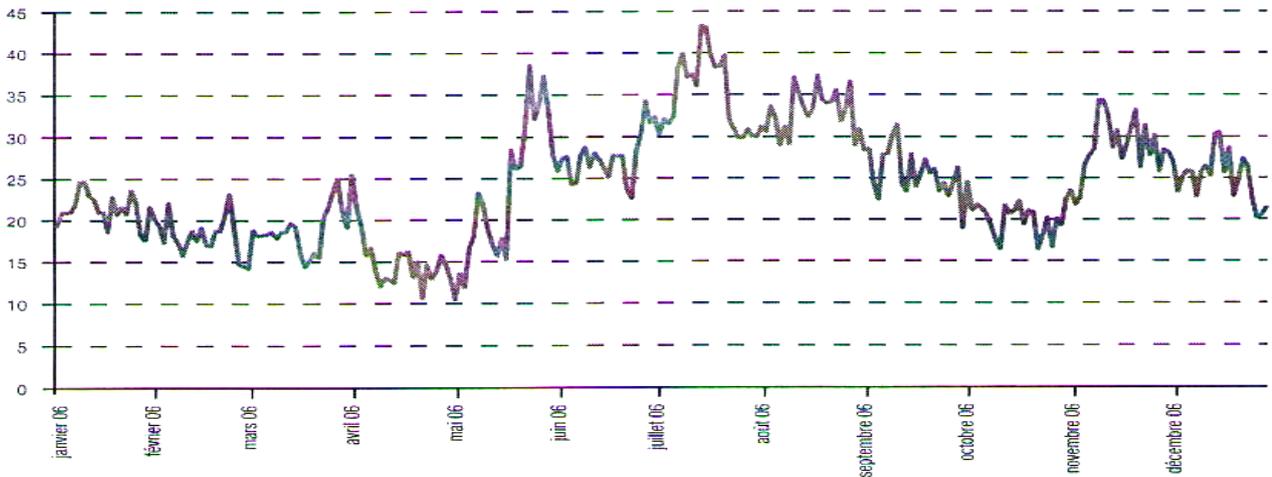
إن تقوية و زيادة درجة التغطية التحوطية تخص أساسا محفظة بنك التمويل و الاستثمار.

ثانيا: خطر السوق

1-مقياس "VAR"

إن مقياس VAR موجه أساسا لمتابعة الأنشطة السوقية التي تحويها الحوافز التجارية للبنك، ففي 2006 بلغ متوسط VAR لمجموع الأنشطة التجارية 60 مليون أورو.

الشكل رقم 16 يوضح تطور VAR (محفظة التداول لأنشطة السوق) خلال سنة 2006 1) يوم 99%) بالمليون أورو.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

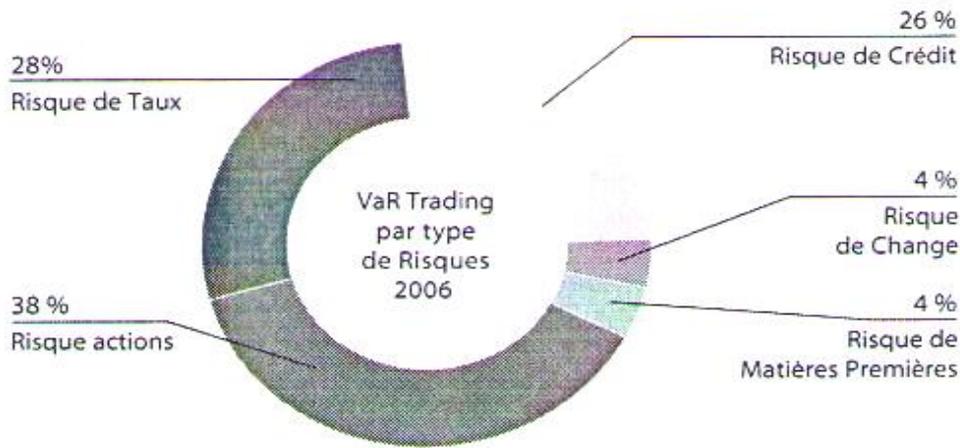
الجدول رقم: 8 يوضح تطور متوسط VAR (محفظة التداول لأنشطة السوق) خلال سنة 2006 مقارنة مع 2005 (1يوم 99%) بالمليون أورو

	Fin d'année		Moyenne		Minimum		Maximum	
	2006	2005	2006	2005	2006	2005	2006	2005
1 jour, 99 %								
Risque Actions	-25	-10	-21	-11	-7	-4	-38	-21
Risque de Taux	-9	-16	-15	-17	-9	-11	-20	-25
Risque de Crédit	-18	-13	-14	-12	-9	-8	-24	-16
Risque de Change	-3	-1	-2	-1	-1	-1	-5	-4
Risque Matières Premières	-2	-2	-2	-2	-1	-1	-5	-5
Effet de compensation	35	23	29	24	NS*	NS*	NS*	NS*
Total	-22	-19	-25	-19	-11	-12	-44	-32

* Compensation non significative, les pertes potentielles min/max par type de risque n'intervenant pas aux mêmes dates.

إن متوسط VAR قد تجاوز 19 مليون أورو بين سنتي 2005 و 2006 و رجع بعدها إلى المستوى الذي كان عليه سنة 2004، أن الزيادة بـ 10 مليون أورو للأسهم نتجت عن التكامل خلال سنة 2006 مع سيناريو كثير التقلب و قد تم امتصاص الأثر بالمقاصة بين مختلف أدوات الخطر لدى البنك.

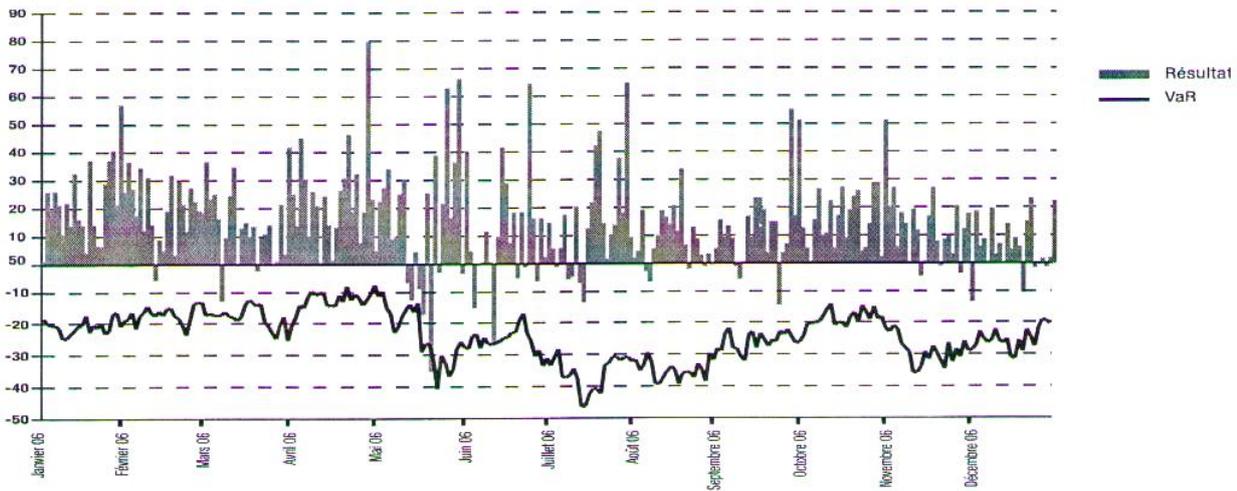
الشكل رقم 17: يوضح توزيع VAR حسب نوع الخطر.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

الشكل رقم 18 : يوضح الاختبار العكسي لـ VAR على مستوى التنظيم المعمول به سنة

2006



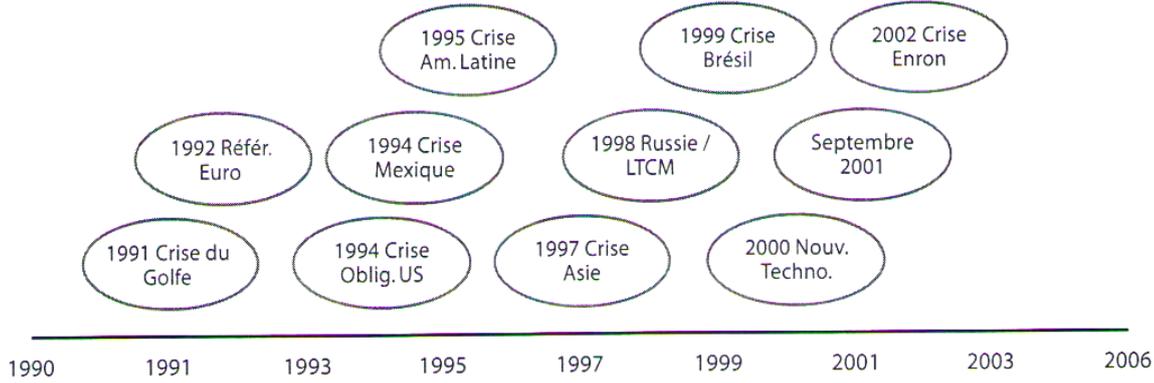
. المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

يوضح الشكل البياني الاختبار العكسي لـVAR، ففي سنة 2006 تجاوزت النتيجة اليومية نقطتي استئناف قيمة VAR و هو من الناحية الإحصائية يتلاءم و مجال الثقة 99 % المعطى.

2- قياس المخاطر باستخدام اختبارات الضغط "Stress Test"

أن مجموع السيناريوهات المطبقة في 2006/12/31 بينت الشكل التالي:

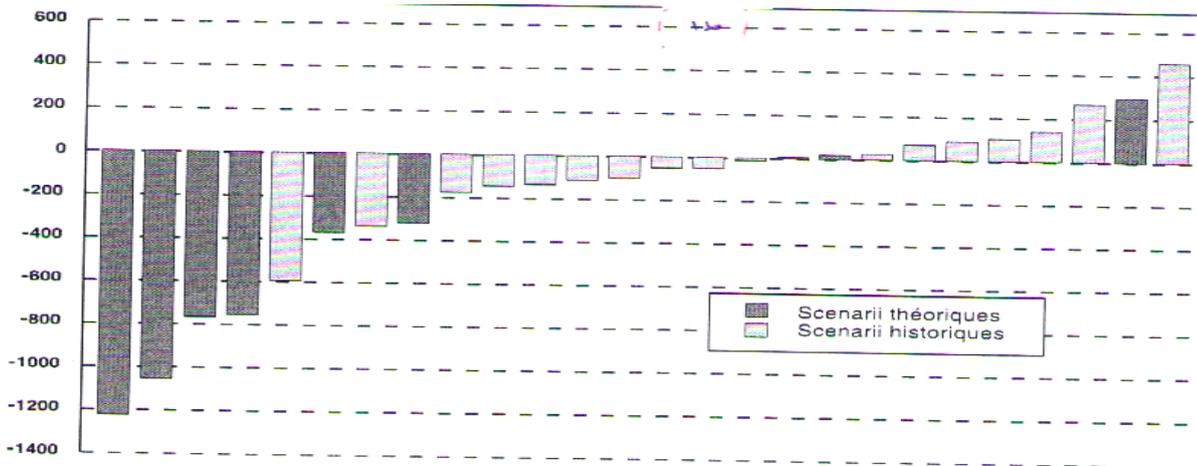
الشكل رقم 19: سيناريوهات الأزمات المالية.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

إن السيناريوهات التي تؤدي إلى خسائر محتملة و كبيرة (حوالي 1000 مليون أورو) راجعة إلى صدمات عنيفة على سعر كل أصل (مثلا انخفاض ما بين 15 % و 30 % للمؤشرات البورصة العالمية).

الشكل رقم 20 : يوضح اختبارات الضغط في 2006/12/31.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006.

ثالثا: المخاطر الهيكلية لمعدلات الفائدة و الصرف

1-الخطر الهيكلية لمعدل الفائدة

كانت نسبة الحساسية جد ضعيفة سنة 2006، و هي أقل من 1 % من أموالها الخاصة، و تبقى بعيدة عن حدها بـ 500 مليون أورو.

أن التحليل لخطر معدلات الفائدة أظهر ما يلي :

* أن قيم الودائع لبنك التجزئة في فرنسا كانت في غالبيتها بمعدل ثابت لأكثر من سنتين و هذا بفضل عمليات تغطية كلية عن طريق عقود التبادل كما أن نسبة الحساسية للشبكات كانت تحت التحكم نظرا لمستواها الضعيف ، حيث بلغت في نهاية ديسمبر 2006 للشبكات في فرنسا أقل من مكافئ 100 مليون أورو.

* إن العمليات التجارية مع المؤسسات الكبيرة كانت مؤسسة بطريقة واحدة و لم تولد خطر معدل الفائدة

* إن العمليات التجارية مع زبائن فروع الخدمات المالية كانت مغطاة كليا و لم تولد خطر معدل الفائدة.

* إن العمليات التجارية المحققة من قبل الفروع و المؤسسات المالية لسوسيتي جنرال كانت في بلدان ذات عملات ضعيفة، أمكن لها أن تخلق خطر في المعدل لكن يبقى ذلك بدرجة ضعيفة و قد ظهرت نتيجة عدم وجود وسائل تغطية لاسيما عقود التبادل.

2-الخطر الهيكلية لسعر الصرف

سمحت وضعيات الصرف الهيكلية للعملات القوية سنة 2006 بتقليل نسبة الحساسية لنسبة الملاءة اتجاه التغيرات في معدلات الفائدة و الصرف لهذه العملات.

رابعا : خطر السيولة

سجل استمرار فائض سيولة على المدى الطويل سنة 2006 ، لاسيما على مستوى بنك التجزئة الذي يتوفر على ودائع جد متنوعة بما يشكل موارد ذات ميزة دائمة، متوفرة لتمويل الأنشطة المحلية و كذا لإقراض زبائن أنشطة الخدمات المالية في الخارج، ففي سنة 2006 حققت سوسيتي جنرال معامل أكبر من الحد الأدنى القانوني.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية

أولاً: مخاطر العمليات

يستخدم البنك طريقة (LDA loss distribution approach)، تحوي هذه الطريقة عدة عناصر منها خسائر المجموعة التاريخية و سيناريوهات إستشرافية، و يعرف بنك سوسيتي جنرال المخاطر التشغيلية كونها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم تأقلم أو فشل القوانين و الإجراءات، الأشخاص، النظام الداخلي أو تأثير خارجي (الكوارث) كما يحوي خطر أنظمة المعلومات.

ثانياً: المخاطر القانونية

-28 جويلية 2006، استدعى قاضي التحقيق بنك سوسيتي جنرال ممثل برئيسها و ثلاثة معاونيه بتهمة تبييض الأموال و قد امتد التحقيق إلى استدعاء أربعة أعوان آخرين برئت ساحتهم أخيراً.

-في 23 نوفمبر 2006 قامت "Manulife sécurités INCID" بدعوى على سوسيتي جنيرال فرع كندا بأن تدفع لها 1630 مليون دولار كندي و قد قدمت هذه الدعوى لدى محكمة Superior court of justice بمنطقة أونتاريو و تركز على ضمانات من سوسيتي جنرال اتجاه عميل تعرض للإفلاس.

ثالثاً: المخاطر البيئية

1- استهلاك المياه بلغ 1407887 م³ لـ 74699 عامل من بين 99521 عامل في 30 بلد دون احتساب فارق العمال لصعوبة تقسيم الحصص الاستهلاكية لطبيعة الملكية المشتركة في بعض الدول.

2- استهلاك الطاقة :

-الكهرباء: 441660 م و س لـ 98200 عامل في 41 دولة بما يعادل 82 % من تعداد المجموعة.

-البنزين و الزيوت: 98676 م و س لـ 198200 عامل في 41 دولة.

-الغاز: 95351 م و س لـ 98200 عامل في 41 دولة.

-مساحات التهوية: 74 % من مساحات البنك بها تهوية.

منذ سنة 2006 تستخدم سوسيتي جنرال زيوريخ ما نسبته 100% من الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء.

3- استهلاك الورق: 6944 طن في 2006 للمجموعة مقابل : 98335 عامل مسجلة ارتفاعا قدرة 210% في نهاية 2006 في البنائات المركزية و 11 % في المجموعة ككل.

4- النفايات: 2715 طن في 2006 بالنسبة للبنائات المركزية الباريسية (تحتل 132 كلم) يعاد تقسيمها إلى 16 قسم و تسترجع 100% بالاتفاق مع عدة مؤسسات منذ سنة 1994.

5- قطاع إدارة المحيط: في سنة 2006 تم اعتماد نموذج RSE لمتابعة المؤشرات البيئية.

6- النقل: من المنزل إلى البيت، 90% من الخطوط تتم في وسائل نقل جماعية خاصة بالبنك كما اعتمد على القاطرة TGV بدل الطائرة في المهمات إذ ما سمحت المسافات بذلك فضلا عن اعتمد على الفيديو كونفيرونس لتقليل التنقلات إضافة إلى استخدام بعض السيارات الكهربائية في تنقلات بعض موظفيها بالشراكة مع "ALD أوتوموتيف" في سنة 2006، حيث تم قطع مسافة 416 مليون كلم في إطار تنقل مهني (قاطرة، طائرة، سيارة) لـ: 90000 شخص.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر لبنك سوسيتي جنرال فرنسا لسنة 2007

القسم الأول: المخاطر المالية

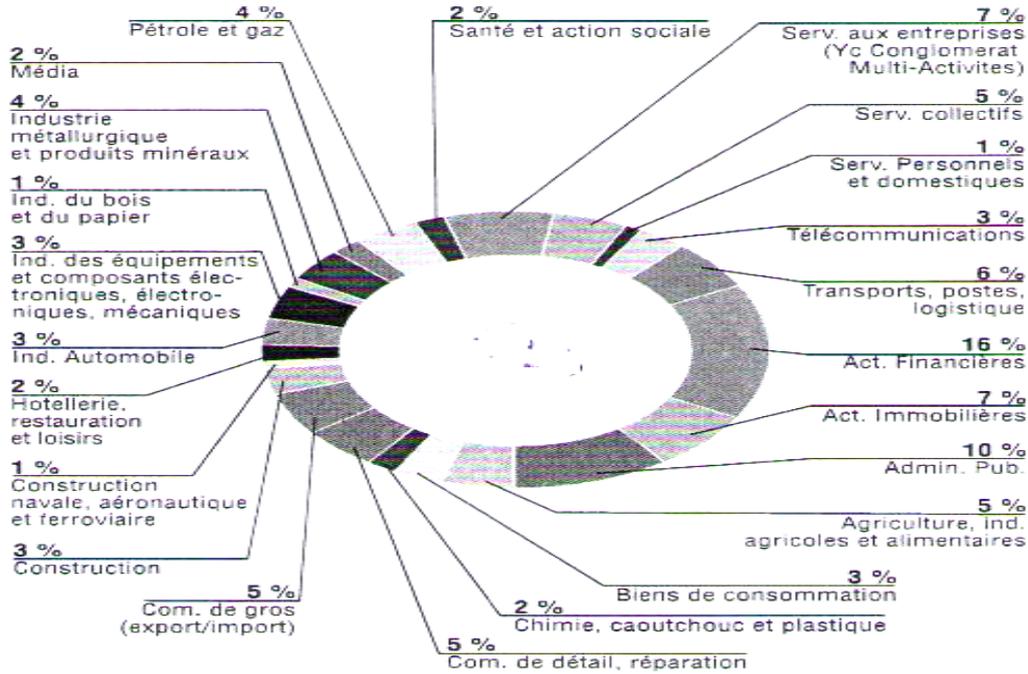
سجلت سنة 2007 تبني بنك سوسيتي جنرال فرنسا طريقة "IRBA" لحساب ملاءة رأس المال، هذا النموذج ينطبق على المحفظة الرئيسية للقرض التي تتميز بكبر الحجم و التنوع، كما قامت المجموعة سنة 2007 بتطبيق مبادئ الحوكمة في نظامها الداخلي.

أولا: تحليل محفظة القروض

1- مستحقات على الزبائن الخواص و المؤسسات

بلغت قيمة القروض (داخل و خارج بنود الميزانية) في 2007/12/31 الممنوحة من قبل المجموعة البنكية إلى زبائنها غير البنكيين ما قيمته 461 مليار أورو من بينها 236 مليار أورو داخل بنود الميزانية كما أن التزامات المجموعة اتجاه زبائنها الصناعيين ذوى الرواتب الستة الأولى مثلت 5 % من قيمة المحفظة.

الشكل رقم 21: يوضح التوزيع القطاعي للمستحقات المالية للمجموعة في : 2007/12/31 (356 مليار أورو دون الخواص)

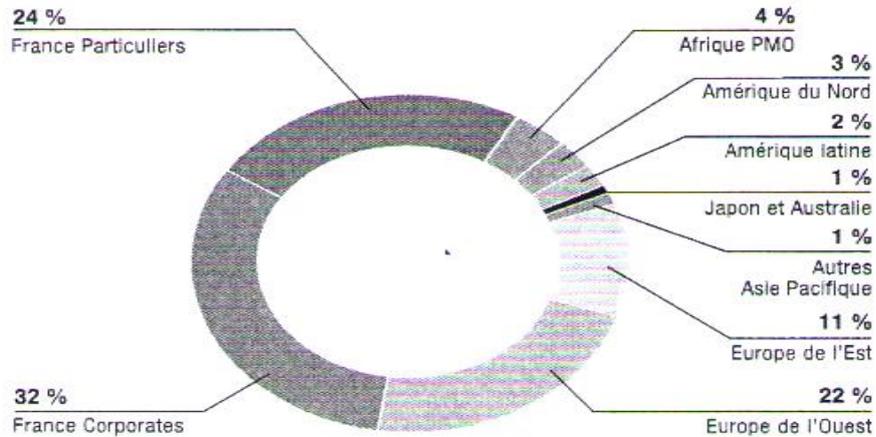


المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

تبين المحفظة أن هناك تنوعا قطاعيا مقبولا على المستوى العام و يتناسب و هيكل PIB العالمي، هناك فقط قطاع يمثل 10 % من مجموع هذه الالتزامات الممنوحة يتميز بتكلفة خطر معتدلة.

الشكل رقم 22: يوضح التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية للمجموعة على الزبائن

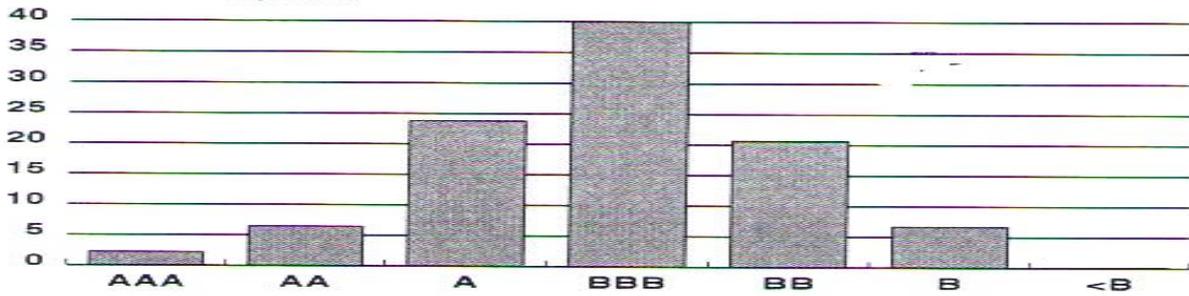
غير البنكيين في : 2007/12/31



. المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

تركزت ما نسبته 84 % من المستحقات المالية الممنوحة (داخل و خارج بنود الميزانية) في 2007/12/31 في الدول الصناعية الكبرى ، أكثر من نصف هذه الالتزامات منحت لزبائن فرنسيين (34 % مؤسسات، 16 % خواص).

الشكل رقم 23: يوضح التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر على الزبائن "مؤسسات" لـ: SG CIB في 2007/12/31.

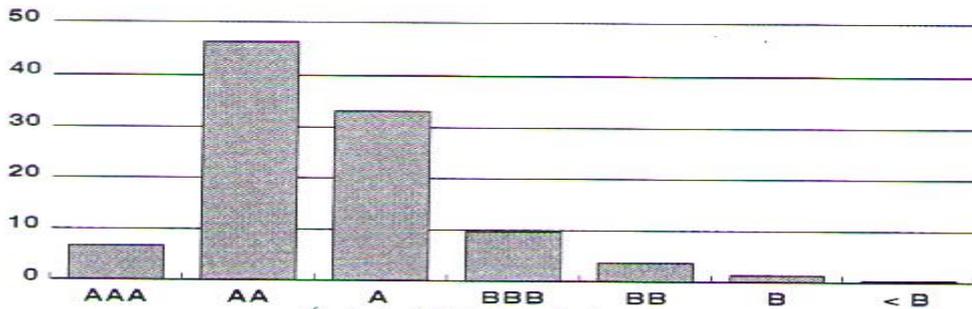


. المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

إن التصنيف الموضح في الرسم البياني يبين مدى الجودة النسبية للمحفظة بالاعتماد على التصنيف الداخلي بمكافئ S&P في هذا الصدد بلغت قيمة التوظيفات المالية 154 مليار أورو في 2007/12/31.

حصلت أغلبية المحفظة (73%) على درجة "Investment Grade".

الشكل رقم 24: يوضح التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر على الزبائن "مؤسسات" ضمن درجة "INVEST-GRADE"



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

من خلال التصنيف أعلاه يظهر أن (95%) من المستحقات في المحفظة تتركز بوضوح على مؤسسات مصنفة في درجة "investment grade".

3-مستحقات على الدول الناشئة

بلغت مستحقات المجموعة على الدول الناشئة "زبائن و خواص و مؤسسات" ما نسبته 7% في 2007/12/31، أكثر من 60% من المستحقات غير المغطاة بمؤونات تخص بنك التجزئة و الباقي تخص بنك التمويل و الاستثمار.
أ-بنك التجزئة:

سجلت قيمة المستحقات الصافية للمجموعة 17.1 مليار أورو في 2007/12/31 بعدما كانت 12.2 مليار أورو سنة 2006 (عدا رومانيا و بلغاريا) الذين مثلتا 6.6 مليار، من جهة أخرى كان هناك 1.5 مليار أورو مغطى بمؤونات نوعية.
تتوزع المحفظة على 17 دولة تقع هذه الدول في 04 مناطق جغرافية (أوروبا الشرقية، حوض المتوسط، إفريقيا الفرنكوفونية، أمريكا الجنوبية) كما أن المستحقات على هذه الدول يعبر عنها بالعملات المحلية لكل دولة و تمويل محليا.
الجدول رقم 9: يوضح تطور المستحقات غير البنكية على الدول الناشئة "بنك التجزئة"(بالمليار أورو)

	31.12.2007	31.12.2006
Particuliers	6,7	4,5
Entreprises	10,4	7,7
Total	17,1	12,2

. المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

ب-بنك التمويل و الاستثمار.

فيما يخص بنك التمويل و الاستثمار بلغت مستحقات البنك غير المغطاة بمؤونات نوعية أو تغطية (OPACE GAGE, ESPECE) ما قيمته 11.5 مليار أورو في 2007/12/31 من بينها 73 % على دول مصنفة بدرجة "Investment Grade" مقابل 10.3 مليار أورو في 2006.

الجدول رقم 10: يوضح تطور المستحقات (عدا البنكية) على الدول الناشئة بنك التمويل و الاستثمار(بالمليار أورو).

	31.12.2007	31.12.2006
Risque pays modéré ⁽³⁾	2,3	2,5
Risque pays intermédiaire ⁽⁴⁾	2,3	2,2
Risque pays fort ⁽⁴⁾	6,9	5,6
Total	11,5	10,3

. المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

سجلت المستحقات المغطاة بمؤونات نوعية ما قيمته 0.1 مليار أورو.

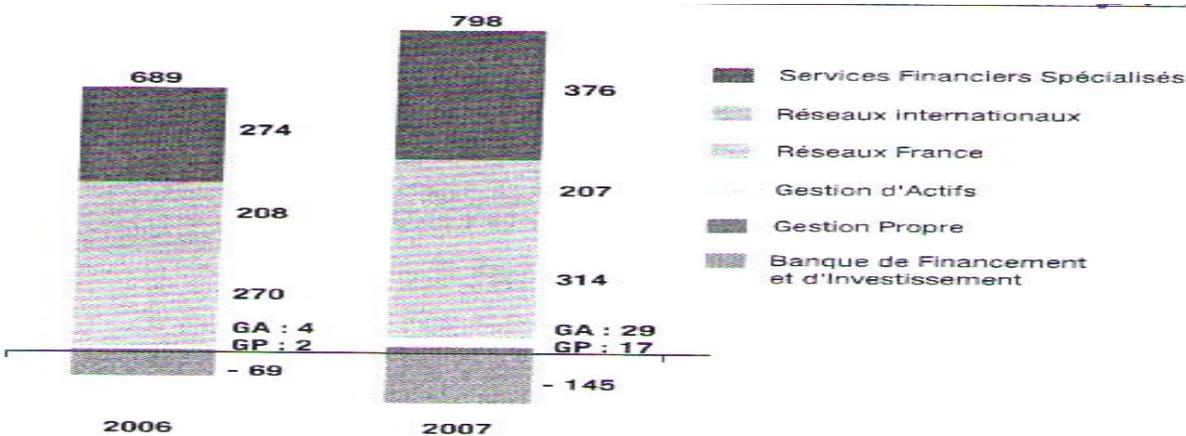
4- تكوين المخصصات و تغطية المخاطر الناتجة عن القروض

ارتفعت قيمة المشتقات المالية في إطار تسيير محفظة قروض المؤسسات لتبلغ 50.5 مليار أورو في نهاية ديسمبر 2007، 24 مليار أورو CDS و 26.5 مليار أورو CDO حيث سجل إرتفاع لحجم للمشتقات المالية تماشيا و إرتفاع قيمة الالتزامات المقدمة للزبائن كما تم تسجيل عمليات بيع حمانية خلال سنة 2007.

أ- مؤونات مخاطر القروض 2007/12/31.

سجلت التكلفة الصافية للخطر التجاري (خارج المنازعات) للمجموعة خلال سنة 2007 إرتفاعا إلى 70.8 مليون أورو مقابل 689 مليون أورو في 2006/12/31.

الشكل رقم: 25 يوضح تطور قيمة المؤونات 2007 (خارج المنازعات).



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

من سنة إلى أخرى سجلت تطورات لتكلفة المخاطر على النحو التالي :

-استقرار في شبكة البنوك في فرنسا إلى 28BP بعد ما كانت 27BP سنة 2006.

-الشبكات الدولية سجلت تكلفة خطر أقل من 44BP مقابل 55BP سنة 2006 أي مستوى أقل من المجال العادي (ما بين 60 و 80BP).

-تطورات تكلفة الخطر للخدمات المالية إلى 89BP مقابل 73BP في 2006 راجع إلى التكامل و الاستحواذ و تطور الأعمال التجارية المختلطة ، فضلا عن تطور حصة القروض الاستهلاكية خصوصا في الدول الناشئة.

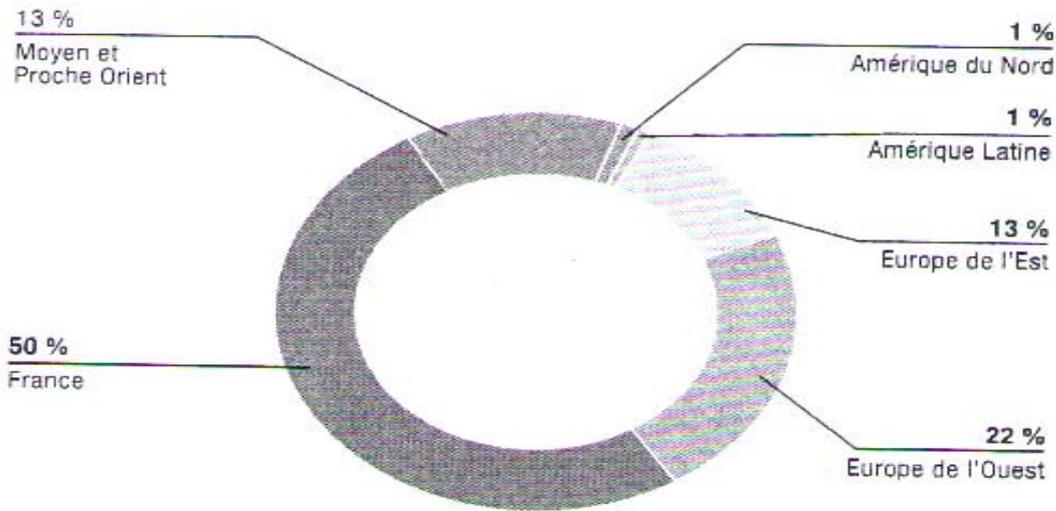
ب-مخصّصات نوعية لخطر القرض.

هذا النوع من المخصصات يغطي الحقوق المشكوك في تحصيلها و المتنازع فيها حيث

ارتفعت قيمة هذه الحقوق إلى 11.4 مليار أورو في 2007/12/31.

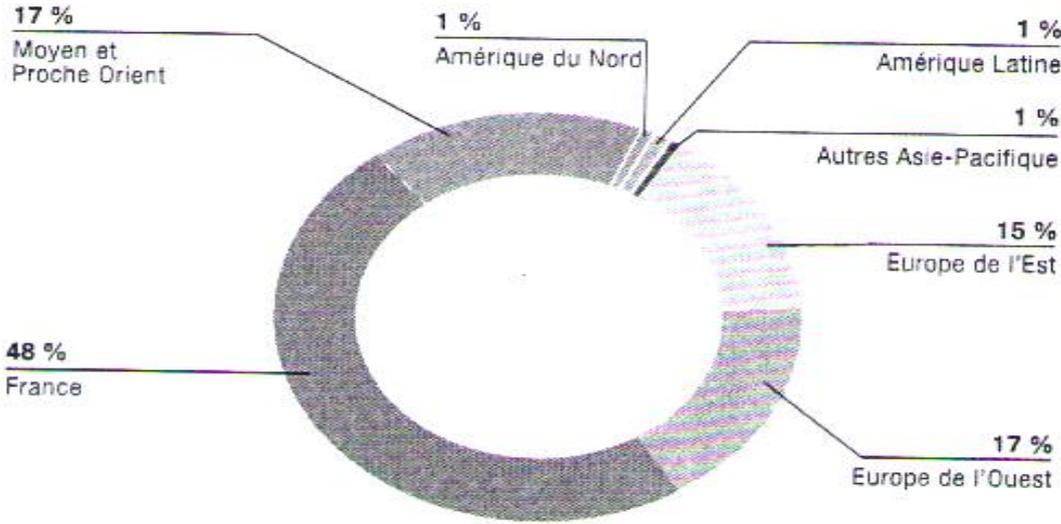
الشكل رقم: 26 يوضح التوزيع الجغرافي للمستحقات المشكوك في تحصيلها

و المتنازع فيها.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

الشكل رقم 27: التوزيع الجغرافي لقيمة المؤونات في 2007/12/31.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

هذه الحقوق غطت بمؤونات نوعية ارتفعت إلى 6.8 مليار أورو في 2007/12/31 بمعدل تغطية 59%.

ج- مؤونات على قاعدة المحفظة.

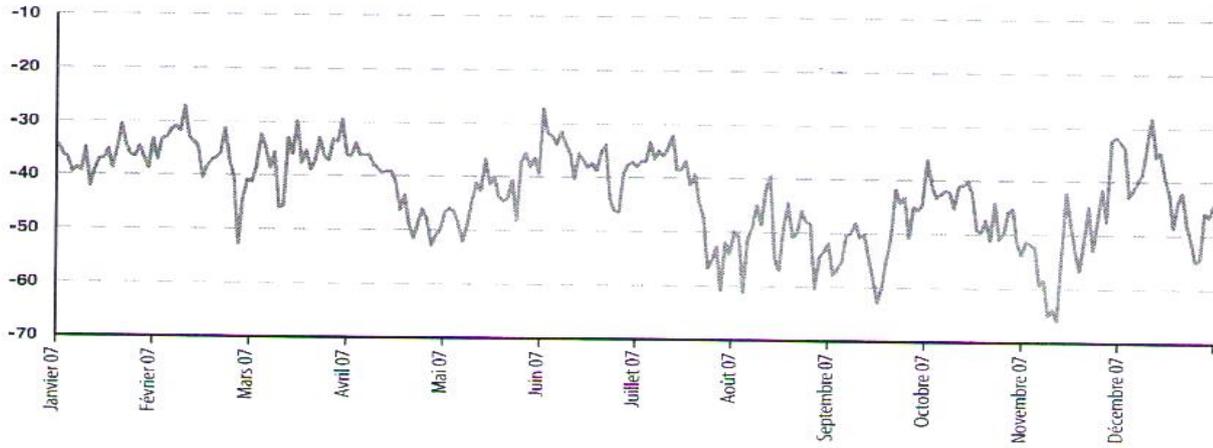
بلغت قيمة المؤونات المكونة على قاعدة المحفظة للمجموعة ما قيمته 209 مليون أورو في 2007/12/31 بعد ما كانت 10333 مليون أورو في 2006/12/31.

ثانيا: خطر السوق

1- مقياس VAR

أن مقياس VAR موجه أساسا لمتابعة أنشطة السوق الموجودة في المحفظة للبنك، ففي 2007 ارتفع الحد الأقصى لـ VAR لمجموع الأنشطة التجارية إلى 70 مليون أورو (+10 مليون مقارنة بـ: 2006) و هذا نتيجة لتغيير طريقة الحساب في هذا النموذج و ذلك بتضمنه الكثير من المنتجات المالية المعقدة سنة 2007.

الشكل رقم:28، تطور VAR خلال سنة 2007 (محفظة تداول لأنشطة السوق). (أيوم، 99% مليون أورو



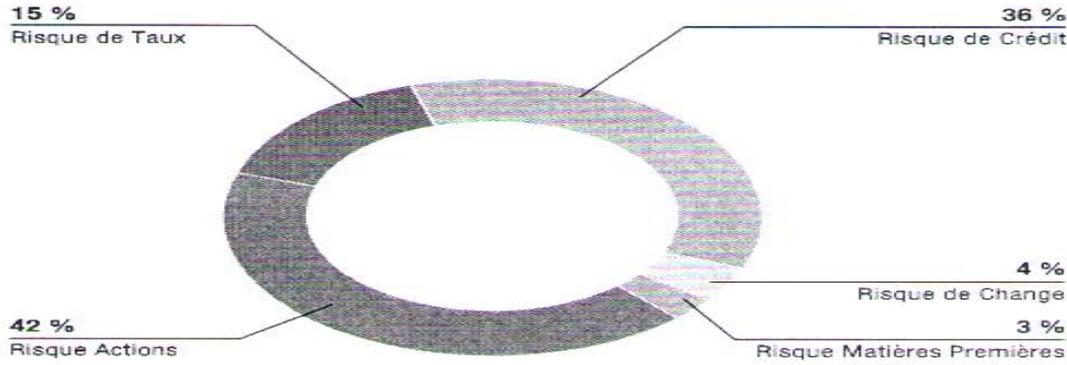
المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

. الجدول رقم:11 تطور متوسط VAR حسب عامل الخطر ل 2006-2007 (مليون أورو)

	Fin d'année		Moyenne		Minimum		Maximum	
	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006
1 jour, 99 %								
Risque Actions	(26)	(25)	(36)	(21)	(11)	(7)	(53)	(38)
Risque de Taux	(13)	(9)	(13)	(15)	(7)	(9)	(20)	(20)
Risque de Crédit	(57)	(18)	(30)	(14)	(12)	(9)	(69)	(24)
Risque de Change	(4)	(3)	(3)	(2)	(1)	(1)	(6)	(5)
Risque Matières Premières	(2)	(2)	(3)	(2)	(1)	(1)	(6)	(5)
Effet de compensation	57	35	43	29	NS*	NS*	NS*	NS*
Total	(44)	(22)	(43)	(25)	(27)	(11)	(66)	(44)

إن متوسط VAR خلال سنة 2007 استقر في 43 مليون أورو مقابل متوسط بلغ 25 مليون أورو في 2006، هذا النمو بـ 18 مليون أورو ناتج أساسا عن نمو "CREDIT" VAR بـ 16 مليون أورو ، و يرجع ذلك إلى السيناريوهات الجد متقلبة لسنة 2007 كما سجل نمو VAR Actions بـ 15 مليون أورو ناتجة أساسا عن تحسين طريقة حساب النموذج.

الشكل رقم: 29 توزيع VAR التداول حسب نوع الخطر 2007



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

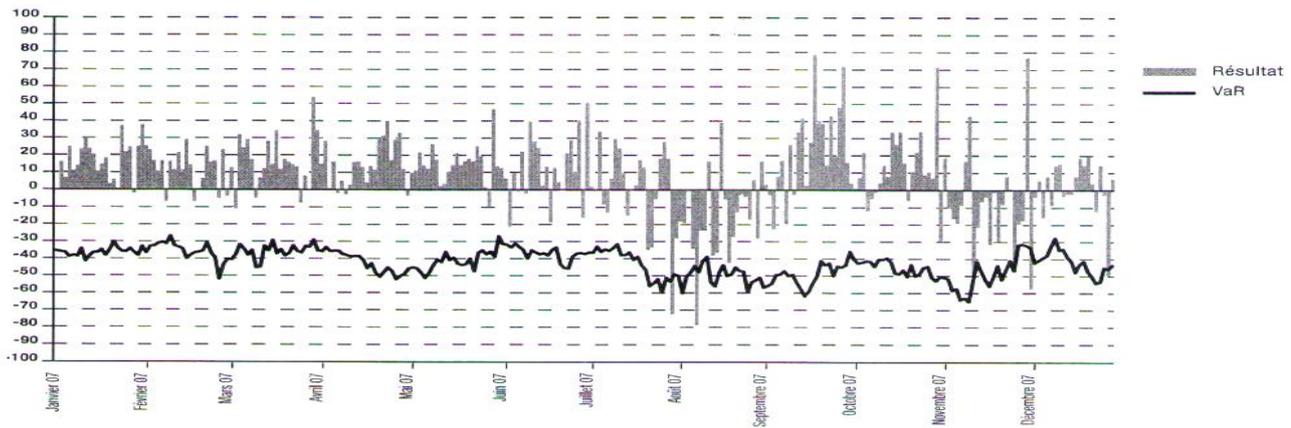
** القيود على قياس VAR

- استخدم الصدمات ليوم واحد تفترض بأن كل الوضعيات يمكن تسهيلها أو تغطيتها ليوم واحد و هو ما ليس بالسليم دائما في حالة بعض المنتجات و في بعض حالات الأزمة.

- استخدام مجال النسبة 99% لا تأخذ في الحساب الخسائر التي قد تحدث خارج هذا المجال.

- أن قيمة VAR المحسوبة تركز على معطيات تقريبية لاسيما استخدام مؤشرات مرجعية لبعض عوامل الخطر و ليس بمؤشرات تعكس تكامل عوامل الخطر.

الشكل رقم: 30 الاختبار العكسي (VAR) حسب الإطار القانوني لسنة 2007 (1 يوم، 99%) مليون أورو.



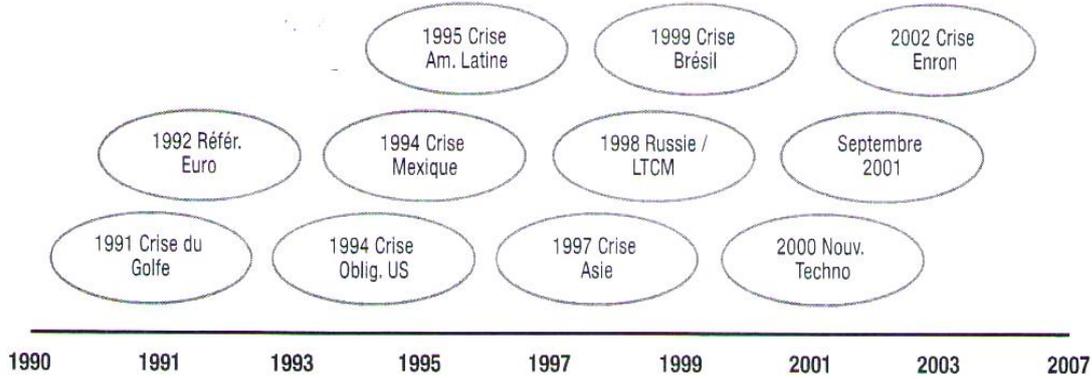
المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

كنتقييم منهجي لأهمية هذا النموذج عن طريق الاختبار العكسي ، تبين أن عدد الأيام التي تحوي نتائج ايجابية تفوق حد VAR تتناسب و مجال الثقة 99%، و من خلال الشكل السابق الذي يمثل

الاختبار العكسي لـ VAR ضمن الأطر التنظيمات القانونية لسنة 2007 يبيّن أن النتيجة اليومية قد تجاوزت أربعة مرات حد VAR و خرجت عن المجال قليلا (02 أو ثلاث إرتفاعات في النسبة).

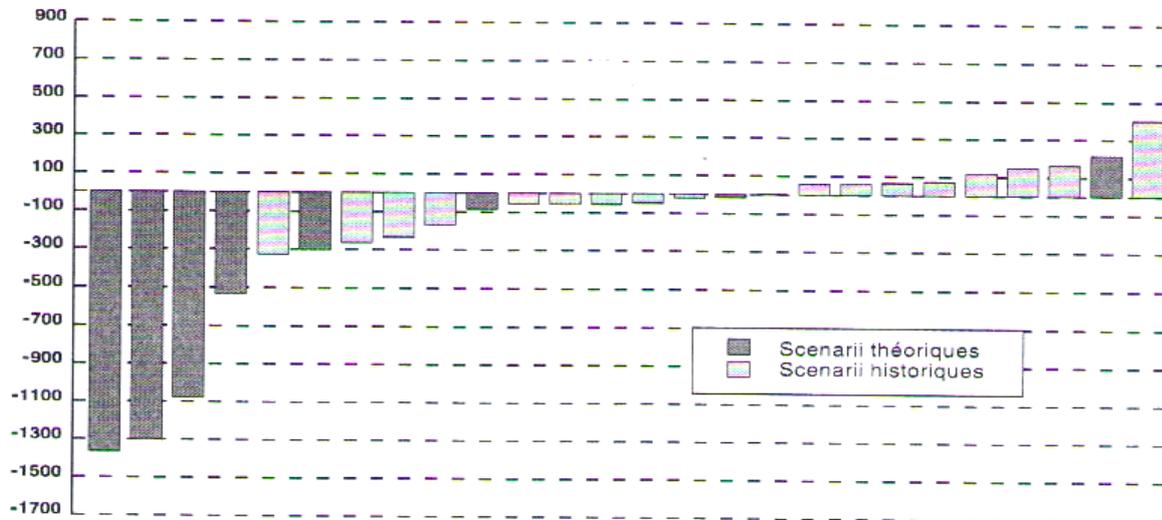
2- اختبارات الضغط Stress test.

الشكل رقم 31 : سيناريوهات الأزمات المالية "النتيجة في 2007/12/31".



تنبّه السيناريوهات إلى إمكانية حدوث خسائر محتملة (حوالي 1300 مليون أورو) وهي ناتجة عن صدمات عنيفة و شديدة على سعر كل أصل محتفظ به (تغير نحو الانخفاض بين 15% و 30% للمؤشرات البورصية العالمية...).

الشكل رقم 32 : اختبارات الضغط 2007/12/31



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

ثالثا: المخاطر الهيكلية لأسعار الفائدة و الصرف

1-الخطر الهيكلية لمعدل الفائدة

إن تحليل الخطر الهيكلية لمعدل الفائدة يستند إلى تقييم الوضعيات بمعدل فائدة ثابت لاستحقاقات مستقبلية، هذه الوضعيات تأتي من خلال عمليات دفع أو فوترة بمعدلات ثابتة معروفة آجال استحقاقها.

في 2007 بقيت درجة الحساسية الكلية للمجموعة البنكية أقل من 1 % من الأموال الخاصة و بالتالي بقيت بعيدة كل البعد عن الحد : 500 مليون أورو.

-إن تحليل الخطر الهيكلية لمعدلات الفائدة بين مايلي:

*القيم المالية المقدمة من قبل بنك التجزئة في فرنسا قدمت بمعدلات ثابتة تخص الفترة لأكثر من 05 سنوات ، كما أن عمليات التغطية على المستوى الكلي للمجموعة تأسست تحت شكل عقود تبادل لمعدلات الفائدة، كما بقيت حساسية الشبكات في مستوى ضعيف حيث بلغت قيمتها في هذا الإطار أقل من 160 مليون أورو.

*العمليات التجارية مع المؤسسات الكبرى لم تولد خطر معدل الفائدة.

*العمليات التجارية مع الزبائن، الفرع و قسم الخدمات المالية كانت مؤسسة عموما بتغطية كلية و لم تولد خطر ذي علاقة.

*العمليات التجارية المحققة من قبل الفروع في الدول ذات العملة الضعيفة القيمة أمكن لها أن تولد وضعيات هيكلية بمعدلات تبقى نسبيا منخفضة، و هذا بسبب غياب إعادة التوظيف و التغطية بمعدلات ثابتة لهذه المنتجات في هذه البلدان لا سيما باستخدام عقود التبادل.

2-الخطر الهيكلية للصرف

وضعيات الصرف الهيكلية تفسر على أساس الأصول و الخصوم بالعملة الصعبة المتأتية من العمليات التجارية و عمليات التسيير الخاص، إن تسيير وضعيات الصرف الهيكلية للعمليات الأساسية سمح بتقليل درجة الحساسية لنسبة الملاءة إلى التغيرات في معدل الصرف للعمليات (حساسية نسبة الملاءة مؤطرة تغير بـ 50p في حالة التغير بـ 10% لواحدة من العملات الرئيسية) ، بالنسبة لباقي العملات بقيت وضعيات الصرف الناتجة أساسا عن المخصصات و الاحتياطات لسنة 2007 معتدلة.

رابعاً: مخاطر السيولة

إن تسيير خطر السيولة يغطي مجموع الأنشطة للمجموعة البنكية التي تتعلق بعمليات السوق.

إن خطر السيولة يدار في إطار تشريع للمجموعة يوضح:
تحليل السيناريوهات لأزمة السيولة ، تستند إلى البلاغات لمختلف الوحدات داخل بنود الميزانية و خارج الميزانية بالعملة الصعبة و بالفترة المتبقية للاستحقاق.
المجموعة سنة 2007 بينت وجود فائض للسيولة على المدى الطويل على مستوى نشاطها بالتجزئة، حيث يحوي البنك قاعدة مهمة للودائع المتنوعة و المكونة لموارده، ذات ميزة دائمة متوفرة لتمويل الأنشطة المحلية و كذا لإقراض الزبائن الخدمات المالية في الخارج.
بعد أزمة السيولة التي ضربت مجموع الأدوات المالية ذات الصلة بالقطاع العقاري البنكي في الو.م.أ، خفضت المجموعة البنكية من تمويلها قصير الأجل
إن معامل السيولة القانونية لشهر تحسب كل شهر، يخص SG كشخص معنوي، وصل هذا المعامل في 2007 إلى مستوى أكبر من الحد الأدنى القانوني المطلوب.

النسب القانونية لسنة 2007

نسبة الملاءة الدولية

إن قانون متابعة مخاطر السوق يرخص للمؤسسات البنكية باحتساب المتطلبات القانونية للأموال الخاصة باستخدام نموذجاً داخلياً إذا كان يلبي مجموعة من الشروط و مصادق عليه من قبل الإدارة العليا، SG تلقت القبول من قبل اللجنة البنكية لاستخدام نموذجها الداخلي لمقياس VAR.
نسبة الملاءة الدولية بلغت 8.87 % في 2007/12/31 مقارنة بـ 11.11 % في 2006/12/31.

جدول رقم 12: نسبة الملاءة الدولية

(En M EUR)	31 décembre 2007	31 décembre 2006
Fonds propres prudentiels		
Capitaux propres part du Groupe	27 241	29 054
Dividendes	(473)	(2 323)
Intérêts minoritaires comptables après distribution	2 331	2 039
Actions de préférence	1 439	2 080
Déduction prudentielle ⁽¹⁾	(8 922)	(8 523)
Total fonds propres durs	21 616	22 327
Total fonds propres complémentaires	12 936	11 987
Autres déductions ⁽²⁾	(5 608)	(2 602)
Total de fonds propres prudentiels	28 944	31 712
Risques pondérés	326 468	285 525
Ratio international de solvabilité (ratio Cooke) (en %)	8,87	11,11
Tier one ratio (en %)	6,62	7,82

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

ارتفع رأس مال المجموعة إلى 37.2 مليار أورو في ديسمبر 2007 مقارنة بـ 29.1 مليار أورو في ديسمبر 2006 مع الأخذ بالحسبان الفوائد (القليلة)، أسهم تفضيلية، خصومات تحوطية، الأموال الخاصة الحذرة بلغت 21.6 مليار أورو ، أي ثلث النسبة 6.62 % في 2007/12/31.

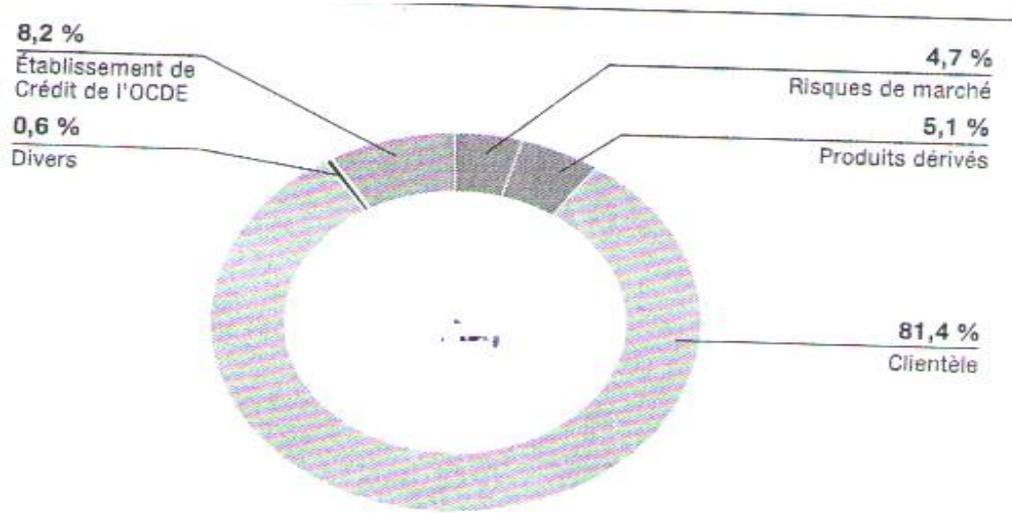
ارتفعت المخاطر المرجحة إلى 326.5 مليار أورو مرتفعة بـ 14.4 % مقارنة بنسبة 2006 نظرا لـ :

- مخاطر الجهة المقابلة (311.1 مليار أورو) تمثل 95.3 % من الحقوق المرجحة في 2007/12/31 مقابل 96.3 % في 2006/12/31.

- أخطار السوق (15.4 مليار أورو) تمثل 4.7 % لحقوق مرجحة في 2007/12/31 مقابل 3.7 % في 2006/12/31.

- إن خطر القرض على المنتجات المشتقة يتمحور حول أدوات لأقل من 05 سنوات.

الشكل رقم: 33 تقسيم المستحقات المرجحة حسب طبيعة الخطر الى: 2007/12/31.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007.

مجموع مخاطر الجهة المقابلة: 311.1 مليار أور (95.3 %) من بينها :

* داخل و خارج بنود الميزانية 294.6 (90.2%).

* منتجات مشتقة 16.5 مليار (5%).

مجموع مخاطر السوق 544 مليار أورو (4.7%).

نسبة كفاية رأس المال

هذه النسبة عوّضت النسبة الأوروبية للملاءة و تحدد من خلالها الحاجة لرأس المال الخاص اللازم لتغطية مخاطر الجهة المقابلة و السوق.

في 2007/12/31 متطلبات التغطية حسب هذه النسبة سجلت 118.1 % مقابل 141.9 % في

2006/12/31 من قبل الأموال الخاصة بالمجموعة.

نسبة مراقبة المخاطر الكبرى.

يحسب كل ثلاث أشهر مع احترام:

- أن مبلغ الخطر الجاري يجب أن لا يفوق 25% من الأموال الخاصة الصافية للمجموعة.

- مراقبة السيولة، ففي المعامل القانوني للسيولة لشهر حقق 127% بالمتوسط سنة 2007 وفي

كل نهاية شهر لهذه لسنة بقي المعامل أكبر من الحد الأدنى 100%.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية

سنة 2007 هو تاريخ بداية العمل بنموذج AMA (الطريقة المتقدمة) التي تتوافق و اتفاقيات بازل 2 لحساب متطلبات رأس المال المرتبطة بمخاطر التشغيل.

إن التكلفة الكلية للخطر التشغيلي مثلث خارج الخسائر الاستثنائية حوالي : 225 مليون أورو من 2004 حتى 2007 ، الأقطاب الكبرى لهذه الخسائر مثلث، المنازعات مع السلطات لاسيما الجبائية، المنازعات مع الزبائن، أخطار التنفيذ و الغش.

أولاً: خطر الغش و التدليس قضية كيرفيل 2007-2008

مجموعة SG في جانفي 2008 كشفت غشًا استثنائيا من طرف متعامل مكاف بالتحكيم للأدوات المالية لمؤشرات بورصة أوروبية، انتحل وضعيات إدارية غير قانونية خلال سنة 2007 و بداية 2008 متجاوز بذلك الحدود و الصلاحيات الممنوحة له، "كانت هناك أيضا عمليات غير قانونية أخرى في 2005 و 2006 لكن بطريقة هامشية" فحسب تقرير السيدة Lagarde، فان هذا المتعامل "كيرفيل" كلف بالتسيير بالتوازي لحافظتين نواتا حجم و تركيبات متشابهة الواحدة منها تسمح بتغطية الأخرى، قام المتعامل بعمليات تغطية وهمية، مخفيا بذلك الخسائر و الأرباح، و استطاع إخفاء الوضعيات بفضل نجاح الصفقات الوهمية المختلفة مستغلا بذلك خبرته المكتسبة في مجالات أعمال المعالجة و الوقاية لعمليات السوق للعب بعمليات المراقبة التي تسمح للبنك بمراقبة هذه العمليات المقادة من قبل ذات المتعامل.

في 2008/01/18، صدر إنذار أنبأ ببداية تحقيق داخلي، 20 جانفي 2008 اجتمع مدير SG مع لجنة الحسابات لمجلس الإدارة و كذا بنك فرنسا و سلطات السوق.

في 23 جانفي سويت الوضعيات محل الخلل القانوني مع احترام سلامة السوق و كذا المساهمين مع فك لعمليات "DAX , EUROSTOXX" و "FTSE" بحجم 8.1% من حجم السوق اليومي ، مع الأخذ بعين الاعتبار لحجم هذه الوضعيات و ظروف السوق، هذا الغش أدى إلى أثر سلبي بـ : 9, 4 مليار أورو على النتيجة قبل الضريبة لسنة 2007

أ- الوسائل و المعايير المتخذة - الأثر على المحيط الرقابي.

محافظ بنك فرنسا قدر خلال لقائه مع اللجنة المالية للسينا في 30 جانفي 2008 بأن "جهاز الرقابة الدائمة ضمن SG لم يكن يعمل كما كان ينبغي له أن يعمل" ، و بأن "إضافة إلى ذلك تقرير السيدة "لاقا رد" بوجود سبع مجالات ذات حساسية محتملة "

- رصد اسمي للمتعاملين و الرقابة عليهم.
- متابعة تدفقات الخزينة، طلب و دفع الهوامش.
- الاستغلال لطلبات المعلومات المبعوثة إلى البنك من طرف غرفة المقاصة EUREX في نوفمبر 2007.

- تأكيد العمليات مع جموع الأطراف المقابلة (الخفي).
- احترام "دار الصين" بين المقدمة و المؤخرة و استعراض و تنظيم مكتب الوسيط و مكتب المؤخرة (الخفي).

- تأمين أنظمة المعلومات و حماية رموز الدخول.
- الرقابة على التصرفات غير النمطية (غياب العطل).
- ب- برنامج تدخل لتلافي أي وضعيات مشابهة.

- تطبيق مقاييس تخص معيار الغش تتضمن تأريخ للعمليات و الصفقات المنجزة من قبل المتعاملين و كل العمليات المشابهة.

- برنامج لتطوير الأمن المعلوماتي في إطار التنفيذ (تغيير رمز الإدخال من فترة إلى أخرى مراقبة الدخول...) نظام رقابة بيوم تري وضع قيد التنفيذ في 2008.

- قيادة مؤشرات الإنذار و تصليحها (رقابة و حدود التعاملات، إدارة التغييرات و الإلغاءات، مراقبة التدفقات للخزينة، مراقبة مهمة للعطل و التصرفات غير النمطية...).

- مخطط التنقل المذكور أعلاه أسس على قاعدة الرقابة الداخلية المجرات خلال الفترة التي تلت كشف الغش إلى جانب ذلك هناك تحقيقات أخرى من لجان أخرى تهدف إلى تقوية و تطوير نظام الإجراءات الرقابية.

ج-خلق لجنة خاصة

أنشأ مجلس الإدارة في 2008/01/30 لجنة خاصة للإدارة مستقلة مكلفة بضمان :

- أن الأسباب و المبالغ محل الخسارة المكتشفة هي كما هي فقط لا غير.
- أن المقاييس و الإجراءات تم تنفيذها لتلافي غش من هذا النوع.
- إن المعلومات المذاعة من قبل البنك تصل إلى كل المتعاملين و أن تسيير الوضعيات يسري كما ينبغي لفائدة المؤسسة المساهمين و الزبائن و كذا العمال.

ثانيا:المخاطر القانونية.

"SG" و مجموعة من البنوك و الأخرى كانوا محل تحقيق من قبل إدارة الجباية الأمريكية و كذا قسمة مكافحة الاحتكار من قسم العدالة بسبب عدم احترامها للقوانين ذات العلاقة بإبرام العقود (GICS) (عقود الاستثمارات المضمونة) عن طريق إصدار سندات بلدية معفاة من الضرائب.

"Lyxor asset M SA" : فرع من المجموعة حضر كمتهم في قضية بتاريخ 2007/07/25 في المحكمة العليا لجزر كآي مان أين تلقى استدعاء في أكتوبر 2007، الطالب هو المشتري الوحيد بقيمة 550 مليون دولار لحصص لبعض الصناديق في هذه المنطقة مسيرة من قبل "lyxor" الذي يوفر ضمانات جزئية لهذا الاستثمار الذي يدم حتى 2015 (صناديق محمية)، الطالب يتهم "lyxor" بسوء التقييم لأدوات بمبلغ 110 مليون دولار و يطالب من المحكمة إعادة التقييم و بالتالي إعادة شرائها و أرفق طلبه بتوضيح الأتعاب و الخسائر التي لحقت به في ديسمبر 2007 المحكمة رفضت الطلب ، و قدمت على أثره "lyxor" احتجاجا قويا على مثل هذه الطلبات التي اعتبرتها غير مؤسسة.

ثالثا:المخاطر البيئية

-استهلاك المياه.

1564159 م3 لـ 84281 عامل من بين 112577 عامل في 50 دولة سنة 2007.

في فرنسا وحدها ارتفعت نسبة استهلاك المياه إلى 12.2 م3/لكل عامل.

استهلاك الطاقة.

*الكهرباء: WWH 523810 لـ: 112732 عامل في 47 بلد بما يمثل 84% تعداد العمال.

*الغاز: WH118066

*البنزين و السوائل الأخرى : 122614.

*المساحات المكيفة: 65% مكيفة (73% وكالات فرنسية، 96% بنايات مركزية، 55% فروع كبرى).

*معايير اتخذت هذه السنة لتحسين استهلاك الطاقة و استخدام المصابيح أقل استهلاك للطاقة مع تعميم هذه الطريق على الوحدات: "SG Marocrir , SG Express bouk BRD".
-استخدام الطاقات المتجددة: استهلاك الكهرباء في فروع فرنسا بنسبة 22% باستعمال الطاقات المتجددة.

*استهلاك المواد الأولية : سنة 2007 استهلكت SG 277 طن من الورق للطباعة لكن في نهاية 2007 تم تبني نموذج كشف الحساب الالكتروني من قبل 418000 زبون.
-استهلاك الورق المكتبي إلى 7621 طن للمجموعة لـ: 124438 عامل أي 61.2 كغ لكل عامل.

-استهلاك الورق المسترجع في إرتفاع وصل إلى 15% مسترجع ، و قد وضعت SG لجنة "الورق المسؤول، "تهدف إلى تغيير استهلاك الورق غير المسترجع و تحويل ذلك إلى ورق مسترجع.

-استخدام طابعات تعمل على أساس "Recto verso" لتقليل استهلاك الورق ووسعت من خدماتها التجارية عموما باستخدام هذا الورق.
-النفائيات:

منتج النفائيات في فرنسا للبنك قارب 2666 طن في 2007 (134 كغ/عامل) تقسم النفائيات على 16 عنصر كل منها يعالج معالجة خاصة و تسترجع 100 % من قبل متعاقدين مع SG.
بطاقة التسيير البيئي: المعلم RES غطى 118.83 عامل، إرتفاع بـ 7% مقارنة بـ 2006، الباقي دون تغيير.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر المصرفية لبنك سوسيتي جنرال فرنسا لسنة 2008

خلال سنة 2008 تقرر إعادة تنظيم مديريةية المخاطر بهدف معرفة نتائج الحوادث التي ألمت بسوسيتي جنرال و محيطها (الأزمة المالية، الغش) ، هذا التنظيم الجديد وضع قيد العمل ابتداء من 01 جانفي 2009 و يهدف إلى :

-تقوية إدارة المخاطر و قيادتها بالتقريب بين فرقة البحث و فرقة التحليل فضلا عن تطوير إجراءات و نماذج الإنذار المبكر.

-تقوية تسيير الأصول، استقلالية وظيفة تسيير مخاطر السوق والسيولة اتجاه الوحدات التشغيلية.

-تقوية الوقاية من المخاطر للشبكات الدولية و تقوية استقلالية وظيفة المخاطر ضمن هذا القطب.

-إعادة تجميع الفرق المكلفة بالمخاطر على القروض العقارية.

-أقلمة متابعة المخاطر بالوزن المتزايد للزبائن الخواص و المهنيين.

- حوكمة تحليل المحفظة و مجموع نظم التصنيف بإنشاء قسم خاص في مديريةية المخاطر مكلف بتطوير الوعاء البنكي من أجل تقسيم المعالم الرئيسية للقرض باستخدام طريقة IRBA.

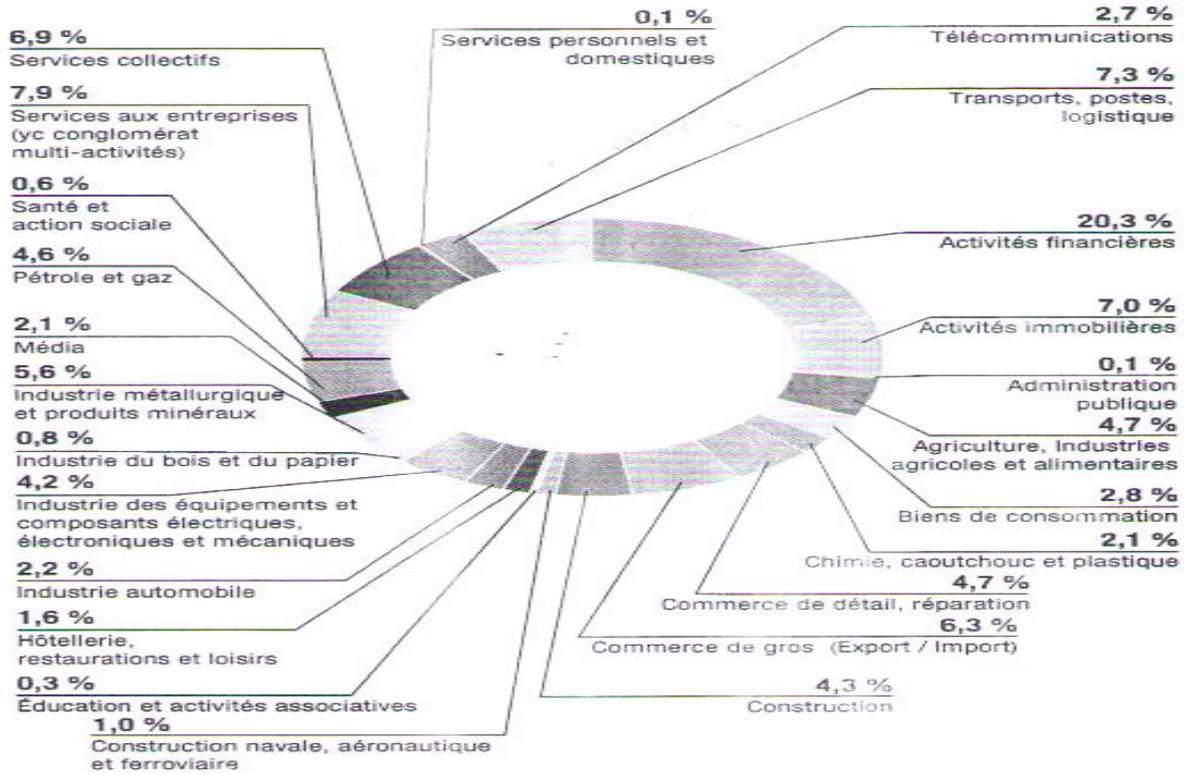
القسم الأول : المخاطر المالية

أولا : تحليل محفظة القرض

1-المستحقات على الزبائن خواص و مؤسسات

بلغت المستحقات في 2008/12/31 (داخل و خارج بنود الميزانية، خارج الشبكات، سندات المساهمة و تسبيقات التسوية) الموافق عليها من قبل "SG" لمجموع زبائنها 742 مليار أورو من بينها 541 مليار أورو حقوق تضمنتها الميزانية.

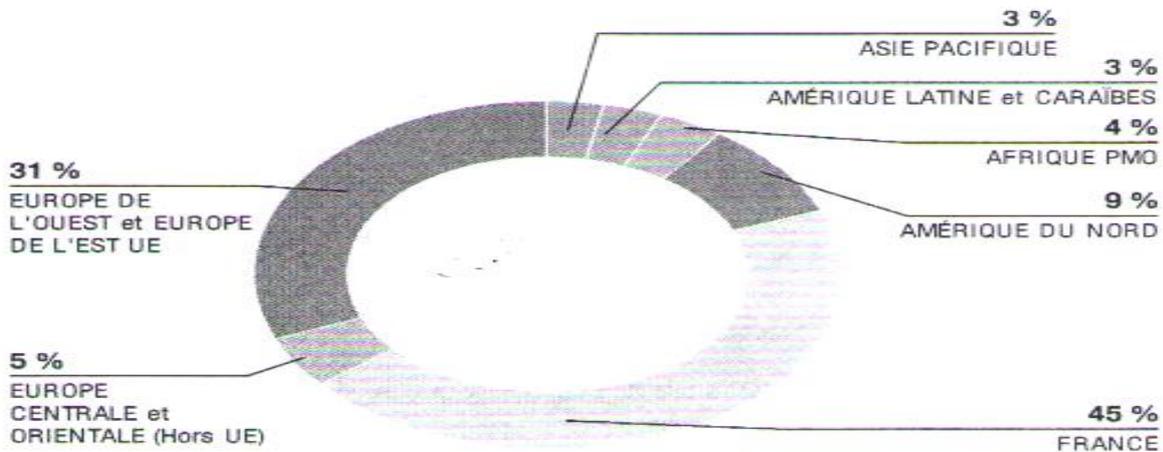
الشكل رقم 34: التوزيع القطاعي للمستحقات المالية على المؤسسات في 2008/12/31 محفظة المؤسسات (المؤسسات الكبرى، الصغيرة و المتوسطة، التمويل الخاص).



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

نلاحظ أن هناك تنوع قطاعي متوازن على العموم و يتناسب و هيكل PIB العالمي قطاع واحد فقط يمثل أكثر من 10% (النشاطات المالية) و يفسر بتواجده في محفظة بازل للمؤسسات الكبرى للأموال و التأمين.

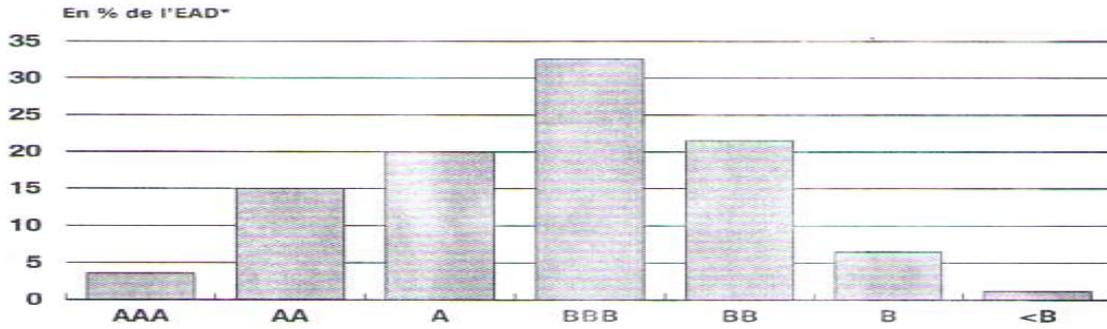
الجدول رقم 35: التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية كل الزبائن.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

تركزت ما نسبته 86% من المستحقات للمجموعة في 2008/12/31 (داخل و خارج بنود الميزانية) مركزة على الدول الكبرى الصناعية، ما يقارب نصف هذه المستحقات منحت لزابن فرنسيين (25% على مستوى محفظة المؤسسات، 16% خواص).

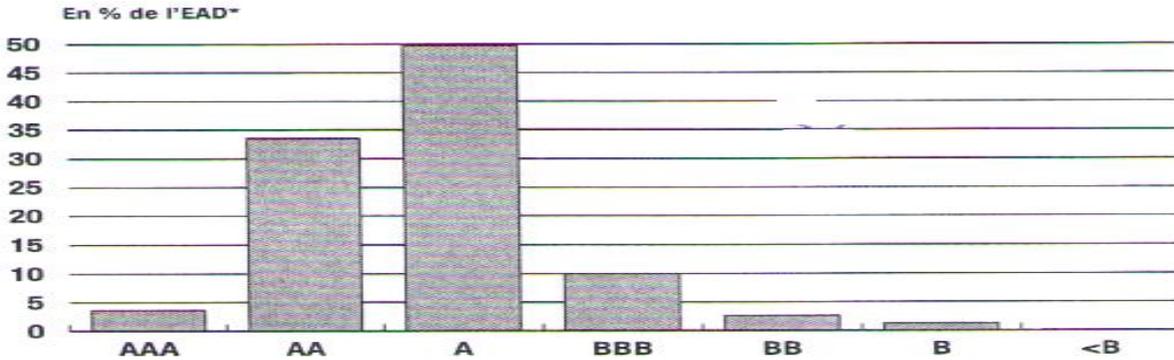
الشكل رقم: 36 الشكل رقم: 17 يوضح التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر على الزابن "مؤسسات" لـ: SG CIB في 2008/12/31.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

يوضح التصنيف أعلاه الجودة النسبية للمحفظة، ففي 2008/12/31 استفادت أغلبية المحفظة (71%)، مستحقات (EAD) بتصنيف "Investment grade".

الشكل رقم 37: التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر (البنوك)



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

قدّر العرض الكلي للمجموعة للزابن البنكيين في 2008/12/31 بـ : 71.8 مليار أورو و يرتكز بأغلبيته (95%) على زبابن بدرجة "INVEST-GRADE".

2-مستحقات على الدول الناشئة

أكثر من 75% من القروض في 2008/12/31 غير مغطاة بمؤونات، تخص بنك التجزئة و تتميز بتقسيم جيد للمخاطر أما الباقي فهو يخص بنك التمويل و الاستثمار.

أ-بنك التجزئة

بالنسبة لبنك التجزئة في الدول الناشئة بلغت الحقوق للمجموعة 34.2 مليار أورو في 2008/12/31 (بعد تكامل مع Rosbank) بعد ما كانت 17.1 مليار أورو في 2007/12/31 (خارج الاتحاد الأوروبي) من بينها 2.3 مليار أورو مغطاة عن طريق مخصصات خاصة، و تنتوزع المحفظة على 17 دولة تتواجد في 04 مناطق جغرافية (أوروبا الشرقية، الحوض المتوسط، إفريقيا الفرنكوفونية و أمريكا الجنوبية)

الجدول رقم 13: تطور قيمة المستحقات المالية على الدول الناشئة (عدا البنوك) بنك التجزئة. (بالمليار اورو)

	31.12.2008	31.12.2007
Particuliers	12,8	6,7
Entreprises	21,4	10,4
Total	34,2	17,1

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

ب- بنك التمويل و التنمية

بالنسبة لهذا البنك، بلغت قيمة الحقوق للمجموعة غير المغطاة بمؤونات خاصة أو تغطية (OPACE، رهن نقدي) 11.2 مليار أورو في 2008/12/31 من بينهما 82% في دول بدرجة "Investment grade" مقابل 11.5 مليار أورو في 2007.

الجدول رقم 14: تطور قيمة المستحقات المالية على الدول الناشئة (عدا البنوك)SGcib(بالمليار أورو)

	31.12.2008	31.12.2007
Risque pays modéré ⁽³⁾	1,8	2,3
Risque pays intermédiaire ⁽⁴⁾	2,8	2,3
Risque pays fort ⁽⁴⁾	6,6	6,9
Total	11,2	11,5

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

تم تغطية الحقوق على الدول الناشئة بمؤونات نوعية تعادل 0.1 مليار أورو.

ج- الحقوق الممنوحة إلى روسيا

تتواجد المجموعة في روسيا أساسا ببنك التجزئة، نشاطات بنكية عالمية و بتمويل نوعي، هذا الحضور تجسد بالتكامل مع "ROSBANK" (15 مليار أورو) الذي أدى إلى تطور الحقوق الإجمالية للمجموعة البنكية على روسيا حيث بلغت في 2008/12/31 ما قيمته 27.1 مليار أورو مقابل 8.2 مليار أورو نهاية سنة 2007.

3-المؤونات و تغطية مخاطر القروض

يحتوي بنك التمويل والاستثمار قسم تسيير محفظة القروض، قام بوضع ما يسمى "CPMC" (التسيير العالمي لمحفظة القروض) وذلك منذ 8 سنوات لتخفيف التركزات المفرطة الظاهرة في المحفظة و لتقديم رد فعل سريع لتراجع جودة محفظة القروض.

أ- استخدام المشتقات المالية

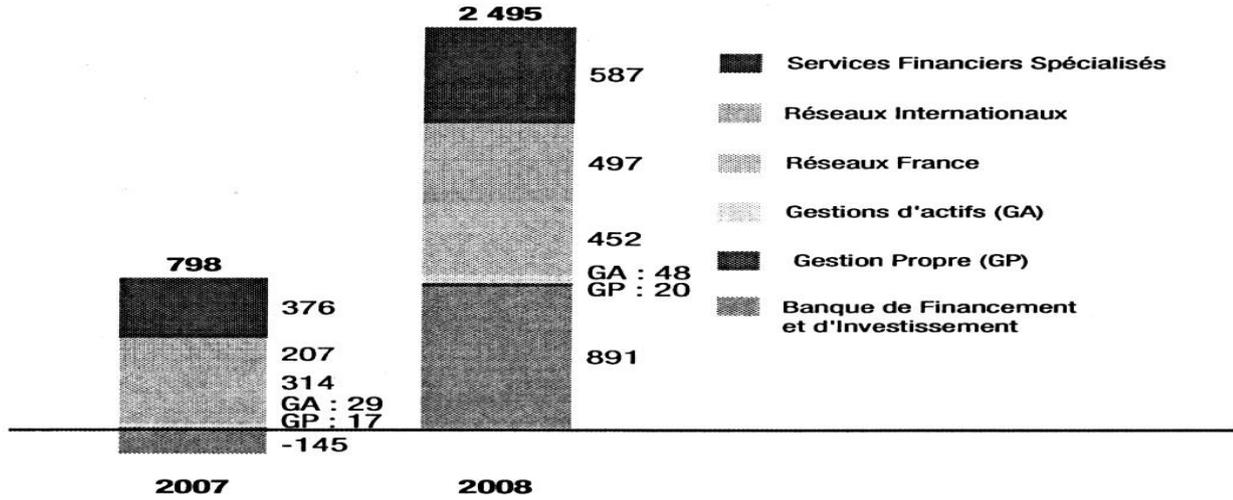
سجلت المشتقات المالية في 2008 ما قيمته: 43.8 مليار أورو في نهاية ديسمبر منها 28.2 مليار أورو تحت شكل (CDS) عقود تبادل و 15.6 مليار أورو تحت شكل سندات ديون مضمونة CDO بعد ما كانت 6.7 مليار أورو سنة 2007.

أما مشتريات الحماية هي في أغلبها ذات تصنيفات أعلى من أو تساوي A-، المتوسط راح ما بين AA- و A+.

ب - مؤونات أخطار القروض في 2008/12/31

التكلفة الصافية للخطر التجاري (خارج المنازعات) للمجموعة خلال سنة 2008 بلغت 2495 مليون أورو مقابل 798 مليون أورو في 2007/12/31.

الشكل رقم 38 تطور حجم المؤونات خلال 2008 (خارج عن المنازعات)



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

نلاحظ انه من سنة إلى أخرى هناك إرتفاع لتكلفة الخطر الذي يعكس تدهور الوضع الاقتصادي على امتداد السنة و بالخصوص الثلاثي الرابع لسنة 2008.

-على شبكات فرنسا، التكلفة السنوية للخطر حددت بـ :36 نقطة قاعدة.

-إرتفاع درجة الحساسية مع أثر أكثر وضوحا على الزبائن (المؤسسات).

-تكلفة الخطر سنة 2008 للشبكات الدولية سجلت 73 نقطة قاعدة، ارتفعت خلال الثلاثي الرابع بسبب تكوين مخصصات إضافية و تعديل المعايير البنكية لسوسيتي جنرال.

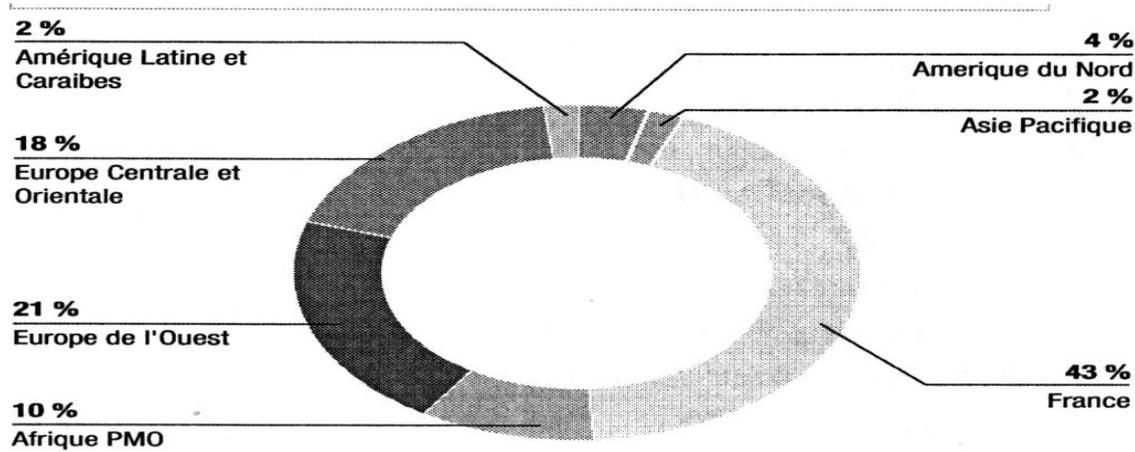
-على مستوى الخدمات المالية، تكلفة الخطر سجلت 123 نقطة قاعدة في 2008 عاكسة نمو قيمة الحقوق على الدول الناشئة.

-في سنة 2008 تكلفة الخطر لبنك التمويل و الاستثمار سجلت 84 نقطة قاعدة، الإرتفاع راجع إلى ظهور حالات اختلال مالي لدى زبائن البنك.

ج - مؤونات نوعية لخطر القرض

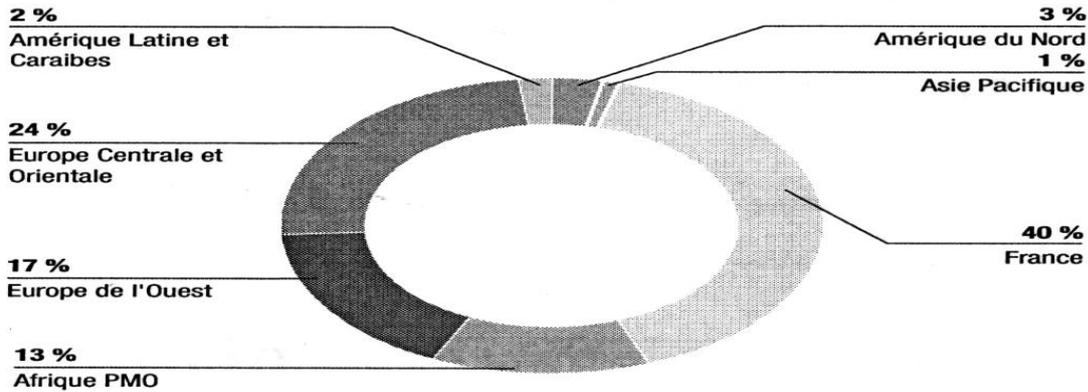
إن مؤونات مخاطر القروض تكوّن أساسا على حقوق مشكوك في تحصيلها ومنتازع فيها، قيمة هذه الحقوق بلغت 14.9 مليار أورو في 2008/12/31.

الشكل رقم 39 التوزيع الجغرافي للمستحقات المشكوك في تحصيلها و المنتازع فيها في 2008/12/31



. المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

الشكل رقم 40 التوزيع الجغرافي لقيمة المؤونات المكونة في 2008/12/31



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

- هذه الحقوق مغطاة بمخصصات نوعية بلغت 8.6 مليار أورو في 2008/12/31 بمعدل تغطية قارب 58%.

د - المؤونات على قاعدة المحفظة.

قيمة المؤونات المكونة على أساس المحفظة للمجموعة البنكية بلغت 1079 مليون أورو في 2008/12/31 بعد ما كانت 909 مليون أورو في نهاية 2007، تحسب هذه المؤونات اعتمادا على الخسائر التاريخية حسب قطاع النشاط، البلد أو نوع الضمانات.

4-صناديق التحوط.

تولد صناديق التحوط خطر نوعي راجع إلى غياب القوانين المحيطة و المؤطرة للنشاط فضلا عن وجود رابط قوي بين مخاطر القروض و مخاطر السوق، ففي سياق مالي غير مواتي واجهت صناديق التحوط في 2008 انخفاض شديد في الأصول التي تسيّر ها نتيجة انخفاض أدائها ، بما أدى إلى حدوث مشكل السيولة، و بهدف التحكم في هذه المخاطر قامت SG بتبني قانون نوعي للرقابة يستند على أربعة عناصر :

-طريقة "Stress test" لحساب خطر السوق المتأتي من قبل صناديق التحوط.

-أسلوب "العناية الواجبة" لمتابعة الأداء و توفير الأموال حسب معطيات و قوانين مصادق عليها من قبل مديريةية المخاطر.

-نموذج التصنيف يغذى بمعطيات أسلوب العناية الواجبة.

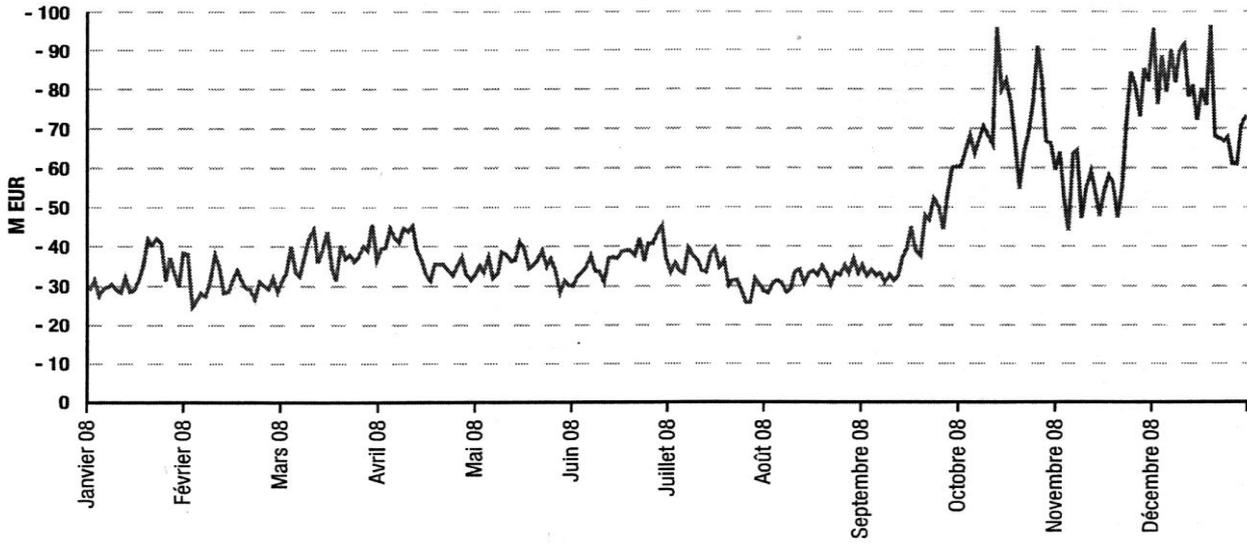
-مركزية المخاطر من قبل الإدارة العامة لتلك الناشئة عن الارتباطات مع صناديق التحوط.

ثانيا: خطر السوق**1- مقياس var**

ارتفع سنة 2008 حد VAR لمجموع عمليات التداول إلى 85 مليون أورو (+ 15 مليون أورو مقارنة بسنة 2007).

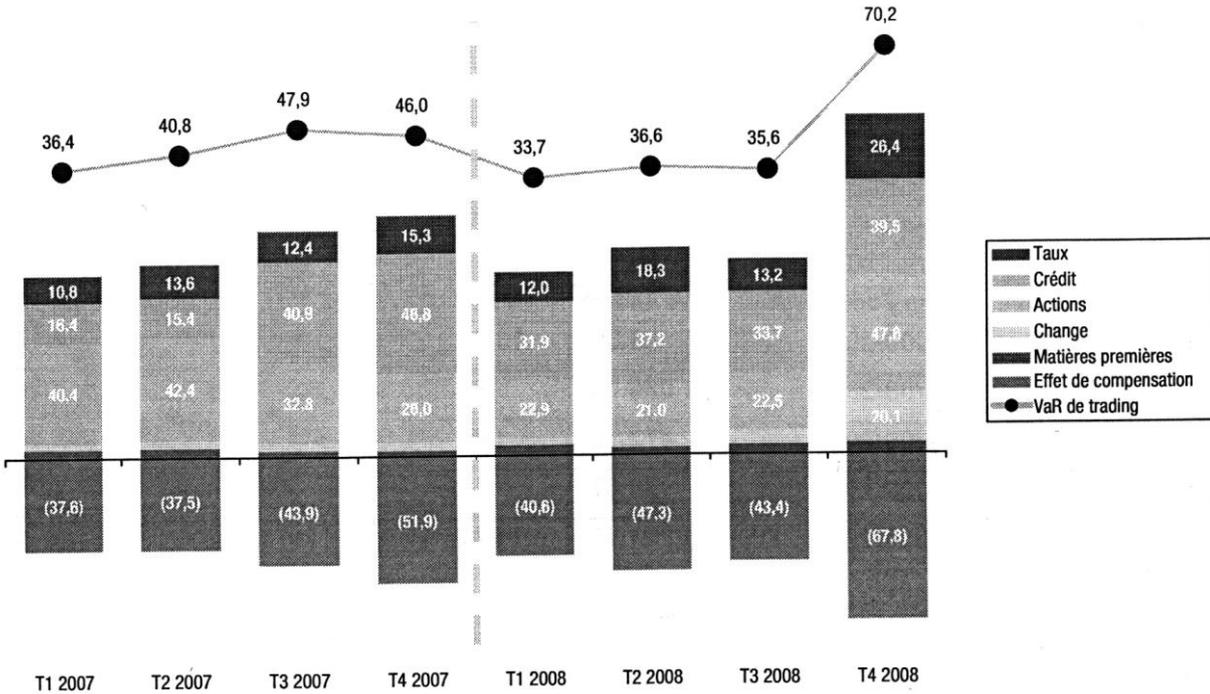
تطور VAR للتداول خلال سنة 2008 (1 يوم، 99%) مليون أورو.

الشكل رقم: 41 تطور VAR لسنة 2008



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

شكل رقم: 42 توزيع VAR حسب عامل الخطر 2007-2008 للمتوسط الثلاثي (ثلاث أشهر) بالمليون أورو.



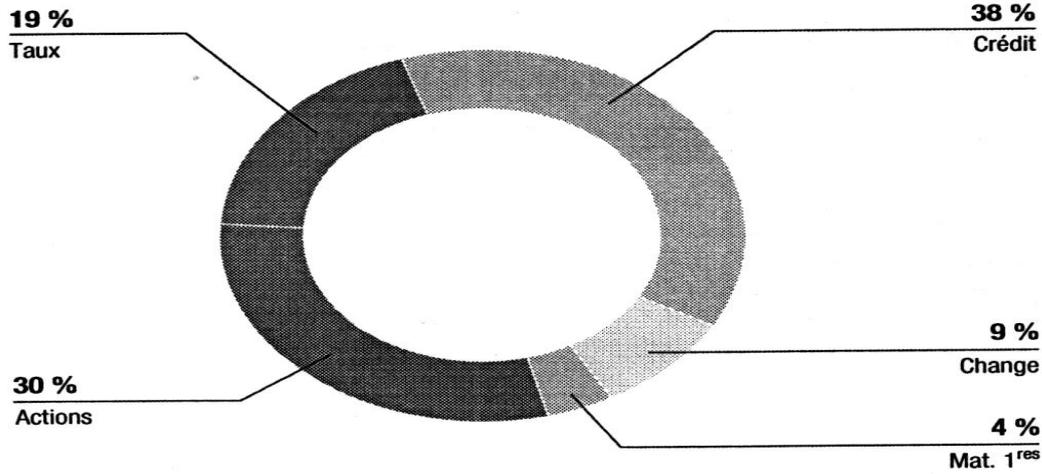
المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008.

إن قيمة VAR لسنة 2008 استقرت في المتوسط 44 مليون أورو مقارنة بمتوسط سنوي يقدر بـ 43 مليون أورو في 2007، هذا الاستقرار العام يغطي انخفاض في الثلاثيات الأولى

الفصل الثالث: مقارنة إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية لكل من بنكي سوسيتي جنيرال (فرنسا و الجزائر).

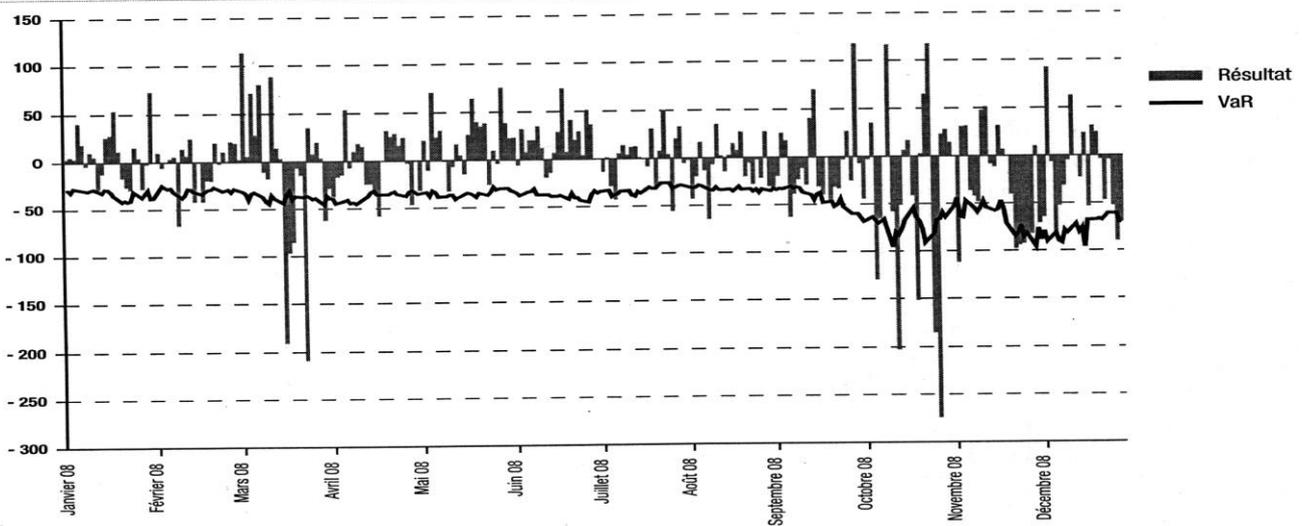
من السنة متبوعة بارتفاع كبير في الثلاثي الرابع كون السيناريوهات الشديدة التقلب أدت إلى مضاعفة VAR على كل القروض.

الشكل رقم 43: توزيع VAR، التداول حسب نوع الخطر



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008

الشكل رقم 44: الاختبار العكسي لمقياس VAR سنة 2008 (1 يوم، 99%) مليون أورو.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008

يوضح الشكل أعلاه أن الاختبار العكسي لـ VAR لسنة 2008 للنتائج اليومية، أنها حققت ارتفاعا في 29 مرة، و هذا ما يبعتها عن مجال الثقة النظري 99% (من 2 إلى 3 ارتفاعات كل سنة) و هناك الكثير من العوامل التي تشرح هذه الوضعية :

- بسبب اضطراب السوق، الصدمات الواقعة على العديد من عوامل الخطر كانت أكبر بكثير من الصدمات التاريخية المستخدمة في حساب VAR.

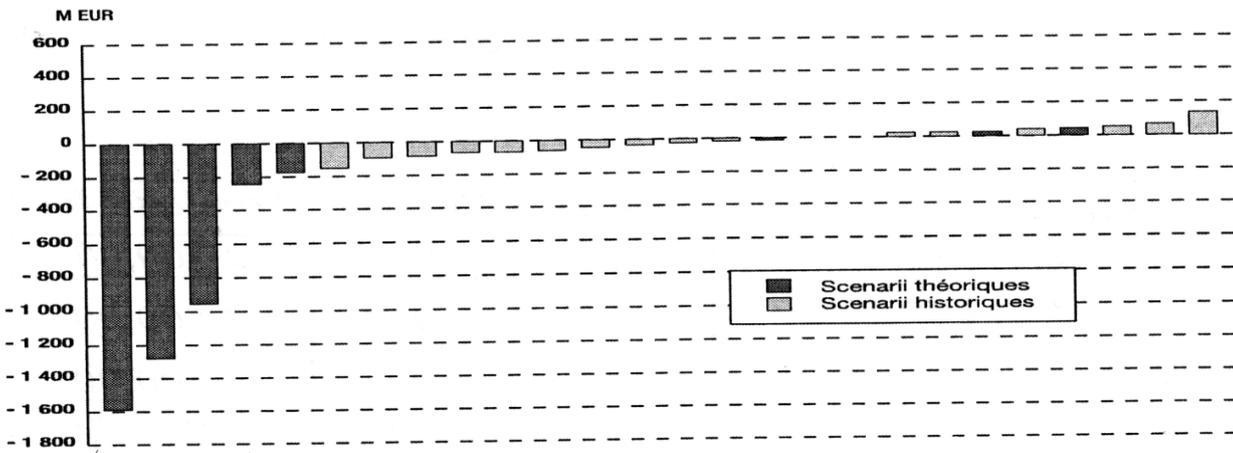
- بعض الأصول أصبحت غير سائلة، خصوصا أصول القروض المنظمة كما أن الصدمات اليومية المستخدمة أصبحت غير مستقرة صانعة بذلك فرق بين مؤشرات المخاطر و النتائج الملاحظة واقعا.

و كقراءة أخيرة أن الحدود المنهجية بينت وجود عيوب تستلزم تكملة هذا المؤشر بباقي المؤشرات التي تقيس المخاطر لاسيما اختبارات الضغط.

2- قياس المخاطر بواسطة اختبار الضغط "Stress test"

إن السيناريوهات التي تؤدي إلى خسائر محتملة و الأكثر ارتفاعا (حوالي 1600 مليون أورو) ترجع إلى صدمات قوية جدا على سعر كل أصل (مثلا تغير نحو الانخفاض ما بين 15% و 30% للمؤشرات البورصة العالمية...).

الشكل رقم: 45 اختبار الضغط 2008/12/31.



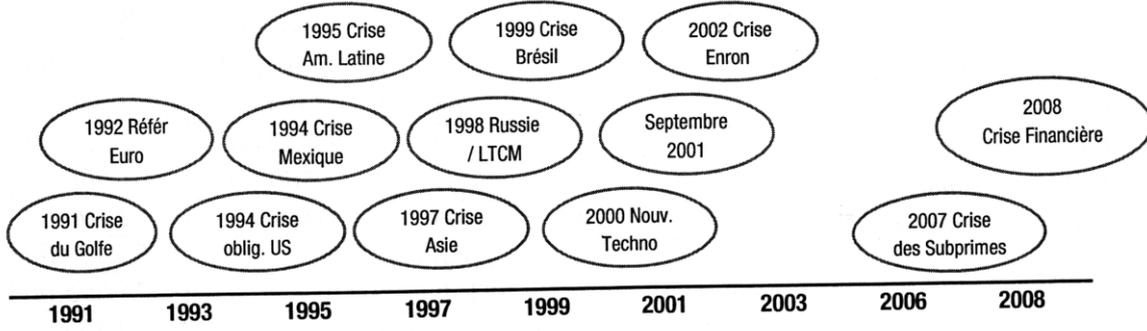
المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008

تجدر الإشارة إلى أن قائمة السيناريوهات المستخدمة لسنة 2008 المستعرضة كانت موضوع إضافة لسيناريوهين هما:

- السيناريو التاريخي "3 أكتوبر 2008" يتعلق بالتطورات الملاحظة في 2008.

- سيناريو نظري للأزمة المالية من خلال التطورات الخاصة خلال سنة 2008.

الشكل رقم 46: سيناريوهات الأزمات المالية.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008

ثالثا : الخطر الهيكلي للمعدل و الصرف

1- الخطر الهيكلي لمعدل الفائدة

بقيت الحساسية الكلية لـ SG: سنة 2008 أقل من 1 % من الأموال الخاصة للمجموعة، و هي بالتالي بعيدة عن حدها بـ :500 مليون أورو. سجلت نسبة الحساسية للشبكات في فرنسا في نهاية ديسمبر 2008 أقل من 20 مليون أورو، كما أن نسبة الحساسية للفروع الأساسية للمجموعة تمثلت إجمالا بقيمة 61 مليون أورو ، هذه الفروع تمثلت 65% من قيم القروض الممنوحة للزبائن.

2- الخطر الهيكلي للصرف

إن تسيير وضعيات الصرف الهيكلية للعمليات الأساسية سمح بتقليل درجة الحساسية لنسبة الملاءة إلى التغيرات في معدل الصرف للعمليات (حساسية نسبة الملاءة مؤطرة تغير بـ 50p في حالة التغير بـ :10% لواحدة من العملات الرئيسية) بالنسبة لباقي العملات بقيت وضعيات الصرف الناتجة أساسا عن المخصصات و الاحتياطات معتدلة.

رابعاً: خطر السيولة

إن معامل السيولة القانونية لشهر يحسب شهريا و يخص «SG» كشخص معنوي و قد حصلت «SG» سنة 2008 على معامل سيولة أكبر من الحد الأدنى المطلوب قانونا.

خامساً : النسب القانونية

نسبة الملاءة القانونية بازل2 استقرت في 11.64% في 2008/12/30.

ارتفعت الأموال الخاصة للمجموعة في نهاية ديسمبر 2008 إلى 36.1 مليار أورو بعد الأخذ في الحساب الفوائد المحصل عليها الأسهم الممتازة و تخفيض نسبة الحذر. وبالنظر إلى نوع الأصول المرجحة فإن :

-خطر القرض (277.2 مليار أورو) يمثل 80.2% من الأصول المرجحة في 2008/12/31.

-خطر السوق 23.1 مليار أورو تمثل 6.7% من ذات الأصول.

-المخاطر التشغيلية تمثل 45.3 مليار أورو في 2008/12/31 من ذات الأصول.

أما المخاطر التي تمس القرض تتمحور حول أدوات مالية تقل عن 05 سنوات.

نسبة مراقبة المخاطر الكبرى.

تحسب كل ثلاثة أشهر.

-القيمة الكلية للمخاطر الجارية لنفس المستفيد لا تتجاوز 25% من الأموال الخاصة الصافية للمجموعة.

نسبة السيولة.

معامل السيولة للمدى القصير (شهر) استقر في 134% بالمتوسط في سنة 2008 و هو أعلى من الحد الأدنى القانوني 100%.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية

أولاً: أخطار الغش و التدايس

1-امتداد قضية كيرفيل

اعتبرت عملية الغش لكيرفيل كأكبر عملية لكل الأوقات لدى "SG" ، ناتجة عن احتيال موظف في مؤسسة مالية أدت إلى انهيار أسهم هذه المؤسسة بـ 40% ، أعلن البنك في 2008/04/17

تسريح دانيال بوكون من منصب الرئاسة العامة و كذا رئاسة مجلس الإدارة و خلفه فريديريك أوديا، جون بيار موشي مسؤول لبنك التمويل و الاستثمار ترك هو الآخر منصبه و خلفه المسؤول السابق لـ:بيير ستريمز ميشال بيروتيه في 2008/02/06، و بعد هذه الخسارة (4.9 مليار أورو) أعلن البنك عن استقباله من قبل الإدارة الجبائية الفرنسية مليار أورو نظرا لتسديد بالزيادة للضرائب على أرباح الشركات (Trop versé)

2-تطور في بعض القيم المالية لسنة 2008

أ - AIC

في نهاية 2008 المؤمن AIC نجح في رد 12 مليار دولار لسوسيتي جنرال بعد شرائها لمشتقات مالية و قد تمكن من ذلك بسبب تدخل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

ب- قروض من الدولة الفرنسية

في 2008/12/12 استفادت SG من قروض بقيمة 1.7 مليار أورو (تم الحصول على قرض آخر بنفس القيمة سنة 2009).

ج- خسائر "SGAM AF"

سجلت خسارة 5 مليار أورو تحملتها "SGAM" كفرع لتسيير الأصول في 2009/04/27 ، هذه الأخيرة اندمجت مع CAAM في جهاز مشترك يسمى "Amundi" (CAAM 75% ، 25% SGAM).

د- قوانين متابعة الخطر التشغيلي

- لتسيير الخطر العملياتي تزود هذا القسم بقوانين و تشريعات تحوي العناصر التالية :
- تجميع المعطيات الداخلية الخاصة بالخسائر المترتبة عن الخطر العملياتي.
- وضع قانون التقييم الذاتي للمخاطر و الرقابة " Risk & control self-assessment"
- تحليل السيناريوهات.
- تحليل معطيات الخسارة الخارجية.
- تقسم SG مخاطرها خلال هذه لسنة إلى 08 أصناف كل صنف يحوي 49 جزء.
- تجمع الخسائر الداخلية ويسمح هذا العنصر بـ:
- *تقديم مفاهيم و نظرات اشتشرافية و كذا وسائل تسيير خطر العمليات بأكثر حداثة.

*اكتساب المعرفة بمكامن الخطر.

"التقييم الذاتي للمخاطر RCSA"

تطبيق RCSA يهدف إلى قياس الخطر العملياتي عن طريق :

- تعريف و تقييم الأخطاء العملياتي التي تعترض أنشطة المجموعة.
- تقييم جودة التشريعات و قوانين الحذر و الرقابة بما يؤدي إلى تخفيف المخاطر.
- تسهيل و متابعة تطبيق المؤشر القياسي للخطر (KRI).
- تبني -إذا كان ضروريا- سياسة التأمين.

المؤشرات المفتاحية للخطر "Key risk indicators"

يكمل هذا المؤشر قوانين سير مخاطر التشغيل بوضع نظام ديناميكي (نظام الإنذار) يضمن بالتكامل مع ما يلي :

- تقديم قياسات كمية قابلة لفحص الخطر.
- تقديم تقييم منظم لتطورات أو لتدهور الخطر و البيئة.
- تحليل السيناريوهات.

يهدف هذا العنصر إلى تقديم صورة الخطر المحتمل للمجموعة و المساهمة في حساب الأموال الخاصة اللازمة للخطر العملياتي.

بالنسبة لحساب رأس المال، تحليل السيناريوهات يستخدم من قبل المجموعة لـ:
*قياس الخسارة الكامنة و النادرة الحصول.

*قياس بالتوزيع على الأصناف للخسارة حسب الكشف التاريخي للأحداث ذات العلاقة.

تحليل الخسائر الخارجية

استخدام قواعد بيانات للخسائر الخارجية لأجل تقييم المخاطر التشغيلية على المعروضات للمجموعة بنمذجة الإحصائيات ذات العلاقة بالخسائر الداخلية و المعطيات المهنية.

نمذجة الخطر:

يعتمد البنك في قياسه لمخاطر التشغيل على طريقة تركز على (LDA Loss Distribution Approach).

هذه الطريقة الإحصائية تتمزج التوزيع السنوي للخسائر العملياتية عن طريق كشف تاريخي للمخاطر الداخلية، الخارجية أو تحليل السيناريوهات وفق أسلوب "bottom-up" بتقسيم المصفوفات للخسائر.

ثانيا: المخاطر القانونية

SG- و بعض البنوك في أمريكا كانت محل تحقيق من قبل مصالح الجباية الأمريكية SEC للإخلال ببنود القانون المتعلق بإصدار "GICS".

-اكتشفت سوسيتي جنرال في جانفي 2008 غش من قبل أحد موظفيها حيث قام بعمليات تجاوزت صلاحياته بتبنيه لوضعيات غير مرخص بها و مغطاة وهميا في السوق.

-فتح صندوق النقد الدولي سنة 2008 تحريات حول معلومات مالية سرية عن أدوات مالية بحوزة SG، حصلت على أثرها على توبيخ يوم 2008/07/03 و غرامة بـ 4 مليون أورو "لعدم احترام القوانين و التشريعات حول الرقابة الداخلية" من قبل اللجنة البنكية التي تولت عملية التفتيش (القانون رقم 97-02 من CRBF).

-سنة 2008 SG كانت محل استدعاء من قبل النائب العام لبروكلين مرفوقة بالوثائق الخاصة بعمليات الغش للموظف.

-في فيفري 2008 أذرت SG بغش و اختلاس لمخزون الذهب لدى GOLDS.

ثالثا: المخاطر البيئية

1-مواجهة التغيرات المناخية

وضع مخطط لانبعاث CO2 يقضي بتخفيض هذه الأخيرة بنسبة (-11%) للفترة 2008-2012 عن طريق تخفيض استخدام الطاقة لنقل الورق.

إن انبعاث CO2 للمجموعة (مساحة 91%) قدرت سنة 2008 بـ : 294372 طن تتعلق أساسا بانبعاث عن وسائل النقل استهلاك الورق و الانبعاث غير المباشر للطاقة.

2-نظام إدارة البيئة

سنة 2008، بارمتر RSE توسع و غطى 134884 عامل (ارتفاع 14% مقارنة سنة 2007) أي 94% من تعداد المجموعة في نهاية 2008 عدا Ros bank (استحواذ سنة 2008).

في مارس 2008، مدير البيئة أخذ على عاتقه مهمة تحديد وقيادة سياسة بيئية على مستوى المجموعة، و يهدف من خلالها إلى تقليل الأثر المباشر الأنشطة المجموعة على البيئة لاسيما أثر الكربون نحو تحييده و تخفيض استهلاك الطاقات غير المتجددة.
أ- استهلاك الطاقة.

استهلاك الكهرباء: MWH 59663 لـ: 131370 عامل في 55 دولة بما يمثل 91% تعداد .SG

استهلاك الغز: MWH 126111 لـ: 131370 عامل يمثل 55 دولة.

استهلاك الزيوت و سوائل الطاقة: MWH 31460 لـ: 131370 يمثل 55 دولة.

مساحات مكيفة: 73% من المساحات مكيفة (84% في فروع فرنسا).

ب- الطاقات المتجددة.

منذ نهاية ديسمبر 2008 البرج الفرانيتي الجديد مغذي 100% بالكهرباء الخضراء.

ج- استهلاك المياه.

1504328 م3 لـ: 100378 عامل في 43 بلد، في فرنسا و بمجهودات مسيري الفروع و البنائيات المركزية تمكنت من تحقيق 12 م3 لكل عامل (انخفاض بـ 20% من المتوسط العام للمجموعة).

د- استهلاك المواد الأولية.

ارتفعت نسبة استعمال الورق المسترجع: 7591 طن سنة 2008 للمجموعة لمعلم 130012 عامل أي 58.4 كغ/العامل.

كما قامت سوسيتي جنرال لسنة 2008 بـ: تنظيم Challenge Bonnes Pratiques papier .responsible

-عمل تقارير كل 03 أشهر لاستهلاك الورق في فرنسا.

-البحث بين مقدمي الخدمات عن من يقدم الورق المسترجع فقط.

-إعداد بطاقات الزيادة مسترجعة 100% في فرنسا.

هـ - النفايات.

إنتاج النفايات بلغت 1930 طن في 2008 (أي 73 كغ/عامل) مقسمة على 16 صنف مع استرجاع أغلبية النفايات في هذه السنة و ليس كلها.

و - النقل.

إن اختيار "La défense" كمكان للإدارة العامة يعتبر نسبيا استراتيجي لتربعه على عقدة من وسائل النقل بالمنطقة.

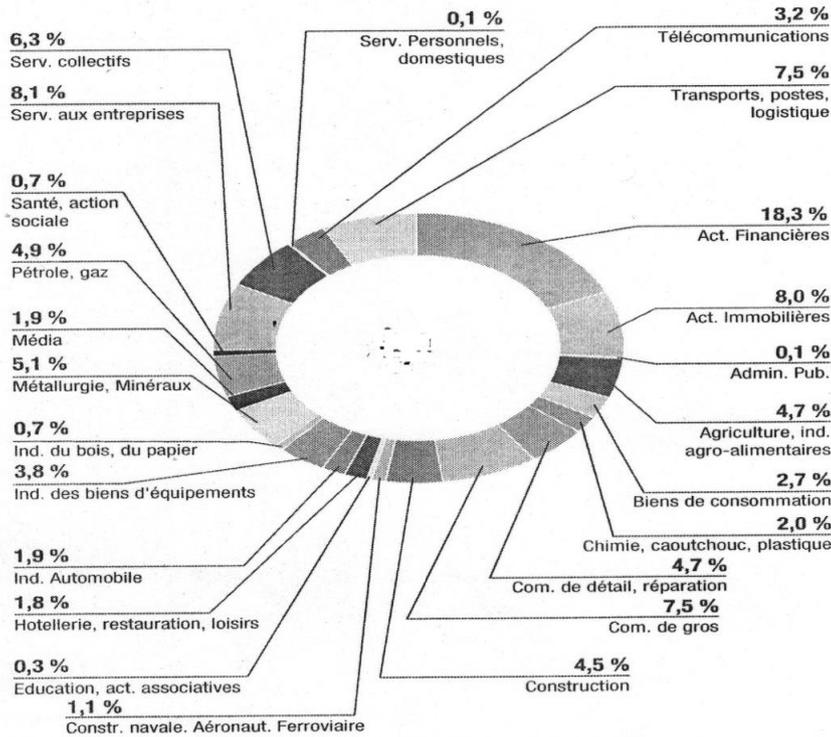
سنة 2008 في فرنسا تم دعم أنظمة الاتصال و الفيديو كونفرنس لتقليل التنقلات المهنية، كما عرفت هذه السنة كذلك تطبيق برنامج التفكير الأخضر لتكنولوجيا المعلومات للإحلال الوظيفي.

الفرع الرابع: إدارة المخاطر المصرفية لبنك SG فرنسا لسنة 2009**القسم الأول: المخاطر المالية****أولا: تحليل محفظة القروض****1- مستحقات على الزبائن أفراد و مؤسسات**

في 209/12/31 كانت المستحقات (الميزانية + خارج بنود الميزانية، خارج التثبيات، سندات المساهمة) الممنوحة من قبل المجموعة لمجموعة زبائنها مثلث عرض في حالة عدم السداد يقدر بـ: 664 مليار أورو من بينها 486 مليار أورو داخل بنود الميزانية.

مثلث مستحقات المجموعة على العشر الأوائل من زبائنها الصناعيين 5% من مجموع المحفظة.

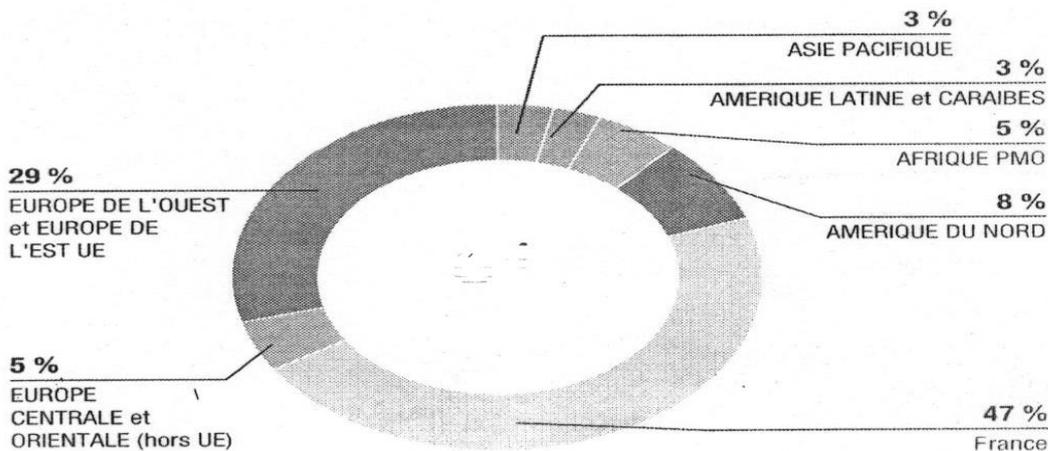
شكل رقم : 47 التوزيع القطاعي للمستحقات المالية للمجموعة 2009/12/31 (280 مليار أورو EAD).



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

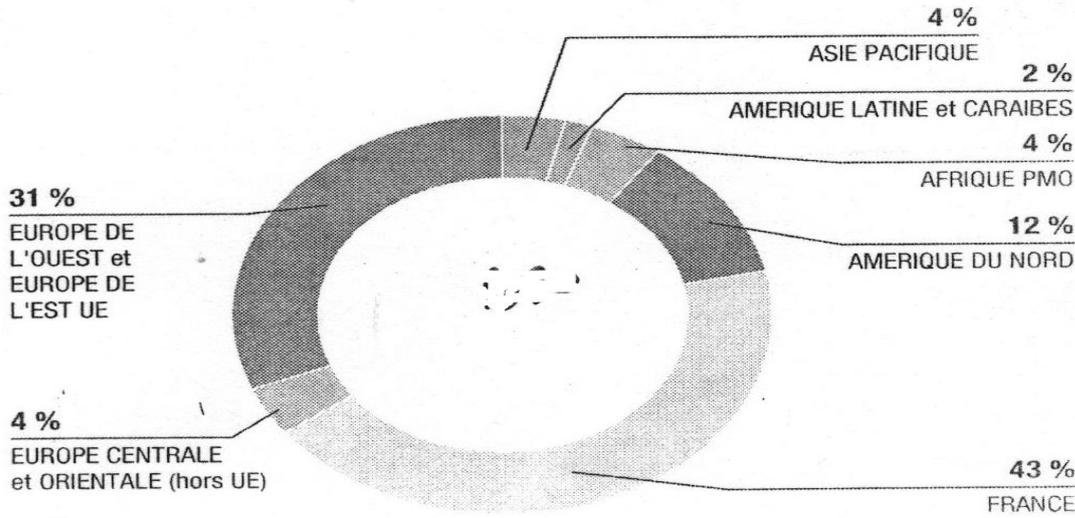
إن المحفظة السابقة للمؤسسات (مؤسسات كبرى، صغير و متوسطة) تمثل تنوع قطاعي مقبول نسبيا، كما يلاحظ في 2009/12/31 وجود قطاع نشاط يمثل أكثر من 10% 280 مليار أورو "مقاس بـEAD.

الشكل رقم: 48 التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية للمجموعة في 2009/12/31 (كل الزبائن) (486 مليار أورو EAD داخل بنود الميزانية).



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

الشكل رقم:49 داخل و خارج بنود الميزانية (664 مليار أورو EAD).



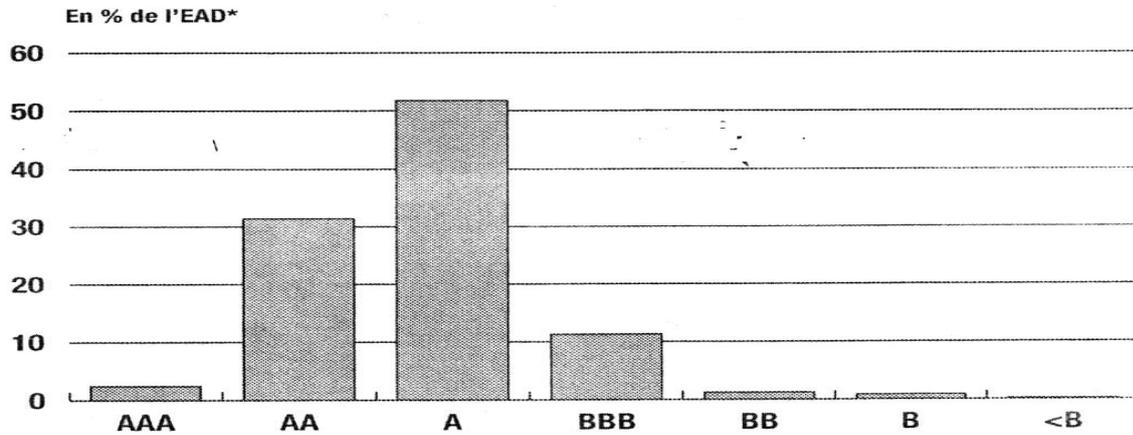
المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

تركزت ما نسبته 85% من مستحقات البنك في 2009/12/31 على الدول الكبرى الصناعية، ما يعادل النصف، منح لزيائن فرنسيين.

إن التصنيف المحصل عليه يتعلق بمخاطر القروض معالج وفق طريقة "IRBA" و "IRBF" على مجموعة المحفظة للزيائن (المؤسسات) (خارج سندات المساهمة، و الحسابات السنوية) مثلت EAD بـ 201 مليار أورو (على EAD إجمالية للمحفظة تقدر بـ : 208 مليار أورو).

استفادت الأغلبية العظمى من المحفظة 66% من الزيائن مؤسسات من علامة " Investment grade" في 2009/12/31

الشكل رقم:50: التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر " مؤسسات" 2009.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

التصنيف المحصل عليه يتعلق بمخاطر القروض يمثل EAD بـ: 87 مليار أورو (على EAD للمحفظة بـ: 95 مليار أورو) بحيث تتركز ما نسبته 98% على الدول المتقدمة.

2- القروض الممنوحة للدول الناشئة

تؤطر القروض الممنوحة للدول الناشئة بحدود مصادق عليها مرة في السنة من قبل الإدارة العامة.

إن مبلغ الحقوق على الدول الناشئة خارج الاتحاد الأوروبي للمجموعة تقسم على 04 مناطق جغرافية (أوروبا الوسطى و الشرقية خارج الاتحاد الأوروبي، افريقيا و الشرق الأدنى أمريكا الجنوبية و آسيا).

سجلت الحقوق على كل الزبائن في 31/12-2009 انخفاضا طفيفا إلى 71.4 مليار أورو مقابل 72.3 مليار أورو في 30/12-2008 على مستوى بنك التجزئة (الشبكات الدولية) قسمت المحفظة على 30 دولة، يقع معظمها في أوروبا الوسطى و الشرقية و كذا حوض المتوسط. حيث بلغت قيمتها 51.9 مليار أورو في 30/12-2009 مقابل 52.3 مليار أورو في 31/12-2008.

فيما يخص بنك التمويل و الاستثمار بلغت مستحقات البنك 19.5 مليار أورو في 31/12-2009 مقابل 20 مليار أورو نهاية 2008، 86% من هذه الحقوق حصلت على درجة "Investment grade".

الجدول رقم 15: تطور قيمة المستحقات (عدا البنوك) على الدول الناشئة (مليار أورو)،

SGcib

(En Md EUR)	31.12.2009	31.12.2008
Banque de détail ⁽¹⁾	51,9	52,3
Banque de Financement et d'Investissement ⁽²⁾	19,5	20,0
Total Pays Emergents hors UE	71,4	72,3

أ -المستحقات المالية على أوروبا الوسطى و الشرقية (خارج الاتحاد الأوروبي)

و تعود أساس إلى بنك التجزئة بلغت هذه الحقوق 28.7 مليار أورو نهاية 2009 مقابل 35.7 مليار أورو نهاية 2008، ففي روسيا ينشط البنك في إطار بنك التجزئة حيث سجلت في 2009-12/31 ما قيمته 19.4 مليار أورو مقابل 27.1 مليار أورو نهاية 2008. إن حقوق المجموعة على روسيا تركزت على الزبائن "بنوك".

الجدول رقم: 16 تطور قيمة المستحقات المالية على أوروبا الوسطى و الشرقية (خارج الاتحاد الأوروبي)

(En Md EUR)	31.12.2009	31.12.2008
Russie ⁽²⁾	19,4	27,1
Europe centrale et orientale (Hors UE, Hors Russie) ⁽²⁾	9,3	8,6
Total Europe centrale et orientale Hors UE	28,7	35,7

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

3- المؤونات و تغطية أخطار القروض

أ -المؤونات المكونة لأخطار القروض في 2009-12/31

ارتفعت التكلفة الصافية للخطر التجاري (خارج المنازعات) للمجموعة خلال سنة 2009 إلى 5507 مليون أورو مقابل 2495 مليون أورو في 2008-12/31.

-إن أثر الأزمة المالية كان عميقا على تكلفة الخطر للمجموعة سنة 2009 حيث بلغت هذه التكلفة في مستوى 117 نقطة قاعدة (أي 4.4 مليار أورو).

أما تكلفة الخطر لقطب "شبكة فرنسا" في 2009 بلغت 72 نقطة قاعدة عاكسة بذلك إرتفاع في المحفظة التجارية لاسيما الثلاثي الرابع نتيجة تكوين مخصصات معتبرة لعدد ملفات محدود.

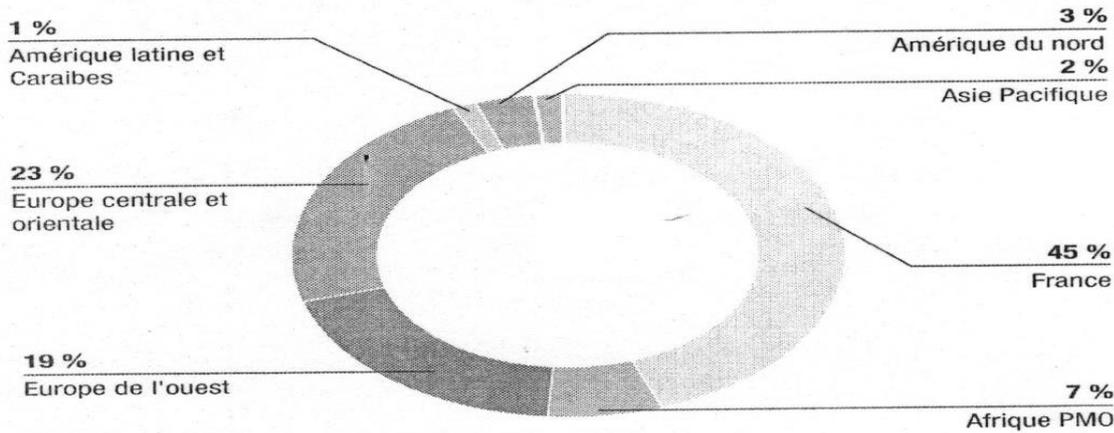
-على مستوى الشبكات الدولية التكلفة السنوية للخطر بلغت 1.3 مليار أورو مسجلة بإرتفاع كبير مقارنة بسنة 2008 و هذا راجع إلى إرتفاع العجز عن السداد في روسيا (490 نقطة قاعدة في الدورة مقابل 130 في 2008).

-على مستوى التمويل الخاص و التأمين بلغت تكلفة الخطر 1.2 مليار أورو (205 نقطة قاعدة) حيث سجلت إرتفاعا كبيرا أساسه أنشطة القرض الاستهلاكي (425 نقطة قاعدة).
-إن تكلفة الخطر 2009 للأنشطة طويلة المدى لبنك التمويل و الاستثمار بلغت 88 نقطة قاعدة مع تسجيل تطور ملحوظ في الثلاثي الرابع، التكلفة الصافية للخطر المتعلقة بالأصول المدارة بلغت 1.4 مليار أورو.

ب- مؤونات خاصة على مخاطر القروض.

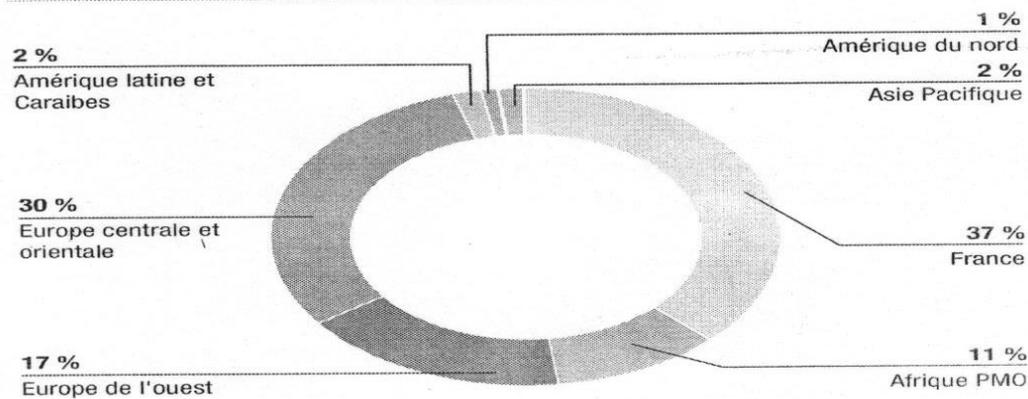
بلغت قيمة الحقوق المتنازع فيها و المشكوك في تحصيلها 20.7 مليار أورو في 12/30-2009.

شكل رقم: 51 التوزيع الجغرافي للحقوق المشكوك في تحصيلها و المتنازع فيها في 12/31-2009.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

الشكل رقم: 52 التوزيع الجغرافي لمخصصات المؤونات المكونة في 12/31-2009



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

تم تغطية هذه الحقوق بمخصصات نوعية بـ 1181 مليون أورو في 2009-12/31 بعد ما كانت 1070 مليون أورو نهاية ديسمبر 2008.

تغطية المؤونات (دون الأصول ذات العلاقة بتغيير إعادة لإدراج IAS39).

الجدول رقم: 17 تطور قيمة المؤونات المكونة لسنة 2008/2009.

	31.12.2009	31.12.2008
Créances brutes en Md EUR (*)	394,5	403,0
Créances douteuses en Md EUR (*)	20,7	14,9
– Sûretés relatives aux encours dépréciés en Md EUR (*)	3,4	2,4
= Engagements provisionnables en Md EUR (*)	17,2	12,5
Engagements provisionnables / Créances brutes (*)	4,4 %	3,1 %
Provisions en Md EUR (*)	10,5	8,3
Provisions spécifiques / Engagements provisionnables (*)	61 %	66 %
Provisions base portefeuille en Md EUR (*)	1,2	1,1
Provisions globales / Engagements provisionnables (*)	68 %	75 %

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

بلغت المؤونات المكونة في 2009-12/31 مبلغ 17.2 مليار أورو بمعدل تغطية يقدر بـ 68%.

ج- مؤونات على أصول تأثرت بالأزمة المالية.

-بلغت معدل تغطية و الإصدارات "CDS" و الاحتياطات للمجموعة 77%.

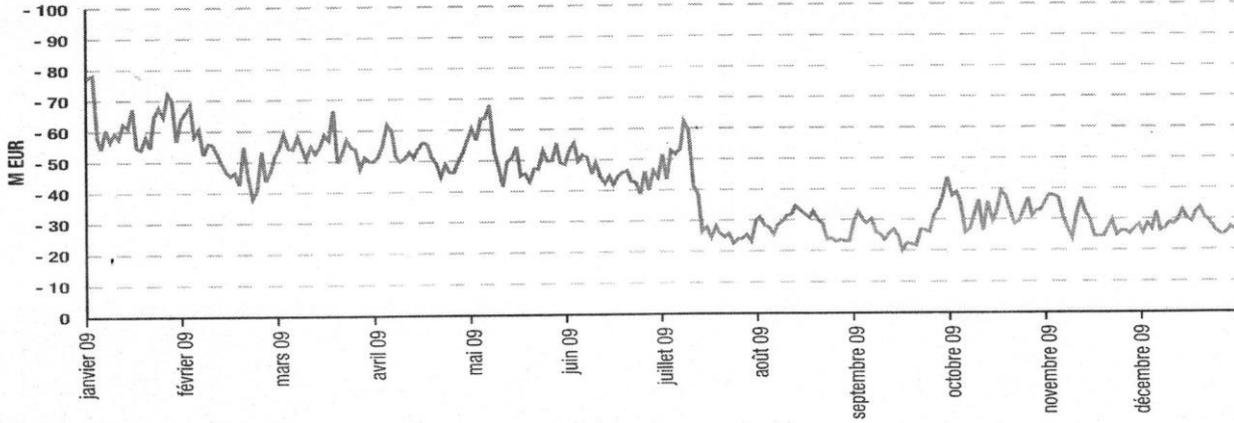
-في 2009-12/31 بلغت قيمة المؤونات بالنسبة لبنك التمويل و الاستثمار على محفظة LBO ما قيمته 275 مليون أورو.

ثانيا : خطر السوق

1- مقياس VAR

تطور قيمة VAR لأنشطة التداول في البنك يقدم على النحو التالي خلال 2009 (1 يوم 99%)، (مليون أورو).

الشكل رقم: 53 تطور VAR لسنة 2009

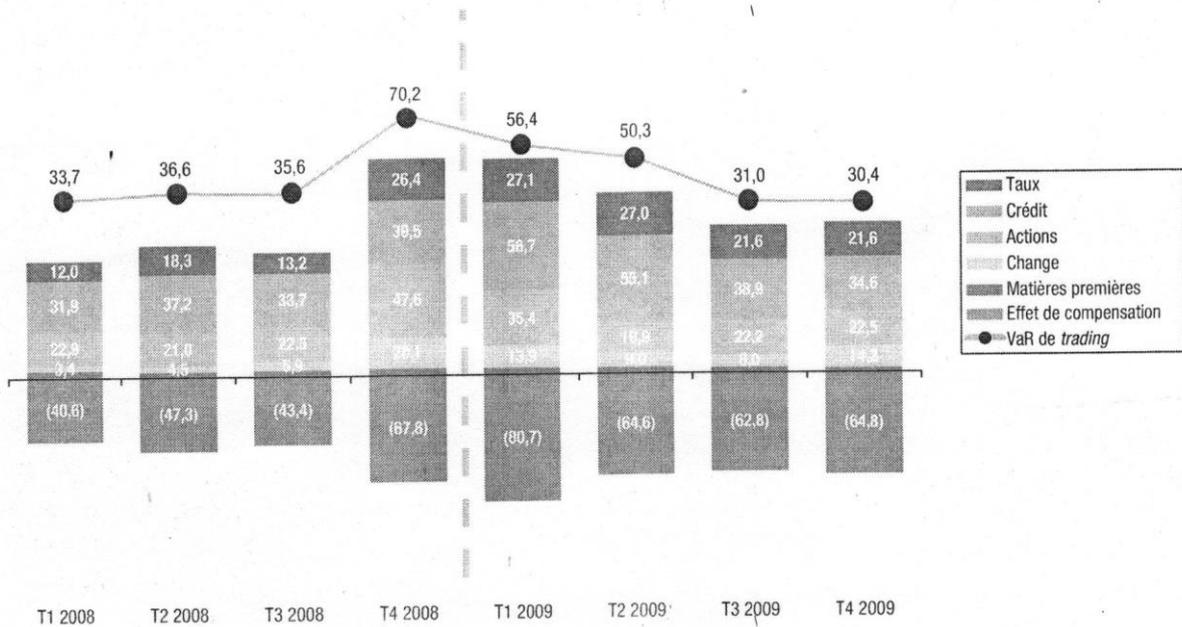


المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

في سنة 2009 سجل حد VAR 85 مليون أورو

الشكل رقم: 54 متوسط Var للثلاثي 2008-2009 حسب عامل الخطر.

Moyennes trimestrielles de la VaR de Trading, 1 jour, 99 % (En M EUR)



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

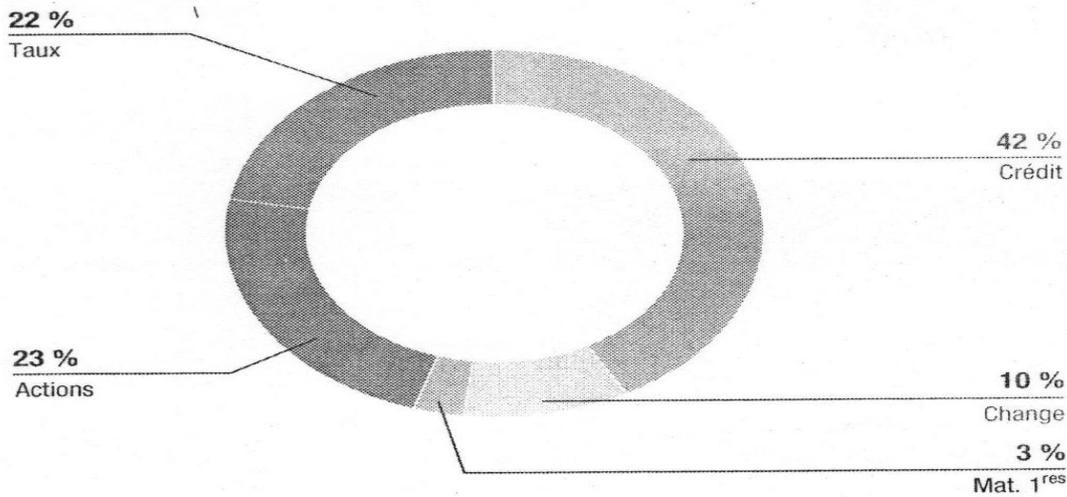
متوسط VAR لسنة 2009 استقر عند 42 مليون مقابل متوسط سنوي بـ 44 مليون سنة

2008، هذا الاستقرار العام يخفي انخفاض في الثلاث ثلاثيات الأولى من السنة فاستقرار في

الثلاثي الرابع، الانخفاض الملاحظ إلى غاية الثلاثي الثالث لسنة 2009 ناتج عن تخفيض

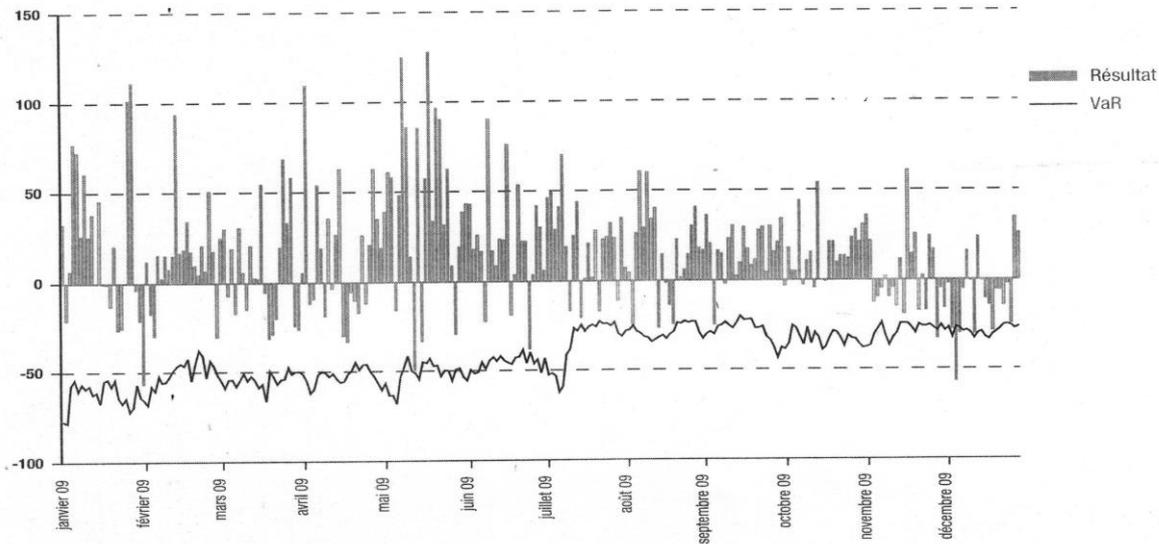
العرض المالي لاسيما الأسهم.

الشكل رقم: 55 توزيع VAR لأنشطة التداول حسب نوع الخطر 2009.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

الشكل رقم: 56 الاختبار العكسي لـ VAR على المحيط القانوني لسنة 2009 (99 مليون أورو)



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

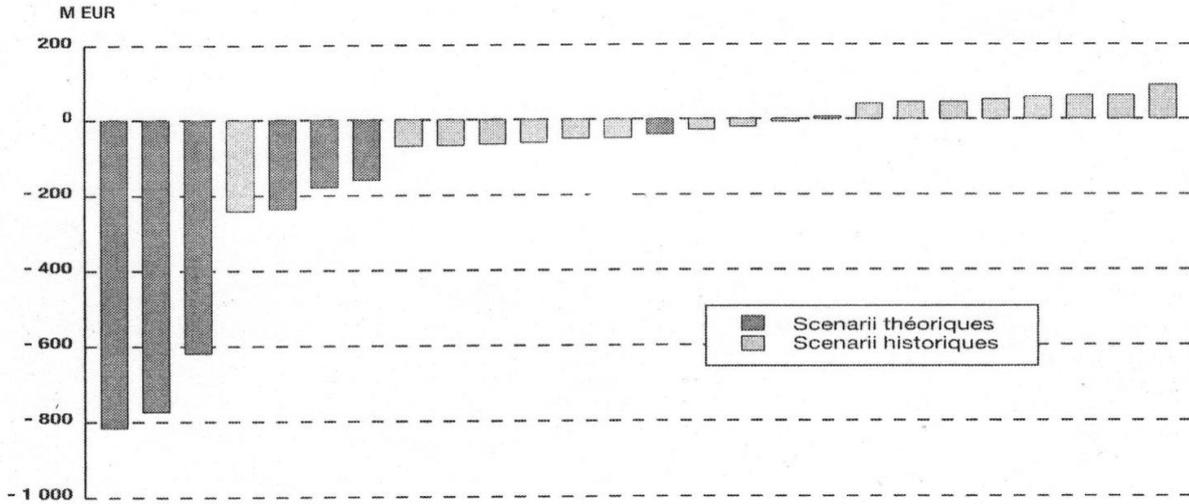
يوضح الشكل السابق الاختبار العكسي لـ VAR على المحيط القانوني.

تجاوزت سنة 2009 النتيجة اليومية ثلاث مرات قيمة VAR بما يعني توافقها و مجال الثقة 99% المطلوب.

2- مقياس اختبارات الضغط Stress test

السيناريوهات الدالة على الخسائر المحتملة بحوالي 800 مليون أورو هي سيناريوهات نظرية و ترجع إلى صدمات جد قوية بما يؤثر على سعر كل أصل من الأصول المحتفظ بها (مثلا: تغير نحو الانخفاض بـ 15 % إلى 30% في المؤشرات البورصية العالمية).

الشكل رقم: 57 يوضح الشكل اختبارات الضغط لسنة 2009



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

ثانيا: المخاطر الهيكلية لمعدلات الفائدة و الصرف.

1- الخطر الهيكلية لمعدلات الفائدة

بلغت الحساسية للتغير في المعدلات (17%) للفروع الرئيسية في: 2009-12/31 ما يعادل (-77) مليون أورو و تتضمن هذه الفروع 82% من القروض المقدمة لزبائن المجموعة.

جدول رقم: 18 قياس نسبة الحساسية للتغير بمعدل +1% بالمليون أورو.

أقل من سنة	من 1 إلى 7 سنوات	7 سنوات فما فوق	الحساسية الكلية
26+	196-	93+	77-

2- الخطر الهيكلية للصرف

إن تسيير وضعيات الصرف للعملات القوية مكنت من تقليل نسبة الحساسية لنسبة الملاءة اتجاه التغيرات لمعدلات الصرف لهذه العملات ، حيث حددت درجة الحساسية لسنة الملاءة بخمس نقاط قاعدة في حالة التغير بـ 10% لأحد العملات الأساسية.

ثالثا : خطر السيولة

نهاية سنة 2009 حققت سوسيتي جنرال معامل سيولة أعلى من الحد الأدنى المطلوب

ب:1.26

3- النسب المالية.

نسبة الملاءة بازل2

نسبة الملاءة بازل2 بلغت 13% في 2009-12/31.

نسبة مراقبة المخاطر الكبرى.

القيمة الإجمالية للأخطار لنفس المستفيد لا تتجاوز 25% الأموال الخاصة الصافية للمجموعة.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية

أن متطلبات رأس المال الخاص لـ: SG لمستوى المخاطر التشغيلية بلغ: 3766 مليون أورو

نهاية سنة 2009 مقابل 47080 نهاية سنة 2008، لم تسجل سوسيتي جنرال أخطار تشغيلية

ذات أثر يذكر خلال هذه السنة.

ثالثا: المخاطر البيئية

حافظت "SG" على نفس وتيرة إدارة المخاطر البيئية لنسبة 2008 غير أن هذه السنة 2009

سجلت فرقا في الاتجاه نحو الطاقات المتجددة لاسيما في فروعها الأوروبية حيث سجلت 06

بنوك تعمل كلية بهذا النوع من الطاقات في 2009-12/31.

الفرع الخامس: إدارة المخاطر المصرفية لـ: "SG" لسنة 2010

القسم الأول: المخاطر المالية

أولاً: تحليل محفظة القروض

بههدف تأطير تسيير مخاطر القروض للمجموعة قامت المجموعة بتأسيس قانون رقابة مكمل للأقطاب (شبكة فرنسا-الشبكات الدولية-الخدمات المالية الخاصة و التأمينات -بنوك خاصة. تسيير الأصول/ بنك التمويل و الاستثمار) في مديريةية المخاطر كل قسم من الأقسام سالفة الذكر مكلف بـ:

-تحديد حدود الإقراض الكلي و الفردي حسب نوعية الزبائن أو نوع الصفقة.

-ترخيص للصفقات المقبولة من طرف المديرية التجارية.

-تطبيق التعليمات الخاصة بالقروض.

-تأكيد على متابعة الرقابة لمحافظ القروض النوعية.

خطت "SG" على سنوات عديدة للتحويل إلى طريق IRB للعديد من أنشطتها و معروضاتها الخاضعة للطريقة التقليدية "Approche Standard".

وضعت "SG" قوانين "Stress test" حسب المحاور التالية.

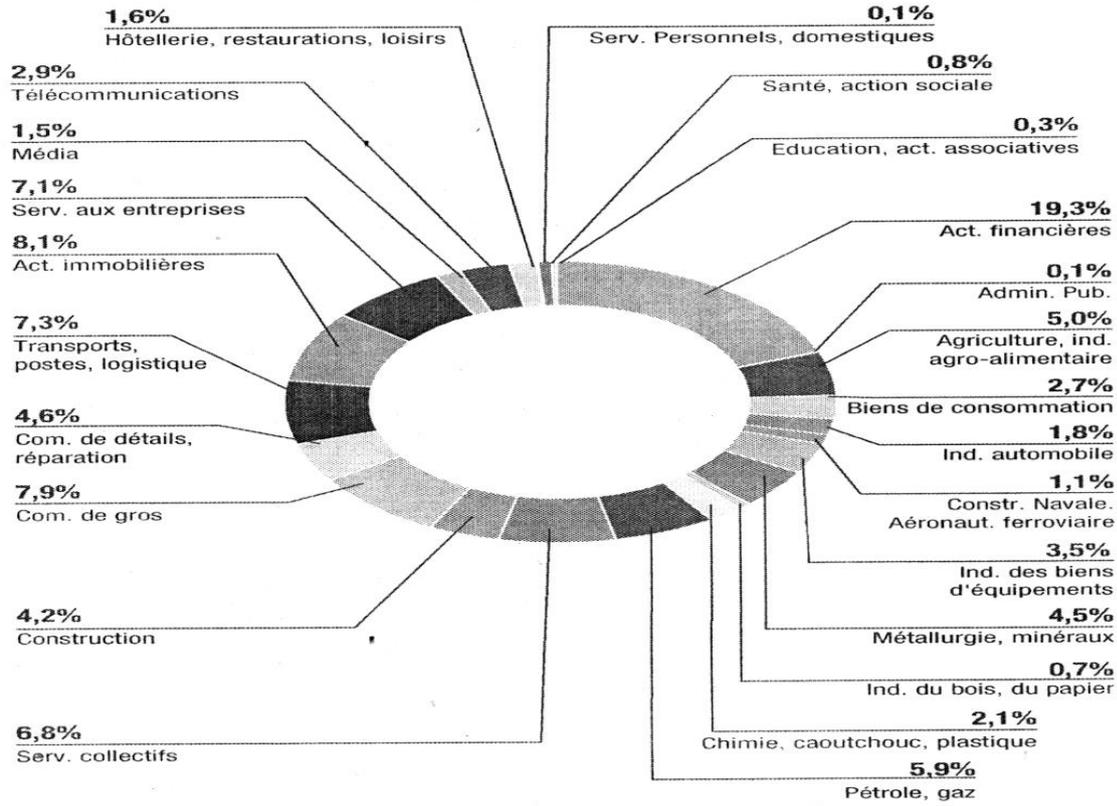
-في مستوى اندماجي لاختبارات الضغط الكلية (اختبارات الضغط الاقتصادية و ICAAP) بعمليات الميزانية بما يسمح بتحقيق تغطية كاملة للمجموعة لكل سيناريو للخسائر الممكنة الراجعة لخطر القروض، السوق و التشغيلية.

-اختبارات ضغط نوعية تسمح بإكمال عند الطلب التحليل الكلي بطريقة متناهية الدقة، حسب عدة محاور (القطاع، الفروع، المنتج، الدولة...الخ) بالموازاة أيضا هناك اختبارات ضغط داخلية شكلت "SG" عينة عشوائية مشكلة من 91 بنك أوروبي لإجراء اختبارات الضغط (يرجى الاطلاع على موقع: SEBS committee of European banking supervisors).

1- مستحقات على الزبائن "أفراد و مؤسسات"

مثلت المستحقات على مجموع الزبائن في 2010-12/31 عرض كلي في حالة عدم الدفع بـ: 709 مليار أورو من بينها 527 مليار أورو داخل الميزانية، كما شكلت مستحقات المجموعة على المتعاملين العشر الأوليين 5% من المحفظة في 2010-12/31.

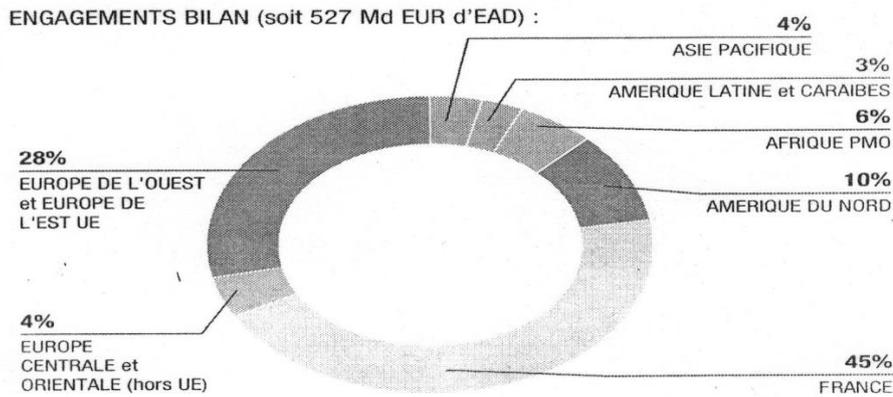
شكل رقم : 58 التوزيع القطاعي للمستحقات المالية للمجموعة لسنة 2010



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

في 2010-12/31 ارتفعت قيمة محفظة المؤسسات إلى 300 مليار أورو (داخل و خارج بنود الميزانية مقاسة بـ EAD) قطاع الأنشطة المالية الوحيد الذي شكل ما نسبة 10% من المحفظة.

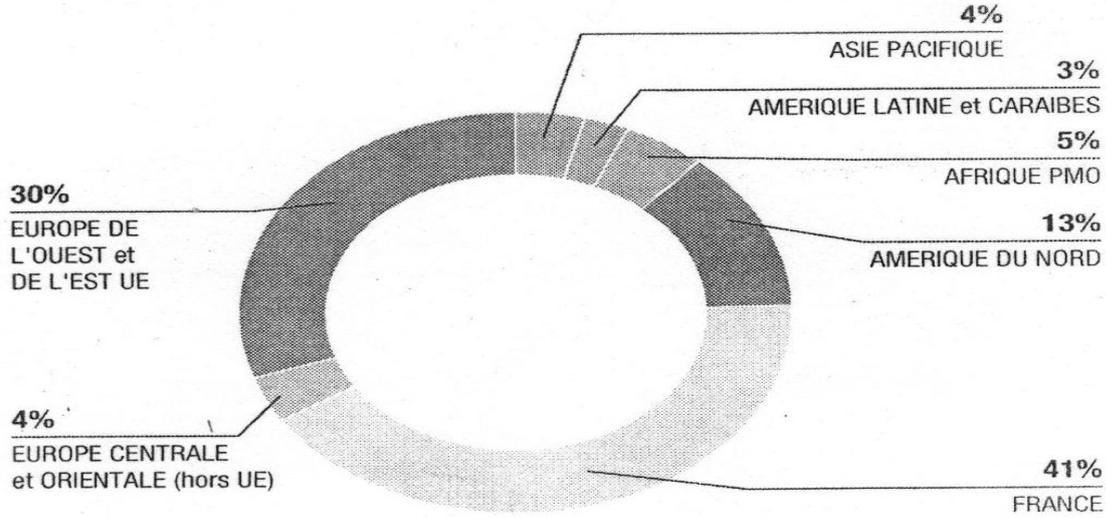
الشكل رقم: 59 التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية للمجموعة في 2010-12/31 لكل الزبائن (داخل بنود الميزانية 527 مليار اورو EAD)



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

الشكل رقم:60 التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية للمجموعة في 2010-12/31 لكل الزبائن (داخل و خارج بنود الميزانية 709 مليار اورو EAD)

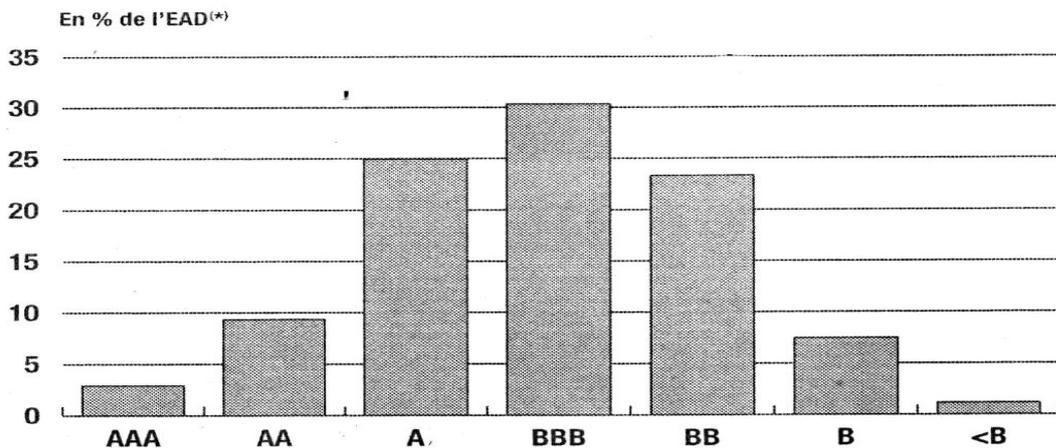
ENGAGEMENTS BILAN ET HORS-BILAN (soit 709 Md EUR d'EAD) :



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010.

في 2010-12/31، 85% من المستحقات للمجموعة (داخل و خارج بنود الميزانية) تركزت على الدول الكبرى المصنعة، ما يقارب النصف من القروض منح لزبائن فرنسيين (24% من المحفظة لقطاع الجملة، و 18% للخواص).

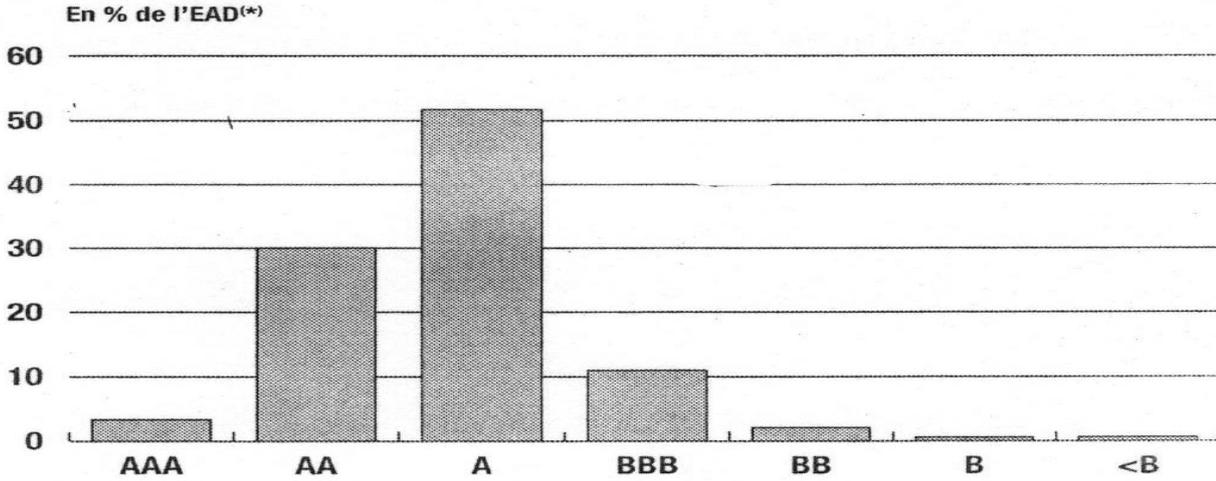
الشكل رقم: 61 التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات" 2010.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

البارمتر المحصل عليه يتعلق بالمستحقات بطريقة IRB على مجموع محفظة الزبائن "مؤسسات" كل الأقطاب مجتمعة، تمثل 220 مليار دولار EAD (من كلية تبلغ 300 مليار أورو) تحوي هذه الطريقة التقليدية.

في 2010-12/31 أغلبية المستحقات (68% للزبائن "المؤسسات") بدرجة استثمار "I-g".
 . الشكل رقم: 62 التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات" I-G 2010.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

البارمتر المحصل عليه يتعلق بالمستحقات المعالجة بطريقة IRB على مجموع محفظة البنوك، كل الأقطاب مجتمعة، تمثل EAD بـ 91 مليار أورو.
 المستحقات على الدول الناشئة خارج الاتحاد الأوروبي.

إن المستحقات للمجموعة على الدول الناشئة خارج الاتحاد الأوروبي مؤطرة بحدود مصادق عليها سنويا و من قبل المديرية العامة، كما أن مستحقات "SG" لذات الدول تتركز في أربعة مناطق جغرافية (أوروبا الوسطى و الشرقية خارج الاتحاد الأوروبي، إفريقيا الشرق الأدنى و المتوسط، أمريكا و آسيا).

وقد سجلت المستحقات الصافية للدول الناشئة إرتفاعا بـ 8% بين 2009-12/31 و 2010-12/31، هذا النمو سجل أساسا في آسيا،

فيما يخص بنك التجزئة (شبكات دولية و خدمات مالية خاصة)، انقسمت المحفظة على أكثر من 30 دولة متركزة أكثر في أوروبا الوسطى و الشرقية و كذا حوض المتوسط، و فيما يخص

بنك التمويل و الاستثمار، القسم الأكبر للمستحقات للدول ذات درجة "Investment grade" بلغ (89%).

الجدول رقم : 19 تطور قيمة المستحقات المالية (مليار أورو 2010 SGcib)

(En Md EUR)	31.12.2010	31.12.2009
Banque de détail	55,5	51,9
Banque de Financement et d'Investissement (hors titres)	26,6	19,5
Total Pays Emergents hors UE	82,1	71,4

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

على مستوى البنك الخاص، حققت المعروضات 0.7 مليار أورو في 2010-12/31 مقابل 0.5 مليار أورو في 2009-12/31.

أما فيما يخص المستحقات على كل من اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال و اسبانيا، فالجدول أدناه يوضحها في 2010-12/31.

الجدول رقم 20: تطور قيمة المستحقات المالية لبعض الدول

(En Md EUR)	Exposition brute			Exposition nette ⁽¹⁾		
	Total	dont positions en banking ⁽²⁾	dont positions en trading ⁽³⁾	Total	dont positions en banking ⁽²⁾	dont positions en trading ⁽³⁾
Grèce	2,9	2,4	0,5	2,7	2,4	0,2
Irlande	0,2	0,0	0,2	0,2	0,0	0,2
Italie	4,5	2,5	2,0	4,1	2,5	1,6
Portugal	0,4	0,0	0,4	0,3	0,0	0,2
Espagne	2,2	1,0	1,2	2,0	1,0	1,0

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

2- المؤونات و تغطية مخاطر القروض.

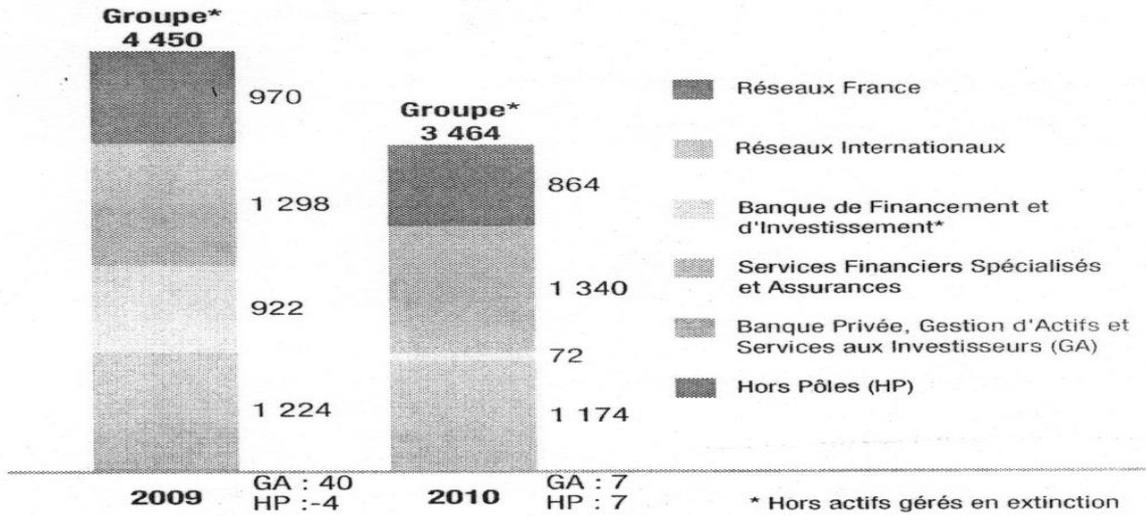
أ- استخدام مشتقات القروض.

سجلت مشتريات الحماية عن طريق المشتقات المالية (SWAP, ...) إرتفاعا من 13 مليار أورو إلى 7.7 مليار أورو نهاية ديسمبر 2010 و هذا راجع إلى فتح عدة وضعيات إلى جانب بيع CDS المرتبطة بدرجة "Investment grade" في سنة 2010 انتشار "CDS" المصدر

"Investment grade" بمؤشر "ITRAXX" راجع إلى أزمة الديون السيادية مع استقرار خارج هذه الدول.

إن مشتريات الحماية في أغلبها ذات علاقة بالزبائن البنكيين بتصنيف أعلى من أو يساوي (-A) تراوح المتوسط بين (-AA) و (A+).

شكل رقم: 63 المؤونات وتطور المخاطر 2010-12/31.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

- تطورت التكلفة الصافية للخطر المصرفي للمجموعة بـ (مليون أورو) بـ: 83 نقطة قاعدة سنة 2010 ، سجلت تكلفة الخطر المصرفي SG انخفاض مقارنة بسنة 2009 (-23 نقطة قاعدة).

- حققت تكلفة الخطر لشبكات فرنسا ارتفاعا بـ 50 نقطة قاعدة بانخفاض عن سنة 2009، حيث حققت 58 نقطة قاعدة و باستقرار عام في فرنسا بـ 196 نقطة قاعدة سجلت تكلفة مخاطر الشبكات الدولية استقرار مقارنة بسنة 2009 ، حيث حققت 195 نقطة قاعدة ملقية بالضوء على روسيا و التشيك، اليونان الذين بقت بهم تكلفة المخاطر مرتفعة نسبيا.

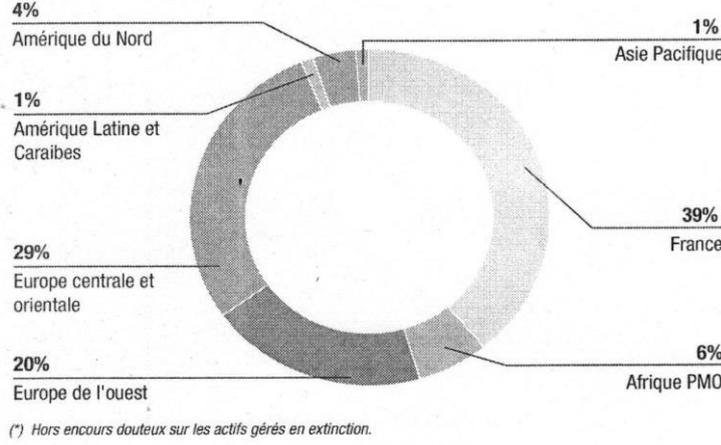
- أما بالنسبة لبنك التمويل و الاستثمار فقد سجل سنة 2010 تكلفة صافية للخطر بـ (-72 مليون أورو، -922 مليون أورو سنة 2009) عاكسة نوع من المقاومة لمحفظه الزبائن خلال السنة، .

- إن تكلفة الخطر للخدمات المصرفية المتخصصة انخفضت بـ: 35 نقطة قاعدة حيث سجلت 221 نقطة قاعدة (256 نقطة قاعدة سنة 2009) لاسيما بالنسبة لتمويل التجهيزات.

ب- المؤونات النوعية للأخطار القرض

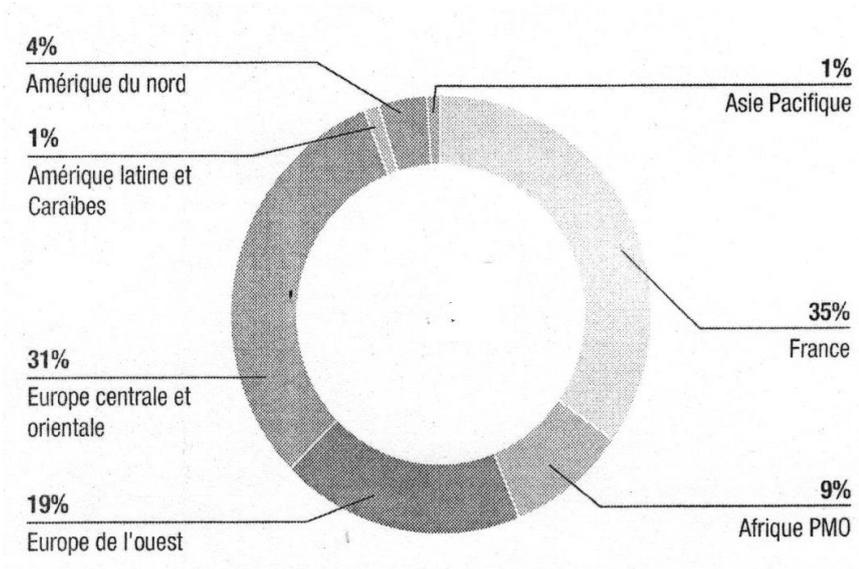
إن تكوين مؤونات لمخاطر القروض تطبق أساسا على الحقوق المشكوك في تحصيلها و المتنازع فيها، بلغت قيمة هذه الحقوق 23.1 مليار أورو في 2010-12/31.

الشكل رقم: 64 التوزيع الجغرافي للحقوق المشكوك تحصيلها و المتنازع فيها في 2010-12/31.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

الشكل رقم: 65 التوزيع الجغرافي لمخصصات المؤونات المكونة في 2010-12/31.



في 2010-12/31 كانت هذه الحقوق مغطاة بمخزون مؤونات نوعية ارتفع إلى 12.5 مليار أورو.

ج- مؤونات المحفظة

بلغت قيمة المؤونات المشكولة لتغطية خطر المحفظة 1.2 مليار أورو في 2010-12/31

الجدول رقم 21 تطور قيمة المؤونات المكونة لسنة 2010

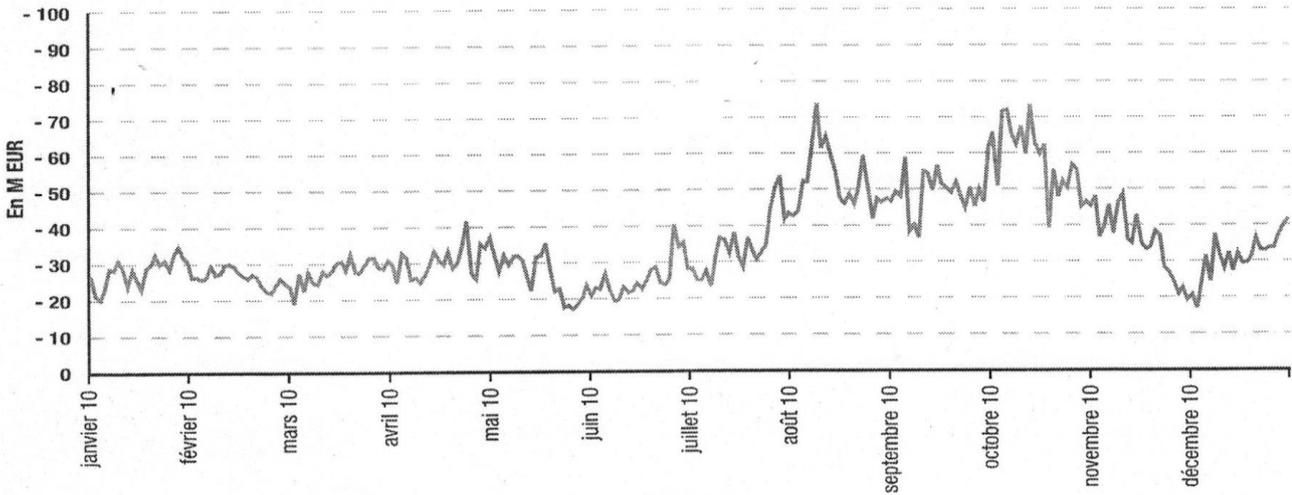
	31.12.2010	31.12.2009
Créances brutes en Md EUR (*)	426,0	400,4
Créances douteuses en Md EUR (*)	23,1	20,8
– Sûretés relatives aux encours dépréciés en Md EUR (*)	4,1	3,4
= Engagements provisionnables en Md EUR (*)	19,0	17,4
Engagements provisionnables / Créances brutes (*)	4,5%	4,3%
Provisions spécifiques en Md EUR (*)	12,5	10,6
Provisions spécifiques / Engagements provisionnables (*)	66%	61%
Provisions base portefeuille en Md EUR (*)	1,2	1,2
Provisions globales / Engagements provisionnables (*)	72%	68%

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

ثانيا: خطر السوق

1/ مقياس VAR

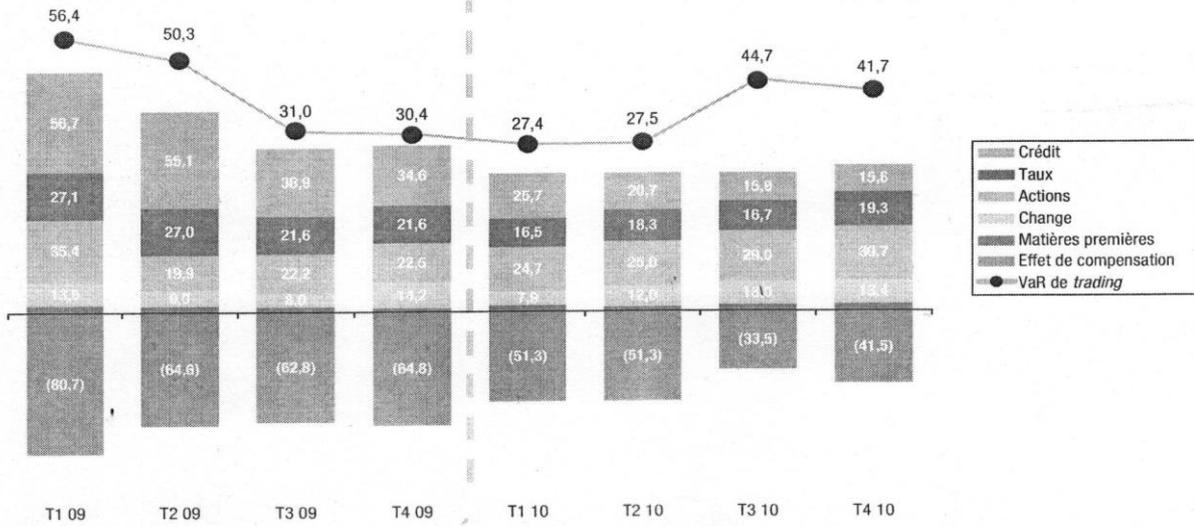
الشكل رقم: 66 تطور VAR لسنة 2010



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

الشكل رقم: 67 توزيع VAR (بالمتوسط الثلاثي (03 أشهر) بالمليون أورو) حسب عامل الخطر

Moyennes trimestrielles de la VaR de Trading, 1 jour, 99% (En M EUR)



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

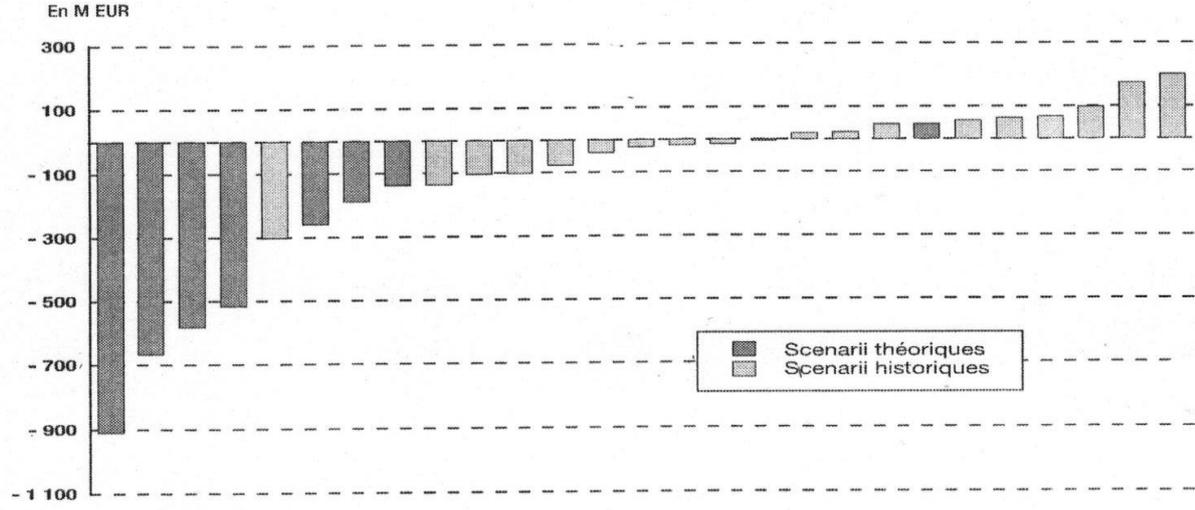
إن متوسط VAR بالنسبة لسنة 2010 استقر حول 35 مليون أورو مقابل متوسط سنوي بـ 42 مليون أورو سنة 2009، هذا الانخفاض الضعيف يتعلق باستقرار في الثلاثين الأولين فإرتفاع في الثلاثين الأخيرين، كما أن التطور الحاصل في الثلاثي الثالث 2010 ناتج عن انخفاض معتبر في المقاصة لمختلف أصناف الخطر، الوضعيات المتخذة كانت أقل دفاعا و بالتالي أكثر حساسية للسيناريوهات في ماي 2010.

بالنسبة للثلاثي الرابع فإن اتخاذ وضعيات جديدة دفاعية سمح بتحقيق VAR لمستوى ضعيف بالرغم من تطويره بإضافة عامل آخر للخطر و هو الأرباح المنفق عليها، و قد سجلت هذه السنة دخل يومي ارتفع بـ 5 نقاط ارتكاز قيمة VAR .

2- قياس المخاطر بواسطة stress test

سجل هذا المقياس خسائر مرتفعة اعتماد على سيناريوهات تاريخية و التي تعكس صدمات مالية شديدة سجلت 30% في المؤشرات البورصية العالمية.

الشكل رقم 68 يبين متوسط قيم اختبارات الضغط لسنة 2010، السيناريو الذي سجل خسائر كامنة جد مرتفعة.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

ثالثا: المخاطر الهيكلية بمعدل الفائدة و الصرف

1- الخطر الهيكلي لمعدل الفائدة

إن نسبة الحساسية الكلية للمجموعة البنكية لسنة 2010 سجلت مستوى أقل من 2.5% من الأموال الخاصة و بالتالي بقيت بعيدة عن الحد بـ 1 مليار أورو.

إن تحليل الخطر الهيكلي لمعدل الفائدة أعطى ما يلي :

في نهاية 2010 فإن الحساسية "القيمة الاقتصادية" لشبكات فرنسا سجلت انخفاض على مستوى الأصول و الخصوم بـ: (-248) مليون أورو.

-إن العمليات التجارية مع المؤسسات الكبيرة لم تولد خطر الصرف باعتبارها مؤكدة.

-إن العمليات التجارية مع زبائن الفروع للخدمات المالية غطت عموما بتغطية كلية (ماكرو) و لم تولد عدا خطر معدل جد ضئيل.

2- الخطر الهيكلي للصرف

لسنة 2010 سمح تسيير وضعيات الصرف الهيكلية بالنسبة للعملاء القوية بتقليل الحساسية لنسبة الملاءة تجاه التغييرات لمعدل الصرف لهذه العملات ، حيث سجلت 5 نقاط قاعدة في حالة التغيير بـ 10% للوحدة من العملات الرئيسية.

رابعاً: خطر السيولة

سنة 2010 مولت المجموعة (إعادة جدولة ديونها) عن طريق الإصدار المتنوع في أسواق رأس المال كما ان معامل السيولة القانوني لشهر كان أكبر من نظيره القانوني المطلوب، كما سجلت سنة 2010 أقلمة هندسة مشروع قيادة السيولة اتجاه الضغوط المستقلة (بازل3)، حيث أدخلت كل من.

-نسبة السيولة القانونية LCR و التي ستتدخل حيز التنفيذ سنة 2015 و كذا NSFR سنة 2018.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية

أولاً: الرقابة على المخاطر التشغيلية

يقوم الترتيب للمخاطر التشغيلية لـ SG على ثمان أصناف و تسعة و ثمانون (89) أصناف فرعية.

1- التقييم الذاتي للمخاطر و الرقابة "RCSA"

إن عملية التقييم الذاتي للمخاطر و الرقابة تسمح بتقدير معروضات المجموعة البنكية و المخاطر التشغيلية و من ثم قياسها و لعمل هذا يتطلب.

-تعريف و تقييم المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها أنشطة البنوك.

-تقييم جودة القوانين و التشريعات للحيطه و الحذر بما يؤدي إلى تخفيض حدة المخاطر التشغيلية.

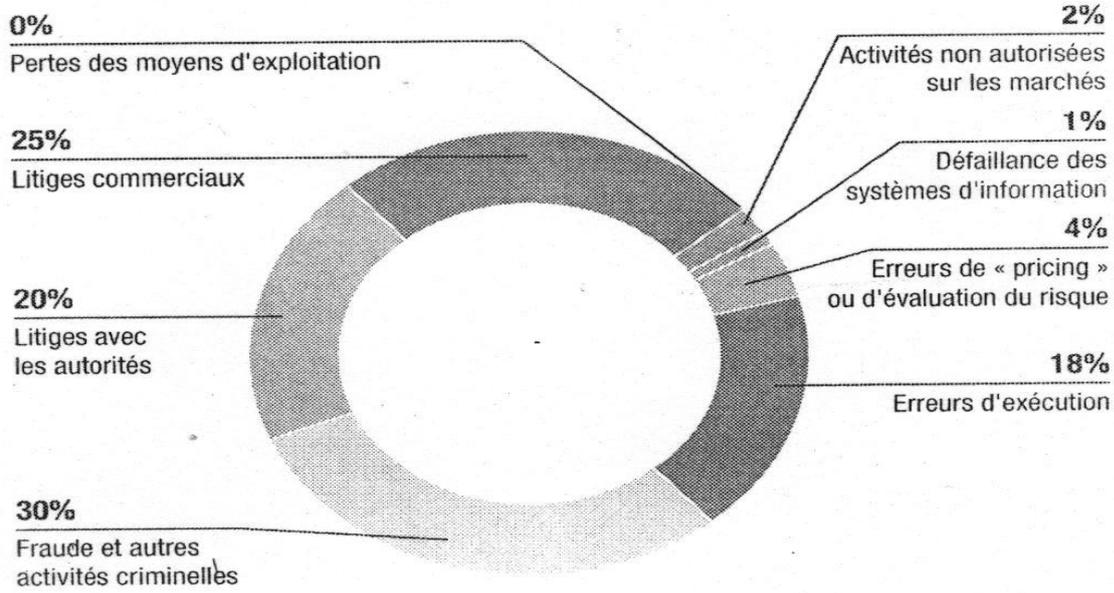
و كذا تسهيل تطبيق المؤشرات المفتاحية للخطر.

2- تحديد المخاطر التشغيلية

إن الطريقة المستخدمة من طرف المجموعة البنكية لتحديد المخاطر التشغيلية هي: (LDA) ، و تسمح هذه الطريقة الإحصائية بتحديد التوزيع السنوي للخسائر التشغيلية بالاعتماد على الخسائر التاريخية الداخلية و الخارجية و كذا تحليل السيناريوهات.

و على ضوء تحديد المخاطر التشغيلية فإن متطلبات رأس المالي لـ "SG" فيما يخص المخاطر التشغيلية استقر في 3766 مليون أورو نهاية 2010 بما يكافئ 47.1 مليار أورو من القروض المرجحة.

الشكل رقم : 69 توزيع الخسائر التشغيلية حسب صنف الخطر ابتداء من 2006 إلى 2010 بالمتوسط



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

إن مخاطر التشغيل لـ "SG" فرنسا مركزة على أربع أصناف خطر و تمثل 93% من الخسائر التشغيلية الإجمالية لـ SG (دون احتساب خسائر أنشطة السوق غير المرخص بها و المخفية)، حيث مثلت ظاهرة الغش بالمتوسط للفترة 2006 إلى 2010 ما يعادل 30% من الخسائر مقسمة على ملفات معزولة و لكن بقيم معتبرة.

إن المنازعات التجارية مثلت 25% من خسائر "SG" مسجلة في عدة ملفات بقيم كبيرة راجعة غالبا إلى عدم القدرة على السداد و كذا الأزمة المالية التي ترجم أثرها بالشكاوي من الزبائن. إن النزاعات مع السلطات تمثل 20% من الخسائر الكلية ناتجة أساس عن اشعار بالتسوية الضريبية، كما أن أخطاء التنفيذ مثلت 18% من الخسائر في بداية أزمة 2008، حيث عرفت نموا ناتجا عن تموج السوق، و شكل باقي الأصناف (أنشطة غير مرخص بها في السوق، خارج الخسائر الاستثنائية و...) ما نسبة 7% المتوسط من 2006 إلى 2010.

4/ تأمين المخاطر التشغيلية

تقوم مجموعة سوسيتي جنرال بتأمين المخاطر العامة لاسيما البناءات و ما تحويه من أجهزة بالقيمة الاحلالية، كما أن الضمان المعطى لعقود التأمين عن الإرهاب خارج فرنسا قد جدد سنة

2010 إلى جانب المسؤولية المدنية فضلا عن المهنية (استغلال، سيارات...) مغطاة في كل العالم ببوليصات تأمين و تختلف قيمة التأمين باختلاف البلد، كما تقوم بالتأمين على المخاطر الخاصة بالنشاط إلى جانب السرقة الغش فضلا عن خسائر الاستغلال.

ثانيا: المخاطر القانونية

1/ جانفي 2010 : رفعت "SG" قضية ضد الشركة المالية للتأمين لدى محكمة "District NY" للاحتجاج على إلغاء المدعى عليها 22 من "CDS" التي تغطي العديد من عمليات القرض الهيكلي لـ : SGG وقد دافعت المدعى عليها بكون SGG لم تدفع مستحقات صفقتين في الأجل المحددة قانونا في حين طالبت SGG بالرجوع عن الإلغاء لعدم قانونيته، في فيفري 2010 قدمت SGG ما يثبت عدم صحة دفع شركة التأمين.

2- فيفري 2010: TCW موظف في شركة ترست الغرب، كان مدير الاستثمارات "Jeffrey Gundlach"، هذا الأخير رفع قضية ضد الموظف "TCW" لعدم احترامه لعقد شفهي طالبا منه دفع عمولات تسير و أرباح منتجات لتسيير حسابات الزبائن من طرف "gundlach"، و تتراوح قيمة ما طلبه هذا الأخير 1.25 مليار دولار فيما يحتج TCW أن المدعى قام بتسريب معلومات سرية تخص حافظته في إطار منافسة غير شريفة.

ثالثا: المخاطر البيئية

1/ انبعاث الغازات: بلغت نسبة الانبعاثات سنة 2010 لـ CO2 سوسيتي جنرال بمعلم يغطي 95% من المهنيين بـ : 277745 طن راجعة إلى وسائل النقل، استهلاك الورق المكتبي و الانبعاثات المباشرة و غير المباشرة للطاقة.

و قد قام البنك بالتعويض عن الانبعاثات عن طريق شراء CERS من مشروع MDP برتوكل كيو ت و الشهادة المعيار الذهبي.

2- استهلاك الطاقة: الاستهلاك الصافي للكهرباء بلغ : 644242 ميغا واط ساعي لـ : 140318 عامل في 58 دولة بما يمثل 94% من عمال المجموعة، إن الإرتفاع الحاصل راجعة إلى إرتفاع تغطية معلم القيمة المطلقة.

3/ استهلاك الغاز: بلغ 103201 ميغاواط ساعي لـ: 140318 إرتفاع راجع إلى حالة الجو لذات السنة.

4/ الطاقات المتجددة: مثلت ما نسبته 24.3 % لسنة 2010 بإرتفاع أكثر عن سنة 2009 — 10 نقاط بما جعلها تجتنب ما مقداره 20585 من الانبعاثات CO2.

5/ استهلاك المياه: 1506216 م³ لـ: 115908 عامل في 44 دولة مما جعل البنك سنة 2010 يلجأ إلى تقنيات و حملات تحسيسية تسمح باقتصاد الماء.

6/ استهلاك المواد الأولية : سجل استهلاك أوراق المكتب 7960 طن/2010 للمجموعة البنكية لـ 142605 عامل أي ما يعادل 55.8 كغ للعامل بانخفاض قدره 9.4 % عن سنة 2009 نتيجة للمجهودات المبذولة من طرف المجموعة فيما يخص استهلاك المؤول للورق فضلا عن دور لجنة "قيادة الورق"

المطلب الثاني: إدارة المخاطر المصرفية في بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2006-2010

الفرع الأول: إدارة المخاطر المصرفية لسنة 2006

القسم الأول: المخاطر المالية

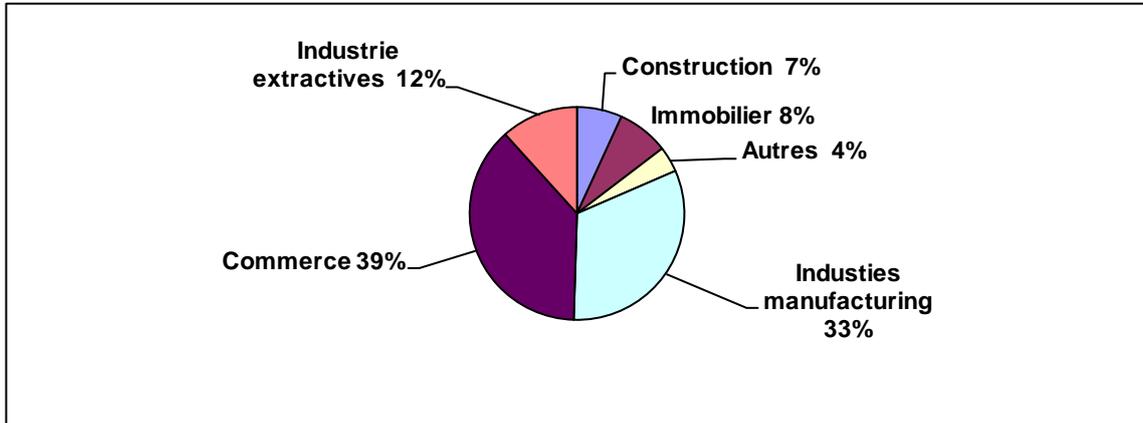
أولاً: تحليل محفظة القروض

1- خطر القرض

في 2006/12/31 كانت قيمة القروض الممنوحة إلى الزبائن "مؤسسات مالية" 61 260.00 دج مقابل 5 870 006.00 دج مقابل 5 826 601 006.00 دج نهاية سنة 2005 بفارق يقدر بـ : 253.14 44 009 دج أي بنسبة 0.76% كانت كلها تحت الطلب.

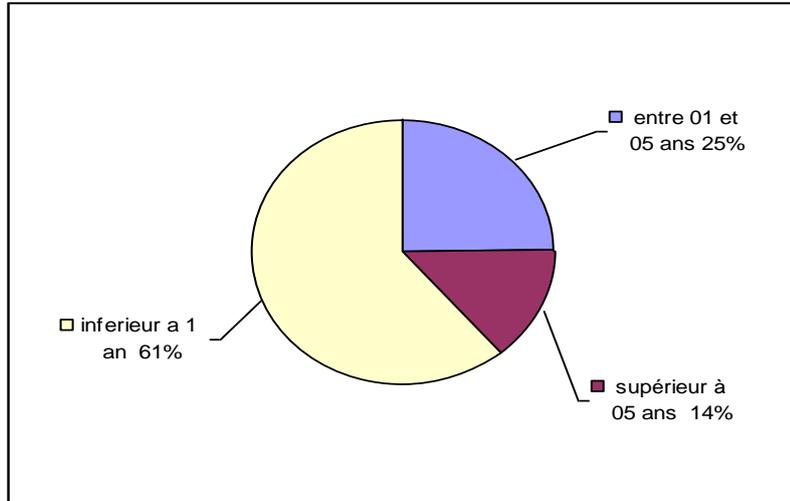
كما بلغت الحقوق التجارية على الزبائن غير المصرفيين ما قيمته 31 934 369 033.00 دج نهاية 2006 مقابل 16 317 190 505.00 دج نهاية سنة 2005 بفارق يقدر بـ 528.00 15 617 178 دج أي ما نسبته 95.71%.

شكل رقم : 70 تحليل محفظة القرض حسب القطاعات



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006

الشكل رقم 71: يوضح الحقوق على الزبائن حسب آجال الاستحقاق.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006

تبيّن المحفظة التوزيع القطاعي الإجمالي ، استحوذ قطاع التجارة و التصنيع على ثلثي القروض الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين مؤسسات و أفراد، و هي تتميز بتكلفة خطر متوسطة و هي قروض داخل بنود الميزانية، فقد بلغت نهاية 2006 ما قيمته 24 337 014 717.00 دج مقابل 16 066 493 266.00 دج نهاية سنة 2005 بزيادة نسبتها 51.46% نتجت هذه الزيادة عن مايلي :

جدول رقم: 22 قروض وتسهيلات مصرفية ممنوحة خلال سنتي 2005-2006.

النسبة	الفرق	2006	2005	القروض الممنوحة
%38.05	2 356 860 499	8 551 008 333.00	6 194 147 384.00	قروض لصالح الزبائن
%53.61	166 430 399.33	476 867 188.26	310 436 788.93	قروض بتمويل قروض متوسطة الأجل
%28.04	1 574 182 762.00	7 188 989 682.13	5 614 860 919.49	اعتمادات مستندية
%100	11 591 278.23	11 591 278.23	-	تسليم مستندي
%224.92	604 710 059.14	873 560 185.32	268 850 125.78	قرض ايجاري
%59.87	5 911 660 950	15 786 006 383	9 874 345 432	قروض ايجاري
%75.60	6 171 723 389	14 335 175 289	8 163 451 899.52	كفالات
%15.20	-260 062 438	1 450 831 094.50	1 710 893 533.08	قروض ممنوحة
%15.19	1 958 399 345	14 850 386 131	12 891 986 786.00	القروض المحصل عليها

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2006

بالنسبة للقروض المقدمة للمهنيين ، التجار و المؤسسات بكافة أنواعها صغيرة ، متوسطة و كبيرة ، فإن البنك يمنح مبالغ معتبرة رغم المشاكل التي يعاني منها عند تحليل و دراسة ملفات القروض نظرا لغياب قواعد معلوماتية حول المؤسسات تسمح له بتقدير حقيقي للمخاطر المحتملة ، خاصة عند تمويل الاستثمارات ، كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن البنك يشجع زبائنه للحصول على تمويل في شكل ائتمان ايجاري للعقارات و المنقولات خاصة المهنيين و المؤسسات الذين لا يستطيعون تقديم ضمانات معينة.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لسوسيتي جنرال الجزائر فلا يطبق البنك هذا النوع من الحد فالبنك يعتمد على مردودية المشروع و لا يهتم بالمنطقة محل الاستثمار.

كما يستخدم بنك سوسيتي جنرال الجزائر طريقة القرض التتقيطي و كذا النسب المالية التي تعتمد على المعالجة المعلوماتية و تستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون تمثل هذه العلامة درجة الخطر بالنسبة للبنك.

أما بالنسبة للأوراق المالية بحوزة البنك لسنة 2006 و هي عبارة عن قيم دين و ملكية بلغت 333 168 000 دج سنة 2006 مسجلة إرتفاعا في قيمتها السوقية عن سنة 2005 بنسبة 17.66%.

2- تكوين المؤونات و إدارة المخاطر

تبقى تكلفة المخاطر لسنة 2006 ضعيفة، فقد سجلت هذه التكلفة استقرار على مستوى الشبكات و إرتفاع على مستوى الخدمات المالية و قد شكلت مؤونة بقيمة 907 677 421.00 دج نهاية 2006 مقابل 420 776 038.00 دج نهاية سنة 2005 بزيادة قدرها 115.72 % موجهة بالأساس لتغطية الحقوق المشكوك في تحصيلها من طرف الزبائن المهنيين و التجار.

و نقل نسبة التحكم بالمخاطر عن 5% = $\frac{\text{الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{المبلغ الإجمالي الخام}}$

تبيّن النسبة المحصل عليها في نهاية السنة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مقارنة بالمحفظة الإجمالية التي يحوزها البنك ، فهذه النسبة أحسن من ناحية قياس مدى تحكم البنك في مخاطره في الجزائر، و بالنظر إلى بنك سوسيتي جنرال نجد أن نسبة التحكم في المخاطر في مختلف الأسواق كمايلي:

-نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للأفراد تساوي 0.80% سنة 2006.

-نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للمهنيين تساوي 1.05- % لسنة 2006.

-نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة تساوي

1.1 % لسنة 2006 ، أي بالمتوسط فإن نسبة التحكم في مخاطر القروض بالنسبة لمختلف

أقسام الزبائن تقدر بـ : 0.99% و هي أقل بكثير من 5% ، مما يؤكد تحكم البنك بصفة جيدة

في مخاطر القروض الممنوحة لزبائنه بمختلف الأقسام.

ثانيا: خطر السوق

نظرا للسياق القانوني و كذا لوضعية السوق المالي، تقوم سوسيتي جنرال بالجزائر بالقراض عن طريق الاعتماد المستندي (التحويلات الموطنة لدى البنك و كذا عمليات الصرف) و هذا بإشراف مصلحة الرقابة و التفتيش المحاسبي، فقد بلغت قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة خلال سنة 2006 بـ: 7 188 989 682 دج بزيادة نسبتها 28.04% عن سنة 2005 ، لأن منح هذه الاعتمادات المستندية للزبائن يعتمد أساسا على ضمانات عينية تغطي على الأقل ما نسبته 120% من خطر القرض المستغل لتسوية المدفوعات الخارجية تحت إشراف سلطة البنك المركزي الجزائري.

ثالثا: خطر السيولة

بالنسبة لسنة 2006 و بوفرتها على ودائع مكنتها من الحصول على فائض سيولة على المدى الطويل و لم يطرح مشكل السيولة بالنسبة لوسيتي جنرال خلال سنة 2006.

رابعا: خطر المعدلات و الصرف و نسبة الملاءة

إن العمليات التجارية خلال سنة 2006 لم تولد خطر الصرف باعتبارها عمليات مؤسسة، كما أن العمليات التجارية مع زبائن الفروع للخدمات المالية لم تولد عدا خطر معدل ضئيل جدا يتعلق بالخدمات المالية، بلغت سنة الملاءة لسنة 2006 : 14 %.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية

سجّلت المخاطر التشغيلية لسنة 2006 حضورها خلال بعض أخطاء في التنفيذ فضلا عن الانتهاء من تحقيق حول مخالفة التشريعات في التعاملات المالية و التجارية من الناحية الشكلية ضد سوسيتي جنرال الجزائر، بتحويل أموال خارج الأطر القانونية سنة 2004 مما شكل لبنة أساسية لبداية التحقيق في هذه القضية.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر المصرفية لسنة 2007

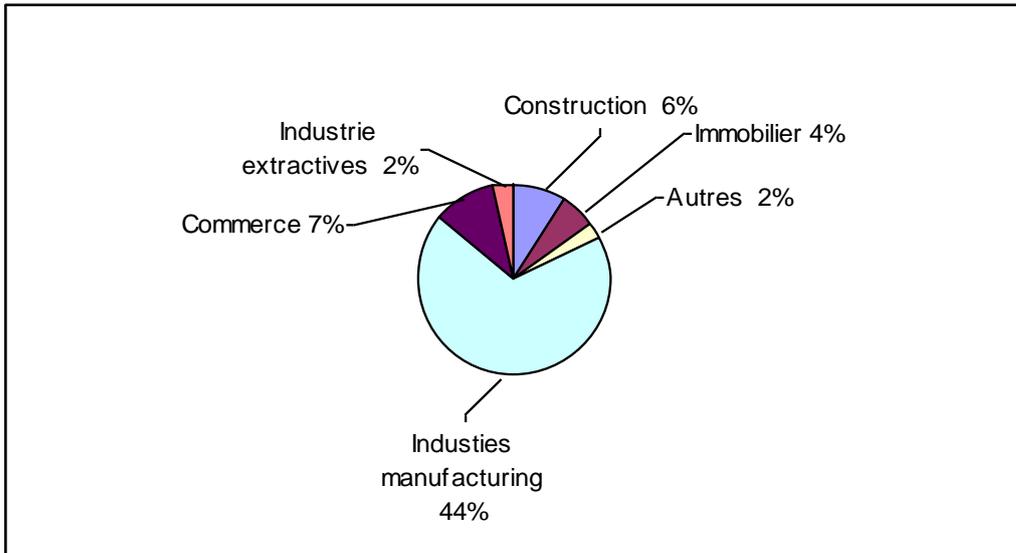
القسم الأول: إدارة المخاطر المالية

أولاً: تحليل المحفظة

1- خطر القرض

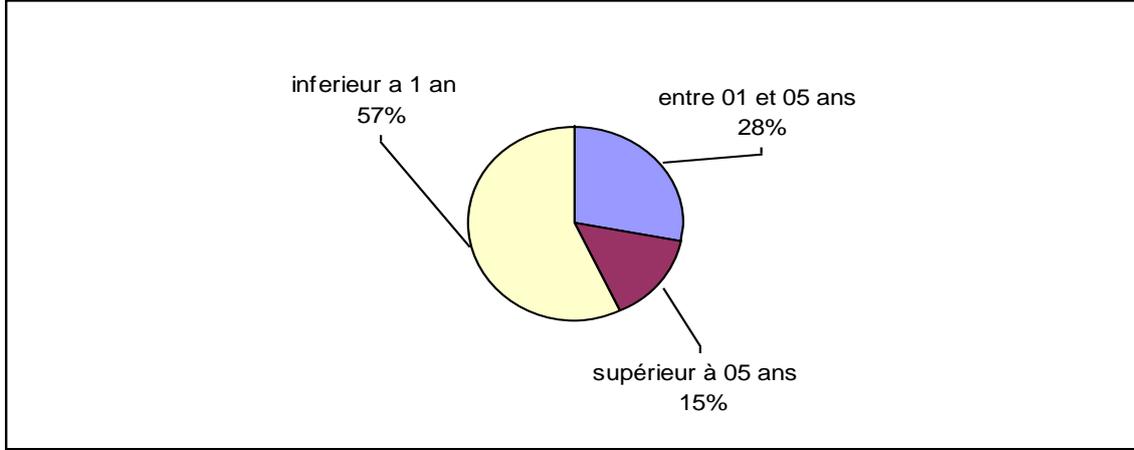
كانت قيمة القروض الممنوحة في 31/12/2007 إلى الزبائن "مؤسسات مالية" 5 182 650 485 مقابل 5 870 610 260 دج سنة 2006 بفارق قدره 312 040 198 أي بنسبة 5.32% منها 1 450 000 000 دج لأجل، كما بلغت قيمة القروض الممنوحة للزبائن الخواص المهنيين و التجار 5 651 297 793 دج لسنة 2007 مقابل 31 934 369 033 دج سنة 2006 بفارق قدره 19 716 928 759 دج أي بنسبة 61.74% يستخدم البنك طريقة القرض التتقيطي في منحه للقروض.

شكل رقم : 72 التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة نهاية 2007 داخل بنود الميزانية



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007

الشكل رقم:73 الحقوق على الزبائن حسب آجال استحقاقها



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007

من خلال التوزيع السابق يتضح لنا استحواذ قطاعي التجارة و التصنيع على 81% من مجموع أنشطة الإقراض حسب القطاعات لبنك سوسيتي جنرال الجزائر و هي قروض داخل بنود الميزانية و تقدر بـ : 57 833 948 25.00 دج لسنة 2007 مقارنة بـ : 37 804 979 293 دج لسنة 2006.

أما القروض خارج بنود الميزانية فقد بلغت نهاية 2007 ما قيمته 45 073 810 062 دج مقابل 24 337 014 717 دج سنة 2006 بفارق قدره 20 736 795 344 دج أي ما نسبته 85.21%.

جدول رقم 23: يوضح الالتزامات " قروض و تسهيلات مصرفية " ممنوحة خلال سنة 2006-2007

النسبة %	الفرق	2007	2006	الالتزامات الممنوحة
70.32	6 012 789 549	14 563 797 883	8 551 008 333	التزامات لصالح الزبائن
387.95	1 850 006 936	2 326 874 125	476 867 188	التزامات بتمويل قروض متوسطة الأجل
62.91	4 522 853 225	11 711 842 907	7 188 989 682	اعتماد مستندية
100	11 591 278	-	11 591 278	تسليم مستندي
-39.89	-348 479 334	525 080 851	873 560 185	قرض ايجاري
93.27	14 724 005 795	30 510 012 178	15 786 006 383	قروض للزبائن
105.75	15 159 819 187	29 494 994 476	14 335 175 289	كفالات
-30.04	-435 813 391	1 015 017 702	1 450 831 094	قروض أخرى ممنوحة
100	-	941 189 097	12 891 986 786	قروض تمويل CMT CLICOM
100	-	1 385 685 028		قروض تمويل CMT CLIPRI
98.11	13 232 627 702	28 083 013 833	14 850 386 131	التزامات محصل عليها

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007

يلاحظ أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر مستمر في سياسته بمنح التزامات مالية لزيائنه بصفة متزايدة ، غير أنه يلاحظ انخفاض وتيرة الالتزامات تحت بند القرض الايجاري مسجلا انخفاض لسنة 2007 عن سنة 2006 بنسبة 39.89 % ، أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لسوسيتي جنرال الجزائر فلا زال البنك غير مبال بتطبيق هذا النوع من الحدود في منحه للاتئمان اعتمادا على مردودية المشروع.

2- تكوين المؤونات و إدارة المخاطر

تبقى تكلفة المخاطر بالنسبة لسنة 2007 ضعيفة، ففي هذه السنة بلغت قيمة المؤونات المشكلة 1 392 496 800 دج موجهة بالأساس للحقوق غير المسترجعة، أما فيما يخص نسبة التحكم في المخاطر لسنة 2007 قد كانت كما يلي :

-نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للأفراد تساوي 0.95 % نسبة 2007.

-نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للمهنيين تساوي 1.2%.

-نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة.

-نسبة التحكم في المتوسط و الكبيرة تساوي 1.27%.

-نسبة التحكم في مخاطر القروض بالنسبة لمختلف أقسام الزبائن تساوي 1.14 % و هي أقل من 5%.

مما يؤكد أن البنك يتحكم جيدا في المخاطر الناتجة عن الإقراض الممنوحة لزيائنه بمختلف الأقسام.

بالنسبة لسنة 2007 لم تسجل سوسيتي جنرال أي أنشطة تخص المحفظة (القيم المالية).

ثانيا: خطر السيولة

تتوفر سوسيتي جنرال على سيولة طويلة الأجل حيث بلغت 1 485 751 668 دج نهاية سنة 2007 مقابل بفارق ايجابي نسبته 0.08% عن نهاية سنة 2006 و لم تسجل حركة تدفقات الأموال السائلة أي نتيجة سلبية خلال سنة 2007.

خطر المعدل و الصرف و نسبة الملاءة.

إن العمليات التجارية خلال سنة 2007 لم تولد خطر الصرف باعتبارها عمليات مؤكدة ، بلغت نسبة الملاءة لسنة 2007 : 23.17%.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية

لم تسجل أخطار تشغيلية في بنك سوسيتي جنرال الجزائر أدت إلى خسارة حقيقية عدا كون بعض الأخطاء في التنفيذ و كذا نزاع جبائي كان محل اشعار بالتبليغ لم يترتب عليه أي أثر.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر المصرفية لسنة 2008

القسم الأول: إدارة المخاطر المالية

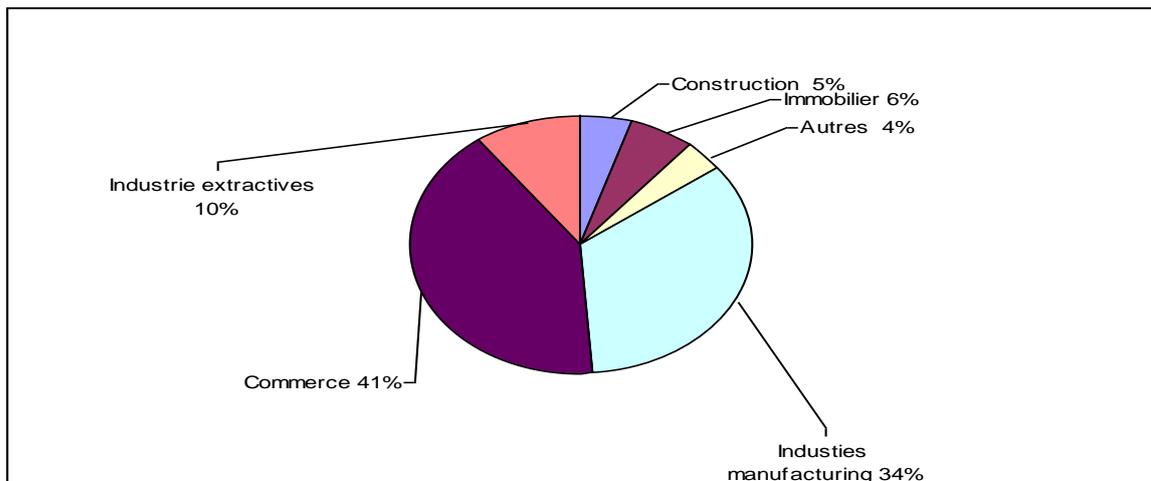
أولاً: تحليل محفظة القرض

1- خطر القرض

كانت قيمة القروض الممنوحة في 2008-12/31 للزبائن " مؤسسات مالية " 574 506 395 5 دج مقابل 458 650 182 6 دج لسنة 2007 بفارق سلبي يقدر بـ 884 143 787 دج أي ما نسبته 12.73%، كما بلغت قيمة القروض الممنوحة للزبائن الخواص، المهنيين و التجار ما قيمته 858 047 247 80 دج لسنة 2008 مقابل: 793 297 651 51 دج لسنة 2007 بفارق قدره 064 750 595 28 دج أي ما نسبة 55.36%، يستخدم البنك طريقة القرض التقيطي في منحه للقروض المصرفية.

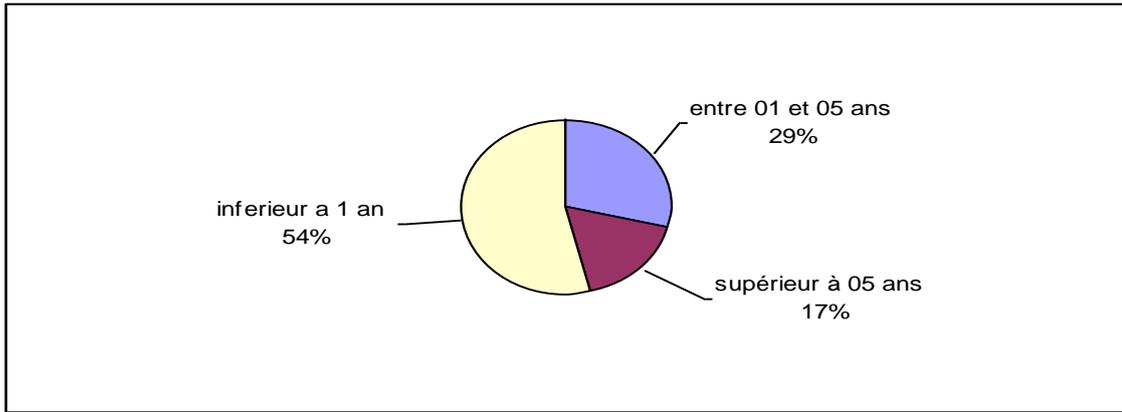
الشكل رقم : 74 يوضح التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة نهاية 2008 داخل

بنود الميزانية



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008

الشكل رقم: 75 الحقوق على الزبائن حسب آجال استحقاقها 2008



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008

من خلال التوزيع السابق يتضح لنا استحواذ قطاعي التجارة و التصنيع على أكثر من ثلثي القروض و التي تمثل قيمة: 85 642 544 432 دج بالنسبة لسنة 2008 مقارنة بـ : 251 833 948 دج لسنة 2007 بفارق قدره: 27 808 606 181 دج. و يسجل إرتفاع نسبة القروض العقارية من 666 342 725 سنة 2007 إلى 712 005 644 نهاية 2008.

الجدول رقم 24: يوضح حجم الالتزامات الممنوحة من قبل بنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2008

النسبة %	الفرق	2007	2006	الالتزامات الممنوحة
33.31	4 851 130 070	19 414 927 954	14 563 797 8383	التزامات لصالح الزبائن
112.45	2 616 625 220	4 943 499 345	2 326 874 125	التزامات بتمويل قروض متوسطة الأجل
20.87	2 444 165 159	14 156 008 067	11 711 842 907	اعتماد مستندية
-	-	-	-	تسليم مستندي
-39.93	-209 660 309	315 420 541	525 080 851	قرض ايجاري
15.65	4 774 903 481	35 284 915 660	30 510 012 178	قروض ضمان للزبائن
12.58	3 709 659 656	33 204 654 132	29 494 994 476	كفالات
104.95	1 065 243 825	2 080 261 527	1 015 017 702	قروض أخرى ممنوحة
-42.59	-400 875 859	540 313 237	941 189 097	CMT CLICOM
217.76	30 175 010 080	4 403 186 108	1 385 685 028	CMT CLIPRI
-1.16	-325 269 190	28 083 013 833	27 757 744 643	التزامات محصل عليها

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008

يلاحظ أن بنك سوسيتي جنرال يواصل رفع التزاماته اتجاه زبائنه الماليين و غير الماليين فضلا عن نمو تلك المتعلقة بالاعتمادات المستندية.

يلاحظ كذلك انخفاض في حجم الالتزامات الممنوحة للقروض الايجارية لسنة 2008 عن سنة 2007 بنسبة (39.93%).

2- تكوين المؤونات

كونت سوسيتي جنرال الجزائر مخصص سنة 2007 يقدر بـ 1 392 496 800 دج مقابل مخصص لسنة 2008 بـ 2 690 719 942 دج بفارق قدره 1 298 223 141 دج.

أما عن نسبة التحكم في المخاطر لسنة 2008 فقد كانت على النحو التالي :

- نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للأفراد تساوي 1.04%، بنسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للمهنيين 0.97%.

- نسبة التحكم في مخاطر القروض للمؤسسات تساوي 1.1%.

- نسبة التحكم في مخاطر القروض لمختلف أقسام الزبائن تساوي 1.036% و هي نسبة تعكس قدر كبير من التحكم في المخاطر المصرفية.

بالنسبة لسنة 2008 لم تسجل أنشطة للمحفظة و بقيت السندات الأسهم و قيم الدين الأخرى ثابتة القيمة.

ثانيا: خطر السيولة

تتوفر سوسيتي جنرال الجزائر خلال سنة 2008 على سيولة ممتدة بلغت بنهاية سنة 2008:

2 025 439 676 دج مقابل 1 485 751 668 دج نهاية سنة 2007 بتطور صافي قدره :

539 688 008 و قد بقي معامل السيولة خلال سنة 2008 ايجابي أعلى من المعدل

المطلوب.

ثالثا: خطر المعدل و الصرف و نسبة الملاءة

إن العمليات لسنة 2008 لم تولد خطر الصرف باعتبارها عمليات مؤكدة كما أن البنك يعتمد

على المعدل الثابت في أغلب أقسامه الافتراضية بلغت سنة الملاءة لسنة 2008، 28.19%.

القسم الثاني : المخاطر التشغيلية

خلال سنة 2008 أديننت سوسيتي جنرال الجزائر و العديد من مسؤوليها بصفة نهائية بالمخالفة

للتشريع المحلي للصرف و تحويل الأموال لاسيما من خلال عدم التصريح الكلي و الدقيق لبنك

الجزائر حول حركة رؤوس الأموال المرتبطة بالتصدير و الاستيراد المجري من قبل زبائن

سوسيتي جنرال الجزائر، هذه القضية تعود حيثياتها إلى سنة 2004 عن طريق إجراء تحقيق

من قبل بنك الجزائر و الذي تأسس كطرف مدني و أدى إلى إلزام بنك سوسيتي جنرال بدفع

100 مليون أورو كما سجلت سنة 2008 قضية سرقة لموظف سامي في SGA كان يعمل بمؤسسة اتصالات الجزائر.

الفرع الرابع : إدارة المخاطر المصرفية لبنك SG الجزائر لسنة 2009

القسم الأول : إدارة المخاطر المالية

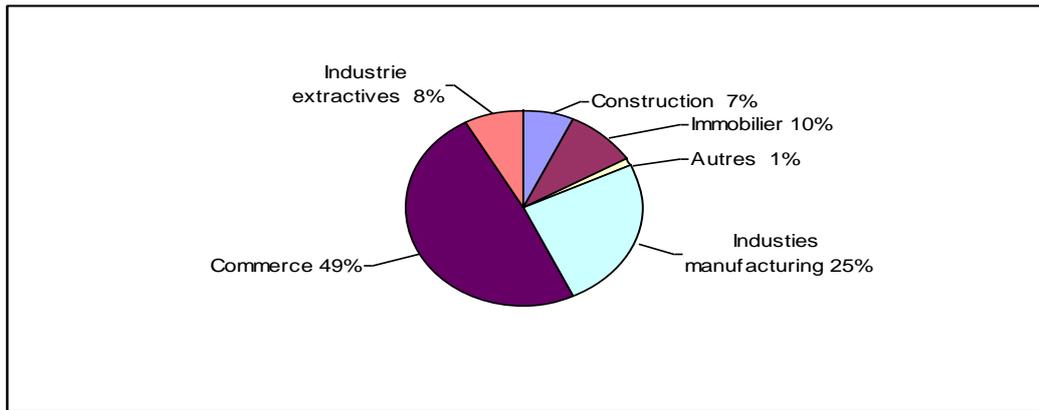
أولاً: تحليل محفظة القرض

1: خطر القرض

قيمة القروض الممنوحة في 12/31-2009 للزبائن "مؤسسات مالية" 988 048 729 6 د.ج. مقابل 5 395 506 574 د.ج نهاية 2008 بفارق قدره 1 333 542 413 د.ج. كما بلغت قيمة القروض الممنوحة للزبائن "تجار، مهنيين و خواص" 82 903 325 927 د.ج نهاية سنة 2009 مقابل 80 247 047 858 د.ج نهاية 2008 بفارق قدره 2 656 278 069 د.ج.

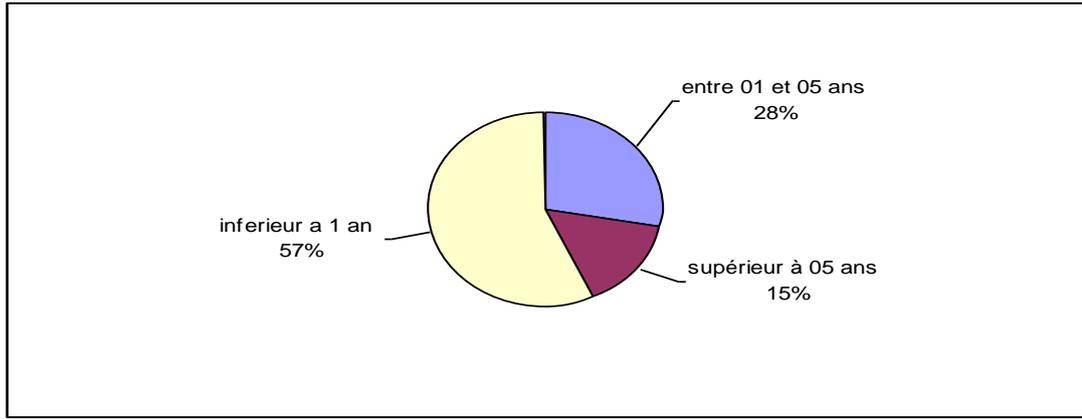
يستخدم البنك طريقة القرض التتقضي في منحه للقروض المصرفية.

الشكل رقم: 76 يوضح التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة نهاية 2009 داخل بنود الميزانية.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

. الشكل رقم : 77 الحقوق على الزبائن حسب آجال استحقاقها 2009



من خلال التوزيع السابق يتضح لنا استحواذ قطاعي التجارة و التصنيع و التي تمثل 512 280 101 258 دج على ثلثي القروض الممنوحة مع تسجيل زيادة قيمة الإقراض العقاري لسنة 2009.

جدول رقم 25: يوضح قيمة قروض و تسهيلات مصرفية ممنوحة خلال سنة 2009.

الفرق	2007	2006	الالتزامات الممنوحة
38 223 492 731	57 638 420 685	19 414 927 954	التزامات لصالح الزبائن
-4 143 080 779	335 414 026	4 943 499 345	التزامات بتمويل قروض متوسطة الأجل
42 227 889 770	56 383 897 837	14 156 008 067	اعتماد مستندية
			تسليم مستندي
603 688 280	919 108 821	315 420 541	قرض ايجاري
16 959 700 985	52 244 616 645	35 284 915 660	قروض ضمان للزبائن
16 955 348 561	50 160 002 693	33 204 654 132	كفالات
4 352 424	2 084 613 952	2 080 261 527	قروض أخرى ممنوحة
-465 004 541	75 308 696	540 313 237	CMT CLICOM
-4 143 080 779	206 105 330	4 403 186 108	CMT CLIPRI
	14 349 243 358	28 083 013 833	التزامات محصل عليها

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

يلاحظ أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر يواصل في التوسع في سياسته الاقراضية إلى جانب رفع وتيرة الالتزامات على مستوى قطاع التجارة الخارجية.

فيما يخص القروض العقارية فقد ارتفعت قيمتها خلال سنة 2009 إلى 7 920 018 605 دج بفارق ايجابي عن سنة 2008 قدره 80 0162 962 دج.

2- تكوين المؤونات و إدارة المخاطر.

كونت سوسيتي جنرال مخصصات تدني قيمة العملاء بقيمة 2 272 309 532 دج نهاية سنة 2009 مقابل 2 690 719 942 نهاية سنة 2008 بفارق قدره -418 410 410 دج.

إن نسبة التحكم في مخاطر القروض لسنة 2009 كانت على النحو التالي :

- نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للأفراد 0.97%.

- نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للمهنيين 0.89%.

- نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة، المتوسطة و الكبيرة 1.13%.

- نسبة التحكم في مخاطر القروض لمختلف أقسام الزبائن 0.99%.

و هي نسبة تعكس قدر كبير من التحكم في المخاطر المصرفية تدل عن نسبة 5% بالنسبة لسنة

2009 : 24 060 000 دج. لتصبح : 357 228 000 دج في 2009-12/31.

ثانيا: خطر السيولة

تتوفر سوسيتي جنرال نهاية سنة 2009 على قيم سائلة قدرت بنحو 2 459 000 095 دج مقابل 20 254 439 439 دج بفارق ايجابي قدره : 433 560 419 دج و قد بقي معامل السيولة لسنة

2009 فوق الحد المطلوب.

ثالثا: خطر المعدل و الصرف و نسبة الملاءة

إن العمليات التجارية خلال سنة 2008 لم تولد خطر الصرف باعتبارها عمليات مؤكدة كما أن العمليات التجارية مع زبائن الفروع للخدمات المالية لم تولد عدا خطر ضعيف نوا أثر محدود

على بنك سوسيتي جنرال بلغت نسبة الملاءة لسنة 2009 : 33.71%.

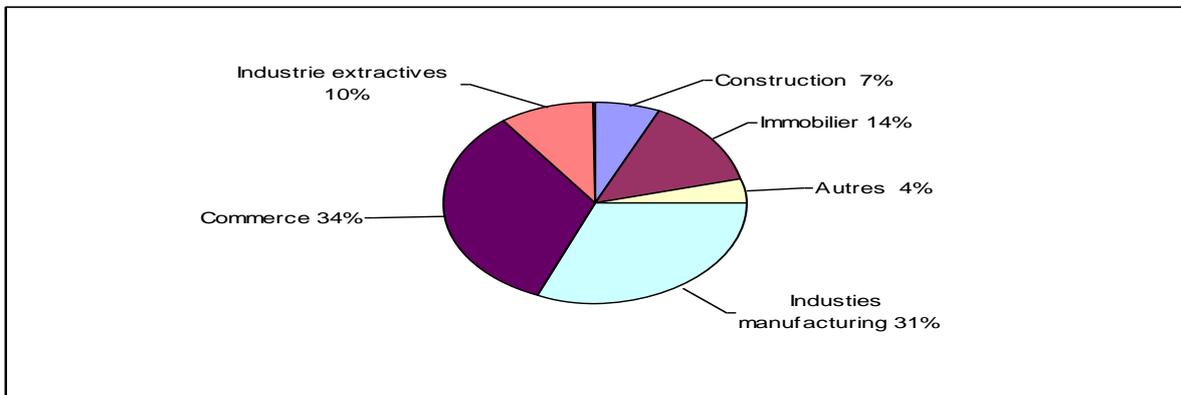
القسم الثاني: المخاطر التشغيلية.

خلال سنة 2009 سجلت سوسيتي جنرال العديد من المشاكل التقنية لاسيما عند تحويل الأموال إلى البنك من قبل أصحاب السيارات المستفيدين منها في إطار القروض الاستهلاكية و هذا الخلل التقني في نظام دفع الحوالات دفع بالبنك إلى البحث عن الحلول الدائمة لتفادي حدوث مثل هذا المشكل مستقبلا، كما سجلت سوسيتي جنرال عدة أخطاء في التنفيذ إضافة إلى عملية غش لموظفة بفرع برج بوعريريج أين اختلست مبلغ 170 مليون سنتيم تم على إثرها إيفاد لجنة تحقيق لتشخيص حيثيات هذه العملية و محاولة تفادي حدوثها مستقبلا.

الفرع الخامس: إدارة المخاطر المصرفية لسنة 2010 لبنك سوسيتي جنرال الجزائر**القسم الأول: إدارة المخاطر المالية****أولا: تحليل محفظة القرض****1- خطر القرض**

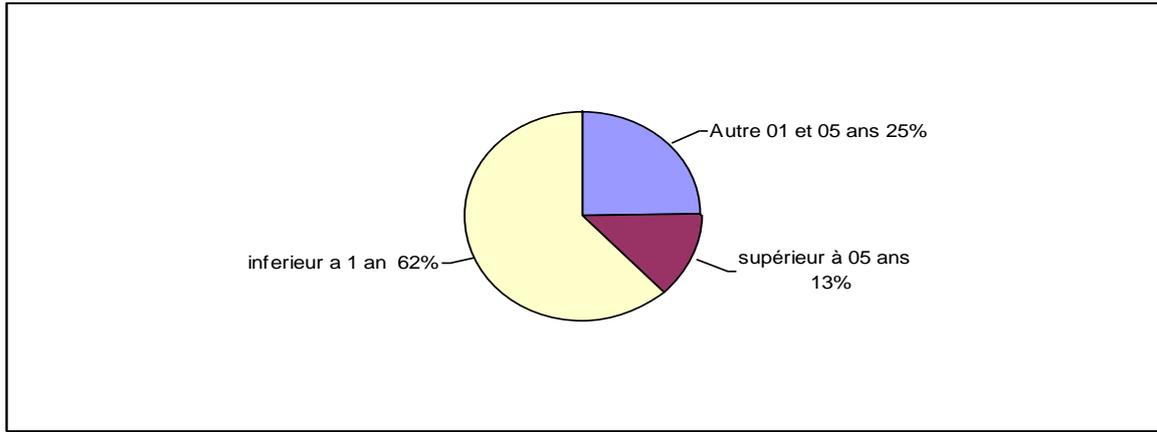
كانت قيمة القروض الممنوحة في 2010-12/31 للزبائن "مؤسسات مالية" ما قيمته: 11 453 886 000 دج مقابل 14 507 081 000 دج نهاية سنة 2009 بتغيير سلبي قدره 30 053 195 000 دج كما بلغت قيمة القروض للزبائن "خواص، تجار..." نهاية سنة 2010 ما قيمته 104 829 904 000 دج مقابل 87 117 545 000 دج نهاية سنة 2009 بفارق قدره : 17 712 450 000 دج.

الشكل رقم: 78 يوضح التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة نهاية 2010 داخل بنود الميزانية.



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2010

الشكل رقم : 79 يوضح الحقوق على الزبائن حسب آجال الاستحقاق.



تبين المحفظة حسب التوزيع القطاعي الإجمالي استحواذ قطاع التجارة و كذا التصنيع على ما يفوق الثلثين من قيمة القروض الممنوحة و يسجل إرتفاع نسبة القروض العقارية خلال سنة 2010.

أما الالتزامات خارج بنود الميزانية فهي أيضا في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى.

جدول رقم : 26 يوضح قروض وتسهيلات مصرفية ممنوحة خلال سنة 2010.

الفرق	2010	2009	الالتزامات الممنوحة
316 177	57 954 5398 000	57 638 421 000	التزامات لصالح الزبائن
1 175 012 000	53 419 629 000	52 244 617 000	التزامات ضمان للزبائن
2 822 857 000	2 822 857 000	-	التزامات أخرى
4 313 986 000	114 197 024 000	109 883 038 000	قروض كلية ممنوحة
14 617 194 000	14 349 243 000	28 966 437 000	التزامات محصل عليها

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

يلاحظ أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر يواصل دفع التزامات اتجاه زبائنه الماليين.

2- تكوين المؤونات و إدارة المخاطر

تعتمد سوسيتي جنرال الجزائر على طريقة القرض التنقيطي في منح القروض للمتعاملين الاقتصاديين، فخلال سنة 2010 بلغت قيمة الحقوق المشكوك في تحصيلها و المترتبة على الزبائن ما قيمة 2 610 247 000 دج في سنة 2010.

إن نسبة التحكم في مخاطر القروض لسنة 2010 كانت على النحو التالي:

-نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للأفراد 0.98%.

-نسبة التحكم في مخاطر القروض الموجهة للمهنيين 0.91%.

-نسبة التحكم في مخاطر القروض للمؤسسات (صغيرة، متوسطة، كبيرة) 1.21%.

-نسبة التحكم في مخاطر القروض لمختلف الأقسام بلغت 1.033% و هي نسبة أقل من 5%

بما يعنى قدرة كبيرة على التحكم في مخاطر القروض بقيت قيمة محفظة الأوراق المالية كما هي في سنة 2009.

ثانيا: خطر السيولة

بالنسبة لسنة 2010 بلغت القيم السائلة في نهاية السنة 35 024 380 711 دج و لم يسجل عجز سيولة خلال ذات السنة حيث بقي معاملها أكبر من الحد الأدنى المطلوب بما يعكس حسن إدارة هذا الخطر.

ثالثا: خطر المعدل الصرف و نسبة الملاءة

إن هناك أثر هامشي لمعدلات الفائدة على بنك سوسيتي جنرال فيما يخص التعامل و زبائن الخدمات المالية أما قطاع الصرف فالعمليات التجارية الفورية و الآجلة لم تولد أي خطر يحكم كونها مؤكدة بلغت نسبة الملاءة سنة 2010: 27.61%.

القسم الثاني: المخاطر التشغيلية

شهدت سنة 2010 نقلة نوعية في مجال المحاسبة عن طريق تطبيق النظام المحاسبي و المالي NSCF الذي أثر على العديد من بنود الميزانية لاسيما بانخفاض قيمة السيولة بعد المعالجة المحاسبية بقيمة

19 652 768 000 دج.

المبحث الثاني: أثر الأزمة المالية على بنكي

سوسيتي جنرال فرنسا و الجزائر 2007-2010

المطلب الأول: أثر الأزمة المالية على بنك SG فرنسا 2007-2010

الفرع الأول : أثر الأزمة المالية على بنك سوسيتي جنرال فرنسا لسنة 2007.

أولاً: RMBS

بالنسبة للوضعيات ذات العلاقة مع أزمة "SUB-PRIME" على القطاع السكني الأمريكي فقد أصبحت جد صعبة في السداسي الثاني من سنة 2007 لانخفاض أسعار الأوراق المالية. إن محفظة "subprime-RMBS" كانت مغطاة كلها بمشتريات الحماية وفق مؤشر "ABX" في 2007-12/31، ارتفعت المحفظة بعد الخصومات إلى 184 مليون أورو من بينها 49 مليون أورو معروضات أسمية و 135 مليون أورو كتأمينات ذات اتجاه واحد، محفظة التداول RMBS سجلت خسارة سنة 2007 بـ (325-) مليون أورو سجلت في الناتج الصافي البنكي.

ثانياً: حالة CDO

حصلت شرائح "CDO" سنة 2007 على درجة AAA مرتفعة إلى 485 أورو ، في هذه الوضعية كانت الخصومات خلال سنة 2007 حققت (1.25G - أورو) متأثرة ببعض الأدوات المالية الأخرى ذات دين عن طريق تقييمها بالقيمة العادلة استناداً إلى النتيجة المبينة في الأصول المجمعة للبنك ، وقد كان العرض الصافي لهذه الشرائح CDO بـ: 3.6G أورو عند الإقفال لسنة 2007.

الجدول رقم: 27 يوضح فرضيات (معدلات) الخسارة التراكمية على أصول "subprime" في CDO و حساسية معدلات الخسائر التراكمية. 2007.

	2004	2005	2006	2007
Hypothèses de pertes cumulées fin 2009	6,1%	16,5%	39,6%	49,5%
Hypothèses de pertes cumulées fin 2010	6,1%	16,5%	39,6%	49,5%

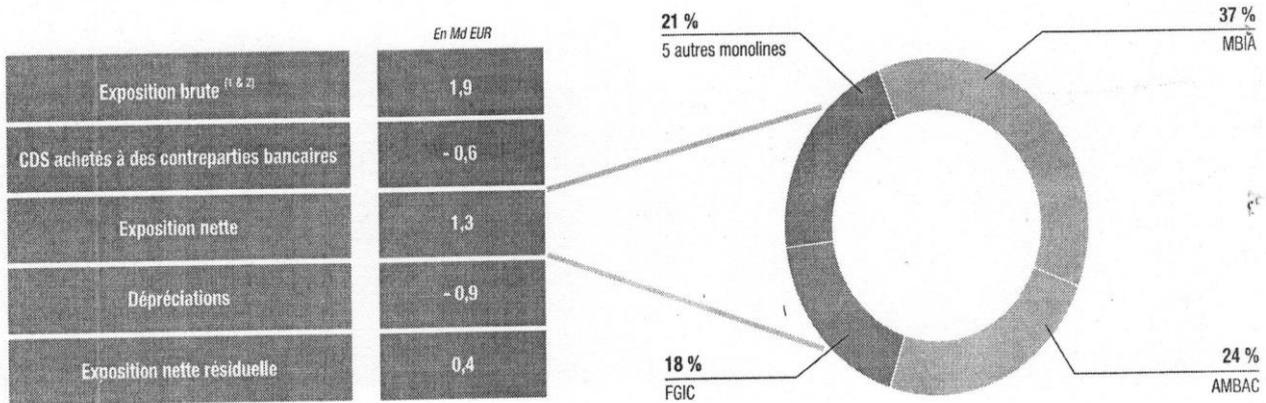
Sensibilité des taux de perte cumulées	En M EUR	
+10% pertes cumulées sur toutes les années de production	⇒	(260)

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007

ثالثا: وضعية المخاطر المرتبطة بالجهة المقابلة "مؤسسات التأمين الأحادي".

سجلت المجموعة البنكية سنة 2007 خصومات بقيمة (900-) مليون أورو نتجت عن إعادة التقييم للمشتقات المالية المبينة في الميزانية ضمن بند الأدوات المالية بالقيمة العادلة.

الشكل رقم 80 يوضح خطر الجهة المقابلة "مؤسسات تأمين" في 2007-12/31



السيناريو : عدم السداد الفوري لمجموع المؤمنين الأحاديين.

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2007

رابعاً: حساسية القيمة العادلة.

كانت حساسية القيمة العادلة في 2007-12/31 قد سجلت 194.5 مليون أورو على مجموع الأصول المقيمة بالقيمة العادلة (دون احتساب CDO و RMBS الأمريكية) التي سجلت درجة الحساسية بها 10% من معدل الخسارة السنوية.

الفرع الثاني: أثر الأزمة على بنك سوسيتي جنرال لسنة 2008**أولاً: حالة RMBS**

إن محفظة "subprime RMBS" كانت مغطاة بمشتريات الحماية على أساس "ABX" كما أن جزء من المحفظة قد حولت من محفظة الصفقات إلى القروض و الحقوق في أول أكتوبر 2008، و قد كانت القيمة المتبقية بعد الخصم و التغطية بالقيمة العادلة في الميزانية بتاريخ 2008-12/31: 380 مليون أورو.

ثانياً: حالة CMBS

إن محفظة "CMBS" كانت مغطاة بمشتريات الحماية على مؤشر "CMBX"، كما أن جزء منها قد حول من الأدوات المالية و الصفقات إلى قروض و حقوق في 1 أكتوبر 2008، و قد كانت القيمة المتبقية بعد الخصم و التغطية بالقيمة العادلة في الميزانية في 2008-12/31 : 524 مليون أورو.

ثالثاً: حالة CDO

إن التقييم المحصل عليه في 2008-12/31 يتناسق و تقييم مؤشرات ABX المرجعية، و قد كان العرض الكلي على هذه الشرائح المصنفة في الأدوات المالية و الصفقات بعد تحويلها إلى محفظة القروض و الحقوق وبعد التسييل الجزئي لها حققت 1.6 مليار أورو مقابل 4.85 مليار أورو في 2007-12/31، في هذه الوضعية، كانت الخسائر في القيمة المسجلة خلال سنة 2008 : 0.8 مليار أورو ناتجة عن التأثير السلبي لسيرورة السندات و قيم الدين الأخرى، كان العرض الصافي لهذه الشرائح 0.9 مليار أورو نهاية السنة.

الجدول رقم: 28 فرضيات معدلات الخسارة المتراكمة على أصول subprime بالنسبة لـ

CDO

	2005	2006	2007
Hypothèses de pertes cumulées T4-07	9,0 %	23,0 %	25,0 %
Hypothèses de pertes cumulées T3-08	11,0 %	25,0 %	27,0 %
Hypothèses de pertes cumulées T4-08	11,0 %	25,0 %	27,0 %

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2008

إن تقدير المبالغ المستحقة لـ SGG بضمانات وتأمينات أحادية بلغت 1.9 مليار أورو في 2007-12/31 إلى 4.2 مليار أورو في 2008-12/31، هذا التطور في العروض قاد إلى تعديل في مستويات التمويل لاستكمال التغطية بـ 1.2 مليار أورو خلال سنة 2008، و ينقسم العرض إلى ثلاثة أقسام.

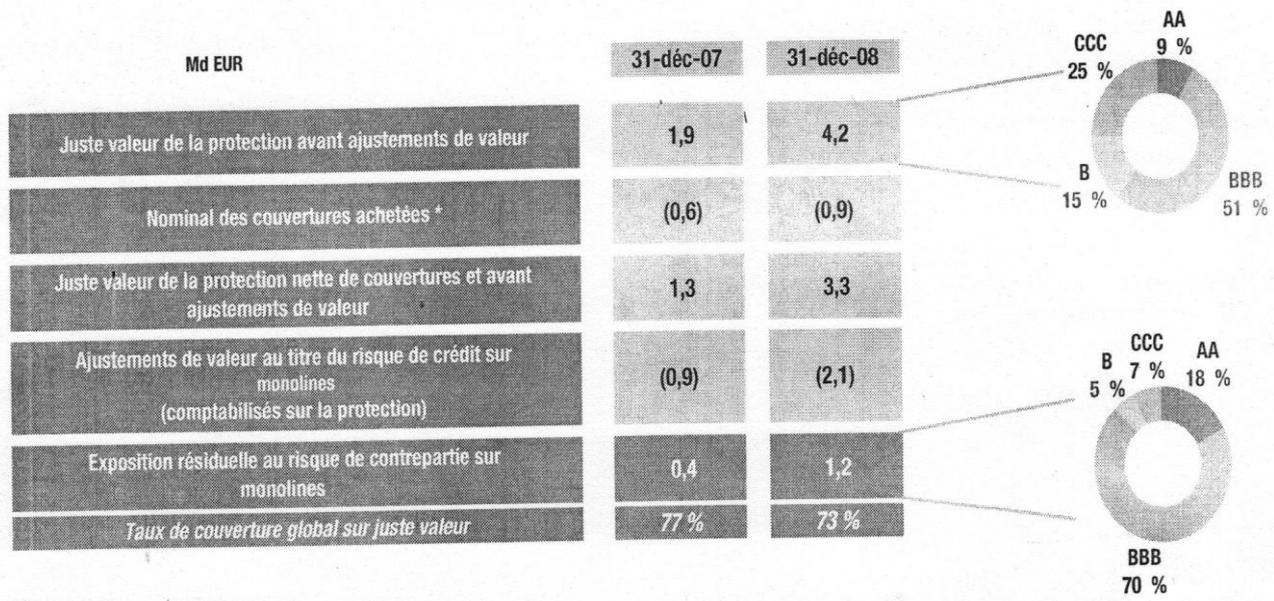
-عرض يرجع إلى "CDO" ذات العلاقة بـ "RMBS".

-عرض يرجع إلى "CDO" دون العلاقة مع "RMBS" و "CLO".

-عرض راجع إلى أوراق مالية أخرى ارتفعت قيمتها مقاسة "mark to market"

إن معدل التغطية (CDS+احتياطات) ارتفع في 2008-12/31 إلى 73% من العرض الخام

الشكل رقم: 81 يوضح خطر الجهة المقابلة "مؤسسات التأمين" مليار أورو - القيمة العادلة



السيناريو: عدم السداد الفوري من قبل المؤمنين.

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية على مجموعة بنك سوسيتي جنرال SG لسنة 2009.

أولاً: حالة CDO-RMBS

كان العرض الكلي لشرائح "CDO-RMBS" في 2009-12/31 بالقيمة العادلة في الميزانية 1.6 مليار أورو مقابل 1.8 مليار أورو في 2008-12/31، في هذه الوضعية بلغت الخسائر خلال سنة 2009 بـ: 0.4 مليار أورو متأثرة بالسندات و أدوات الدين الأخرى مقيمة بالقيمة العادلة المبينة في ميزانية البنك.

العرض الصافي لهذه الشرائح CDO سجل 0.4 مليار أورو نهاية ديسمبر 2009، كما أن حساسية القيمة العادلة لمعدلات الخسارة المتراكمة سجلت في 2009-12/31 بـ: CDO- "RMBS" الأمريكية غير المغطاة على قاعدة التغيير الجرافي لكل سنة بـ: 10% كمعدل خسارة من معدلات الخسارة المتراكمة الكلية.

الجدول رقم 29: يوضح فرضيات معدلات الخسارة على subprime (الحساب على القيمة الاسمية الابتدائية)

	2004	2005	2006	2007
Hypothèses de pertes cumulées à fin 2008	4,8 %	12,1 %	27,5 %	29,7 %
Hypothèses de pertes cumulées à fin 2009	6,1 %	16,5 %	39,6 %	49,5 %

* Y compris décote de liquidité.

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

ثانيا: حالة RMBS

إن محفظة "RMBS" مغطاة بمشتريات حماية على مؤشر ABX، شكل العرض الصافي المتبقي بعد التغطية بالقيمة العادلة في الميزانية بتاريخ 2009-12/31 ما قيمته 245 مليون أورو.

ثالثا: حالة "CMBS"

إن محفظة "CMBS" مغطاة بمشتريات حماية على مؤشر "CMBX" العرض المتبقي بعد التغطية بالقيمة العادلة في 2009-12/31 حقق 176 مليون أورو.

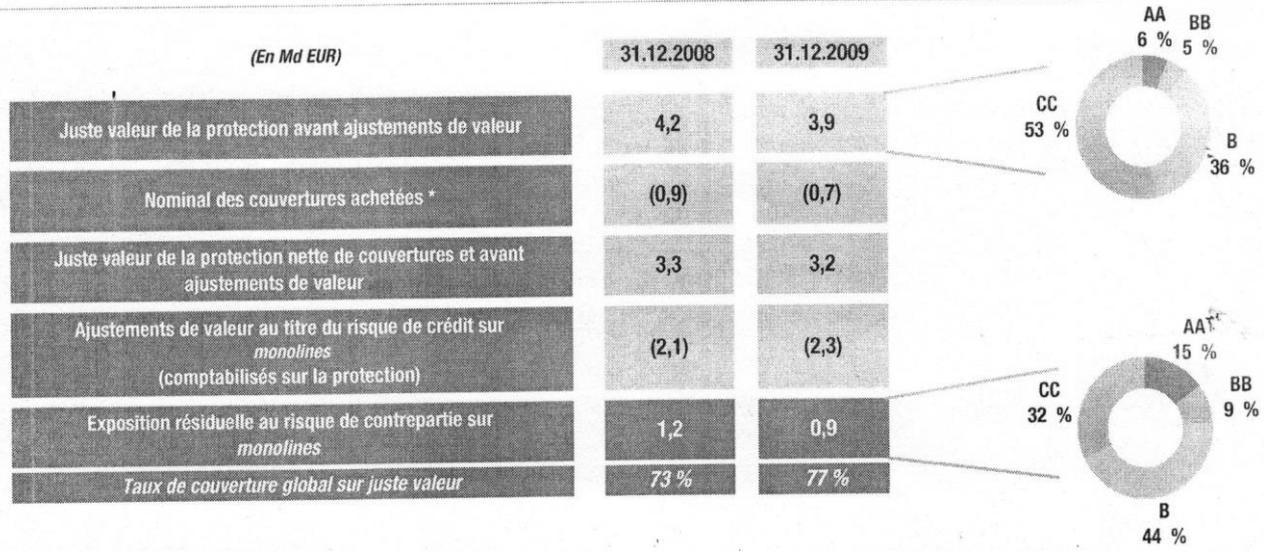
رابعا: حالة المخاطر المرتبطة بالجهة المقابلة "شركات التأمين"

إن تقدير المبالغ المستحقة لمجموعة SGG اتجاه الضمانات الأحادية سجلت 4.2 مليار أورو في 2008-12/31 إلى 3.9 مليار أورو في 2009-12/31.

و لهذا اعتمدت المجموعة على طريقة جذرية للتغطية (CDS+احتياطات) بضمان استقرارها بنسبة 2009 لترتفع نهاية سنة 2009 إلى 77% من العرض الخام .

ان تعديل القيمة لمواجهة خطر الجهة المقابلة للأصول المالية ذات العلاقة سجل إضافة بـ: 0.2 مليار أورو خلال سنة 2009 لتصبح 2.3 مليار أورو.

شكل رقم: 82 يبين خطر الجهة المقابلة "مؤسسات التأمين" مليار اورو - القيمة العادلة



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

الفرع الرابع: أثر الأزمة المالية على بنك سوسيتي جنرال لسنة 2010

أولاً: حالة CDO غير المعروضة في السوق الأمريكي

إن العرض الكلي على شرائح CDO / RMBS بالقيمة العادلة في الميزانية سجلت 1.6 مليار أورو في 2009-12/31 إلى 3.9 مليار أورو في 2010-12/31 ، الخسائر في القيمة المسجلة خلال سنة 2010 ارتفعت بـ : 0.1 مليار أورو و قد أثرت سلباً على سيورة قيم الدين و السندات مقيمة بالقيمة العادلة مقدمة في اصول الميزانية المجمعة، و قد شكل العرض الصافي على شرائح CDO ما يعادل 1.7 مليار أورو نهاية ديسمبر 2010.

الجدول رقم 30: يوضح فرضيات معدلات الخسارة التراكمية على Subprime

	2004	2005	2006	2007
Hypothèses de pertes cumulées fin 2009	6,1%	16,5%	39,6%	49,5%
Hypothèses de pertes cumulées fin 2010	6,1%	16,5%	39,6%	49,5%
Sensibilité des taux de perte cumulées			En M EUR	
+10% pertes cumulées sur toutes les années de production	⇒	⇒	(260)	

المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

ثانيا: حالة RMBS استقرت نسبيا

إن محفظة RMBS في 2010-12/31 كان العرض الصافي المتبقي بالقيمة العادلة في الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار التغطية على مؤشر ABX ما قيمته 209 مليون أورو.

ثالثا: حالة CMBS

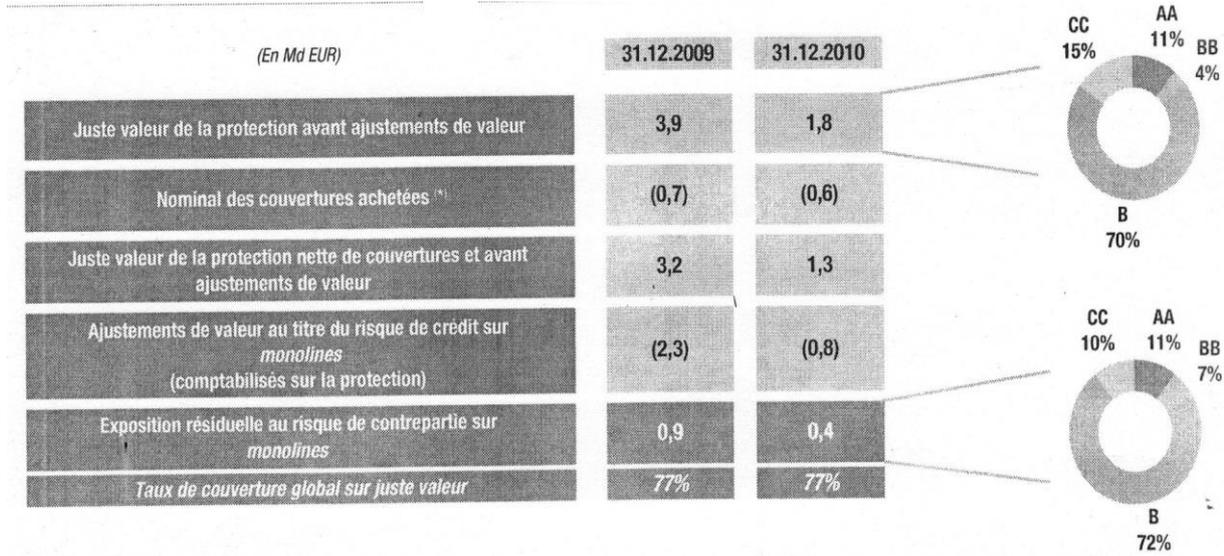
إن محفظة CMBS مغطاة بمشتريات حماية على مؤشر ABX ، في 2010-12/31 كان العرض الصافي المتبقي بالقيمة العادلة في الميزانية بعدا لتغطية حقق 262 مليون أورو.

رابعا: حالة المخاطر المرتبطة بالجهة المقابلة. "المؤمنين و شركات التأمين"

إن تقدير المبالغ المستحقة لـ SGG في مواجهة الضمانات الأحادية سجلت 3.9 مليار أورو في 2009-12/31 إلى 1.8 مليار أورو في 2010-12/31.

اعتبار للأثر المزدوج للتغيرات في الوضعيات الحماية و مشتريات CDS حيث سجلت التغطية استقرار (CDS+احتياطات) من العرض الكلي ما نسبته 77% نهاية ديسمبر 2010.

الشكل رقم: 83 خطر الجهة المقابلة (شركات تأمين) نفس السيناريوهات



المصدر: الوثيقة المرجعية للبنك لسنة 2009

الفرع الخامس: خطة الإنقاذ الفرنسية لتوفير السيولة 2

تقوم خطة الإنقاذ الفرنسية و التي تقدر بـ : 360 مليار أورو على دعامتين :

* 40 مليار أورو موجهة لإعادة الرسملة (Recapitalisation) .

* إنشاء مؤسسة إعادة تمويل، تكون الدولة فيها مساهمة بـ 34 % و البنوك بقيمة 66 %، يرأسها " Michel Camdessus " (المدير السابق لصندوق النقد الدولي) التي تساهم في إعادة تمويل مؤسسات الإقراض، بإقراضها نقدا مقابل ضمان يتمثل في أصول من النوعية الجيدة، مقارنة بالخطة البريطانية التي تضمن القروض بين البنوك بقيمة 300 مليار (EUR) لا تهدف الخطة الفرنسية إلى تحريك السوق بين البنوك، بل إلى تحفيز إقراض البنوك المؤسسات و الأفراد من جديد.

المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية على بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2006-2010

يمكن القول من البداية أن النظام المالي و المصرفي الجزائري عموما و بنك سوسيتي جنرال بخاصة في منأى عن الأزمة المالية العالمية ، فهذا البنك في حقيقة الأمر هو بنك تجزئة و بنك عمومي لا يمارس نشاط المضاربة ، من ناحية ثانية نجد أن عدم قابلية الدينار للتحويل كما أن

بورصة الجزائر في وضع لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية و من ثم فإن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية أن تؤثر به على البنك.

الفرع الاول : أثر الأزمة المالية على عناصر المحفظة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر(محفظة الأوراق المالية)2006-2010

ففي سنة سنة 2006 بلغت قيمة السندات و قين الدين الأخرى ذات العائد الثابت ما قيمته 33316800 دج بينما شكلت مساهمات أنشطة المحفظة 15675000 دج دون تغير عن سنة 2005 و بنفس القيمة لسنة 2007 و كذا 2008 و 2009.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة فقد كانت تستند إلى شروط و معايير تأخذ بقدر عالي من الضمانات بما يفوق 120% قيمة القرض كعقارات أو قيم منقولة مقيمة عن طريق الخبير البنكي بالنسبة للقروض التجارية فضلا عن دراسة مفصلة حول العميل و النشاط ، فهي تخص حالات عسر لا علاقة لها بالأزمة المالية و قد كونت لها مخصصات استرجع ما يفوق 40% منها خلال الفترة 2006-2010.

-إن بنك سوسيتي جنرال الجزائر كمؤسسة مالية تخضع للقوانين و التشريعات المالية الجزائرية لم تتوفر في حافظتها المالية على أوراق مالية مسمومة subprine ، و مشتقات مالية ذات علاقة و بالتالي فالأثر العام المباشر للأزمة المالية على سوسيتي جنرال الجزائر غير قائم.

-إن بنك سوسيتي جنرال و على إمتداد الفترة 2006 إلى 2010 حقق أرباح بشكل متزايد من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2006 ما قيمته 633007049 دج لترتفع سنة 2007 بنسبة 38.90% ثم 62.52% لسنة 2008 لتصل إلى 2591701493 دج سنة 2009 مواصلة مسارها الايجابي في سنة 2010.

الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية على السيولة المصرفية في الجزائر2006-2010

يرى العديد من الاختصاصيين بأن أصل الأزمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري عموما و على سوسيتي جنرال بخاصة جد محدود و لا يكاد يظهر للأسباب التالية:

توافر السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري، فقد حققت السيولة المحلية نموا بلغ 18.67% سنة 2006 مقابل 21.17% سنة 2007 و 22.58% سنة 2008 ثم 25.22% سنة 2009.

جدول رقم:31 معدلات النمو في السيولة المحلية.

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
السيولة	%18.67	%21.17	%22.58	%25.22	%28.44

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة.

تشير البيانات إلى أن صافي الموجودات الأجنبية قد أثرت على السيولة المحلية حيث سجلت الجزائر أثر توسعي لصافي الموجودات الأجنبية بلغ %34.23 لسنة 2007 و استمر هذا التوسع بالتزايد في ظل ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع الاحتياطات الخاصة، أما بالنسبة للاتئمان المحلي فقد كانت له آثار انكماشية على السيولة المحلية للفترة محل الدراسة، و للوقوف على مدى أثر الأزمة المالية على السيولة في الجزائر يمكن إيراد الملاحظات التالية:

-إن تكامل القطاع المالي الجزائري في النظام المالي العالمي مازال محدودا و أن النظام المصرفي الجزائري لم يندمج بقوة في النظام العالمي ، و ما لهذا الأثر من صبغة مباشرة على بنك سوسيتي جنرال الجزائر الذي يبقى على إثر ذلك شبه معزول من الأثر المترتب عن الأزمة المالية.

- أقرت الحكومة قانونا يقضي بتوقيف القروض الاستهلاكية الموجهة للأشخاص و العائلات التي بلغت خلال نشوب الأزمة المالية 2008 ما قيمته 100مليار دينار و تطورت بنسب تراوحت بين 20 إلى 25% مقارنة سنة 2007 ، و هي موجهة كلها لشراء السيارات و الأجهزة الالكترونية و تأثيث المنازل.

إن مثل هذا القرار أدى إلى تقليص الطلب من جهة و تخليص البنوك من خطر عدم قدرة المستهلكين على الايفاء بالتزاماتهم من جهة أخرى.

-الاهتمام بإدارة المخاطر بوضع بنك الجزائر مجموعة من القواعد التي تتعلق بأسس إدارة المخاطر الائتمانية و تكوين المخصصات لكل من القروض و الالتزامات العرضية و الارتباطات و القروض لأغراض استهلاكية و لأغراض عقارية.

الفرع الثالث: عمليات الاندماج أو الاستحواذ "SG" داخل الجهاز المصرفي الجزائري 06-

2010

بالنسبة لسوسيتي جنرال الجزائر لم يحصل أي اندماج أو استحواذ للبنك داخل الجهاز المصرفي الجزائري و هذا راجع إلى :

-عدم وجود سوق مالية بالمعنى الحقيقي في الجزائر.

-عدم وجود ارتباطات مصرفية وثيقة.

-انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي.

الفرع الرابع: آثار أخرى على المستوى الكلي

اولا: أثر الأزمة المالية على احتياطات الصرف الجزائرية

تأتي احتياطات الصرف الدولية من إيرادات الصادرات المختلفة ، إلى جانب القروض المحصلة من الخارج، تسمح هذه الاحتياطات بمواجهة الصدمات الخارجية و طمأنة مديني البلد و كذا الحث على الاستثمار داخل البلد، حماية للعملة المحلية و تمويل عجز ميزان المدفوعات، و هي تستعمل في تمويل التنمية الداخلية، كما يمكن لاحتياطات البلد من العملة الصعبة أن توظف بالخارج عندما يكون المردود المتوقع أكبر من المردود المتوقع من الاستثمار الداخلي في هذا الإطار إن ضعف طاقة الامتصاص داخل الجزائر يدفع بهذه الأخيرة إلى توظيف أموالها بالخارج.

تشير معلومات بنك الجزائر أن إحتياطي الجزائر من العملات غداة الأزمة 2008 حوالي 140 مليار دولار، و تشير مصادر وزارة المالية إلى أن التوظيف بالخارج يقارب 90% من هذه الاحتياطات.

حسب السيد لكصافي فإن قرابة 70% من احتياطات الجزائر من الصرف مودعة بمعدل فائدة يقارب 4% في شكل أدونات الخزينة الأمريكية، اليابانية، البريطانية و الأوروبية ذات السمعة الجيدة "AAA" و هي توظيفات تتميز بالطول النسبي لمدتها، بينما الباقي مودع لدى بنوك كبيرة وعالية السمعة، و لقد عملت الجزائر خلال الفترة 2003/2001 على تنويع توظيفاتها من خلال الاهتمام أكثر بالتوظيف في شكل أورو (45%) ، دولار (45%) و الباقي مناصفة بين الين و الجنيه الاسترليني ، إلا أزمة القروض الرهنية دفعت الجزائر إلى التوظيف في أدونات

الخزينة الأمريكية، علما بأن بنك الجزائر عمل على شراء الأورو عندما كان منخفضا، و هو ما يجعل احتياطي الجزائر من هذه العملة على مستوى عال¹.

كما تعززت الوضعية المالية الخارجية في الجزائر بشكل خاص في 2007 كما يشهد على ذلك الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي يمثل تقريبا ضعف الرصيد المسجل في 2006 بل و في 2005 أيضا، و يتعبر هذا الأداء أيضا معتبرا بالنظر إلى أن فائض الفائض الإجمالي أصبح يقارب فائض الميزان الجاري الذي يغذي الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث انتقلت أرقام الاحتياطات الرسمية للصرف من 77.781 مليار دولار في 2006 إلى 90.60 مليار دولار في نهاية جوان 2007 ليبلغ 110.180 مليار دولار نهاية 2007، حيث تزامنت الزيادة المستمرة في الاحتياطات الرسمية للصرف في هذه السنوات الأخيرة، مع تنويع عملات التوظيف من أجل تسيير أفضل لخطر الصرف بين العملات الرئيسية، إضافة إلى ذلك رفع بنك الجزائر بشكل أكثر التوظيفات في الأصول عديمة المخاطرة، حتى و إن كان عائد بعض هذه الأدوات يوجد ظرفيا في حالة إنخفاض².

¹-أ.د عبد الرحمان مغاري، انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم إلى مؤتمر: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" المنعقد في جامعة سطيف في الجزائر خلال الفترة: 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 05.

²-أ.د عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، بحث مقدم إلى مؤتمر: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية" المنعقد في جامعة سطيف في الجزائر خلال الفترة: 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 13،

الجدول رقم : 32 تطور الاحتياطيات من العملة الأجنبية خلال 2007-2000 (قبل الأزمة)

2007	2006	2005	2004	2002	2000	البيان
110.18	77.781	56.18	43.11	23.11	11.9	الاحتياطيات الاجمالية (مليار دولار)
4.889	5.062	16.485	21.411	22.550	25.088	الدين الخارجي (مليار دولار)
4.4	2.5	1.6	3.5	1.4	0.34	التخضم
69.29	72.64	73.36	72.06	79.68	75.31	سعر الصرف (مقابل الدولار)
74.95	65.85	54.64	36.66	25.24	28.5	السعر الموحد للبرميل (دولار للبرميل)

المصدر: مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد

انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 126.

تشير التقديرات الخاصة ببنك الجزائر أن قيمة الاحتياطي الجزائري المكون من 55 % من العملة الأوروبية (الأورو) و 40% من الدولار كانت تقدر بـ 143.10 مع نهاية سنة 2008 لتصبح في حدود 145 مليار دولار في السداسي الأول في سنة 2009. كما أن الاحتياطي من الذهب سجل تراجعاً مقارنة مع بداية سنوات 2000، و وصل في نهاية جوان 2009 إلى 173.6 طن و احتلت بذلك الجزائر المرتبة 21 عالمياً. مثل هذه الإمكانيات سوف تجعل من الاقتصاد الجزائري بعيداً عن الأزمة المالية العالمية على الأقل في المدى المتوسط.

تعد سندات الخزينة الأمريكية بمثابة شهادات مالية فائدة قارة و مؤمنة تصدرها الحكومة الأمريكية، ما يشار إليه فيما يخص هذه السندات هو أنه بعد قرار الحكومة الأمريكية ابتداء من 31 أكتوبر 2001 توقيف سحب سندات الخزينة طويلة الأجل "30 سنة" فإن أغلبية الدول من بينها الجزائر ركزت على توظيف أموالها و احتياطياتها على شكل سندات خزينة مدتها 10 سنوات إلى غاية إعادة إدراج سند الخزينة لمدة 30 سنة في فيفري 2006 و قد عرفت هذه السندات اضطراباً ثم تراجعاً أثر سلباً على قيمة تحصيل احتياطي الصرف الجزائري.

لقد سجل الخبراء أن السندات سجلت مؤخراً أسوأ خسائر لها منذ سنة 1994، إذ تراجعت بنسبة 10%، و يؤثر تراجع أو اضطراب مردودية سندات الخزينة الأمريكية على احتياطيات الصرف الجزائري التي تبقى متواضعة إذ تقارب 50 مليار دولار مقارنة بأكبر الاحتياطيات مثل الصين 744.2 مليار دولار و اليابان 661.9 مليار دولار.

إن الأرقام التي قدمها بنك الجزائر تبين تراجع مردودية احتياطي الصرف الجزائري المودع في الخارج ما بين نهاية 2007 و بداية 2009 على خلفية الأزمة المالية العالمية، رغم زيادة و نمو هذه الاحتياطات التي بلغت 110.18 مليار دولار نهاية 2007 و إرتفاعا إلى 123.46 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من 2008 ليصل إلى 140.46 مليار دولار خلال الثلاث الثالث من نفس السنة، و بلغ حدود 145 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من عام 2009 ، إلا أن ما يسجل عن مردودية هذه الاحتياطات هو أنها لم تسجل تسجل سوى أرقاما متواضعة إذ لم تصل حتى إلى 10 مليار دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2008، إن نسب المردودية الخاصة باحتياطات الجزائر بدأت تقل مقارنة بالسنوات الماضية بالنظر للوضعية المالية العالمية ، مما يربك في اتخاذ القرار فيما يخص كيفية تسيير جزء كبير من هذه الاحتياطات، باستثناء التوظيفات التي تتم على شكل سندات خزينة أمريكية على المدى الطويل (10 سنوات و 30 سنة) بنسبة فائدة متواضعة لا تتجاوز 1.4 %.

من جانب آخر بلغت الاحتياطات في صندوق ضبط الواردات إلى غاية بداية شهر مايو من عام 2009 ما قيمته 4280 مليار دينار، أي ما يعادل 60 مليار دولار، لم تستخدمه الجزائر لحد الآن، علما أن المديونية الخارجية تراجعت إلى أقل من 600 مليون دولار.

من جانب آخر لم يعد الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل في نهاية 2007 يمثل سوى 3.62% من إجمالي الناتج الداخلي، حيث انخفضت الديون الخارجية إلى 4.8 مليار دولار في نهاية 2007 بعدما كانت حجمها الإجمالي يفوق 30 مليار دولار في 1999، أي أن نسبة خدمة الدين أصبحت لا تتجاوز 2.26%، حيث سمح التنفيذ المستمر للقرار الاستراتيجي المتعلق بتخفيض الدين الخارجي للجزائر استعمالا اقتصاديا للموارد المالية المتاحة لاسيما و أن الاضطرابات الجارية في الأسواق المالية الدولية قد أدت إلى تشديد شرط القرض في البنوك الدولية، كما أن تسديد الفوائد الخاصة بالديون الخارجية للجزائر شهد انخفاضا كبيرا سنة 2007، حيث لم يتجاوز 230 مليون دولار مقابل 760 مليون دولار سنة 2006 و مليار دولار سنة 2005، و كانت الجزائر قد سددت بين 1986 و 2006 ما مقداره 117.9 مليار دولار كديون خارجية منها 84 مليار دولار لتسديد الديون المستحقة و 34 مليار دولار لتسديد فوائد الديون.

و من التدابير الوقائية التي اعتمدها الجزائر لتجنب صدمات الأزمة المالية هو التخطيط لإنشاء "صندوق سيادي" مكلف بتطوير -بالشراكة مع القطاع الخاص- قواعد تنمية اقتصادية متوازنة، يكون مدعما بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء و الاقتصاديين، و هو صندوق للتوظيف المالي يكون ملكا للدولة و يسير الادخار المحلي ليتم استثماره في توظيفات متعددة من أسهم و سندات و هو ما قد يعزز من إصلاحاتها المصرفية و التسيير الإداري للاقتصاد خاصة و أن توظيفاتها تدنت و يجب توخي الحذر¹.

ثانيا: آثار الأزمة المالية على معدل صرف الدينار الجزائري

سنعمل فيما يلي على تحديد الآثار النقدية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية، هذه الآثار تظهر في تخفيض قيمة العملات الرئيسية مثل الدولار و الأورو و انعكاسات ذلك على الجزائر. بخصوص هذه النقطة نجد أن الأزمة المالية لم تكن دافعا لتخفيض قيمة العملات القوية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للجزائر و التي اضطرتها الظروف المالية العالمية إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري و هذا نتيجة ارتباط صادراتها بالدولار و ارتباط وارداتها بالأورو، هذا الارتباط المزدوج للجزائر بالعملتين الدوليتين يجعلها في وضع غير مريح تماما فارتفاع سعر النفط لا يعني بالضرورة تحسن وضع ميزانها التجاري ، بعبارة أخرى فإن التغير الحاصل في الإيرادات من الصادرات إذا ما قيم بالأورو سيبدو أقل مما هو بالدولار ، فبتاريخ 8 ماي 2009 بلغ سعر نفط البرنت (بحر الشمال) 58 دولار (1 أورو=1.36 دولار) بعد أن كان في نهاية شهر جانفي 2009 يقدر بحوالي 48 دولار (1 أورو=1.28 دولار) فارتفاع سعر النفط بـ10 دولارات خلال الفترة جانفي ماي صاحبه تدهورا في معدل سعر صرف الدولار مقارنة بالأورو، و إذا قدرنا الزيادة بالأورو سنجدتها تعادل حوالي 5.24 أورو.

هكذا نجد أن الجزائر أسيرة عملتين، من جهة انخفاض سعر النفط و من جهة ثانية انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو الذي يشكل عملة الدفع بالنسبة لأغلب واردات الجزائر².

مما لا شك فيه أن الأزمة المالية العالمية كانت لها الانعكاسات على قيمة الدولار تمثلت في ميل معدل صرف هذه العملة إلى تدهور مقارنة بالأورو و الين الياباني إلا أنه من اللازم القول أن تدهور قيمة الدولار مقارنة بهذه العملات كانت قد بدأت قبل هذا الحدث الهام.

¹ - أ.د. عمري عمار، فالي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

² - أ.د. عبد الرحمان مغاري، مرجع سبق ذكره، ص 09.

إن دراسة تطور قيمة الدولار عبر الزمن مهم بالنسبة للجزائر على اعتبار أن إيراداتها من العملات الصعبة أغلبها يأخذ شكل دولارات.

جدول رقم 33: تطور متوسط معدل صرف الأورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة 2010/2000.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	0.94	1.13	1.24	1.24	1.25	1.37	1.47	1.31	1.32

Source: historique des cours du dollar depuis 1970 ,...historique des cours du dollar on FF de 1970 à 2010 , en EURO depuis 2002.Source DGEMP-DIREM. image séparateur...

www.devloppment-durable.gouv.fr/.../se-dollar2.htm

بمجرد دخول الأورو التداول النقدي حتى مال معدل الصرف لصالحه مقارنة بالدولار الأمريكي.

إن إرتفاع قيمة الأورو بشكل واضح ابتداء من سنة 2006 مرده إلى اعتماده كعملة ملجأ، هذا زيادة على تدهور قيمة الدولار على إثر الأزمة المالية العالمية التي دفعت السلطات النقدية الأمريكية إلى ضخ مبالغ مالية كبيرة لشراء الأصول السامة، و تجدر الإشارة إلى أن تدهور قيمة الدولار كان بالإمكان أن يكون أكبر لولا تدخل الصين بشرائها لكميات معتبرة من أدوات الخزينة، و هذا بغرض حماية كل من الصادرات و الواردات الصينية، فالصين و المملكة العربية السعودية ستعمل على عدم تدهور قيمة الدولار، فهي تتدخل بشراء كميات كبيرة منه قصد رفع قيمته، من ناحية أخرى نجد أن البنك المركزي الأمريكي سيدخل لمنع انخفاض الدولار قصد تنادي اتساع حجم العجز العمومي، مما سبق يمكن القول أن قيمة الدولار قد تعرف ثباتا في المدى القصير و المتوسط¹.

عموما نسجل أن انخفاض قيمة الدولار يضر بمصلحة الدول المصدرة النفط، كما أن استمرار الركود الاقتصادي الأمريكي سيؤثر سلبا على قيمة الدولار، و استمرار الركود الاقتصادي العالمي من شأنه أن يجعل الطلب على المحروقات ينخفض مما يؤثر سلبا على إيرادات الجزائر.

¹ - أ.د. عبد الرحمان مغاري، مرجع سبق ذكره، ص 10.

إن طريقة تحديد معدل صرف الدينار الجزائري المتميز بحذر من طرف البنك المركزي الجزائري يجعل هذه العملة في منأى عن مخاطر الأزمات النقدية.

بالرغم من طبيعة الأزمة الحالية فإن انعكاساتها التجارية دفعت السلطات النقدية الجزائرية في نهاية شهر ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة العملة الجزائرية، فالانخفاض الكبير في أسعار المنتجات الأولية و المنتجات الغذائية في الأسواق الدولية على إثر الأزمة المالية زاد من طلب الجزائريين على المنتجات بشكل أصبح يشكل تهديدا لاحتياطات الصرف الجزائرية، فقد انخفضت أسعار التجهيزات، سلع الاستهلاك الوسطية و النهائية بمعدل يصل إلى 25%، أو أكثر بالنسبة لبعض المنتجات، و لمواجهة احتمالات إرتفاع الطلب المحلي على هذه بادرت السلطات النقدية الجزائرية ابتداء من 15 ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20% من قيمته، فارتفع معدل صرف الدولار إلى حوالي 70-73 دولار بعدما كان يقارب 60-63 دولار، في وقت قفز فيه الأورو إلى ما فوق 100 دج بعد أن كان يقارب 80 دج و هو ما جعل معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يقترب من مستوى التوازن، و هو ما سبق أ، أشار إليه صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2008

يجب القول أن هذا التخفيض مبرر بالنسبة للأورو لكنه غير مبرر للدولار الذي تشهد معدلات صرفه تناقصا، كما أن المبدأ المتعمد في التعديل يجب أن يعتمد في كل الحالات، و هو ما لا يعتمد في حالات إرتفاع سعر النفط، و هو ميل يوحى بعدم وجود انسجام في سياسة الصرف المتبعة من طرف البنك المركزي الجزائري.

إن تخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار من شأنه أن يجعل إيرادات الجزائر من تصدير المحروقات تبدو كما ارتفعت، و هو ما يجعل موارد الجبائية النفطية ترتفع ظاهريا مما يوحى بانخفاض العجز الموازني، و هو ما يخفى العجز الحقيقي¹.

¹ - أ.د. عبد الرحمان مغاري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الثالث : الأطر القانونية وإدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الأول : مدى فعالية الأطر القانونية المنظمة لإدارة المخاطر في فرنسا

الفرع الأول : الوضع العام

إن بناء أوروبا على مراحل متعددة أدخلت إليها دولا لم تنضج بعد، فقد بنيت أوروبا على مراحل خمس في سنوات 1950 (اتفاقية الفحم و الفولاذ)، 1957 (السوق المشتركة عبر اتفاقية روما)، 1986 (توسيع السوق يشمل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص أو ما يعرف بالقانون الواحد)، 1992 (اتفاقية ماستريخت التي أسست الوحدة النقدية) و ثم 2009 (اتفاقية لشبونة لحكم أوروبا و الدستور) كل مرحلة كانت تضم دولا لم تكن مستعدة للتحدي و بزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي و حرية تنقل رؤوس الأموال و الارتباط الوثيق للأسواق المالية وضعف الرقابة المصرفية... الخ، أثبتت قصور الجوانب التشريعية لأوروبا عامة و فرنسا بخاصة و نذكر أهم أوجه القصور التشريعي فيما يلي:

أولا: تمويلات غير كافية

في هذا الإطار كانت ديناميات استخدام الدين جد مهمة خلال السنوات التي سبقت الأزمة هذه الحركية أشبعت بـ:

- وفرة السيولة (الاختلالات العالمية)

- البحث عن المردودية و استخدام النفوذ في سياق سعر فائدة جد منخفض.

- تطوير نموذج Originate to Distribute.

كما أن هناك أيضا فاعلون في عملية التنمية، مؤسسات مانحة لتمويلات غير بنكية (US mortgage lender) لأناس تعتبر ملاءتهم ضعيفة، فكانت أغلبية القروض خارجة عن الرقابة المجمعدة للمؤسسات المالية.

ثانيا: حدود تحويل المخاطر و عيوب نظام الحوافز

إن سنوات ما قبل الأزمة تميزت أيضا بتطور عملية التوريق و التي أظهرت العديد من العيوب على طول سلسلة التوريق ، و الذي غدّي بحوافز غير سليمة و غير كافية ، لا سيما تضارب المعلومات ، تدني مستوى الشفافية و الإفصاح فضلا عن مخاطر تجزئة المخاطر و التعقيد

الذي صاحب هذه العملية، و قد أدت هذه العيوب إلى إعطاء تقييم غير صحيح عن حجم المخاطر و كذا نظام الحوافز ، مما أدى إلى الاستعانة بمصادر خارجية عن ميزانية البنك (حالة سوسيتي جنرال :المبحث الأول -الفصل الثالث)، هذه الظواهر تفاقمت حدثها على نطاق واسع لاسيما بتقييم إدارات المخاطر لهذه المنتجات المالية، كما أسهمت قواعد المحاسبة للميزانية "mark to market" و التي بينت محدوديتها و مخاطرها.

الفرع الثاني : المحيط القانوني

في هذا السياق ، العديد من المناقشات لازالت جارية حول المحيط المحاسبي و قواعد الحيطنة و الحذر و كذا القيمة العادلة و قواعد السوق¹ ، و كان الهدف من هذه الأفكار هو تطوير مدونة النظام المالي و قد تم تحديد عدة قضايا رئيسية نذكر منها.

*على المدى القصير التكيف و التنسيق للبنوك المركزية في تدخلاتها من ناحية الأسلوب و التدرج في إدارة الأسواق المتأزمة ، و بالتوازي فإن منظمي الأسواق يتخذون خطوات من شأنها اجتناب التعديلات في الأسعار الراجعة أساسا بعمليات المضاربة (منع البيع على المكشوف).

*على المدى البعيد :

- تقوية قواعد الحيطنة.

- تطوير أساليب التقييم

- إدارة تأطير وكالات التصنيف.

- إعادة هيكلة القطاع المالي.

أولا: البنك الأوروبي

منذ بداية الأزمة أبدى البنك الأوروبي رد فعل كبير من خلال التنسيق مع باقي البنوك المركزية لا سيما FED و بنك إنجلترا) من خلال عمليات مصرفية بالدولار ، و يتعلق الأمر بـ (TAF term action facilities) و كذا عقود التبادل في نفس السياق، ثم تكييف الإطار التشغيلي و العملياتي (eurosysteme, banque d'angl FED)

¹-للاطلاع أكثر يرجى زيارة المنتديات العلمية التالية :

.WWW.FINANCIALSTABILITYBOARD.ORG

. WWW.IIF.COM

ثانيا: تدخل منظمي السوق.

من جهتهم فإن منظمي السوق قاموا بحضر مؤقت للبيع على المكشوف في البورصات الرئيسية لقائمة من المؤسسات المالية و كذا للأوراق المالية، و يهدف هذا الإجراء لمنع التلاعب في سوق الأسهم، و يعد فعالا على المدى القصير لكن يكتنفه الغموض على المدى الطويل لاسيما فيما يتعلق بعنصر السيولة ، فضلا عن الأثر المتوقع على استراتيجيات الاستثمار و لصناديق التحوط .

ثالثا: تقوية قوانين الحيطه و الحذر

في واقع الأمر أظهرت الأزمة أن بعض المنتجات المالية ذات الصفات محددة لاسيما (CDO) حالة سوسيتي جنرال فرنسا، إن هناك العديد من المخاطر تشوب نموذج التقييم (value-at-risk) الذي لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر القصوى، كما ان الحلول المطروحة لاسيما من قبل لجنة بازل تمر بتعديل معالجة "trading book" (تعديل تكلفة رأس المال لتجنب الحوكمة القانونية) مع الاخذ في الحساب المخاطر التي لم تكتشف من خلال حسابات VAR كليا أو جزئيا لاسيما خطر السيولة لفترة طويلة.

بالنسبة لنموذج "Originate to distubute" فإن التغييرات الحاصلة هدفت إلى تقريب و تحقيق التناسب العقلاني بين الحوافز و طول سلسلة التوريد، في هذا الصدد كان هناك مشروع أوروبي يفرض على الباعة ذوي العلاقة بالاحتفاظ بجزء من قيمة البيع (5%) في ميزانياتهم.

إضافة إلى خطر التحكيم (المراجعة التفضيلية) و حوافر التوريد، كان هناك مشكل برز على أثرها و يتعلق بالسيولة، و أن هذه الأخيرة لديها سعر، فقد بينت الأزمة عن تبخر سريع للسيولة من السوق أمر ممكن ، كما و لو أن هناك خطر يتعلق بعدم وجود سيولة لفترة طويلة. إن لجنة بازل2 أصدرت في سبتمبر 2008 "مبادئ الحكم الرشيد لمخاطر السيولة" توضح هذه الوثيقة ضرورة التقيد بمعايير واضحة تهدف لإدارة مخاطر السيولة في كل مؤسسة مالية و تتماشى هذه المعايير و خطط المؤسسة المالية.

و مع ذلك و مهما يكن المقياس القانوني المعمول به، فإن حوكمة المخاطر في كل مؤسسة تمثل خط الدفاع الأول، و قد كان هناك فحص معمق للعديد من المتدخلين الماليين و مقدرتهم على

رد الفعل اتجاه الأزمة المالية و إلى أي مدى تشكل جودة التسيير و المراقبة الداخلية عامل مقاومة بهذه الأزمة، في هذا الإطار فإن مشاركة كل الإطارات رأسيا و أفقيا يعد جد ضروري لرفع مستوى التسيير لاسيما عن طريق

*زيادة الشفافية حول الخطر المصرفي.

*استخدام البند رقم (2) من بازل(2).

*وضع رؤية مشتركة (تسيير/مراقبة داخلية للمخاطر، تركيز المخاطر)

*رفع مستوى تسيير النقاط الحساسة (المعروضات خارج الميزانية، خطر السمعة، التوريق).

*تعميم طريقة Stress test.

رابعاً: التقييم

كشف الأزمة كذلك عن وجود رابط يجمع بين الثقة في الأسواق و كذا درجة الدقة و الوضوح في التقييم.

ففي الشهر الأول من الأزمة شد حالة من عدم التيقن و الريبة اتجاه بعض المبادئ الأساسية لتقدير القيم المالية في السوق، و قد شملت حالة عدم التيقن هذه المفاهيم التالية "سوق غير نشط" "صفقات قسرية" "تجميع" كما أن المتعاملين في السوق كانوا جد حساسين لحالة عدم التيقن حول شفافية المعلومات المالية بما أدى إلى فشل الأسواق و الذي أثر سلبا على حجم المعاملات و بالتالي السيولة و منها إلى التقديرات و التقييمات المطبقة.

إن المؤسسات الدولية و بإيجاز من FSF و كذا تدخل لجنة بازل، و IASB، SEC من FASB و كذا صندوق النقد الدولي قد طلبوا تعديلات كانت في أولها تشمل محورين.

-توضيح بعض القواعد لتقييم الأصول و -أو السيولة.

-استعراض مسألة الشفافية.

-إن تطوير فحوى البنود خارج الميزانية يتطلب توضيح و تحديد لمفاهيم التجميع -التقسيم، إن قوانين التقرير هذه لا بد أن تركز على الشفافية الزائدة، و هذا لا يعني فقط بالضرورة أكثر معلومات و لكن يعني أيضا الاتصال الفعال، في هذا الصدد فإن مبدأ المنفعة لا بد أن يطبق. فمن حيث المبدأ فإن المعلومات المالية لا بد أن تكون نافعة و تساهم في إعطاء فهم أكبر بالمقابل و بالنسبة للأدوات التي تقدم فائدة خاصة لمستخدميها فإن زيادة الشفافية يمكن أن تكون مهمة

عن طريق نهج مرن و عملي يحوي:

- وصف لطرق و تقنيات التقييم.

- معطيات و شروح حول القواعد المستخدمة.

بعد ذلك و بالنظر إلى عمق أثر الأزمة فإن استثناءات من مبدأ عدم تحويل المحفظة قد رخصت (حالة سوسيتي جنرال فرنسا-المبحث الثاني-الفصل الثالث) هذه الإنشاءات سمحت بوضع بعض الأصول تحت الحماية من الحلقة المفزعة (نقص-أنخفاض القيمة).

خامسا: وكالات التصنيف

بينت الأزمة مدى هشاشة بعض التصنيفات لاسيما فيما يخض المنتجات الهيكلية على هذا الإطار فإن "SEC" و كذا لجنة الأوروبية (سبتمبر 2008) قاموا بعرض اقتراحات تتمحور حول:

-إصلاح شروط الترخيص، العمل و إدارة مؤسسات التصنيف.

-إعادة معالجة التصنيفات الرئيسية الخاصة.

في المجمل هناك حقيقة ثلاث عناصر يمكن ملاحظتها من خلال ما سبق :

- تقليص للقطاع الأقل تنظيميا فالأزمة شهدت بالفعل فشل أو تغير في قوانين البنوك الاستثمارية ، كما أن الأثر عن منع البيع على المكشوف مع رافعة مالية عالية أدى إلى تقليل أثر الخطر للأنشطة المقابلة.

- إعادة تركيز الأنشطة المصرفية الأساسية، و قد أظهرت الأزمة أهمية الحصول على التمويل و كذا السيولة المتجددة بالنسبة لبنوك الودائع و الوسطاء الكلاسيكيين.

المطلب الثاني : مدى فعالية الإطار القانوني إدارة المخاطر و الرقابة في الجزائر

لقد بينت الممارسة اليومية أن هناك العديد من المخالفات أو الأخطاء الناتجة عن قصور نظام الرقابة الداخلية الذي يتميز كما يراد له بالفعالية و الوقاية، و نعني بذلك الحفاظ ليس على الأصول المادية فقط بل و حتى على المادة الحيوية المتمثلة في القوى العاملة.

هذا الوضع أدى بالسلطة النقدية إلى التفكير بضرورة وجود نظام و تحليل و تقدير و تحكم أكثر في المخاطر و هو نظام 02-03 مؤرخ في 9 رمضان عام 1423 الموافق لـ 14 نوفمبر يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية و يهدف هذا النظام إلى

تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك و المؤسسات المالية إقامتها، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير و تحليل المخاطر و الأنظمة الخاصة بمراقبتها و التحكم فيها.

الفرع الأول -نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية

يهدف نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية إلى :

-مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية و التنظيمية للمقاييس و الأعراف و العادات المهنية و الأدبية و لتوجيهات هيئة التداول.

-مراقبة التقيد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر من كل نوع ، و التقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي لاسيما إذا تعلق الأمر بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى.

- مراقبة نوعية المعلومات المحاسبية و المالية سواء كانت موجهة للجهاز التنفيذي أو لهيئة التداول، المقدمة لبنك الجزائر و اللجنة المصرفية أو المخصصة للنشر.

- مراقبة شروط تقييم و تسجيل حفظ و وفرة المعلومات المحاسبية و المالية لا سيما بضمان مسار التدقيق في حالة العمليات المعالجة عن طريق المعلوماتية (المادة 05 من نظام رقم 02-03).

كما يجب أن تنظم البنوك و المؤسسات المالية أنظمتها بالمراقبة بشكل يمكنها من :

- ضمان مراقبة منتظمة بواسطة مجموعة من الوسائل مستعملة بصفة مستمرة في الوحدات العملياتية لضمان الانتظام، الأمن و تصديق العمليات المحققة و كذا احترام التعليمات الأخرى أو التوجيهات المتعلقة بمراقبة المخاطر من كل طبيعة و المرتبطة بالعمليات.

- مراقبة انتظام و مطابقة العمليات وفقا لفترات مناسبة، و كذا التقيد بالإجراءات و فعالية التنظيمات المذكورة في الفترة السابقة، لاسيما لطبيعة مجموع المخاطر المرتبطة بالعمليات (المادة 06 من نظام 02-03) و يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تعين مسؤولا مكلفا بالسهر على تماسك و فعالية المراقبة الداخلية و التي تقدم تقريرا عن ممارسة مهمته للجهاز التنفيذي، و عند الاقتضاء للجنة التدقيق، و يقوم الجهاز التنفيذي بإبلاغ هيئة التداول بتعيين هذا المسؤول و بالتقارير الخاصة بأعماله.

عندما لا يبرر حجم البنك أو المؤسسة المالية تعيين شخص مكلف على الخصوص بالسهر على تماسك و فعالية المراقبة الداخلية يجب على الجهاز التنفيذي، تحت إشراف هيئة التداول أن يضمن التنسيق بين جميع التنظيمات المرتبطة بممارسة هذه الوظيفة (المادة 10 من نظام رقم 02-03) كما يجب أن تكون الوسائل المخصصة لمراقبة قانونية و مطابقة العمليات، التقيد بالإجراءات و احترام التعليمات الأخرى أو التوجيهات المرتبطة بمراقبة المخاطر بكل طبيعة و المقترنة بهذه العمليات كافية للقيام بدوره كاملة من التحقيقات المتعلقة بمجموع النشاطات على عدد السنوات الضرورية، كما يجب إعداد برنامج لمهام المراقبة مرة واحدة في العام على الأقل، بدمج الأهداف السنوية في ميدان المراقبة المحددة من قبل التنفيذي و يشدد القانون على إعادة النظر في أنظمة تقدير المخاطر و تعيين الحدود القصوى بصفة منتظمة قصد التحقق من نتيجتها بالنظر إلى تطور النشاط، المحيط، الأسواق و تقنيات التحليل.

الفرع الثاني: أنظمة تقدير و تحليل المخاطر و النتائج

يجب أن تقيم البنوك و المؤسسات المالية أنظمة خاصة بتقدير و تحليل و تكييف هذه الأخيرة مع طبيعة و حجم عملياتها ، بغرض ارتقاب المخاطر من مختلف الأنواع التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات، لاسيما المخاطر المرتبطة بالقروض، بالسوق، بمعدلات الفائدة، بالسيولة و بالتسوية.

أولاً: اختبار و تقدير مخاطر القروض

يشير نظام رقم 02-03 إلى أنه يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تتزود بإجراء مخاطر القروض و نظام تقييم هذه المخاطر إذ يجب أ، تسمح لها هذه الأنظمة بـ:

- تحديد بكيفية مركزية، مخاطر ميزانيتها و خارج ميزانيتها إزاء طرف مقابل.
- ترتيب مختلف مستويات المخاطر انطلاقاً من معلومات نوعية و كمية.
- الشروع في توزيع شامل لالتزاماتها لصالح مجموع الأطراف المقابلة حسب درجة المخاطر المترتبة و ذلك حسب القطاع القانوني و الاقتصادي و حسب المنطقة الجغرافية (المادة 23 من نظام رقم 02-03).

1- نظام اختيار مخاطر القروض

في هذا المجال يجب أن يأخذ تقييم مخاطر القروض بعين الاعتبار على الخصوص العناصر الخاصة بالوضعية المالية للمستفيد، قدرته على السداد و عند الاقتضاء الضمانات المحصل عليها، كما يجب أن يتضمن التقييم و بصفة خاصة و بالنسبة للمؤسسات تحليل هذه الأخيرة و مميزات الشركاء أو المساهمين و المسيرين، كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الوثائق المحاسبية الأخيرة، كما يجب على البنوك و المؤسسات المالية أن تكون ملفات القروض بغرض الحصول على مجموع المعلومات سواء من جانب النوعية أو الكمية الخاصة بطرف مقابل و المعلومات الخاصة بالأطراف المقابلة-المجموعة، كما يجب إكمال هذه الملفات في ظروف ثلاثة أشهر على الأقل بالنسبة للأطراف المقابلة التي تعتبر استحقاقاتها غير مسددة أو مشكوكا في تحصيلها ، و تلك التي تتميز بأهمية حجم استحقاقاتها كما يجب أن يدمج كذلك اختيار عمليات القروض معيار مردودية هذه الأخيرة.

2 - نظام تقدير مخاطر السوق

يجب على البنوك و المؤسسات المالية القيام بتقدير و تغطية مخاطر السوق آخذة في الاعتبار:

- التسجيل اليومي لعمليات الصرف طبقا لأحكام النظام رقم 95-08 المتعلق بسوق الصرف.
- تقييم تعرضها لمخاطر الصرف بالنسبة لعملة صعبة واحدة أو لمجموع العملات الصعبة.

3- نظام تقدير مخاطر معدل الفائدة

و يتم ذلك بإقامة نظام إعلامي داخلي يسمح بتوقع مخاطر معدلات الفائدة، ضمان متابعتها و تقدير التصحيحات في حالة تعرض يبدو مهما بالنظر إلى هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تقدير مخاطر التسديد

يجب على البنوك وضع نظام خاصا بتقدير تعرضها لمخاطر التسديد لاسيما مخاطر التسديد المتعلقة بعمليات الصرف و السهر على ضبط مختلف مراحل عملية التسديد.

ثانيا : أنظمة المراقبة و التحكم في المخاطر

يوجب 02-03 البنوك و المؤسسات المالية أن تضع أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر (القروض، معدلات الفائدة، السيولة و التسوية) التي تبين الحدود الداخلية و الشروط التي يتم

في إطارها احترام هذه الحلول كما يجب أن نخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية و القانونية، كما يجب على أنظمة المراقبة و التحكم في مخاطر القروض و معدلات الصرف و السيولة أن تتضمن على نظام للحدود الكلية الداخلية، تقوم الهيئة و التنفيذية و عند الاقتضاء هيئة التداول بإعادة النظر في هذه الحدود كلما استلزم الأمر ذلك و هذا مرة واحدة في السنة على الأقل ، مع الأخذ بالاعتبار الأموال الخاصة للبنوك، كما يجب أن تكون الحدود العملية التي يمكن تحديدها على مستوى مختلف المديریات، الوكالات، الفروع،... الخ متماسكة مع الحدود الكلية، كما يجب تحديد مختلف الحدود الكلية و العملية بكيفية متجانسة بالمقارنة مع أنظمة تقدير المخاطر القائمة.

و تقوم البنوك بإعداد تقرير خاص بتقدير و مراقبة المخاطر التي تتعرض لها مرة واحدة في السنة على الأقل و بالأخص العناصر الأساسية، انتقاء مخاطر القرض و تحليل مردودية عمليات القرض ، لضمان فعالية للوساطة البنكية يجب القيام بمراقبة و رقابة خاصة على البنوك و المؤسسات المالية لاسيما فيما يخص تقيدها بالمعايير الاحترازية ، مجاميعها النقدية و المالية و إجراءاتها الخاصة بتسيير و متابعة المخاطر.

كما ترمي كذلك إلى حماية المودعين و المستثمرين كما تسمح بتفادي المخاطر المترتبة على سوء التسيير أو التزامات جد مرتفعة قصد التكفل بمجمل الأحكام القانونية، هذا و تعتبر اللجنة المصرفية السلطة المكلفة بالمراقبة المصرفية التي تمارس على الوثائق و في عين المكان ، و يكلف بنك الجزائر اللجنة المصرفية بالقيام على المستندات و بالمراقبة بعين المكان عن طريق مستخدميه.

ثالثا: بورصة الجزائر و الإطار القانوني

بالرجوع إلى القانون المتعلق ببورصة القيم المنقولة المعدل و المتمم¹ ، يتضح استمرارية تجسيد هذه المادة بدلا من اعتماد التعامل بالأوراق المالية بمفهومها الواسع الذي يشتمل على الأسهم و السندات، و هذا يعني ما يلي :

1- تفضيل السندات و هي قروض لها الأولوية في التسديد في حالة الإفلاس، أي أن المقرضين لا يتحملون الخسائر في حالة إفلاس الشركة.

2- إبعاد الأسهم التي تمثل الملكية في المشروع حيث يتم تقاسم الأرباح و تحمل الخسائر بين المساهمين.

3- حرمان الشركات من التمويل الذاتي.

و من الملاحظ أن اعتماد الأسهم في الشركات الخاصة و العامة يعني فتح الرأسمال للخواص لامتلاك جزء أو أجزاء من الشركة ، مما يستوجب الحرص على مراقبة كل أنشطتها بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، أما استبعاد الأسهم سيما العادية منها ، فيعني حرمان شرائح واسعة من المساهمة في تمويل المشروعات ، في حالة ما إذا قرر مجلس الإدارة توسيع المشروع أو تجديد تجهيزاته أو فتح فروع له محليا و / أو دوليا.

و إذا كان حاملو الأسهم الممتازة و السندات لهم الأولوية في الأرباح و الفوائد في حالة الإفلاس على حاملي الأسهم العادية، فإن ما يتحصل عليه هؤلاء يفوق في الغالب ما يتحصل عليه حاملو السندات و الأسهم الممتازة² و في الحقيقة، فإن مكانة الشركة و نوع النشاط الذي تمارسه و المؤثرات المحلية و الدولية كلها عوامل تؤثر في قيمة السهم إرتفاعا او انخفاضاً.

إن التأكيد على التعامل بالسندات دون الأسهم في بورصة الجزائر يتناقض مع مبدأ التخصص و سياسة اقتصاد السوق، أي المعاملات في المشروعات الإنتاجية و الخدمية عكس ما هو معمول به في جل البورصات العالمية و في الدول العربية مشرقا و مغربا ، حيث يتم التعامل بالأسهم أكثر من السندات في الأسواق المنظمة و بالسندات في الأسواق غير المنظمة.

¹ - المرسوم التشريعي 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993.

² - الأسهم الممتازة : هي مستند الملكية لها كما للأسهم العادية القيمة الاسمية و القيمة السوقية إلا أن القيمة الدفترية للسهم الممتاز تحسب كما تظهر في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم دون حساب الاحتياطات و الأرباح المحتجزة في الميزانية العمومية للشركة. لمزيد من المعلومات، أنظر : د. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال (الإسكندرية : منشأة المعارف، 1999)، ص ص : 26-27.

و يبدو أن بورصة الجزائر برزت إلى الوجود عليّة ، إذ اقتصرّت بداية على ثلاث شركات عمومية، تنازلت الدولة عن 20% من رأسمال كل منها للاكتتاب العام، و هي رياض سطيف (منتجات غذائية)، صيدال (إنتاج الأدوية)، و الأوراسي (الفندقة) أما شركة سوناطراك فقد اقتصرّت على إصدار ما قيمته 5 ملايين من السندات¹.

و من هنا نسجل انعزال بورصة الجزائر عن باقي البورصات العالمية بما يؤدي إلى تقزيم الأثر الناتج عن ارتباطات الأسواق المالية المتأثرة بالأزمة المالية، كما أن سوسيتي جنرال الجزائر لديها مالية شبة ساكنة في حافظتها مما يلغي الأثر المباشر اللازمة عن طريق السوق المالي.

¹ -أنظر: د. محفوظ جبار، "العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية بجامعة باتنة، العدد 7 (ديسمبر 2002)، ص ص: 194-196.

خلاصة عامة للفصل:

إن عملية إدارة المخاطر المصرفية تستند على معايير، مؤشرات و قواعد توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف المرجوة من ممارسة هذه الوظيفة أو ذاك النشاط.

إن فعالية إدارة المخاطر في المصرف، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات و تحديد أسبابها و كيفية معالجتها و رسم السياسات المناسبة للإرتفاع و تحسين مستوى الأداء. على العكس في حالة عدم إدارة كفاءة للمخاطر من قبل المصرف في ظل عدم الاستقرار و التقلبات و الأزمات، قد يؤدي إلى خسائر جمة وقد يتعداها إلى الإفلاس، لذلك فكفاءة إدارة المخاطر تتعكس على كفاءة الأداء للبنك وهي من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة و اتخاذ القرارات السليمة والصائبة التي تضمن نجاحه في ممارسته لنشاطه.



إدارة المحاضر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سويسيتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

بناءً على أهداف الموضوع و محاولة الإجابة على الإشكالية توصلنا إلى مجموعة من النتائج.

أولاً : نتائج الجانب النظري .

1- إن الاقتصاد العالمي يشهد تقلبات عدة تؤثر على نشاطه تسمى بالدورات الاقتصادية تختلف الاقتصاديون في تفسيرها ، إذ يعتبر تفسير مينسكي من أهم تفسيرات الدورة الاقتصادية لإعطائه أهمية كبيرة لدور السيولة و المديونية في نشوب الأزمات المالية ، بالارتكاز على فرضية عدم الاستقرار المالي ، كما سمح لنا التحليل التجريبي للأزمات المالية بوجود ثلاث نماذج من الأزمات .

2- إن جذور الأزمة المالية 2007-2008 نتجت عن الدور الذي لعبه كل من :

أ - الأفراد و الذين يسمون حسب مينسكي مدينين بانزوي بحصولها على قروض عالية المخاطر .

ب - الاحتياطي الفدرالي : و الذي لجأ الى تخفيض معدلات الفائدة إلى 1 % مما شجع الاقتراض ثم رفعها إلى 5,25%.

ج- سوق الرهن العقاري: و ذلك من خلال احتكار مؤسسة فاني ماي و فريدي ماك سوق الرهن العقاري و دعمهما في الرخاء من خلال شراء قروض الرهن العقاري من البنوك ، كما كانت لتصريحات محافظ البنك المركزي G -ALAN الأثر في زيادة حجم الاستثمارات في سوق الرهن العقاري .

3- إن الأزمة المالية 2007-2008 تعد من اعقد الأزمات في تركيبها لبروز ظاهرة الابتكار المالي الذي أدى إلى تداول أصول مالية غاية في التعقيد أدى ذلك إلى عجز وكالات التصنيف في تقييمها ، كما تعد آلية التوريق لقروض الرهن العقاري و بتحويل الخطر المالي من العون الاقتصادي إلى مستثمرين و بيعها في البورصات العالمية سببا في انتقال العدوى إلى مختلف هذه الدول .

- إن أسباب نشوء الأزمة تعود إلى ثلاثة عوامل .

* اقتصادية تخص الاقتصاد الأمريكي و السياسات المالية الخاطئة التي سمحت بالحصول على قروض رخيصة لا تخضع لأي ضمانات عينية .

* ابتكار أدوات مالية وهمية تفتقد للضوابط المناسبة مما أدى إلى سوء تقدير المخاطر .

- إن تداعيات هذه الأزمة طالت جميع قطاعات الاقتصاد بما فيها القطاع المصرفي و الذي اختلف تأثير الأزمة عليه سواء بصورة مباشرة بالاستثمار في هذه الأوراق أو عن طريق انهيار البورصات التي توظف هذه المصارف أموالها فيها.

4 - إن الأزمة المالية 2007-2008 كشفت عن اللامعالية في الأسواق المالية ، حيث بمقدور هذه الأخيرة أحداث اضطرابات في منظومة الاقتصاد العالمي المرتبطة كلها ببعضها بطريقة متشابكة، حيث امتدت انعكاساتها لتشمل الجانب الحقيقي في الاقتصاد الرأسمالي ، كما أن النظام النقدي و الاقتصادي العالمي القائم على الفائدة و المعاملات الوهمية يمثل في طياته بذور فناءه ، و ما أزمة الرهن العقاري إلا مؤشر قوي لهذا الفناء و من ثم فالأزمة أزمة نظام نقدي عالمي يتطلب إصلاحه جذريا و تغيير آلياته بآليات تعكس الجانب الحقيقي ثم المالي و ليس العكس (انفصال الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي لصالح هذا الأخير على حساب الأول) **اختبار الفرضية الأولى :** إن سبب الأزمة المالية في حقيقة الأمر هو سبب مركب ساهم في حدوثه الأفراد ، الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ، سوق الرهن العقاري ، سياسات مالية خاطئة، ابتكار أدوات و مالية وهمية و بالتالي لا يقتصر انتشار الأزمة المالية على قروض الرهن العقاري فحسب .

5 - إن هناك العديد من الطرق و المعايير لتقييم المخاطر المصرفية المطبقة في العديد من المؤسسات المالية تركز بدرجات متفاوتة على عمليات التحليل الواقعي و البناء العقلاني لهيكل المخاطر ، بالاستعانة بالنماذج القياسية و الحسابية و كذا درجة احترام المعايير المصرفية القانونية و نذكر منها : طريقة LAPP , SCS of credit ، طريقة التحليل المالي ... إلخ .

6 - إن نجاح إدارة المخاطر المصرفية يعتمد على عدة أسس أهمها اختبار النموذج الأمثل من جهة و درجة الشفافية و الإفصاح عن كافة البيانات و المعلومات الخاصة بالمؤسسة المالية و المتعاملين الاقتصاديين في السوق من جهة أخرى.

نتائج الفصل التطبيقي :

أولا : على مستوى إدارة اهم المخاطر المصرفية .

1- من خلال الدراسة تم ملاحظة ما يلي :

مخاطر الائتمان : من خلال الاطلاع على نسب مخاطر الائتمان لبنك سوسيتي جنرال فرنسا انها في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة حيث بلغت 689 مليون أورو مقابل 405 مليون اورو في 2005/12/31 ، لترتفع في الثلاثي الرابع لسنة 2008 ، 2009 ف2010 على مستوى الشبكات الدولية، الخدمات المالية، بنك التمويل و الاستثمار نتيجة لظهور حالات اختلال مالي لدى الزبائن وهي دليل على عرضة المصرف لمخاطر الائتمان ، على عكس سوسيتي جينيرال الجزائر فقد كانت القروض الممنوحة لديه تستند إلى شروط و معايير تأخذ بقدر عالي من الضمانات بما يفوق 120% قيمة القرض كعقارات أو قيم منقولة مقيمة عن طريق الخبير البنكي بالنسبة للقروض التجارية فضلا عن دراسة مفصلة حول العميل ، النشاط.... كما تمت ملاحظة محدودية القروض طويلة الأجل ، وهذه القروض قصيرة الأجل تعد في حكم الأصول شبه السائلة.

مخاطر السيولة : من خلال الاطلاع على نتائج مخاطر السيولة تمت ملاحظة ان معامل السيولة أعلى من الحد الأدنى المطلوب للبنكين و بالتالي فهو لا يعاني من هذه المخاطر كون النسب المتوفرة تؤمن الحماية والأمان و ليس الخطر.

مخاطر سعر الفائدة : بالنسبة لبنك فرنسا فان القيم المالية المقدمة من قبل بنك التجزئة قدمت بمعدلات ثابتة تخص الفترة الأكثر من 05 سنوات، كما بقيت حساسية الشبكات في مستوى ضعيف ، أما العمليات التجارية مع المؤسسات الكبرى فكانت مؤسسة و لم تولد خطر معدل الفائدة، كذلك في ما يخص العمليات التجارية مع الزبائن و قسم الخدمات المالية فكانت مغطاة و لم تولد خطر ذي علاقة ، غير أن العمليات التجارية المحققة من قبل الفروع في الدول ذات العملة الضعيفة القيمة أمكن لها أن تولد وضعيات هيكلية بمعدلات تبقى نسبيا منخفضة و هذا بسبب غياب إعادة التوظيف و التغطية بمعدلات ثابتة لهذه المنتجات في هذه البلدان لا سيما باستخدام عقود التبادل، يمكن القول عموما أن معدل الفائدة الحساس بقي أقل من 1% من الأموال الخاصة للمجموعة ، و هي بالتالي بعيدة عن حدها بـ : 500 مليون أورو، ما

في بنك سوسيتي جنرال الجزائر يلاحظ خلال فترة الدراسة انه لم يتعرض لأي مخاطر تتعلق بالتغيرات في أسعار الفائدة كون الأصول ذات معدل الفائدة الحساس اكبر من الخصوم ذات معدل الفائدة الحساس (المتغير).

مخاطر رأس المال: يلاحظ توفر هامش الأمان للبنكين لمقابلة مخاطر الاستثمار في التوظيفات ذات المخاطر حيث تزيد نسبة هامش الأمان عن نسبة 08 بالمائة للبنكين خلال فترة الدراسة.

2- يعتمد بنك سوسيتي جنرال فرنسا على العديد من أنظمة إدارة المخاطر كل حسب نوع الخطر الكامن باستخدام مجموعة من النماذج القياسية ، لاسيما Var و Stress test سجلت هذه المقاييس لدى بنك فرنسا قصور من الناحية المنهجية تم على أثرها إدخال بعض التعديلات وكذا إدماج أخرى ببعضها البعض (Var & Stress) .

أما بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر فاستخدامه لنماذج إدارة المخاطر جد محدود و لا يكاد يقارب بنظيره في فرنسا ، و بالتالي لا أثر للتعديلات على أنظمة إدارة المخاطر في فرنسا على نظيرتها في الجزائر.

3- تعتمد بنك سوسيتي جنرال فرنسا على مجموعة من النماذج القياسية و الأساليب و الإجراءات القانونية في إدارة المخاطر المصرفية لديها لاسيما :

- نماذج التصنيف الداخلي (مكافئ S & P) منذ سنة 1998 لقياس مخاطر القروض و تصنيف الحافطة .

- مقياسا Var و Strees لقياس مخاطر السوق .

- تحليل الخطر الهيكلي لمعدلات الفائدة و الصرف عن طريق تقييم الوضعيات بمعدل ثابت للاستحقاقات المستقبلية و كذا تحليل الأصول و الخصوم بالعملة الصعبة موضوع المعاملات التجارية و عمليات التسيير الخاص .

- مخاطر السيولة عن طريق معامل السيولة لشهر يحسب كل شهر .

- تستخدم بنك سوسيتي جنرال فرنسا في إدارتها للمخاطر التشغيلية نموذج قياس داخلي يعتمد على طريقة LDA (loss distribution approach) و كذا تحليل السيناريوهات للخسائر المحتملة و كذا عملية التأمين .

- سجلت هذه المقاييس قصور بسبب محدوديتها المنهجية و قد جرت خلال فترة الدراسة عدة محاولات لتطويرها مستقلة أو إدماجها بنماذج قياس أخرى (Var & Stress) . بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر.
- أما بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر فهو يستخدم ، طريقة التنقيط و كذا النسب المالية التي تعتمد على المعالجة المعلوماتية و تستعمل التحليل الاحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون تمثل هذه العلامة درجة الخطر بالنسبة للبنك ، و قد سجل بنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال فترة الدراسة نسبة أقل من 5% للتحكم في مخاطر القروض بما يعكس جودة هذه الأخيرة الممنوحة للزبائن .
- كما لم تتعدى المخاطر التشغيلية في أغلبها بعض أخطاء في التنفيذ أمكن نسبيا التحكم بها عدا حالة واحدة تمثل مخالفة التشريعات في التعاملات المالية من الناحية المالية للتجارة الخارجية و التي حدثت سنة 2004 .
- اختبار الفرضية الثانية:** وبالتالي فالمخاطر المصرفية موجودة وتختلف فاعلية الاجراء الرقابي باختلاف نوع المخاطر، كما أن تطوير و تفعيل وسائل الرقابة المصرفية يساهم في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المصرف (تحسين مقياس VaR كمثال على ذلك).

ثانيا : أثر الأزمة على البنكين .

بنك فرنسا

1/- إن الخسائر المتراكمة على أصول Subprime بالنسبة لـ CDO/RMBS لمعدل الحساسية بلغ 10% منذ سنة 2005 إلى سنة 2007 أثر على الناتج الصافي البنكي بـ (-437 مليون أورو) ، كما سجلت معدلات الحساسية بالمتوسط لـ CDO/RMBS لسنة 2008 ما معدله 14 % بأثر على الناتج الصافي البنكي بـ (-184 مليون أورو) ، بينما بلغت ذات النسبة بالمتوسط سنة 2009 ، 37% لأثر على الناتج الصافي للبنك بـ (-76 مليون أورو) و قد شهدت سنة 2010 معدل حساسية بلغ 42% بأثر قدره بـ (-2.6 مليون أورو) .

2/- إن أزمة الرهون العقارية أثرت على عمليات المقامرة الضخمة التي قام بها جيروم كيرفل بتكوينه لمراكز مالية ذات مخاطرة عالية كبدت البنك خسارة ما يقارب 4.9 مليار دولار و التي

تعكس ضعف الرقابة الداخلية للبنك لاسيما على وسطائه الماليين كما خسرت SGAM قيمته 05 ملايين دولار .

بنك الجزائر

إن الأزمة المالية لم تؤثر بصفة مباشرة على بنك سوسيتي جنرال الجزائر ، و أن تكلفة المخاطر المصرفية المسجلة خلال فترة الدراسة لا تمت بصلة إلى أصول Subprime لا اعتبار البنك كبنك تجزئة و بنك عمومي لا يمارس نشاط المضاربة ، من ناحية أخرى نجد عدم قابلية الدينار للتحويل ، كما أن بورصة الجزائر في وضع لا يسمح لها بدخول الأسواق العالمية و من ثم فإن هذا الجانب لا يمكن للأزمة المالية أن تؤثر به على البنك.

اختبار الفرضية الثالثة.

إن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي ، حرية تنقل رؤوس الأموال ، الارتباط الوثيق للأسواق المالية العالمية و ضعف الرقابة المصرفية أثبتت قصور الجوانب التشريعية لأوربا، لاسيما حدود تحويل المخاطر و عيوب نظام الحوافز إلى جانب هشاشة المحيط المحاسبي و ضعف قواعد الحيطة و الحذر و هشاشة بعض التصنيفات ، و كذا القيمة العادلة و قواعد السوق فضلا عن ضعف التكيف و التنسيق للبنوك المركزية في تدخلاتها من ناحية الأسلوب و التدرج في إدارة الأسواق المتأزمة ، كل هذه العوامل عمقت من الأثر السلبي للأزمة المالية المسمومة من جهة و كذا قضية كيرفيل من جهة ثانية ، وهنا نسجل تأثير بنك سوسيتي جينيرال بالأزمة المالية من خلال استثماراتها في الادوات المالية المسمومة ، بتسجيلها خسائر مالية، أما بالنسبة لبنك سوسيتي جنرال الجزائر فقد استفاد من عزلة النظام المصرفي الجزائري عن الأسواق المالية الدولية من جهة و كذا فرض أنظمة رقابة من طرف بنك الجزائر على مخاطر القروض، السوق ، الفائدة و مخاطر التسديد لاسيما المتعلقة بعمليات الصرف ، فبدائية النظام المصرفي الجزائري و انعزال بورصة الجزائر عن باقي البورصات العالمية أدى إلى تقزيم الأثر عن ارتباطات الأسواق المالية المتأثرة بالأزمة المالية ، و هذا الظرف مكن سوسيتي جنرال الجزائر من تمتعها بمالية شبه ساكنة بحافظتها مما يلغي الأثر المباشر للأزمة عن طريق السوق المالي لمحدودية التشريعات المالية ، وهنا نسجل فعلا أن تأثير مصرف سوسيتي جينيرال الجزائر لا يظهر أما تأثير سوسيتي جينيرال فرنسا فهو ملموس ويعود هذا بالأساس ليس فقط إلى فعالية نظام إدارة المخاطر ولكن لطبيعة التشريعات المالية المنظمة لدى الدولتين.

التوصيات :

1- تعديل أوزان المخاطر للمصارف التي تتبنى الأسلوب النمطي ، إلى جانب التزام هذه المصارف بانتهاج أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم المستخدم لحساب الأصول المرجحة بالمخاطر المصرفية (IRB) بما نصت عليه اتفاقية بازل II .

2- فهم المخاطر المرتبطة بعمليات المصارف عن طريق توفير نظام إدارة معلومات كفيل بتقديم المعلومات المطلوبة لمجلس إدارة المصرف ، و وضع آليات لقياس و تحديد مخاطر التركيز بإتباع اختبارات التحمل اعتماد على سيناريوهات يعدها البنك تحوي صدمات محددة لقياس قدرة هذا المصرف على امتصاصها ، كما ينبغي على إدارة البنك تحديد أسقف مخاطر السيولة و الحدود المسموحة ، إضافة إلى ربط الأداء التنفيذي بالعائد الاقتصادي على المدى الطويل بدلا من العائد المحاسبي قصير الأجل .

3- إعادة النظر في متطلبات الإفصاح التي تخص عمليات التوريق و إعادة التوريق لاكتشاف المخاطر الكامنة و الفصل بين الانكشاف على الميزانية و عنصر الإفصاح اللازم بتقديم المعلومات بما يؤدي إلى فهم أوسع لمخاطر عمليات المصرفية و معرفة أسبابها ، و هذا لن يتسنى إلا بتحقيق متطلبات شفافية و الموضوعية و العدالة للإدارة المصرفية لاتخاذ القرار المصرفي .

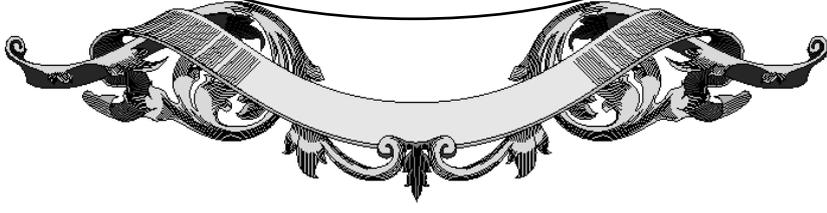
4- إخضاع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة من قبل إدارة البنك ، و ذلك بمراجعة السياسات و الإجراءات حتى تتوافق و المتغيرات الداخلية و الخارجية .

5- إن النظام المالي المحرر يستوجب عناية أكبر من نظيره المكبوت ، و لذلك فالدولة و بانتقالها إلى التحرير الاقتصادي تحتاج إلى ضوابط تنظيمية و إشرافية فعالة ، حتى يكون لدى المؤسسات المالية المقدرة و الدافع لإدارة المخاطر و ضرورة إصدار قواعد حيطة و احتراز مصرفية .

آفاق الدراسة .

- آليات التعامل مع المخاطر المصرفية و انعكاساتها على أداء البنك .
- أثر تطور نظم المعلومات الإدارية على فعالية المخاطر المصرفية .
- إدارة المخاطر المصرفية في ظل الانفتاح المالي .
- الأزمات المالية و تأثيرها على العمل المصرفي .
- استراتيجيات عمل البنك في مواجهة الأزمات المالية .
- مدى مساهمة نظم إدارة المخاطر المصرفية في تحسين و تعزيز الحكم الراشد .

قائمة المراجع



إدارة المحاضر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سويسيتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

قائمة المراجع

أولا : الكتب باللغة العربية

- اشرف محمد دواية، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، دار السلام للطباعة و النشر، القاهرة، 2009.
- جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 1999.
- حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، بدون دار النشر، بدون بلد، ط1، 1999.
- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة، 2000،
- طلفاح أحمد، الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت أفريل، 2005.
- قدي عبد المجيد، إتصالات الأزمة و إدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، مصر 2008
- شاكرا القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديون المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992
- سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار اللبنانية المصرفية، الطبعة الأولى، 1986.
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق المستقات المالية، مكتبة الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000
- منير إبراهيم هندي "إدارة المنشآت المالية"، إدارة المعارف الإسكندرية، 1994.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999
- محمد صالح الحناوي، "تحليل و تقييم الأسهم و السندات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،
- محمود جاد الله إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ط1، 2008
- محمود صبح، "رأس المال و تمويل المشروعات الصغيرة"، البيان و النشر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999
- صلاح الدين حسن السيسي، دراسات نظرية و تطبيقية – قضايا مصرفية معاصرة، دار الفكر العربي، طبعة أولى، 2004.

- ثانيا : الكتب باللغة الأجنبية:

- Aglietta M, macro-économie financière, crise financière et régulation monétaire, 3eme édition, la decouverte, paris, 2001
- Arnaud D, la bourse et les produits boursiers, ellipses, paris , 2004.
- Ascelle A et Olivier R, crédit management "gérer le riqe crédit, ED economica ,1999.
- Aveline D , N, immobilier, l'asie , la bulle et la mondialisation CNRS ,ED paris 2008
- Beitone A et autre , analyse économique et historique des société contemporaines : colin armond, paris 1998
- Beitone A et autres , Dictionnaires des sciences économiques, 2^{eme} édition ;Armon colin,pars 2007,
- Benz.G.V , International trade crédit management , great B GPL.1975.

قائمة المراجع

- Bernard, F. Gayrand , R et Rousseau ; L contrôle interne : concepts , réglementation cartographie des risques , guide. d(audit de la frande. paris. Ed. Maxima , 2006 ,
- Bessis , J. gestion des risques et gestion achif –passif des banques. paris Ed. Dalloz , 1995.
- Chebrit k, dictionnaire des termes de la Finance, de la banque, de la bourse, alger 1999
- Combe E, Précis d'économie, 9 édition, Presses UNIV de France, Paris 2007.
- Descamps, et Soichot ; J Economie et gestion de la banque ; France : Ed EMS ,2002.
- Delaplace , M Monnaie et financement de l'économie. pars Ed Dunod , 2003.
- Delas J-Pierre, économie cortemporaine, Faits, Concepts, théories, ED elipses, paris, 2008
- Demazy, M.Value-at-Risk et contrôle prudentiel des banques.louvain : Ed.Bruylant-Academia,2001.
- de coussergues , s gestion de la banque : du diagnostic à la strategie. paris.ED Dunod , 3 eme ED , 2002 ?.
- Deboissier Chrisan, les systemes Financiers , Cris et régulation,2^{eme} édition , economica, paris 2006.
- Desmocht ; F. pratique de l'activité bancaire ; gestion coruptable , commerciale ; informatique financière et gestion des risques. paris ; Ed dunod , 2004.
- Dittmer, Lowell, " the asian financial crisis and the asian development state: ten years after Asian Survey, 2007, Vol 47 N° 06.
- Dohni L et Hainaut , C les taux de change ; déterminants , opportunités et risques , bruxelles : ED de boeck , 2004.
- Duberne , M.gestion achih-passif et tarification des services daucaires. paris – ED economica , 2000.
- Emmett J , vaughan , risk management ; john , wiley et sons . inc.usa , 1997.
- Gastineau; G.L kiritzman ; M.P ; the dectionary of financial risk management N.Y, frank J. fabozzi associates , 1996.
- Ghernaout M, crises financieres et faillites des banques algeriennes, Ed Gal 2004.
- Goohman ,. John Downes et jordan eliott , dictionary of finance and investment terms barran's INC. U.S.A , 1995.
- Guillochon Bernard, Economie internationale, 4^{eme} edition, Dunod, paris, 2003.
- Jean R, edghoffer morin ,crédit mangement, Ed nathan ,1993.
- Joel B , risk management in banking ; john wileyand sons LTD , 1998.
- Josette P , gestion financiere International ; vuibert ; 3 eme edition ,1955.
- LABADIE A & Rousseau O , Crédit Management, ED Economica , 1996.
- Leconte P, Le Faux monnayeurs, sortir du chaos monétaire, impression libraire, Paris 2008.

قائمة المراجع

-Lecaillon J-dider et autres, économie contemporaine, analyse et diagnostic, 3^{eme} édition boek UNIV, Paris 2008.

-Lamarque , E- gestion bancaire , paris ; Ed pearson Education , 2003 ,

- Petty; J , basic financial management ; N.J : prentice – hall , 1982.

- William , C.A ; smith , M.L and young , P.C ; risk management a,d insurance ; N.Y Mc Graw-Hill , INC ; 1995 , 1995.

ثالثا : المجالات العلمية

بالعربية:

- إدارة مخاطر العملة، إدارة البحوث، الدراسات، مجلة الدراسات المالية، المصرفية، المعهد العربي للدراسات المصرفية، عمان، الأردن، العدد 04، 1994.
- النشرة الاقتصادية "إدارة المخاطر المصرفية"، بنك الإسكندرية، المجلد رقم : 35 2003.
- "أزمة وأزمة" المجلة الاقتصادية، الأردن العدد 15.
- التونسي ناجي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط العدد 29، 2004.
- دانيال هاردي، هل يمكن التنبؤ بأزمة النظام المصرفي، التمويل والتنمية، ديسمبر 1998.
- حازم البيلاوي، عن الأزمة المالية- محاولة للفهم"مجلة اتحاد المصارف العربية، اصدار خاص عن الازمة المالية، بيروت، العدد 330، 2008.
- حسني الخولي، "إدارة مخاطر المصارف من منظور تأميني" مجلة الدراسات المالية و المصرفية، المجلد التاسع، العدد الرابع، السنة التاسعة، ديسمبر 2001.
- حشاد نبيل، دليلك إلى بازل II، المضمون الأهمية و الأبعاد، مركز بحوث دراسات مالية و مصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان، 2004.
- حسن محمد الرفاعي، بحث مقدم إلى مؤتمر "الأزمة المالية العالمية، وكيفية معالجتها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي"جامعة الجنان، طرابلس، لبنان. 1430هـ/2009م.
- خالد منصور الشعيبي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، عدد 2 سنة 2000.
- راضية بوزيان، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية و أثارها على إقتصاديات العالم العربي، الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرعات عباس – سطيف – 20-21/10/2009.
- رجم نصيب، تقييم قواعد الملاءة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري – واقع و آفاق- جامعة قلمة 2001.
- زكرياء بلهاسي، الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي و الاسلامي، مؤتمر جامعة الجنان حول الازمة المالية، لبنان 13-14 اذار 2009.
- فريد كورتل، ملتقى الأزمة المالية و أثرها على الإقتصاديات العربية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة سكيكدة 2009 ص 1- قدي عبد المجيد، إتصالات الأزمة و إدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة، مصر 2008.
- فريد كورتل، كمال رزيق، مداخلة بعنوان " الأزمة المالية، مفهومها، أسبابها، و إنعكساتها على البلدان العربية " المؤتمر العالمي الثالث لكلية العلوم الإدارية، جامعة الإسراء، الأردن، أفريل 2009
- فوزي عبد الرزاق و أكاتبة بوروبة، الأزمة المالية و البدائل المطروحة في ظل النظام الرأسمالي " رؤية مستقبلية، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، أفريل 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

قائمة المراجع

- فاشي فايزة، الأزمة الاقتصادية و تداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني بعنوان " متطلبات التنمية أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية، يومي 28 و 29 أفريل 2010، جامعة بشار
- صالح رجب حماد، أثر إدارة المخاطر على البيئة الرقابية و التدفق الداخلي، المؤتمر إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة الأردنية.
- عبد الله إبراهيم القويز، الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا و انعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد 4 ديسمبر 1998.
- عيسى محمد الغزالي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، العدد 29.
- حداد أمين، أثر باول 2 على تحويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة البنوك في فلسطين العدد 23، 2004
- عبد الفتاح الجبالي الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري- مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية.2008
- ،الأزمة المالية - على لطفي العالمية، الأسباب - التداعيات - المواجهة، المؤتمر السنوي الرابع عشر، وحدة إدارة الأزمات بكلية التجارة - جامعة عين شمس، ديسمبر 2009
- غليرفوا و ثيرفار كينز، ماهي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك بالنسبة للإنتعاش الإقتصادي في آسيا، التمويل و التنمية، جوان 1998.
- هيل عجمي جميل، الأزمات المالية، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية مجلة جامعة دمشق المجلد 19، العدد الأول 2003

بالاجنبية:

- Aglietta M, le risque, système, actualité et prévention du risque systématiques, séminaire CEPPII, univ paris x-nonterne, 7 mai 2002.
- Aglietta Michel crises et cycles financiers, une approche comparative, revue de CEPPI n° 05, octobre 1993.
- ANDREW Stott; Raw Risk, the banker; (ang, 1993)
- ASLI Demirguc, Kunt ENRICA Detragiache. Determinants of banking Crisis, Staff Papers, vol 45 n°1 ,March 98.
- Augé Isabelle et Boutonnet Nathalie , crise financière la remise en cause des notations , revue banque , n° 702, mai 2008
- Baudet Marie Béatrice et Tricornot Adrien , Comprendre les plans de sauvetage , journal le monde , 18-10 2008.
- Bayart Ingrid , L'occurrence d'une Crise Bancaire dans un model de troisième génération, une Comparaison banques commerciales /banque d'affaires , colloque international " gouvernement d'entreprise et nouvelle économie " Belgique, 20 Mai 2003 ,
- . Montek Ahluwalia,IMF and the World Bank,UNCTAD,international monetary and financial issues for 1999 ,NY,Geneva.
- Boucher Christophe et Vasques Vincent, les crises boursières au USA, détection et prévision, journée de recherche sur les crises financières internationale ;UNV- Orléans, France 6-7 mai 2004.
- Brauberger Gerald, la crise Financière expliquée par hyman misky : revue problèmes économiques N 2935, 21 Novembre 2007.

قائمة المراجع

- Burkart Olivier, les crises de change dans les pays émergents, bulletin de la banque de France n° 74, février 2000..
- Cartapanis André et Gilles Philippe, prévention et gestion des crises financières, Colloque International " le précurseur en dernier ressort, expérience, analyse, controverse " Paris 23-24 septembre 2002.
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres, dispositif révisé, juin 2004.
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, gestion du risque opérationnel, rapport trimestriel BCI Octobre 1998.
- Dehove Mario, crise financière, deux ou trois roses que nous savons d'elles, document de travail, conseil d'analyse économique, France, avril 2003.
- Dodd Randall, Subprime, Topographie d'une crise, Revue Finances et développement Vol 44, N° 3, Décembre 2007
- Fonds monétaire international, perspectives de l'économie mondiale avril 2007, Effet de contagion et cycles économiques mondiaux.
- Gwinner W.B. and Sanders A. (Septembre 2008) the Sub-Prime Crisis: Implications for Emerging Markets " Policy Research Working Paper (4726) the World Bank, Washington, USA
- Jacquillat Bertrand, instituer de nouvelles règles de gouvernance des institutions financières, revue problème économique, n°2958, novembre 2008
- Jean-Luc Siruguet, le Contrôle bancaire, un dispositif de maîtrise des risques, 2^{ème} édition revue banque édition, Paris, 2007.
- Jobst Andreas, qu'est-ce que la titrisation? Revue finance et développement septembre 2008, vol 45, N° 3.
- Kalasopatan Cynthia et le tondu français, les cycles économiques, revue problèmes économiques n°2949 juin 2008.
- Kaldor Nicolas, spéculation et stabilité économique 1939, revue française d'économie, volume 2 numéro 2-3 1987.
- Markowitz Harry, proposals concerning the current Financial crisis, Financial analysts Journal, 2009, vol, 65, N°=1.
- Michkan Frederic, financial policies and the prevention of financial crisis in emerging market countries, a paper of the NEBER conference, economics of financial crisis, woosstock vermont, oct 19-21, 2000.
- Miotti Luis et Pichon Dominique, Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires, économie internationale, la Revue de CEPII n°: 85 1^{er} trimestre 2001
- Peter Rosenblum " the world's banker" A story of failed states Financial crises, the Wealth and Poverty of nations " ethics and d'international affaires, 2005 vol : 19 N° 2.
- Philippe Paquet, l'utilisation des réseaux de neurones artificiels en finance, instituts d'administration des entreprises des entreprises, document de recherche n° 1997- I laboratoire orléanais de gestion.
- Seidenberg, Steve, Salvage plan, ABA journal, Chicago: may 2009 vol 95 N° 5,

قائمة المراجع

- Taimur Baig and Ilan Goldfajn , Financial Market Contagion in the Asian Crisis , IMF Staffpaper , vol 46, N°02 , june 99.

رابعاً الرسائل العلمية :

- بن ثابت علال، الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات و مظاهر التجديد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع المالية المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2002-2003
- منصوري علي، دراسة نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، ص 36

خامساً القوانين و المنشورات.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، الفصل الخامس 2008
- ¹-المرسوم التشريعي 10-93 المؤرخ في 23 ماي 1993.
- النشرة الاقتصادية "إدارة المخاطر المصرفية"، بنك الإسكندرية، المجلد رقم : 35 2003

سادساً الانترنت

- سامح نجيب، الأزمة المالية رؤية إشتراكية، 2006/08/26، في الموقع الإلكتروني www.Echtirakiyou.com.PDF أطلع عليه في 2010/12/25
- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، WWW.4shared.com، ص 3 أطلع عليه في 2011-01-03.
- علي الجارحي، الأزمة المالية العالمية و التمويل الإسلامي، موقع على الأنترنت، تاريخ الإطلاع 2011-01-22 http://www.emiratesislamicbank.ae/eib/assets/pdf/IntlCrisis_Ar.pdf
- عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك و المؤسسات المالية من منظور اداري و محاسبي، دار طيبة القاهرة، 2004، http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge29.pdf أطلع عليه في 2011/12/25
- عيسى محمد الغزالي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، العدد 29، في الموقع الإلكتروني http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge29.pdf
- عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية، من ص 6-9 في الموقع الإلكتروني <http://islamfin.go-forum.net/t640-topic> كذلك في الموقع: www.4shared.com
- إبراهيم عبد العزيز النجار، تعريف الأزمة المالية و أسبابها، في الموقع الإلكتروني [WWW. Aljazeera.net/ue/excerces/81912/feb](http://WWW.Aljazeera.net/ue/excerces/81912/feb)
- Claire Montialoux et Gabriel Zucman, comprendre la crise des subprime, rapport Regards croisés sur l'économie, disponible a l internet, www.rce-revue.com/files/Subprime3.pdf , 16-06-2011.
- Coleva Darina, les crises de change dans les pays en transition peuvent-elle se reproduire, laboratoire d'économie d'Orlean, présentation disponible sur internet ;14-12-2011, www.univ-orleans.fr/leo/pdf/s13-01-04koleva.pdf

قائمة المراجع

- Economique , P 133 <http://www.banque-france.fr/publications/documents-economiques/documents-et-debats/documents-et-debats-n-3.html>

- Schalck Christophe, cycle de minskey et crise financières au 19^{eme} siècle 29/12/2010, http://www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/schalck_nice.pdf

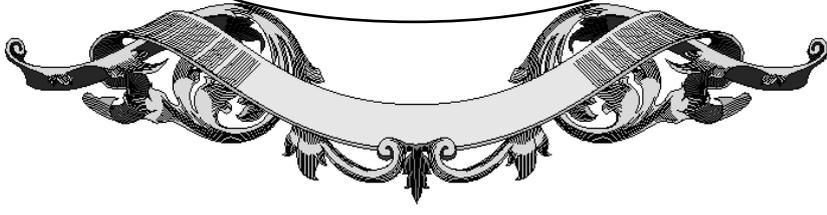
WWW.FINANCIALSTABILITYBOARD.ORG.-

-WWW.IIF.COM.

-Through letters , calls and meeting with policymakers – (<http://www.aba.com/Industry> + Issues/Financial Crisis 2008. htm

-Zouari zineb et Hammami samir,crise financieres et contagions,cas de subprime,IHEc de tunisie,2007,dispo-sur-internet,-21/12/2010,P2, http://www.memoireonline.com/07/08/1344/m_crises-financieres-et-contagion-cas-des-subprime1.html

قائمة المختصرات



إدارة المحاضر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سويسيتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

قائمة المختصرات

SGG : Societe General group .

Var : Value at risk

LGD : Loss Given Defaurt .

IRBA : Advanced Internal Ratings Based Approach .

EAD : Exposure at Default .

CDS : Credit Default Swaps .

CDO : Collateralised Debt Obligations .

IAS : International Accounting Standards .

LBO : Leveraged Buy Out .

ABX : Alignment sur ABX

RMBS : residential Mortgage Backed Security .

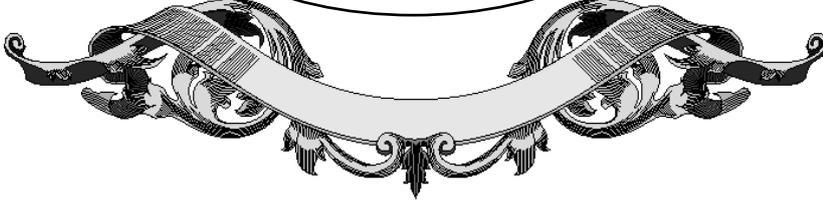
CMBS : un Commercial Mortgage Backed Security.

SG CIB : Société Générale Corporate and Investment Banking .

SGAM : Société Générale Asset Management .

ETF : Exchange Traded Funds .

فهرس الجماول
و الأشكال



إدارة المحاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سوسيتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
01	تقدير الوضعية المالية بالاعتماد على (N)	110
02	سلم تنقيط تقييمي	113
03	نموذج التمان	122
04	نموذج كيدا	123
05	نموذج شيرورد	124
06	تطور قيمة المستحقات على الدول الناشئة (BD)	160
07	تطور قيمة المستحقات على الدول الناشئة (SGCIB)	160
08	تطور متوسط var لسنتي 2005 - 2006	162
09	تطور قيمة المستحقات على الدول الناشئة (BD)	170
10	تطور قيمة المستحقات (عدا البنكية) على الدول الناشئة (SGCIB)	171
11	تطور متوسط var حسب عامل var خطر	174
12	نسبة الملاءة الدولية	179
13	تطور قيمة المستحقات (عدا البنكية) على الدول الناشئة (BD)	188
14	تطور قيمة المستحقات (عدا البنكية) على الدول الناشئة (SGCIB)	189
15	تطور قيمة المستحقات (عدا البنكية) على الدول الناشئة	205
16	تطور قيمة المستحقات المالية على أوروبا الوسطى و الشرقية .	206
17	تطور المؤونات المكونة لسنة 2009 - 2008	208
18	قياس نسبة الحساسية للتغير بمعدل + 1% ام أورو	211
19	تطور قيمة المستحقات لـ BD و SGCIB لسنة 2009 - 2010	217
20	تطور قيمة المستحقات على بعض الدول المتأثرة بالأزمة	217
21	تطور قيمة المؤونات المكونة لسنة 2009 - 2010	220
22	قروض و تسهيلات مصرفية ممنوحة خلال سنتي 2005 - 2006	229
23	قروض و تسهيلات مصرفية ممنوحة خلال سنتي 2006 - 2007	234
24	قروض و تسهيلات مصرفية ممنوحة خلال سنتي 2007 - 2008	238
25	قروض و تسهيلات مصرفية ممنوحة خلال سنتي 2008 - 2009	241
26	قروض و تسهيلات مصرفية ممنوحة خلال سنتي 2009 - 2010	244
27	فرضيات الخسائر التراكمية على أصول Subprime لسنة 2007	247
28	فرضيات الخسائر التراكمية على أصول Subprime لسنة 2008	249
29	خطر الجهة المقابلة "مؤسسات تأمين" 2008	251
30	فرضيات معدلات الخسارة على Subprime	253
31	معدلات النحو للسيولة المحلية	256
32	تطور الاحتياطات من العملة الأجنبية	259
33	تطور متوسط معدل صرف الأورو	262

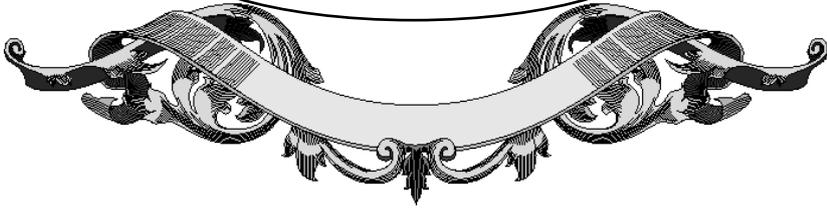
فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
01	الدورة الصغرى لكيشن	04
02	تحديد مستوى الاستثمار في نموذج ذو سعرين	08
03	نموذج أثر الدومينو	14
04	قنوات انتشار الأزمات المالية	15
05	ديناميكية نموذج كروغمان	23
06	نموذج فالسكو	40
07	نموذج ستوكر	40
08	الانكماش الاقتصادي لمختلف دول العالم	73
09	أنواع المخاطر و حالات التنويع و عدم التنويع	88
10	التوزيع القطاعي للمستحقات "قروض على الزبائن حتى 06-12-31	156
11	التوزيع الجغرافي للمستحقات للزبائن	157
12	القروض الممنوحة داخل و خارج بنود الميزانية: 279 مليار أورو	157
13	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي لمخاطر "مؤسسات"	158
14	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي لمخاطر مؤسسات ضمن درجة IG	159
15	المخصصات المكونة للمجموعة خلال سنة 2006	161
16	يوضح تطور VAR (حافطة التداول لأنشطة السوق) 2006	162
17	توزيع var حسب نوع الخطر	163
18	الاختبار العكسي لـ var 2006	163
19	سيناريوهات الأزمة المالية	164
20	اختبارات الضغط لسنة 2006	164
21	التوزيع القطاعي للمستحقات المالية للمجموعة 2007	168
22	التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية للمجموعة 2007	168
23	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات" 2007	169
24	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات" ضمن درجة IG	169
25	تطور قيمة المؤونات 2007	171
26	التوزيع الجغرافي للمستحقات المشكوك في تحصيلها	172
27	التوزيع الجغرافي لقيمة المؤونات المكونة	173
28	تطور var سنة 2007	174
29	توزيع var حسب نوع الخطر	175
30	الاختبار العكسي لـ var 2007	175
31	سيناريوهات الأزمة المالية 2007	176
32	اختبارات الضغط 2007	176
33	تقييم المستحقات مرجحة حسب طبيعة الخطر 2007	180
34	التوزيع القطاعي للمستحقات المالية على المؤسسات 2008	186

الصفحة	البيان	رقم الشكل
186	التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية للمجموعة (كل الزبائن) 2008	35
187	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات"	36
187	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات IG"	37
190	تطور حجم المؤونات خلال سنة 2008	38
191	التوزيع الجغرافي للمستحقات المشكوك في تحصيلها 2008	39
191	التوزيع الجغرافي لقيمة المؤونات المكونة لسنة 2008	40
193	تطور var لسنة 2008	41
193	توزيع var للتداول حسب عامل الخطر 2008	42
194	توزيع var للتداول حسب نوع الخطر 2008	43
194	الاختبار العكسي لمقياس var 2008	44
195	اختبارات الضغط 2008	45
196	سيناريوهات الأزمة المالية 2008	46
203	التوزيع القطاعي للمستحقات المالية للمجموعة 2009	47
203	التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية للمجموعة 2009	48
204	داخل و خارج بنود الميزانية	49
204	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات" 2009	50
207	التوزيع الجغرافي للحقوق المشكوك في تحصيلها لسنة 2009	51
207	التوزيع الجغرافي لمخصصات المؤونات المكونة 2009	52
209	تطور var لسنة 2009	53
209	متوسط var الثلاثي حسب نوع الخطر (2008 - 2009)	54
210	توزيع var حسب عامل الخطر 2009	55
210	الاختبار العكسي لـ var 2009	56
211	اختبارات الضغط لسنة 2009	57
214	التوزيع القطاعي للمستحقات المالية للمجموعة لسنة 2010	58
214	التوزيع الجغرافي للمستحقات المالية للمجموعة (داخل الميزانية) لسنة 2010	59
215	التوزيع الجغرافي للمستحقات للمجموعة داخل و خارج الميزانية	60
215	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات" 2010	61
216	التقييم عن طريق التصنيف الداخلي للمخاطر "مؤسسات IG"	62
218	المؤونات و تطور المخاطر	63
219	التوزيع الجغرافي للحقوق المشكوك في تحصيلها	64
219	التوزيع الجغرافي لمخصصات المؤونات المكونة 2010	65
220	تطور var لسنة 2010	66
221	توزيع متوسط var (الثلاثي) حسب نوع الخطر 2010	67
222	متوسط قيم اختبارات الضغط	68
224	تطبيقات تسيير الرقابة على المخاطر التشغيلية	69

الصفحة	البيان	رقم الشكل
227	توزيع الخسائر التشغيلية حسب صنف الخطر 2006 - 2010	70
228	تحليل حافطة القرض حسب القطاعات	71
232	الحقوق على الزبائن حسب آجال الاستحقاق	72
233	التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة نهاية 2007	73
236	الحقوق على الزبائن حسب آجال استحقاقها	74
237	التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة نهاية 2008	75
240	الحقوق على الزبائن حسب آجال استحقاقها 2008	76
241	التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة نهاية 2009	77
243	الحقوق على الزبائن حسب آجال استحقاقها 2009	78
244	التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة 2010	79
247	الحقوق على الزبائن حسب آجال الاستحقاق	80
250	خطر جهة المقابلة "مؤسسات تأمين" 2007	81
252	82 يبين خطر الجهة المقابلة "مؤسسات التأمين" مليار اورو/القيمة العادلة	82
254	خطر الجهة المقابلة (شركات تأمين) نفس السيناريوهات	83

فهرس المحتويات



إدارة المحاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية

2008-2007

دراسة مقارنة بين بنكي سوسيتي جينرال بفرنسا وفرعها بالجزائر

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

المقدمة العامة	أ.....
الفصل الأول : الأزمات المالية العالمية.....	1.....
مقدمة.....	1.....
المبحث الأول : مدخل للازمات المالية العالمية	3.....
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الدورة الاقتصادية، الأزمة والأزمة المالية.....	3.....
المطلب الثاني: أسباب، تطورات و مؤشرات الأزمات المالية.....	18.....
المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية.....	33.....
المبحث الثاني : الأزمة المالية العالمية 2007-2008.....	43.....
المطلب الأول: نشأة الأزمة المالية العالمية 2007-2008.....	43.....
المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية 2007-2008.....	52.....
المطلب الثالث : انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي و الحلول المقترحة.....	67.....
خلاصة الفصل.....	82.....
الفصل الثاني : المخاطر المصرفية و إدارتها.....	84.....
مقدمة.....	84.....
المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية.....	85.....
المطلب الأول: نشأة المخاطر المصرفية.....	85.....
المطلب الثاني: مفهوم المخاطر المصرفية.....	85.....
المبحث الثاني: تصنيف المخاطر المصرفية.....	87.....
المطلب الأول: المخاطر من حيث ارتباطها بالمؤسسة المصرفية.....	87.....
المطلب الثاني: المخاطر من حيث مصدر الخطر.....	89.....
المبحث الثالث: قياس ضبط و إدارة المخاطر المصرفية.....	105.....
المطلب الأول: مدخل عام لإدارة المخاطر المصرفية.....	105.....
المطلب الثاني: إدارة الأصول و الخصوم لدى البنك.....	107.....
المطلب الثالث : إدارة و قياس المخاطر المالية و التشغيلية لدى البنك.....	108.....
خاتمة الفصل.....	149.....

الفصل الثالث: إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية لسوسيتي جينيرال فرنسا و فرعها بالجزائر 2006-2010.....	151
مقدمة عن البنكين.....	151
المبحث الأول: إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية لسوسيتي جينيرال فرنسا للفترة 2006-2010.....	156
المطلب الأول : إدارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية لسوسيتي جينيرال فرنسا للفترة 2006-2010.....	156
المطلب الثاني : ادارة المخاطر المصرفية في ظل الأزمة المالية لسوسيتي جينيرال الجزائر للفترة 2006-2010.....	227
المبحث الثاني: اثر الأزمة المالية 2007-2008 على كل من سوسيتي جينيرال فرنسا والجزائر للفترة 2007-2010.....	246
المطلب الأول : اثر الأزمة المالية 2007-2008 على كل من سوسيتي جينيرال فرنسا للفترة 2007-2010.....	246
المطلب الثاني : اثر الأزمة المالية 2007-2008 على كل من سوسيتي جينيرال الجزائر للفترة 2007-2010.....	254
المبحث الثالث: الأطر القانونية و إدارة المخاطر المصرفية.....	264
المطلب الأول: مدى فعالية الأطر القانونية المنظمة لإدارة المخاطر المصرفية في فرنسا.....	264
المطلب الثاني: مدى فعالية الأطر القانونية المنظمة لإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر.....	268
خاتمة الفصل.....	275

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المختصرات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

فهرس المحتويات

Abstract

The real estate market bubble and the sub-prime mortgages have been often identified as the causes of current financial crisis but this is not entirely or, at least they cannot be considered as the main cause. A poor regulatory framework based on the belief that banks could be trusted to regulate themselves is among the main sources of the crisis; at the same time risk management at most banking institution has failed to enforce the basic rules for a safe business.

This research aims at spotting the light on the efficacy of banking risk management tools linked with banking risks.

The empirical side of the research aims at a projection of the theoretical results on the banks "Societe Generale in France and in Algeria"

Key words :

Banking risk management, financial crisis

الملخص:

إن فقاعة سوق العقارات وقروض الرهن العقاري عرفت على أنها السبب الأساسي لحدوث الأزمة المالية، لكن هذا ليس صحيحا كلية أو لا يمكن اعتبارها السبب الرئيسي، نظرا لوجود أسباب أخرى لاسيما هشاشة النظام المالي التي بنيت على أساس أن البنوك موثوق بها كعامل تحقيق الاستقرار المالي في خضم جميع الأزمات المالية، كما أن إدارة المخاطر المصرفية لدى العديد من المؤسسات المالية قد فشلت في تقوية الأسس و الأطر لتحقيق عمليات تجارية آمنة.

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور إدارة المخاطر المصرفية و مدى فعاليتها في مراقبة مختلف أنشطة البنك و إدارة المخاطر الكامنة جراء ذلك و لقد تم تناول هذا الموضوع في إطاره النظري، أين تم التطرق إلى مختلف الأزمات المالية أسبابها، آثارها و سبل معالجتها و كذا إدارة المخاطر المصرفية المالية و التشغيلية من جهة، و كذا تناول الموضوع في إطاره التطبيقي، حيث تمت محاولة الإسقاط العلمي للجانب النظري المذكور سلفا من خلال القيام بدراسة ميدانية ببنك سوسيتي جنرال فرنسا و فرعه بالجزائر أين تم الاعتماد على المراجع الداخلية للبنك لتبيان إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنكين، إثر الأزمة المالية على البنكين و كذا دور التشريعات المالية للدوليتين في تحديد درجة الأثر من الأزمة المالية على البنكين من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

ادارة المخاطر المصرفية، الازمة المالية